

# الضم الإسرائيلي

## حالة تجمّع عتصيون الاستعماري

بديل  
المركز الفلسطيني



BADIL

Resource Center

لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

for Palestinian Residency and Refugee Rights

يتمتع مركز بديل بوضع استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة

تموز 2019

الباحثة الرئيسية: ميليسا فون

تحرير: لبنى الشوملي

فريق البحث: أمايا الأرزة، أليس أوزبورن، مارتينا راماشوتي، شينا روز لو، إلسا كولير، ليلى ألين

فريق البحث الميداني: محمد أبو سرور، لانا رمضان، مريم أبو لبن، ولاء شاهين

مراجعة لغوية: ليلى ألين، ميليسا فون، سارة العلم

تحرير النسخة العربية: أحمد هماش، أحمد اللحام

مونتاج وتصميم: عطا الله سالم

الرقم المعياري الدولي: ISBN: 978-9950-339-41-5

© جميع الحقوق محفوظة

بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2019

الأصل من هذه الورقة صدر باللغة الإنجليزية

الضم الإسرائيلي: حالة تجمّع عتصيون الاستعماري

تموز 2019

شكر وتنويه

أنجز هذا البحث الخاص على مدى السنوات الثلاث الماضية، في إطار عملية تعلم مستمرة ومن خلال جهود فرق بحث متعددة. يكنّ مركز بديل كل الثناء والتقدير لكل من ساهم في تطوير هذا البحث الطويل والمتقطع، وحيث أنه تم حذف بعض المساهمات أثناء عملية التحرير، لم يتم تضمين أسماء عدد من المساهمين في البحث. كما يتقدم مركز بديل بخالص الشكر لجميع الذين دعموا هذا المشروع البحثي، وعلى وجه الخصوص، فريق جمع البيانات المؤلف من 19 شخصاً، من بينهم 17 امرأة جامعية، والشكر موصول لجميع من الأشخاص الذين وافقوا على إجراء مقابلات معهم وقدموا لنا إفادات وشهادات في غاية الأهمية.

يسمح بالاقْتباس من هذه الورقة بما لا يتعدّى الـ 500 كلمة دون الحاجة إلى إذن مسبق، شريطة توثيق المصدر حسب الأصول، بينما يشترط الحصول على إذن مكتوب من مركز بديل مسبقاً في حال اقتباس أو إعادة طباعة فقرات أطول من ذلك، أو في حال اقتباس أقسام أو فصول من هذا الكتاب، سواء جرى ذلك بالتصوير أو النسخ الإلكتروني أو بأي شكل آخر.

بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

بيت لحم، فلسطين

هاتف: 02-2777086

تلفاكس: 02-2747346

موقع مركز بديل على شبكة الانترنت : [www.BADIL.org](http://www.BADIL.org)

## قائمة المحتويات

المُلخَص	5
<b>1. المقدمة: لماذا تجمع عتصيون الاستعماري؟</b>	<b>11</b>
1.1. تعريف تجمّع عتصيون الاستعماري	16
2.1. منهجية البحث	19
<b>2. التخفي تحت قناع الاحتلال</b>	<b>25</b>
1.2. الإطار القانوني: الاحتلال	26
2.2. الاحتلال الحربي الجاثم على الأرض الفلسطينية	28
<b>3. الاستعمار: أكبر مساحة من الأراضي، مع أكبر عدد من المستعمرين</b>	<b>31</b>
1.3. الإطار القانوني: الاستعمار	32
2.3. إقامة تجمع عتصيون الاستعماري وتوسيعه	35
3.3. توطيد دعائم تجمع عتصيون الاستعماري وترسيخه	55
<b>4. التهجير القسري للسكان: أقل عدد من الفلسطينيين</b>	<b>75</b>
1.4. الإطار القانوني: التهجير القسري	76
2.4. أثر سياسات التهجير القسري في مركز تجمع مستعمرات عتصيون	78
3.4. أثر سياسات التهجير القسري على مشارف تجمع مستعمرات عتصيون	114
<b>5. ضم تجمع عتصيون الاستعماري</b>	<b>137</b>
1.5. الإطار القانوني: الضم	138
2.5. نيّة «إسرائيل» ضم تجمع عتصيون الاستعماري	143
3.5. بسط السيادة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة	152
4.5. وقائع الاستعمار الإسرائيلي على الأرض ودلالاتها لبسط السيطرة الدائمة	154
<b>6. الالتزامات الواقعة على الدول الأطراف الأخرى</b>	<b>159</b>
1.6. الالتزامات التي يرتبها قانون مسؤولية الدول	159
2.6. الالتزامات التي يقررها القانون الدولي الإنساني	162
3.6. الالتزامات التي يوجبها القانون الجنائي الدولي	163
<b>7. الاستنتاجات: الضم الزاحف ودولة الفصل العنصري الواحدة</b>	<b>167</b>
1.7. الضم الزاحف بحكم القانون	169
2.7. حالة الفصل العنصري	175
<b>8. التوصيات</b>	<b>177</b>
الملحق 1: قائمة المستعمرات المقامة في تجمع عتصيون الاستعماري	179
الملحق 2: معرض الصور	182

## قائمة الجداول

الجدول 1: القرى الفلسطينية التي شملها مسح مركز بديل	20
الجدول 2: وضع الأراضي التي أقيمت عليها المستعمرات الأولى في عتصيون	39
الجدول 3: وضع البؤر الاستعمارية غير المصرّح بها في تجمع عتصيون الاستعماري	54
الجدول 4: سياسات التهجير القسري الست الأولى التي تهدد الفلسطينيين في مركز تجمع عتصيون	79
الجدول 5: الشكاوى المرفوعة على السياسات الإسرائيلية	80
الجدول 6: النسبة المئوية للفلسطينيين الذين شملها المسح في مركز تجمع عتصيون الاستعماري، ممن يعانون من نقص الخدمات	82
الجدول 7: الشكاوى المرفوعة بشأن تقديم الخدمات	84
الجدول 8: سياسات التهجير القسري الست الأولى التي تهدد الفلسطينيين في منطقة التوسعة الشرقية	114
الجدول 9: سياسات التهجير القسري الست الأولى التي تهدد الفلسطينيين في منطقة التوسعة الجنوبية	117
الجدول 10: مقارنة تعداد السكان في المنطقة الجنوبية من تجمع مستعمرات عتصيون	118

## قائمة الرسوم البيانية

الرسم البياني 1: الجدول الزمني للاستعمار في تجمع عتصيون الاستعماري	46
الرسم البياني 2: النسبة المئوية للتغيرات السكانية في مستعمرات عتصيون، حسب الأعوام	61
الرسم البياني 3: العلاقة بين العمل في الزراعة وسوق العمل الإسرائيلي بالنسبة للقرى الواقعة في مركز تجمع عتصيون الاستعماري	81
الرسم البياني 4: النسبة المئوية للأشخاص الذين يعانون من الآثار الوخيمة التي تمس قدرتهم على البقاء في قراهم بسبب نقص الخدمات، حسب المنطقة	83
الرسم البياني 5: الولجة - عدد المباني المهدامة، 2009-2019	88
الرسم البياني 6: بيت سكاريا - أوامر هدم البيوت الصادرة حسب العام (كانون الثاني 1988 - نيسان 2017)	97
الرسم البياني 7: الخضر - أوامر الهدم الصادرة حسب العام (كانون الثاني 1988 - نيسان 2017)	101
الرسم البياني 8: نسبة المستطلعين الذين يشعرون بتهديد سياسات التهجير القسري الإسرائيلية (في القرى الفلسطينية الواقعة ضمن منطقة التوسعة الشرقية)	115
الرسم البياني 9: مستوى التهديد لسياسات التهجير القسري الإسرائيلية (في البلدات الريفية الفلسطينية المحاذية للمنطقة الجنوبية من تجمع مستعمرات عتصيون)	119
الرسم البياني 10: أم سلمونة - أوامر الهدم الصادرة حسب العام (كانون الثاني 1988 - نيسان 2017)	130

## قائمة الخرائط

الخريطة 1: منطقة تجمع عتصيون الاستعماري، 2018	18
الخريطة 2: المخطط الهيكلي لمدينة القدس الكبرى، وبيين تخطيط شبكة الطرق، 1982	64
الخريطة 3: صورة ساتالايت لقرية الولجة.	86
الخريطة 4: صورة ساتالايت لقرية بيت سكاريا والمستعمرات المحيطة.	94
الخريطة 5: مخطط توسيع القدس الكبرى، 1997	145
الخريطة 6: مخطط توسيع القدس الكبرى، 1968	145

## الملخص

يُعدّ تجمع «عتصيون» الاستعماري المثال الأكثر وضوحًا، بعد شرقيّ القدس، على الآليات التي توظّفها إسرائيل في جميع أنحاء الضفة الغربية في سبيل بسط سيادتها على الأرض الفلسطينية، وحصار السكان الفلسطينيين في جيوب معزولة عن بعضها البعض، في صورة من صور البانتوستانات السائدة في فلسطين. ولهذا السبب، اختار بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين أن يركّز بحثه على تجمّع عتصيون الاستعماري باعتباره دراسة حالة تقدّم توضيحًا ملموسًا وعمليًا لسياسات الاستعمار والتهجير القسري للسكان التي تنفذها إسرائيل، والتي تفضي إلى ضمّ ما تبقى من الأرض الفلسطينية، وإنفاذ الفصل العنصري فيها في نهاية المطاف. وتجمع هذه الورقة بين دفتيها أبحاثًا مستفيضة كان مركز بديل وغيره قد أجروها من قبل حول جوانب بعينها من السياسات الإسرائيلية، بغية بيان الطريقة التي توظف فيها إسرائيل هذه السياسات لتحقيق الهدف النهائي للحركة الصهيونية، والذي يتمثل في الاستيلاء على أكبر مساحة من الأرض بأقل عدد من السكان الفلسطينيين في كافة أنحاء فلسطين بحدودها الانتدابية.

ومن وجهة نظر الفلسطينيين، يُعدّ تجمع عتصيون الاستعماري منتجًا مستحدثًا ومصطنعًا مفروضًا عليهم. فهو نتاج للسياسات الإسرائيلية التي ترمي إلى بسط السيطرة وإحكامها على السكان والأرض والموارد والتحكم بها على نحو يفرز أثره على حياة الفلسطينيين فيها، ويعطلها ويستأصل وجودها. كما يسهم هذا التجمع في طمس أصلانية الفلسطينيين وارتباطهم بهذه الأرض ومحوه من الوعي الدولي والمحلي، وهو ما يبسر «لإسرائيل» ضمها إلى إقليمها. وينعكس هذا الحال، كذلك، في كافة مناطق الضفة الغربية.

وتعرّف دراسة الحالة هذه تجمع عتصيون الاستعماري باعتباره تجمعًا يضم ما يقرب من 45 مستعمرة، بما فيها ما يسمى بالبؤر الاستعمارية، ويقع بشكل أساسي في المنطقة الجنوبية من القدس، وبأوي ما يربو على 87,100 مستعمر. وتضم هذه المنطقة التي يتلعاها التجمع المذكور ما يزيد عن 50 قرية وبلدة فلسطينية يسكن فيها نحو 200,000 فلسطيني. وقد أُعدت دراسة

الحالة والتحليل، اللذين تجمعهما هذه الورقة بين دفتيها، على هدي من البحث الرئيسي - الذي جاء في صورة مسح - دراسة احتياجات - شارك فيها 1,001 فلسطيني اختيروا اختياريًا عشوائيًا من بين سكان هذه المنطقة على مدى فترة بلغت عشرة أيام خلال شهر أيار 2018 - وعلى أساس مراجعة الأدبيات والتحليلات المنشورة في هذا الشأن. فضلاً عن هذا المسح، تشمل هذه الورقة أربع دراسات حالة تعرّج على إقامة المستعمرات الاستيطانية، ودراسات حالة تتناول سبع قرى فلسطينية تقع داخل تجمع عتصيون الاستعماري، وتسلب الضوء على المعاناة التي يتكبدها ويقاسونها سكانها بفعل سياسة التهجير القسري التي تستهدفهم، و14 مقابلة شبه منمّمة مع شرائح متعددة من المجتمع المدني الفلسطيني ومجموعة من الفلسطينيين الذين كابدوا السياسات التي ترمي إلى تهجيرهم قسراً عن ديارهم وأراضيهم.

وتطرح هذه الورقة، في الفصل الثاني منها، الإستراتيجية الإسرائيلية التي تؤدي عملها تحت ستار الاحتلال، وهي حالة جائزة من الناحية الفنية بموجب أحكام القانون الدولي وقواعده، قبل أن تسلط الضوء على ركنين من أركان هذه الإستراتيجية. ويستعرض المبحث الأول في هذا الفصل، والذي يتناول الاستيلاء على أكبر مساحة من الأرض التي يقطن فيها أكبر عدد من اليهود الإسرائيليين، الممارسات الاستعمارية التي تطبقها «إسرائيل» في تجمع عتصيون الاستعماري على وجه التفصيل. وحتى تنجز «إسرائيل» هذه الغاية بوجود أقل عدد من السكان الفلسطينيين، يبيّن المبحث الثاني الآثار التي يعايشها السكان الفلسطينيون نتيجةً لتهجيرهم قسراً عن مناطق سكناهم وديارهم في هذا التجمع الاستعماري. ويستكشف ما يلي هذين المبحثين مؤدى هذه الممارسات، والذي يتجسد في ضم الأرض بحكم الأمر الواقع، إلى أن يتضاءل وجود السكان الفلسطينيين وتتناقص أعدادهم فيها بما يكفي لتمهيد الطريق أمام ضمها بحكم القانون.

فتحت عباءة الاحتلال وغطائه، لم تتوان «إسرائيل» عن إقامة تجمع عتصيون الاستعماري وتوسيعه، حيث وظفت في ذلك طائفة متنوعة من الآليات التي تقوم في أساسها على استغلال التشريعات السارية، التي يستعرضها الفصل الثالث من الورقة: مصادرة الأراضي بناءً على الضرورة العسكرية المفترضة (الناحال)، وتصنيف «أراضي الدولة» وتطويرها، والموافقة الضمنية على إقامة البؤر الاستعمارية غير المصرّح بها وتقديم الدعم الخفي لها، وتصنيفات 'مسح' الأراضي التي يلفها الغموض وتيسّر سرقة الأراضي التي يملكها الفلسطينيون ملكية خاصة. وعندما تستنفذ آلية من هذه الآليات غايات المنفعة المتوخاة منها، تُعدّ «إسرائيل» آليات جديدة وتضعها موضع التنفيذ، بحيث يخلق كل منها وجهًا زائفاً من وجوه الصفة القانونية التي تُعنى بالالتفاف على العقوبات والتعقيدات الإدارية التي يفرضها القانون الدولي والقوانين الإسرائيلية، من أجل المضي قدماً في تنفيذ مشروع التوسع الاستعماري وإرساء دعائمه.

فعلى الفور تقريباً، تباشر «إسرائيل» إجراءات متواصلة ترمي إلى إحكام قبضتها وتعزيزها على هذه المناطق من خلال: إنشاء الهياكل البيروقراطية، من قبيل مجلس غوش عتصيون الإقليمي، وزيادة تعداد السكان المستعمرين والمستوطنين من اليهود الإسرائيليين فيها، وإعادة تشكيل البنية التحتية للمواصلات من أجل تسهيل تنقل المستعمرين على كلا جانبي الخط الأخضر، وممارسة الهيمنة الاقتصادية واستغلال الموارد الطبيعية، وخلق الامتداد والتواصل بين المستعمرات الرئيسية والمستعمرات والبؤر الاستعمارية حديثة العهد والمتباعدة عن بعضها بعضاً.

كما تنفذ «إسرائيل»، في ذات الوقت الذي تستعمر فيه الأرض، طائفة من السياسات التي تستهدف تغيير التركيبة الديموغرافية وتهجير الفلسطينيين الذين يعيشون فيها قسراً عن ديارهم وأراضيهم، وهو ما يتناوله الفصل الرابع من هذه الورقة على وجه التفصيل. وبينما لا يُعدّ التهجير القسري شرطاً مسبقاً لا بد منه لإنفاذ الضم، فهو يشكل آلية رئيسية تستخدمها إسرائيل في إخلاء الأرض وتهيتها لوضع يدها وتأكيد سيادتها عليها، وهندسة الأغلبية السكانية الضرورية والمرغوبة فيها. ولهذه الغاية، يحل المسح الذي أُجري في سياق هذه الورقة مدى تعرّض الفلسطينيين الذين يقطنون في هذه المنطقة لسياسات التهجير القسري الإسرائيلية التسع التي تخلق بيئة قهرية وتفضي إلى تهجير الفلسطينيين قسراً عن ديارهم وأراضيهم.

وأخيراً، تدرس الفصول الخامس والسادس والسابع من هذه الورقة الوضع القائم في الضفة الغربية في مواجهة الضم (الاستيلاء على الأرض بالقوة) دراسة وافية مشفوعة بالأدلة وتبيّنه على وجه التفصيل والإسهاب، حيث تشكل هذه السياسة مخالفة تمسّ القواعد القطعية التي يملئها القانون الدولي، وتوضح مدى تقدّم الضم الإسرائيلي وارتقائه من ضم بحكم الأمر الواقع إلى ضم بحكم القانون. ويقوم الدليل على الضم بحكم الأمر الواقع بالإشارة إلى السياسات والإجراءات التي تنفذها السلطة القائمة بالاحتلال تجاه الأرض الواقعة تحت احتلالها من أجل إثبات النية الخفية للاستيلاء على الأرض بصفة دائمة. ويقاس مستوى هذه النية من خلال: المخططات والسياسات والتعليقات الرسمية، وفرض السيادة على هذا الإقليم في صورة إنفاذ القوانين المحلية، وفرض الوقائع على الأرض على نحو يشير إلى وضع يتسم بالدوام وتقييم فيه السيادة عليها. وقد استوتفت «إسرائيل» هذه المعايير الثلاث كلها، بل وتخطتها، في مركز تجمع عتصيون الاستعماري. ويتسم هذا الإجراء بقدر كبير من الفعالية والنجاحة إلى درجة غدت معها الجهات الفاعلة والباحثون الدوليون ينظرون، وبصورة متزايدة، إلى النية التي تبيتها «إسرائيل» بشأن مساحات شاسعة من الأرض الفلسطينية المحتلة والإجراءات التي تنفذها فيها على أنها

تشكل ضمًا بحكم الأمر الواقع. ولا يزال التقدم الذي تحرزه «إسرائيل» على صعيد الضم الفعلي الذي يطال مناطق أخرى في تجمع عتصيون الاستعماري جاريًا على قدم وساق بفعل التدخل الدولي. بحيث تستمر «إسرائيل»، التي لا تلقي بالألوان للقوائم الفلسطينية القائمة على الأرض، في تنفيذ آليات وسياسات محددة تتيح لها أن تعزل السكان الفلسطينيين عن بعضهم بعضًا وأن تقمعهم وتبسط سيطرتها عليهم، لكي يتسنى لها ضم المزيد من أراضيهم من خلال تعزيز هذا الضم وتوطيد أركانه بمنظومة تقوم على الفصل العنصري.

ومن جانب آخر، يشكل الاعتراف القانوني بأن إقليم معين يتبع تلك الدولة، جوهر التمييز بين ضمه بحكم الأمر الواقع وضمه بحكم القانون. فعلى الرغم من أنه من الممكن أن هذا الأمر برز بطبيعة الحال باعتباره إقرارًا رسميًا في الماضي، فلا يرد في القانون الدولي ما يحدد طبيعة السند التفسيري المطلوب للتمييز بين حالة الضم بحكم الأمر الواقع والضم بحكم القانون. وبالنظر إلى الإجماع الدولي الذي يناهض الضم، فإن «إسرائيل» ببساطة تضع الأساس القانوني (والسكاني) الذي يقوم عليه الضم بحكم القانون، بحيث يتحول الإقرار الرسمي إلى أمر لا يزيد عن كونه الخطوة الأخيرة في إجراءات الضم.

وفي سياق إجراءات الضم، أرست «إسرائيل» منظومة قانونية ملتوية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتطبق هذه المنظومة إطارًا قانونيًا على المستعمرين الإسرائيليين وإطارًا آخر على الفلسطينيين، حيث أنها تحافظ على مظهر إقليم واقع تحت الاحتلال وتحكمه قوانين عسكرية مستقلة. ويفرض هذا النظام القانوني المزدوج الذي تخلقه تلك القوانين نظامًا تمييزيًا واضحًا يمنح الأفضلية للمستعمرين الإسرائيليين، بينما يحرم الفلسطينيين من حقهم في تقرير مصيرهم. فحتى وقت قريب، عملت هذه الآلية المعقدة والغامضة التي نشأت حالة الفصل العنصري المذكور عنها على الإبقاء على التمييز القانوني المتعلق بوضع هذا الإقليم من خلال إنفاذ القوانين على المستعمرين أنفسهم بصفتهم مواطنين إسرائيليين أو إصرار «إسرائيل» على الأوامر العسكرية التي توظفها وتستخدمها لتيسير توسيع نطاق ولايتها القضائية وبسطها على ذلك الإقليم.

ومع ذلك، فما فتأت «إسرائيل» تلتف على هذه التمثيلية المصطنعة وتتخذ إجراءات رسمية تستهدف تقويض أوجه الاختلاف القانونية القائمة بين الضفة الغربية المحتلة و«إسرائيل»، وهو ما يشير في معناه الواضح إلى إدامة الوضع القائم الذي أنتجته «إسرائيل»، وتنفيذ «إسرائيل» هذه الإجراءات من خلال سلسلة من الممارسات ذات صبغة قانونية تفضي إلى تعديل القانون على نحو يُعدّ فيه هذا الإقليم بموجب النظام القانوني الإسرائيلي، وعلى نحو متواتر، إقليمًا



لا يمكن تمييزه عن إقليم الدولة الإسرائيلية الذي تملك «إسرائيل» زمام سيادتها عليه. فما يقوم به البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) من سن للقوانين التي تسري بصورة مباشرة على إقليم الضفة الغربية، ومنح المحاكم الإدارية الدنيا الولاية القضائية الإسرائيلية التي تخولها الفصل في الدعاوى التي تنشأ في الضفة الغربية أو تتعلق بسكانها الفلسطينيين، فضلاً عن التحول الذي شهده الفقه القانوني في أوساط هيئة المحكمة العليا الإسرائيلية التي كانت تتسم بقدر متزايد من التحفظ، كلها عوامل تؤثر على التحول تجاه ضم أراضي الضفة الغربية بحكم القانون، وهو ضم ينسخ ضمها بحكم الأمر الواقع ويحل محله.

ومع غياب السيادة الفعلية القائمة على الأرض والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال الضم الكلي بحكم الأمر الواقع، يرتبط إنجاز الضم بحكم القانون ارتباطاً وثيقاً بإنشاء حالة من الفصل العنصري، وهي حالة في مقدورها أن تفرض الهيمنة على السكان الفلسطينيين وأن تفرض العزلة عليهم. وبعبارة أخرى، لا يخفى أن «إسرائيل» حققت، وتحت ستار الاحتلال، ضم مساحات واسعة من الأراضي بحكم الأمر الواقع، وأنها تعمل على تطوير إستراتيجيتها والارتقاء بها إلى ضم زاحف بحكم القانون. وأنها تعزز ذلك الضم وتوطد أواصره من خلال الفصل العنصري، لكي يتسنى لها الاستيلاء على فلسطين عن بكرة أبيها. وفي ظل السيطرة الفعلية التي تفرضها «إسرائيل» على الأرض المحتلة، فقد باتت الضرورة التي تحتم على الدول الأخرى التدخل والوفاء بالالتزامات الواقعة على عاتقها ملحة أكثر من أي وقت مضى. وبذلك، يبقى السؤال مطروحاً: إلى متى وإلى أي مدى ستواصل «إسرائيل» المساعي التي تبذلها في سبيل ضم الأرض الفلسطينية المحتلة وتفرض حكمها القائم على الفصل العنصري على أبناء الشعب الفلسطيني الصامدين على أرضهم والمتشبثين بها، قبل أن يتدخل المكلفين للوفاء بالالتزامات التي تملي عليهم احترام حقوق الفلسطينيين ومناصرتها بما يتماشى مع القانون الدولي.



## 1. المقدمة

### لماذا تجمع عتصيون الاستعماري؟

ليس للمنطقة التي تتناولها دراسة الحالة هذه اسمٌ علمٌ تُعرف به بين الفلسطينيين. والوصف الأدق الذي يمكن إسباغه على هذه المنطقة هو شمال جبل الخليل. وبالنسبة للفلسطينيين، لا تشكل هذه المنطقة منطقة تتسم بالتجانس والاتساق، بل تنطوي على تداخلات وتشابكات وتقاطعات تسبق التجمعات السكانية والاقتصادات والمحافظات القائمة في وجودها. فعلى سبيل المثال، كانت هذه المنطقة تقع في معظمها ضمن حدود محافظة الخليل قبل العام 1948، وكان عدد قليل من القرى الشمالية، بما فيها بيت لحم، تشكل جزءاً من محافظة القدس<sup>1</sup>. فضلاً عن ذلك، فلم تدرج العادة في الثقافة الفلسطينية أو الممارسة الإدارية التي كانت سائدة بين الفلسطينيين على إطلاق مسميات على مساحات شاسعة من الأراضي، بل كانت المناطق تُعرف بأسماء قرى وبلدات بعينها أو تُسمى نسبةً إلى معلم قريب منها.

ويرجع عدد ليس بالقليل من القرى الفلسطينية الواقعة شمال جبل الخليل في جذورها وأصولها إلى الحقبين الكنعانية والبيزنطية، وتعود آثارها التي تبدو للعيان في زمننا المعاصر في تاريخها إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهي جميعها تسبق الاستعمار الإسرائيلي الذي يجثم على هذه المنطقة. فعلى سبيل المثال، يرجع تاريخ قرية حوسان إلى القرن الرابع الميلادي، في حين تعود بلدة بيت فجار إلى الحقبة الكنعانية في تاريخها، وقد نالت اسمها الذي تُعرف به في يومنا هذا عليها خلال القرن الثامن، حيث يرجع تاريخ البلدة الحديثة إلى العام 1784<sup>2</sup>. وحتى قيام الاحتلال في العام 1967، كانت المياه النابعة من هذه المنطقة تؤمّن الإمدادات التي تحتاج إليها القدس على مدى فترة تناهز 2,000 عام. وكانت شبكة تُعرف باسم «قناة السبيل» في هذه المنطقة، وتتألف في معظمها من قنوات مائية جوفية، بما فيها قناة وادي البيار، التي

1 Salman Abu-Sitta, "MAP: Palestine 1948. 50 Years After Al Nakba. The Towns and Villages Depopulated by the Zionist Invasion of 1948", Palestine Return Center, (London, May 1998).

2 معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، «دليل بيت فجار»، دراسة التجمعات السكانية: محافظة بيت لحم، (2010).  
ص. 5، على الموقع الإلكتروني: <http://vprofile.arij.org/bethlehem/ar/pdfs/VP/Beit%20Fajjar>.  
[tp\\_ar.pdf](http://tp_ar.pdf)

باتت اليوم مقصدًا سياحيًا إسرائيليًا في تجمع عتصيون الاستعماري، مرتبطة ببرك سليمان في قرية أرتاس قبل أن تواصل سيرها إلى القدس.<sup>3</sup> ومما كان له أهميته كذلك أن أُدرجت قرية بتير في العام 2014 على قائمة اليونسكو للتراث العالمي بفضل نظام المدرجات المعتمد في زراعة الأراضي فيها منذ 4,000 عام.<sup>4</sup>

وفي أعقاب النكبة التي حلت بفلسطين في العام 1948، شهد تعداد السكان في هذه المنطقة تغييرًا جذريًا بسبب التهجير القسري الذي طال الفلسطينيين. فالعديد من السكان الفلسطينيين الأصليين فيها باتوا لاجئين في أماكن أخرى، سواء في مخيم شعفاط في القدس، أو مخيم الدهيشة في بيت لحم، أو في لبنان أو الأردن. كما تعرّض الفلسطينيون الذين كانوا يقيمون غرب الخط الأخضر للتهجير القسري من قراهم الأصلية إلى القرى الواقعة في هذه المنطقة. ففي حالة قرى كوادي فوكين والولجة وبتير، يُعد ما يربو على 75 في المائة من سكانها لاجئين مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، حيث يقع عدد كبير من قراهم الأصلية على الجانب الغربي من الخط الأخضر.<sup>5</sup>

وبعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو في العام 1995، بات الشطر الأكبر من هذه المنطقة يقع اليوم في محافظة بيت لحم، بينما تتبع البلديات الواقعة إلى الجنوب من بيت فجار محافظة الخليل. وبصرف النظر عن هذا التقسيم، تضم هذه المنطقة ما يزيد عن 50 قرية وبلدة فلسطينية يقطنها نحو 200,000 فلسطيني.<sup>6</sup> وتُعد هذه البلديات والقرى محورية في الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية التي تزخر بها مدينتا بيت لحم والخليل، وهما من جملة المدن الفلسطينية الكبيرة

3 Dima Srouji, "Solomon's Pools: A Patient Framework Awaiting Its Potential", *Jerusalem Quarterly* 69, (2017): 98-105, available at <https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/jq-articles/Pages%20from%20JQ%2069%20-%20Srouji.pdf>; Hydria Project, "Solomon's Pools and relating aqueducts, the heart of Jerusalem's past water supply", 2009, available at <http://www.hydiaproject.info/en/palestine-solomons-pools/waterworks25/> [both accessed 20 June 2019].

4 منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، فلسطين: بلد الزيتون و الكرمة - منظر ثقافي في جنوب القدس بتير، وثيقة الترشيح لمواقع التراث العالمي، 2014، على الموقع الإلكتروني: <https://whc.unesco.org/ar/list/1492>

5 UNWRA, "Western Bethlehem Villages, West Bank: Refugee Communities in the 'Gush Etzion' Settlement Area (Infographic)", 2015, available at [https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/gush\\_etzion\\_2015\\_final\\_approved\\_by\\_duo.pdf](https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/gush_etzion_2015_final_approved_by_duo.pdf) [hereinafter UNWRA, Gush Etzion Infographic].

6 وهذه تشمل الولجة، وبتير، وحوسان، ووادي فوكين، ونحالين، والجبعة، وخلة البلوط، وبيت سكاريا وخلة عفانة، غير أنها لا تشمل مناطق بيت جالا والخضر وسكانهما. حيث يمكن أن تقع أراضيهم أو ممتلكاتهم أو كلاهما إلى الغرب من مسار جدار الضم والفصل العنصري (الجدار) المقترح أو القائم. انظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأولية لتعداد السكان والمساكن والمنشآت 2017، شباط 2018، ص. 76-78، على الموقع الإلكتروني: [http://www.pCBS.gov.ps/portals/pCBS/PressRelease/Press\\_Ar\\_Preliminary\\_Results\\_Report-ar-with-tables.pdf](http://www.pCBS.gov.ps/portals/pCBS/PressRelease/Press_Ar_Preliminary_Results_Report-ar-with-tables.pdf)، فيما يلي «الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعداد العام 2017».

التي تتبوأ موقعها من الأهمية. ويقطن نحو 26,000 فلسطيني في المنطقة التي تقع تحديداً إلى الغرب من جدار الفصل العنصري (الجدار)، حسب المخطط الحالي الذي وُضع لمساره، وهي منطقة نتناولها بالتحليل بين ثنايا هذه الورقة بوصفها «مركز» تجمع عتصيون الاستعماري. وفي المقابل، يسكن 52,000 فلسطيني آخرين في البلدات والقرى والخرب التي تقع إلى الجنوب من بيت لحم مباشرة، وهي المنطقة التي نستعرضها بالتحليل باعتبارها منطقة متضررة من «توسعة الجهة الشرقية» من تجمع عتصيون الاستعماري.<sup>7</sup>

وتبيّن هذه الدراسة كيف أن هذه المنطقة وسكانها الفلسطينيين يتعرضون للخنق البطيء والعزل بفعل السياسات الإسرائيلية القائمة على الاستعمار والتهمج القسري للسكان والضم. فعلى وجه أكبر من التحديد، يحيط نحو 45 مستعمرة، بما فيها ما يُعرف بالبور الاستعمارية،<sup>8</sup> ببيت لحم من جهاتها الشمالية والغربية والجنوبية والجنوبية الشرقية والشمالية الشرقية. وتشكل هذه المستعمرات والبور الاستعمارية بمجموعها تجمع عتصيون الاستعماري. وتتسبب المستعمرات المذكورة والبنية التحتية المرتبة بها في ابتلاع القرى الفلسطينية المحيطة بها، والتي كانت تشكل في وقت من الأوقات سلة الغذاء التي تعتمد عليها بيت لحم. ونتيجةً لذلك، يُضطر السكان الفلسطينيون إلى اللجوء إلى بيت لحم والخليل، اللتين تتسمان بضيق الحيز المتاح فيهما. وفي حالة بيت لحم على وجه الخصوص، فإن المشروع الاستعماري الذي تنفذه «إسرائيل» قد أعاق النمو الطبيعي فيها.

يُعدّ تجمع «عتصيون» الاستعماري المثال الأكثر وضوحاً، بعد شرقيّ القدس، على الآليات التي توظّفها «إسرائيل» في جميع أنحاء الضفة الغربية في سبيل بسط سيادتها على الأرض الفلسطينية، وحصر السكان الفلسطينيين في جيوب معزولة عن بعضها البعض، في صورة من صور البانتوستانات السائدة في فلسطين.<sup>9</sup> ولهذا السبب، اختار بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين أن يركّز بحثه على تجمّع عتصيون الاستعماري باعتباره دراسة حالة تقدّم توضيحاً ملموساً وعملياً لسياسات الاستعمار والتهمج القسري للسكان التي تنفذها

7 وتضم هذه المنطقة أرتاس، وخلة اللوزة، والفريديس، وجنّاتا، وواي رخال، وجبّ الديب، وخلة الحداد، والمعصرة، وواي النيص، وخربة الدير، وجورة الشمعة، ومراح فعلاً، والحقوم، وأم سلمونة، والمنشبة، وتقوع، ومراح رياح، وواي امحيميد، وخربة تقوع، وبيت فجار وكيسان. انظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعداد العام 2017، ص. 76-78.

8 تمثل البور الاستعمارية مستعمرات مقامة دون تصريح أو إذن رسمي صادر عن الحكومة الإسرائيلية، ولكن بدعم ضمني وخفي من جانبها - والعديد من هذه البور في طور «تسوية أوضاعها أو إضفاء طابع قانوني عليها».

9 أقامت حكومة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا البانتوستانات باعتبارها مناطق نقلت إليها غالبية أبناء السكان السود من أجل الحيلولة بينهم وبين السكن في المناطق الحضرية في جنوب أفريقيا. وقد شكلت هذه البانتوستانات آلية إدارية رئيسية اعتمدت في إقصاء السود عن النظام السياسي في جنوب أفريقيا بموجب القوانين والسياسات التي جاء بها نظام الفصل العنصري. انظر:

South African History Online, *The Homelands* 17, April 2011, available at <https://www.sahistory.org.za/article/homelands> [accessed 20 June 2019].

«إسرائيل»، والتي تفضي إلى ضمّ ما تبقى من الأرض الفلسطينية، وإنفاذ الفصل العنصري فيها في نهاية المطاف. وتجمع هذه الورقة بين دفتيها أبحاثاً مستفيضة كان مركز بديل وغيره قد أجروها من قبل حول جوانب بعينها من السياسات الإسرائيلية، بغية بيان الطريقة التي توظف فيها «إسرائيل» هذه السياسات لتحقيق الهدف النهائي للحركة الصهيونية، والذي يتمثل في الاستيلاء على أكبر مساحة من الأرض بأقل عدد من السكان الفلسطينيين في كافة أنحاء فلسطين بحدودها الانتدابية.

ويمثّل تجمع عتصيون الاستعماري عنصراً محورياً في المخططات الإسرائيلية التي ترمي إلى إقامة القدس الكبرى، وفي أهدافها التي تنطوي على ضمان أغلبية يهودية فيها، من أجل بسط سيادة «إسرائيل» على مدينة القدس الموحدة. وقبل ذلك، كان تجمع عتصيون الاستعماري يندرج ضمن الأسس التي تركز الدولة الإسرائيلية عليها. وفي الواقع، فقد تعرّض جزء صغير من المنطقة التي تؤلّف تجمع عتصيون الاستعماري اليوم لثلاث محاولات لم تعمّر طويلاً لاستعمارها على يد اليهود قبل إقامة إسرائيل في العام 1948.<sup>10</sup> ومع ذلك، بات هذا التجمع يشكل جزءاً أصيلاً لا يتجزأ من خرافة القومية الإسرائيلية، ويُنظر إليه على أنه ركن لا يمكن تمييزه من أركان الدولة الإسرائيلية.<sup>11</sup> ولا ينفك القادة الإسرائيليون يحتكمون إلى هذه الخرافة عوداً على بدء من أجل تسويق مشروع الاستعمار والضم في هذه المنطقة بعينها وتمهيد الطريق أمام تنفيذ المشروع الاستعماري بحذافيره على امتداد أراضي الضفة الغربية.

ومن وجهة نظر الفلسطينيين، يُعدّ تجمع عتصيون الاستعماري منتجاً مستحدثاً ومصطنعاً مفروضاً عليهم. فهو نتاج للسياسات الإسرائيلية التي ترمي إلى بسط السيطرة وإحكامها على السكان والأرض والموارد والتحكم بها على نحو يفرز أثره على حياة الفلسطينيين فيها، ويعطّلها ويستأصل وجودها، كما يسهم هذا التجمع في طمس أصلاية الفلسطينيين وارتباطهم بهذه الأرض ومحوه من الوعي الدولي والمحلي، وهو ما يبسر «إسرائيل» ضمها إلى إقليمها، وينعكس هذا الحال، كذلك، في كافة مناطق الضفة الغربية.

10 John C. Lehr and Yossi Katz, "Heritage Interpretation and Politics in Kfar Etzion, Israel", *International Journal of Heritage Studies* 9, no. 3 (2003): 217 [hereinafter Lehr and Katz, Politics in Kfar Etzion]; Michal Oren-Nordheim and Ruth Kark, *Jerusalem and Its Environs: Quarters, Neighborhoods, Villages, 1800-1948*, (Jerusalem: The Hebrew University Magnes Press, 2001), 338; Yossi Katz and John C. Lehr, "Symbolism and Landscape: The Etzion Bloc in Judean Mountains", *Middle Eastern Studies* 31, no. 4 (1995):731. [hereinafter Katz and John Symbolism and Landscape].

11 Lehr and Katz, Politics in Kfar Etzion, *supra* note 10, 219-220; and David Ohana, "Kfar Etzion: The Community of Memory and the Myth of Return", *Israel Studies* 7, no. 1 (2002): 145-174, available at <https://muse.jhu.edu/article/14502/summary> [hereinafter Ohana, Kfar Etzion] [accessed 20 June 2019].

ولهذه الغاية، فإن ما يحصل في بيت لحم لا يُعد في حال من الأحوال وضعًا فريدًا لا مثيل له في الحالة الفلسطينية. فهذا النمط يتكرر ويتواتر في تجمعات استعمارية أخرى ما فتأت تشهد توسعًا يتزايد باطراد. ويكتنف الغموض عدد هذه التجمعات الاستعمارية على نحو متعمد، مع أنه يشير بصفة عامة إلى مستعمرات معاليه أدوميم وتوسُّعها في منطقة (E1)، وجفعات زئيف، وموديعين عيليت وشاكيد في الشمال، وما يسمى بـ«تجمع الأصابع»، الذي يشير إلى دمج تجمعات مستعمرات كارني شمرون وأريئيل وكيدوميم مع بعضها بعضًا.<sup>12</sup> ويشار إلى عدد من هذه التجمعات الاستعمارية في الأوساط الإسرائيلية، وعلى نحو مضلل، باعتبارها تجمعات «تحظى بالإجماع»، حيث يفهم من هذا الاصطلاح أن تلك التجمعات سوف تندرج ضمن الحدود الدائمة للدولة الإسرائيلية.<sup>13</sup> وعلى الرغم من أن قسمًا كبيرًا من هذه التجمعات يقع خارج الحدود التي كانت مقترحة في أثناء مفاوضات السلام حتى هذه اللحظة، فإن الاستثمارات الضخمة التي يجري ضخها في هذه التجمعات الاستعمارية منذ أن وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود في العام 2008 تتماشى مع هدفين اثنين: هدف براغماتي يسعى إلى ترسيخ الادعاءات بأحقية «إسرائيل» في بسط سيادتها على هذه التجمعات لضمان إرساء موطئ قدم لها في أي حل يفضي إلى إقامة دولتين، وهدف أطول أمداً يتمحور حول تأكيد سيادة «إسرائيل» على مساحة كافية من أراضي الضفة الغربية من أجل وأد إمكانية إنفاذ حل الدولتين.

وتطرح هذه الورقة الإستراتيجية الإسرائيلية التي تؤدي عملها تحت ستار الاحتلال، وهي حالة جائزة من الناحية الفنية بموجب أحكام القانون الدولي وقواعده، قبل أن تسلط الضوء على ركنين من أركان هذه الإستراتيجية. ويستعرض المبحث الأول في هذا الفصل، والذي يتناول الاستيلاء على أكبر مساحة من الأرض التي يقطن فيها أكبر عدد من اليهود الإسرائيليين، الممارسات الاستعمارية التي تطبقها إسرائيل في تجمع عتصيون الاستعماري على وجه التفصيل. وحتى تنجز «إسرائيل» هذه الغاية بوجود أقل عدد من السكان الفلسطينيين، يبيّن المبحث الثاني الآثار التي يعايشها السكان الفلسطينيون نتيجةً لتهجيرهم قسراً عن مناطق سكناهم وديارهم في هذا التجمع الاستعماري. ويستكشف ما يلي هذين المبحثين مؤدى هذه الممارسات، والذي

12 Ben White, "Why Israel invented the concept of 'settlement blocs'", *Middle East Eye*, 25 January 2016, available at <https://www.middleeasteye.net/opinion/why-israel-invented-concept-settlement-blocs> [accessed 20 June 2019].

13 Jewish Virtual Library, "The 'Consensus' Settlements", *American- Israeli Cooperative Enterprise*, 2019, available at <https://www.jewishvirtuallibrary.org/the-ldquo-consensus-rdquo-settlements> [accessed 20 June 2019]; Joshua Mitnick, "Why the Israeli 'consensus' on settlements is not so simple", *Christian Science Monitor*, 13 September 2010, available at <https://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2010/0913/Why-the-Israeli-consensus-on-settlements-is-not-so-simple> [accessed 20 June 2019].

يتجسد في ضم الأرض بحكم الأمر الواقع، إلى أن يتضاءل وجود السكان الفلسطينيين وتتناقص أعدادهم فيها بما يكفي لتمهيد الطريق أمام ضمها بحكم القانون.

ولكي يتسنى لنا أن نفهم ما يحدث في هذا التجمع بعموم أرجائه، ننظر هذه الورقة في الطريقة التي تعتمدها «إسرائيل» في تنفيذ هذه السياسات الاستعمارية وسياسات التهجير القسري في مركز تجمع عتصيون الاستعماري في سبيل إنفاذ ضمه بحكم الأمر الواقع، وتتجه من ثم إلى ضمه بحكم القانون إلى إقليمها. كما تبحث الورقة في الطريقة التي تنفذ فيها «إسرائيل» الممارسات والسياسات المذكورة في المناطق التي تشهد توسع التجمع وتمدهه نحو الشرق والجنوب، حيث تجري عملية ضمها بحكم الأمر الواقع على قدم وساق. وأخيراً، ننظر الورقة في المسؤوليات التي تملي على الدول الأخرى أن تخضع «إسرائيل» للمساءلة والمحاسبة عن أعمالها التي تنافي القانون، والوفاء بالتزاماتها في احترام أبناء الشعب الفلسطيني.

## 1.1. تعريف تجمع عتصيون الاستعماري

تعرف دراسة الحالة هذه تجمع عتصيون الاستعماري على أنه تجمع يضم ما يقرب من 45 مستعمرة، بما فيها ما يسمى بالبؤر الاستعمارية، ويقع بمجملة في المنطقة الجنوبية من القدس، ويأوي ما يربو على 87,100 مستعمر (انظر الملحق 1).<sup>14</sup> وتحتل كل مستعمرة من مستعمرات هذا التجمع موقعاً إستراتيجياً على قمم الجبال وترتبط طرق شريانية رئيسية بعضها ببعض. ولغايات سوق الادعاءات بملكية الأراضي المقامة عليها، حسبما يتماشى مع بعض المخططات الاستعمارية الصهيونية الأولى في الضفة الغربية، فإن:

«الاستيطان في جميع أنحاء أرض إسرائيل يرمي إلى تحقيق الأمن وإعمال الحق [...] وفقاً لسياسة الاستيطان، لإنشاء مجموعات من المستوطنات في مناطق استيطان متجانسة [...] ويجب إقامة المستوطنات ليس حول مستوطنات الأقليات فحسب، بل أيضاً فيما بينها [...] وبمرور الوقت سيكون علينا في ظل السلم أو بدونه، أن نتعلم أن نعيش مع الأقليات وبينها [...] ولذلك، فقد حددت مواقع مجموعات المستوطنات

14 اقتبست هذه البيانات عن الموقع الإلكتروني لجهاز الإحصاء المركزي التابع للحكومة الإسرائيلية. ومن غير الواضح ما إذا كانت هذه الأرقام تشمل السكان المقيمين في البؤر الاستعمارية، بالنظر إلى أن بعضاً منها يحظى باعتراف رسمي بصفتها أحياء في المستعمرات القريبة منها، بينما لا يُعد غيرها سوى امتداد للمستعمرات التي تقع على مقربة منها. انظر:

Population, Israeli Central Bureau of Statistics (ICBS), 2017, [http://www.cbs.gov.il/reader/?MIval=cw\\_usr\\_view\\_SHTMI&ID=807](http://www.cbs.gov.il/reader/?MIval=cw_usr_view_SHTMI&ID=807) [accessed 20 June 2019] [hereinafter ICBS, Population 2017].



المقترحة بحيث تكون بمثابة حزام، يطوّق مرتفعات (يهودا والسامرة)<sup>15</sup> ويبدأ من منحدراتها الغربية من الشمال إلى الجنوب، وعلى طول منحدراتها الشرقية من الجنوب إلى الشمال: بين الأقليات وحولها على السواء.

الخطة العامة لتنمية الاستيطان في يهودا والسامرة، 1983-1979

(وقد ورد التأكيد بما تحته خط في مصدره).

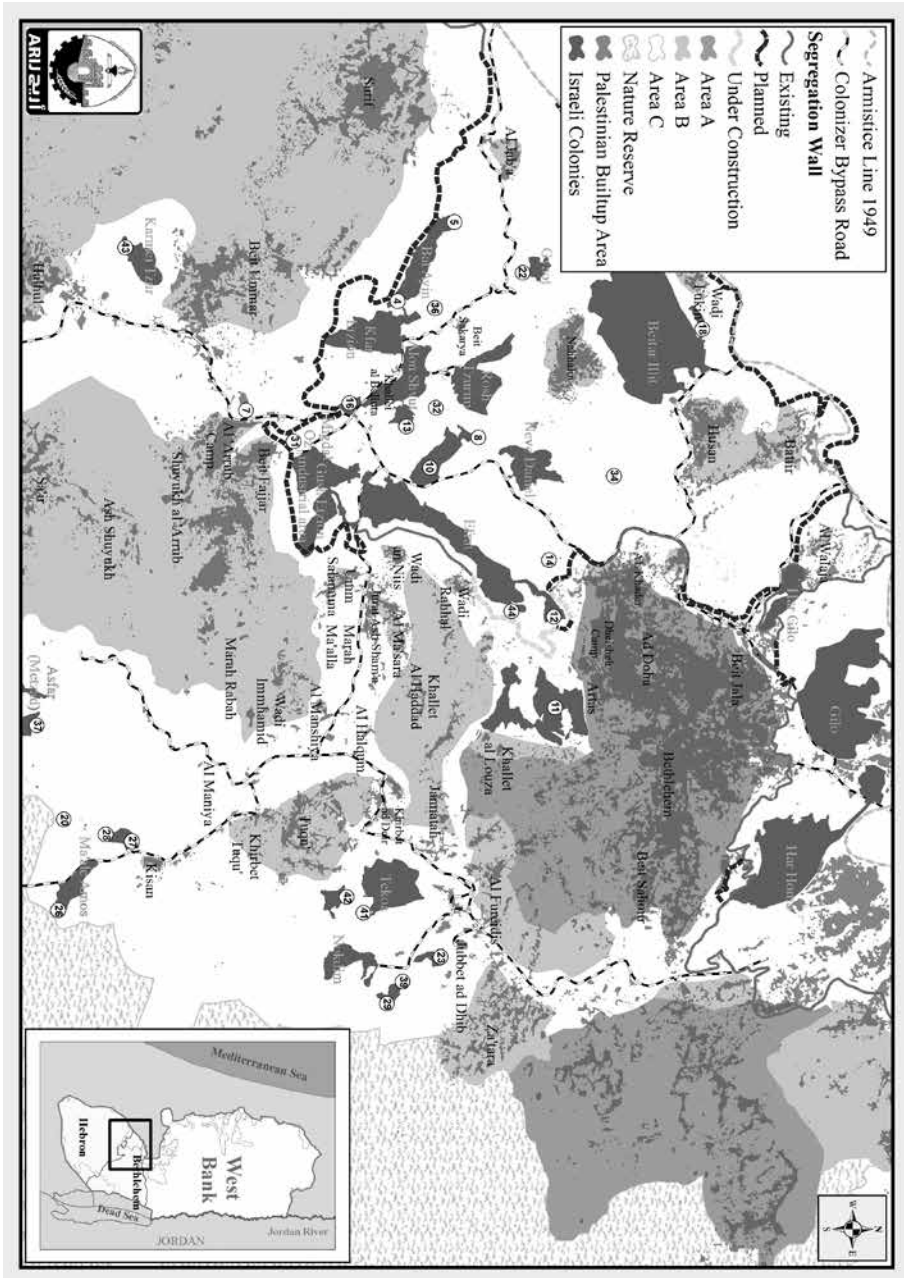
وبما يتوافق مع هذا المخطط، يقع ما يقارب نصف المستعمرات في المنطقة التي جرت العادة على الإشارة إليها بمسمى غوش عتصيون، والتي تقع جنوب بيت لحم وشرقها، وهو موقع يفصل القدس عن جنوب الضفة الغربية ويمتد على طول المنحدرات الغربية لجبال الخليل. ومن المقرر أن تقع هذه المستعمرات بمجموعها على الجانب الغربي من الجدار، الذي يتغلغل في هذه المنطقة مسافة هائلة تتجاوز الخط الأخضر ويدخل في عمق الأرض الفلسطينية المحتلة. ويتوزع النصف الآخر من المستعمرات بصورة رئيسية على قمم الجبال الواقعة في المنطقتين الشرقية والجنوبية الشرقية من بيت لحم، فيما يُطلق عليه مسمى تجمع مستعمرات عتصيون الشرقية في أحيان كثيرة. وهذه هي المستعمرات التي تعمل «إسرائيل» بتأني على ربطها بمستعمرات أخرى في عتصيون والقدس من خلال مصادرة المزيد من الأراضي، وإقامة المستعمرات وشق الطرق وبناء غيرها من شبكات البنية التحتية. وبذلك، باتت هذه المستعمرات تُعرف في الآونة الأخيرة بمستعمرات غوش عتصيون ببساطة، على الرغم من أنها تقع على مسافة بعيدة من المنطقة الأصلية للتجمع.

وتتولى بلديتان مستقلتان إدارة أكبر مستعمرتين في تجمع مستعمرات عتصيون - وهما بيتار عيليت، وهي عبارة عن مستعمرة يقطنها المتدينون المتزمتون وتتسم بثاني أعلى معدل للمواليد من أي منطقة إسرائيلية أخرى،<sup>16</sup> ومستعمرة إفرات، ويدير المجلس الإقليمي لغوش عتصيون 24 مستعمرة أخرى، من بينها البؤر الاستعمارية غير المصرح بها، باعتبارها تجمعات سكانية منفصلة تابعة له. ويمثل ما تبقى من المستعمرات بؤراً استعمارية غير مصرح بها، ولكنها تُدار في معظمها بموجب هياكل قائمة تتبع مجلس غوش عتصيون الإقليمي، أو مجلس إفرات المحلي في حالة جفعات هاداغان وجفعات هاتامار وجفعات إيتام.

15 يهودا والسامرة هما الاسمان اللذين تطلقهما إسرائيل على الضفة الغربية.

16 "Birthrate in Israel Increases; Chareidim at Head of the Pack", *The Yeshiva World*, 14 March 2018, available at <https://www.theyeshivaworld.com/news/israel-news/1488508/birthrate-in-israel-increases-chareidim-at-head-of-the-pack.html> [accessed 20 June 2019].

الخريطة 1: منطقة تجمع عتصيون الاستعماري، 2018  
 (انظر الملحق 1 للاطلاع على قائمة كاملة بالمستعمرات وأرقامها المرجعية)



## 2.1. منهجية البحث

جرى تحديد التجمعات السكانية الفلسطينية التي تقع في داخل تجمع عتصيون الاستعماري ويلحق الضرر بها بسببه في وقت سابق على أن سكانها معرّضون على وجه الخصوص لخطر التهجير القسري عنها. فخلال العام 2015، أجرى مركز بديل مسحاً لدراسة احتياجات السكان الفلسطينيين في منطقة تجمع عتصيون الاستعماري بهدف بلوغ فهم وافٍ للسياسات والممارسات، التي تنفذها «إسرائيل» في هذه المنطقة والخروج بتحديد مباشر للطرق الفضلى التي تكفل مساعدتهم ومدّ يد العون لهم.

وقد سعى مركز بديل إلى إجراء أبحاث نظرية تيسر له فهم الأطر القانونية والسياساتية، التي تعيش تلك التجمعات السكانية وتواصل بقائها في ظلها. وكانت المعلومات المتاحة شحيحة بشكل ملحوظ وغامضة على نحو متعمد. وبناءً على ذلك، فقد اقتضت الضرورة إجراء بحث رئيسي - في صورة مسح - في القرى والبلدات الفلسطينية المذكورة من أجل الوصول إلى فهم صحيح للقوى المحركة التي تفاعل فعلها في هذه القرى، ومدى تنفيذ السياسات التي تنتهجها إسرائيل في تهجير سكانها قسراً ومدى الإحساس بها، والإمكانيات المتاحة أمام هذه التجمعات السكانية، إن وُجدت أصلاً، والتي تؤمّن لها النجاح في مقاومة تلك السياسات. وتشكل هذه الورقة البحثية تويجاً لذلك العمل، وهي تسعى إلى سدّ الثغرة التي تشوب فهم الطريقة التي تعتمدها «إسرائيل» في توظيف التجمعات الاستعمارية لغايات تيسير الضم الزاحف الذي يستهدف أراضي الضفة الغربية، وفهم المنعطف الحاسم الذي يبلغه الضم بحكم القانون، ونقل صورة الواقع الذي يعيشه السكان الفلسطينيون القاطنون في هذه المنطقة.

وقد شارك في المسح دراسة الاحتياجات، الذي يتألف من سبعة محاور، ما مجموعه 1,001 فلسطيني (500 رجل و501 امرأة) تتراوح أعمارهم من 18 عاماً إلى 93 عاماً) ويسكنون في 24 قرية يلحق تجمع عتصيون الاستعماري ضرراً مباشراً بها. وقد جرى تحديد المحاور السبعة التي يشملها المسح على الوجه التالي: يركّز المحور الأول على استقاء المعلومات الشخصية المتعلقة بالأشخاص المستطلعة آراؤهم، ويتناول المحور الثاني مختلف سياسات التهجير القسري التي تنفذها «إسرائيل» في المنطقة والأثر الذي تخلفه هذه السياسات، ويتضمن المحور الثالث أسئلة عن الجهات الفاعلة المختلفة التي تعمل في هذه القرى، وبينما يستكشف المحور الرابع مدى توفر الخدمات العامة الأساسية، يطرح المحور الخامس أسئلة على من شملهم المسح عن مستوى مشاركتهم في اتخاذ القرارات العامة وضلوعهم في المشاريع العامة. وفي حين يركز

المحور السادس من محاور المسح على سياسات التهجير القسري، يتطرق المحور الأخير منه إلى الصعوبات التي يواجهها سكان القرى المذكورة في الوصول الى أراضيهم والانتفاع بها.

وتولى إجراء هذا المسح فريق يتمتع بباع طويل من الخبرة وضمّ 13 عضواً متخصصاً في جمع البيانات والبحث الميداني. وأعدّ الاستبيان الذي استُخدم في المسح داخلياً في مركز بديل، وجرى تجربته مع مجموعة مصغرة في بيت لحم للتأكد من وضوح لغته وتقدير فترته الزمنية ومدى تناسب خيارات إجاباته قبل تنفيذه على نطاق شامل. وبعد ذلك، أجرى الفريق المسح على 1,001 مشارك اختيروا عشوائياً في المنطقة التي شملها على مدى فترة بلغت عشرة أيام خلال شهر أيار 2018. وتألّفت الفئة المستهدفة من عينة تمثيلية ارتكزت في أساسها على حجم السكان الفلسطينيين في القرى الواقعة في تلك المنطقة.

وتبوّأت السرية في سياق إجراء المسح أهمية قصوى بالنظر إلى طبيعة المسائل التي دار النقاش حولها. وبذلك، فلم يجر تدوين أي أسماء على الإطلاق، وطمأن القائمون على المسح المستطلعة آراؤهم بشأن سرية الإجابات التي يدلون بها. كما جرت الاستعانة باحثات لجمع البيانات من المشاركات اللاتي شملهن المسح دون تدخل من أفراد أسرهن من الذكور.

وحال إفراغ نتائج هذا المسح في جداول، اتّضح وجود تجارب متباينة على امتداد منطقة تجمع عتصيون الاستعماري. ولذلك، جرى تقسيم القرى والبيانات المجمّعة إلى ثلاث مجموعة من أجل فهم ظاهرة الضم الذي تنفذه «إسرائيل» على مستوى أعمق. وقد قُسمت هذه القرى على النحو التالي، وهي تخضع للتحليل في هذه الورقة ضمن هذه المجموعات:

الجدول 1: القرى الفلسطينية التي شملها مسح مركز بديل		
منطقة التوسعة الجنوبية	منطقة التوسعة الشرقية	مركز عتصيون
صوريف	أرطاس	الولجة
بيت أمر	خلة الحداد	بتير
حلحول	المعصرة	بيت جالا
سعير	جورة الشمعة	حوسان
الشيوخ	مراح معلا	وادي فوكين
	أم سلمونة	نحالين
	المنشية	الجبعة
	مراح رباح	بيت سكاريا
	بيت فجار	الخضر
	وادي رحال (بما فيها النحلة وثبرة والبيضا)	

ومن الجدير بالذكر أن قرى أخرى تكابد أضراراً جسيمة بسبب توسيع تجمع عتصيون الاستعماري، ولا سيما قرى تقوع وكيسان والعقاب وزعترة، التي لا يشملها الجدول أعلاه. وتغيب هذه القرى عن نتائج هذا المسح بسبب شح الموارد والتطور الذي بلغه فهمنا لآليات التوسع الذي يشهده ذلك التجمع. فقد كان المسح يركز، بالدرجة الأولى، على الآثار التي يخلفها مركز تجمع عتصيون الاستعماري. وجاء فهم طبيعة المستعمرات الشرقية في هذا التجمع ومدى أهميتها وصلتها بمخطط الضم العام في مرحلة لاحقة خلال مجريات البحث. ولذلك، فلم يجر إدراج القرى الأقرب إلى ذلك التجمع ضمن القرى التي شملها المسح.

ويتسم هذا البحث بالتحديات التي واجهها الفريق في مراحلها كافة. وفي الواقع، فذلك هو طابع النظام الذي تنفذه إسرائيل ومخططاتها وإستراتيجياتها وسياساتها التي تتصف بالتعقيد ويشوبها الانحراف ويلفها الغموض. ومن المعقول أن نخلص إلى استنتاج مفاده أن ذلك يُعد في حد ذاته سياسة تستهدف تشتيت الانتباه وتيسير العمل على توسيع نطاق الأجندة الإسرائيلية في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة على نار هادئة.

ومن الأهمية بمكان أن نبين أن التأكد من عدد المستعمرات المقامة في تجمع عتصيون الاستعماري على وجه الدقة كان أمراً تكتنفه صعوبات بالغة، وربما كان ذلك متعمداً على الأرجح. ويعود جانب كبير من الأسباب التي تقف وراء ذلك إلى هياكل الحكم والنظام المؤسسي شبه القانوني الذي أنشأته «إسرائيل». وبذلك، تختلف الأسماء والأرقام والمستعمرات اختلافاً ملموساً من مصدر إلى آخر، وعلاوةً على ذلك، تتباين الأسباب التي تقف وراء هذه التناقضات؛ فقد جرى «إسباغ طابع قانوني» على بعض البؤر الاستعمارية غير الشرعية واعتبارها أحياءً في المستعمرة الأم (مثل كفار إعاد) وإسقاطها من بعض قوائم البؤر الاستعمارية، وبعضها لا يمكن سلخه عن المستعمرة الأم بالنظر إلى أنهما تُداران باعتبارهما كياناً واحداً قائماً بذاته (مثل بيت عاين الشرقية)، وبعضها حجمه بالغ الصغر وثابت في وجوده إلى حد تبدو معه أنها أسقطت من السجلات وشُطبت منها (مثل هدار بيتار وكيدار داروم). وفي المقابل، لا تزال بؤر أخرى في طور النشوء والانتقال إلى بؤر استعمارية أو مستعمرات تحظى بالاعتراف بها (مثل بيت البركة أو شديما)، ويُشار إلى بعضها بمسميات مختلفة بالاستناد إلى المصدر (مثل بيت عاين الغربية التي تُعرف أيضاً باسم مرحافي دافيد، أو نفيه دانيال الشمالية التي يُطلق عليها اسم سدي بوعاز كذلك). وقد أورد مركز بديل جميع المستعمرات والبؤر الاستعمارية التي تتوفر مراجع عنها، وعمد إلى التحقق من المصادر المتعددة أو صور الأقمار الصناعية أو الوقائع القائمة على الأرض أو كل هذه الأمور مجتمعة، من أجل نقل صورة دقيقة لمدى استشراف الاستعمار الإسرائيلي واستفحاله في هذه المنطقة والطريقة التي يجري إنفاذه من خلالها.

ومن التحديات الإضافية التي واجهها فريق البحث محاولة الحصول على المعلومات، من قبيل مساحات الأراضي، والأوامر العسكرية (ولا سيما تلك المتعلقة بوضع اليد على الأراضي)، ومعلومات التخطيط والقرارات الصادرة عن المحاكم بغية فهم طبيعة المشروع الاستعماري الإسرائيلي وآليات تنفيذه وتوسيعه. فنادرًا ما تصدر هذه الأوامر والمخططات باللغة العربية، إن هي صدرت أصلاً، على الرغم من أن هذه اللغة لغة قومية في «إسرائيل» (ولا سيما قبل سنّ قانون الدولة القومية)، وهي لا تصدر مطلقاً باللغة الإنجليزية، مما يجعلها بعيدة بصورة تامة تقريباً عن متناول الفلسطينيين أو المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أو أولئك الذين يعملون مع الفلسطينيين على صعيد تأكيد حقوقهم الأساسية وكفالة الحماية لها. ويجعل الحجم الهائل الذي تصدر به الأوامر العسكرية ومدى تعقيد نظام التخطيط من اتساق ترجمتها وتطبيقها مع أصولها مهمة تستغرق الكثير من الوقت، على الرغم من الجهود الفضلى التي تبذلها المنظمات غير الحكومية التي تركز نفسها لهذا العمل. وفي هذا المقام، فقد تسبّب الافتقار إلى المعلومات الدقيقة والشاملة التي تيسر لمركز بديل الوصول إليها والاطلاع عليها، في إعاقة قدرته على دراسة الآليات المعتمدة في توسيع المستعمرات وإلقاء الضوء عليها، وخصوصاً توسيعها الخفي الذي تنتفي صفة المشروعية عنه، كذلك الذي يضطلع به فريق الخط الأزرق التابع للإدارة المدنية الإسرائيلية (وهي في واقع الأمر الإدارة العسكرية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة في العام 1967).<sup>17</sup>

وفيما يتعلق بالقرى نفسها، ودون إجراء العمل المكثف الذي يتطلب الكثير من الوقت ويتخطى حدود الموارد المتاحة لمعظم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، فقد كان من الصعوبة بمكان التأكد من دقة البيانات ومدى حداثتها على مستوى هذه القرى. ومما لا يخفى، بناءً على ما يتييسر من أدلة مروية، أن «إسرائيل» لا تنفك تسرّع من وتيرة إصدار أوامر هدم بيوت الفلسطينيين وتنفيذها أو تعمل على تسهيل وصول الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلي، أو كلا الأمرين معاً، لكي تتمكن من بلوغ غايتها في مصادرة أراضي هؤلاء الفلسطينيين وترحيلهم عن مناطق سكناهم وتحقيق غير ذلك من أهداف الضم التي تسعى إليها. ومع ذلك، فلم نتمكن، مثلاً، من الحصول على بيانات حديثة وتاريخية عن عدد الفلسطينيين الذين يعملون في سوق العمل الإسرائيلي، أو عن إصدار التصاريح ورفض إصدارها حسب القرى. وعضواً عن ذلك، يرجع جانب كبير من البيانات إلى الفترة التي سبقت العام 2010، ولا تغطي هذه البيانات سوى فترات زمنية قصيرة أو لم تُنشر إلا حسب المحافظات الفلسطينية. ونتيجةً لذلك، فقد واجهنا القيود على

17 للاستزادة حول فريق الخط الأزرق، انظر:

Dror Etkes, *Blue and White Make Black: the Work of Blue Line Team in the West Bank*, Kerem Navot, December, 2016 available at [https://docs.wixstatic.com/ugd/cdb1a7\\_04c9fe5f2c954d17953d9c5114041962.pdf](https://docs.wixstatic.com/ugd/cdb1a7_04c9fe5f2c954d17953d9c5114041962.pdf) [hereinafter Etkes, Blue Line Team].

صعيد الاتجاهات التي لاحظناها، والبيانات التي جمعناها والمقابلات التي أجريناها والنتائج التي استطعنا أن نستشفها منها، مع العلم بأنها جوهريّة ومهمّة.

وتسلط هذه الورقة الضوء على الإستراتيجيات التي توظفها «إسرائيل» في المنطقة التي تشملها الدراسة، حيث تثبت ارتباطها بالأهداف والخطط الصهيونية بعيدة المدى، وتبين التزام «إسرائيل» الذي لا يتزحزح بضم الأراضي على نحو تراكمي وإعادة صياغة روايتها التي لا تلقى سوى حد أدنى من الاعتراض عليها من جانب أسرة المجتمع الدولي.





## 2. التخفي تحت قناع الاحتلال

يُجمع المجتمع الدولي على أن «إسرائيل» احتلت الضفة الغربية، بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة، في العام 1967، وعلى أن هذا الإقليم لا يزال في حالة احتلال منذ ذلك الحين. ومع ذلك، يُعد أمد النظام العسكري والإداري الذي تطبقه إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة وتعقيده غير مسبوق على صعيد الشؤون الدولية الحديثة. وبناءً على ذلك، فغالبًا ما تُعد الأطر القانونية التي يشملها القانون الدولي غير مجهزة بالقدر الذي يتيح لها أن تتعامل مع المستويات المتفاقمة من الانتهاكات التي يتعرض الفلسطينيون لها. وفي الواقع، يفترض الكثيرون أن هيكلية هذا النظام تفتقر إلى التحديد على نحو مقصود بغية التعطيم على انعدام الصفة القانونية للإجراءات التي تنفذها «إسرائيل» وإخفاؤها وحجبها.<sup>18</sup>

ومع ذلك، ففي مثل هذه الظروف، يعمل السياق الإسرائيلي- الفلسطيني نفسه على تشكيل القانون الدولي فيما يتصل بفهم الاحتلال العسكري، والمظاهر التي تأتي عليها الممارسات الاستعمارية التي نشهدها اليوم، والضم بحكم الأمر الواقع. فمن خلال تطبيق المبادئ الراهنة التي يشملها القانون الدولي، توسع محكمة العدل الدولية والدولة وفقهاء القانون نطاق الأطر القانونية من أجل تحديد وتعريف المحظورات المقبولة الواردة على كل إجراء من هذه الإجراءات، التي لم يسبق للقانون الدولي أن نص عليها.

وتبحث هذه الورقة في تلك الأطر القانونية، بالاحتكام إلى دراسة الحالة التي تتناول تجمع عتصيون الاستعماري، من أجل بيان الطرق التي تستغل «إسرائيل» من خلالها شناعة الاحتلال، الذي يمكن القول بوجه عام إنه يشكل ممارسة يجيزها القانون الدولي، وما يقترن به من ممارسات وسياسات استعمارية تقوم على تهجير السكان قسراً من ديارهم وأراضيهم، لغايات تحقيق غايتها النهائية التي تتمثل في ضم أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية بأقل عدد من السكان الفلسطينيين

18 Orna Ben-Naftali, ed., "PathoLAWgical Occupation: Normalizing the Exceptional Case of the Occupied Palestinian Territory and Other Legal Pathologies," in *International Humanitarian Law and International Human Rights Law*. O. Ben-Naftali, (Oxford University Press 2011), 132-133. [hereinafter B-Naftali, Occupation: Exceptional Case of the oPt].

المقيمين فيها. وفي الوقت نفسه، ترسي «إسرائيل» أطراً قانونية مزدوجة يحظى فيها اليهود الإسرائيليون بالتفوق على كل من سواهم، ولا سيما الفلسطينيين، من أجل توطيد أواصر سيطرتها على هذه الأراضي، وهو نظام يفهم بوجه أعمّ في القانون الدولي على أنه فصل عنصري.

## 1.2. الإطار القانوني: الاحتلال

يقرّ المجتمع الدولي وفقهاء القانون الدولي بأن الاحتلال العسكري الإسرائيلي الجاثم على الأرض الفلسطينية المحتلة بات حالة طال أمدها من الاحتلال، بالنظر إلى أنه بدأ قبل ما يزيد عن 50 عاماً. وبدقيق العبارة، لا يُعد الاحتلال في حد ذاته مخالفاً للقانون، وإنما يشير إلى وضع يعمّه النزاع ويخضع في تقنيته وتنظيمه للقانون الدولي الإنساني، وخصوصاً لائحة لاهاي لسنة 1907، التي تكتسب صفة القانون الدولي العرفي.<sup>19</sup> ومن الناحية التاريخية، يشير الاحتلال إلى «فترة انتقالية تعقب الغزو وتسبق وقف الأعمال القتالية» وتفرض واجبات أكثر جساماً على كاهل السلطة القائمة بالاحتلال مما تفرضه على طرف من أطراف نزاع دولي مسلح.<sup>20</sup>

وفضلاً عما تقدم، تقرر لائحة لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة ممارسات صارمة تقتضي من السلطة القائمة بالاحتلال أعمال الحكم الرشيد في الإقليم الواقع تحت احتلالها. وتشكل المخالفات الجسيمة التي تمس الالتزامات التي يقننها هذان الصكّان جرائم حرب، وقد تشكل جرائم ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.<sup>21</sup> وفي حالات الاحتلال كذلك، ينبغي للسلطة القائمة بالاحتلال أن تفي بالالتزامات التي يملها عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان.<sup>22</sup> ومع أن هذه الورقة لا تغطي المخالفات الواقعة على القانون الدولي لحقوق الإنسان بحذافيرها، فإن الحق في تقرير المصير، وهو قاعدة قطعية من قواعد القانون الدولي، يحمل أهمية خاصة ويُرَد على وجه التفصيل في المادة المشتركة الأولى من العهد الدولي

19 المؤتمرات الدولية (لاهاي)، الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية وملحقها اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، 18 تشرين الأول 1907، المادة 42، على الموقع الإلكتروني: <https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/62tc8a.htm> [فيما يلي، لائحة لاهاي]. وتعكس لائحة لاهاي القانون الدولي العرفي. وانظر، أيضاً، المادة المشتركة الثانية من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة في 12 آب 1949، على الموقع الإلكتروني: <https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm> [فيما يلي، اتفاقية جنيف الرابعة] [وقد زنا هذين الموقعين واطلعنا على اللائحة والاتفاقية المنشورتين عليهما في يوم 20 حزيران 2019].

20 Prosecutor v. Naletilic and Martinovic, Case No. IT-98-34-I, Trial Chamber I, (31 Mar 2003). Para. 214.

21 الجمعية العامة للأمم المتحدة، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الوثيقة رقم (90 UNTS 2187)، 17 تموز 1998، على الموقع الإلكتروني: <http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opcodepdf.pdf?reldoc=y&docid=50acc0eb2> [فيما يلي، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية].

22 فيما يتعلق بالمرحلة الأولى التي سرى فيها القانون الدولي لحقوق الإنسان في حالات النزاع الدولي المسلح، انظر مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، الفتوى، التقرير الصادر عن محكمة العدل الدولية، 1996 (1)، الفقرة 25.

الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اللذين صدرا في العام 1966، وفي المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة أيضاً.

وبموجب قانون الاحتلال، الذي يُعد أحد فروع القانون الدولي الإنساني، تتحمل السلطة القائمة بالاحتلال المسؤولية عن الإدارة المؤقتة للإقليم الواقع تحت احتلالها ويحظر عليها أن تستولي على السيادة عليه.<sup>23</sup> ويتعين على السلطة القائمة بالاحتلال أن تضمن «قدر الإمكان، تحقيق الأمن والنظام العام وضمانه، مع احترام القوانين السارية في البلاد، إلا في حالات الضرورة القصوى التي تحول دون ذلك»،<sup>24</sup> كما يجب على قوة الاحتلال أن تكفل الشروط الصحية والصحة العامة وأن تؤمّن الغذاء والرعاية الطبية للسكان القابعين تحت نير احتلالها،<sup>25</sup> ويحظر عليها أن تنقل سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، ناهيك عن تهجير السكان القابعين تحت احتلالها قسراً عن ديارهم وأراضيهم.<sup>26</sup> ويحظر على السلطة القائمة بالاحتلال أن تأخذ رهائن<sup>27</sup> وأن تفرض العقوبات الجماعية،<sup>28</sup> وأن تدمر وتتصادر أي ممتلكات تعود للسكان القابعين تحت احتلالها،<sup>29</sup> وعليها أن تراعي الأصول القانونية التي يقرها القانون الدولي والواجبة للأشخاص القابعين تحت الاحتلال ممن يُتهمون بارتكاب مخالفات.<sup>30</sup> وتعهده هذه الالتزامات وغيرها الكثير إلى القوة القائمة بالاحتلال من أجل صون حقوق السكان الذين يقعون تحت احتلالها، والذين يعدون أشخاصاً محميين بموجب أحكام القانون الدولي وقواعده.<sup>31</sup>

ومع ذلك، فإن طول أمد الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على الأرض الفلسطينية المحتلة يُعد فترة لا نظير لها في العصر الحديث، وتكمن المشكلة التي يفرزها هذا الوضع، وفقاً للقانون الدولي،

23 يمثل الحظر المفروض على الاستيلاء على السيادة نتيجة منطقية تترتب بالضرورة على الحظر المطلق المفروض على الاستيلاء على الأرض بالقوة، وبنية قانون الاحتلال الذي ينشئ نظاماً إدارياً يعترف بالسيادة الدائمة للدولة السابقة، وعلى وجه الخصوص، تقيد المادة 43 من لائحة لاهاي السلطة التي تملكها القوة القائمة بالاحتلال، وتنص المادة 47 من اتفاقية جنيف الرابعة، مصدر سابق، على أن ضم إقليم محتل خلال وقت الحرب، وقبل عقد أي معاهدة للسلام، لا يحرم الأشخاص المحميين الذين يوجدون في ذلك الإقليم محتل بأي حال ولا بأية كيفية من الانتفاع بهذه الاتفاقية، بمعنى أن الضم لا يغير من وضع الإقليم ولا من وضع سكانه شيئاً. وفي الوقت نفسه، تنص المادة 4 من الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف على أنه لا يؤثر احتلال إقليم ما أو تطبيق هذا الملحق (البروتوكول) على الوضع القانوني لذلك الإقليم محل النزاع. انظر:

B-Naftali, Occupation: Exceptional Case of the oPt, *supra* note 18, 136.

24 لائحة لاهاي، مصدر سابق، المادة 43.

25 اتفاقية جنيف الرابعة، مصدر سابق، المواد 89-92.

26 اتفاقية جنيف الرابعة، مصدر سابق، المادة 49.

27 اتفاقية جنيف الرابعة، مصدر سابق، المادة 34.

28 اتفاقية جنيف الرابعة، مصدر سابق، المادة 33.

29 اتفاقية جنيف الرابعة، مصدر سابق، المادة 53.

30 اتفاقية جنيف الرابعة، مصدر سابق، المواد 117-126.

31 وفقاً لأحكام المادة 4 من اتفاقية جنيف الرابعة، مصدر سابق، «الأشخاص الذين تحميهم الاتفاقية هم أولئك الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وبأي شكل كان، في حالة قيام نزاع أو احتلال، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها.»

في أن «[...] الغرض من قانون الاحتلال لم يكن ينطوي قط على التصدي للانتهاكات المترامية والمتفاقمة التي تمس القانون الدولي الإنساني [...]»<sup>32</sup>، ولذلك، فليس في وسع القانون الدولي الإنساني (الذي يُعرف أيضاً باسم القانون في الحرب) أن يحكم نظاماً يشهد قيام احتلال طال أمده وينطوي على مثل تلك الانتهاكات المتعددة والمتواصلة على نحو ملائم<sup>33</sup>. ويوحى طول أمد الاحتلال على هذا النحو الاستثنائي وجود حالة دائمة لا تتماشى مع حالة الاحتلال. وعضواً عن ذلك، ينبغي للتحليل أن يتحول إلى النظر في مسألة ما إذا كان الاحتلال قد ارتقى إلى شيء آخر مختلف تمام الاختلاف: حالة تنتفي الصفة القانونية عنها. وعلى وجه الخصوص، فبالنظر إلى أن «إسرائيل» تتخلف عن الوفاء بالالتزامات الواقعة على عاتقها بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، فهي ترتكب مخالفات منهجية تمس عدداً لا يحصى من الاتفاقيات والمعاهدات، وتنتسز - حسبما تثبته هذه الورقة - تحت قناع الاحتلال وستاره لإرساء دعائم استعمارها في الضفة الغربية وتهجير سكانها الفلسطينيين قسراً عن مناطق سكناهم وأراضيهم فيها. والغاية من ذلك إقامة حالة يُشار إليها على وجه أكبر من الدقة على أنها حالة ضم يعززها نظام قائم على الفصل العنصري.

## 2.2. الاحتلال الحربي الجائم على الأرض الفلسطينية

لقد أقدمت «إسرائيل» على ضم شرقي القدس وأجزاء من الضفة الغربية بصفة رسمية عقب احتلالها مباشرة، على الرغم من أن هذا الوضع لا يعترف به القسم الأعظم من أسرة المجتمع الدولي.<sup>34</sup> كما شيدت «إسرائيل» الجدار والمستعمرات، التي قضت محكمة العدل الدولية بأنها تخالف القانون الدولي.<sup>35</sup> ويقطن ما يربو على 615,000 مستعمر في الضفة الغربية، بما فيها

32 Valentina Azarova, *Israel's Unlawfully Prolonged Occupation: Consequences Under An Integrated Legal Framework*, European Council on Foreign Relations, 2 June 2017, 5, available at [https://www.ecfr.eu/publications/summary/israels\\_unlawfully\\_prolonged\\_occupation\\_7294](https://www.ecfr.eu/publications/summary/israels_unlawfully_prolonged_occupation_7294) [accessed 20 June 2019] [hereinafter Azarova, Prolonged Occupation].

33 ومع ذلك، يبقى قانون وقت الحرب المذكور سارياً وناظراً وتقتضي الأهمية وضعه في الاعتبار من أجل تنظيم الأعمال العدائية، والاحتلال، وسلوك المقاتلين والإقليم الواقع تحت الاحتلال، وحماية ضحايا النزاع المسلح والأشخاص المحميين القابعين تحت نير الاحتلال.

34 فقد أعلن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عدم جواز استيلاء إسرائيل على الأراضي العربية، بما فيها الأرض الفلسطينية، في قراره 242 (1967). كما أعاد تأكيد هذا المبدأ فيما لا يقل عن سبع مناسبات لاحقة. انظر قرار مجلس الأمن 2234 (2016)، وقرار مجلس الأمن 497 (1981)، وقرار مجلس الأمن 478 (1980)، وقرار مجلس الأمن 476 (1980)، وقرار مجلس الأمن 298 (1971)، وقرار مجلس الأمن 267 (1969)، وقرار مجلس الأمن 252 (1986). وفضلاً عن ذلك، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ببطان الاستيلاء على الأراضي في شرقي القدس، وذلك في أعقاب القرار الذي أصدرته الولايات المتحدة مؤخراً بشأن نقل سفارتها إلى القدس، وذلك في قرارها (22.L/10-ES) الصادر في العام 2017.

35 الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، الفتوى، 2004، الوثيقة رقم (ICJ/136)، 9 تموز 2004، ، الفقرة 121، على الموقع الإلكتروني: <https://www.icj-cij.org/files/advisory-opinions/advisory-opinions-2004-ar.pdf>، إفيما يلي، محكمة العدل الدولية، الفتوى بشأن الجدار].

شرقي القدس، بينما تستثمر «إسرائيل» مبالغ هائلة من الأموال في المشاريع التي تعنى بالارتقاء بقدرة مشروعها الاستعماري على البقاء والاستمرار. ولا تعود هذه الاستثمارات إلا بالنزر اليسير، إن عادت به أصلاً، على الفلسطينيين، بل إنها في واقع الأمر تقوّض أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية إلى حد بعيد.<sup>36</sup>

ومع ذلك، ففي ظل غياب أي اعتبار لما إذا كانت هذه الحالة ستبقى حالة احتلال أم لا، ما زالت «إسرائيل» تتمتع بالإفلات من العقاب وبالموافقة الضمنية على استمرار وجودها في الأرض الفلسطينية المحتلة وبسط سيطرتها عليها في نظر أسرة المجتمع الدولي. وفي حقيقة الأمر، فبعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو، شهد مستوى السيطرة التي تفرضها «إسرائيل» على الأرض الفلسطينية وهيمنتها على حياة الفلسطينيين فيها زيادة حادة، وذلك على خلاف المقصد الظاهر من تلك الاتفاقيات. فموجب النظام الذي افتأته هذه الاتفاقيات، باتت الضفة الغربية مقسّمة إلى المناطق (أ)، و(ب) و(ج)، حيث مُنحت «إسرائيل» السيطرة العسكرية والمدنية التامة على المنطقة (ج)، التي تشكل ما نسبته 60 في المائة من أراضي الضفة الغربية. واشترطت هذه الاتفاقيات أن المنطقة (ج) تخضع في بادئ الأمر للسيطرة الإسرائيلية قبل أن تُنقل تدريجياً إلى السلطة الفلسطينية على مدى خمسة أعوام، ولكن لم يبصر هذا الأمر النور على الإطلاق، وعضاً عن ذلك، غدا هذا الوضع يشكل حالة تؤمّن غطاء من الشرعية «لإسرائيل»، ويقوّض حقوق الفلسطينيين، إن لم يكن يطمسها ويمحوها، وبعبارة أخرى، فقد يسرت اتفاقيات أوسلو و«عملية السلام» التي طال أمدها وباتت في عداد الأموات استثناء مشروع الاستعمار والضم في جميع أنحاء الضفة الغربية وأدامته.

ويلاحظ هذا الواقع أكثر ما يلاحظ في محافظة بيت لحم، حيث يقع الشطر الأكبر من تجمع عتصيون الاستعماري، وحيث لا تتجاوز مساحة أراضيها المصنفة (أ) و(ب) 13 في المائة من الأراضي، وتصنّف المساحة المتبقية من أراضي المحافظة، وباللغة نسبتها 87 في المائة، باعتبارها تقع ضمن المنطقة (ج) أو باعتبارها محمية طبيعية،<sup>37</sup> مما يجعلها تحتل ثالث أعلى مرتبة من بين محافظات الضفة الغربية في النسبة المئوية للأراضي التي تقع تحت السيطرة

36 Michael Lynk, *Report on Situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967*, A/72/43106, 23 October 2017, 17-19, available at [https://www.ohchr.org/Documents/AboutUs/NY/GA73/A\\_73\\_45717.docx](https://www.ohchr.org/Documents/AboutUs/NY/GA73/A_73_45717.docx) [accessed 20 June 2019] [hereinafter Lynk, Report on Human Rights].

البنك الدولي، الضفة الغربية وقطاع غزة المنطقة ج ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني، تشرين الأول 2013، على الموقع الإلكتروني: [https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/WestBank\\_Arabic\\_executive\\_summary\\_area\\_C\\_sept13\\_final.pdf](https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/WestBank_Arabic_executive_summary_area_C_sept13_final.pdf). ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، حياة مجزأة: نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية في عام 2016، أيار 2017، على الموقع الإلكتروني: <https://www.ochaopt.org/ar/content/fragmented-lives-humanitarian-overview-2016-0>.

37 معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، «دراسة التجمعات السكانية والاحتياجات التطويرية في محافظة بيت لحم»، 2010، ص. 43، على الموقع الإلكتروني: <http://vprofile.arj.org/bethlehem/ar/pdfs/book/arabic.pdf>.

العسكرية والمدنية الإسرائيلية الكاملة. وفي ظل هذه الظروف، فمما لا يبعث على الدهشة أن تجمع عتصيون الاستعماري قد شهد توسعاً هائلاً وأن بيت لحم، إلى جانب القدس، هي المدنية الفلسطينية التي تواجه أعتى حالة من العزل وخنق النمو فيها بفعل المشروع الاستعماري الذي تنفذه إسرائيل في الضفة الغربية.

وقد أتاح تقاعس المجتمع الدولي عن إخضاع «إسرائيل» للمساءلة عن الالتزامات التي يرتبها القانون الدولي الإنساني عليها، أو دراسة ما إذا كانت الحالة القائمة قد ارتقت إلى ما يفوق حالة الاحتلال، للسلطات الإسرائيلية الفرصة والذريعة التي تيسر لها إنفاذ أهدافها طويلة الأمد، والمتمثلة في إنفاذ الاستعمار والتهجير القسري للسكان والضم في عموم أنحاء المنطقة التي كانت تشكل فلسطين فيما مضى. وفي الحقيقة، وحسب الحجة التي تسوقها هذه الورقة، فقد تخطى الوضع القائم في الضفة الغربية حالة الاحتلال بشروط بعيد، حيث ارتقى إلى حالة الضم بحكم الأمر الواقع، وما عاد وصوله إلى حالة الضم بحكم القانون سوى مسألة وقت بالنظر إلى تناقص تعداد السكان الفلسطينيين واضطرارهم إلى الانتقال إلى المراكز السكانية.

### 3. الاستعمار:

## أكبر مساحة من الأراضي، مع أكبر عدد من المستعمرين

سعت الحركة الصهيونية، منذ بداية عهدها، إلى إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، وهي المنطقة الممتدة من نهر الأردن إلى البحر المتوسط، برمتها وبصرف النظر عن وجود شعب فلسطيني ينعم بالازدهار فيها. وفي هذا الوقت، كان يُنظر إلى الحركة الصهيونية على نطاق واسع باعتبارها مشروعاً استعمارياً. فقد صرّح مؤسس هذه الحركة، وهو ثيودور هرتزل، بأنه تواصل مع بريطانيا عشية انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل، سويسرا، في العام 1897، لأنها كانت «أول من أقر بالحاجة إلى التوسع الاستعماري». ومن وجهة نظر هرتزل، «ينبغي أن تُفهم فكرة الصهيونية، وهي فكرة استعمارية، بسهولة وبسرعة في إنجلترا»<sup>38</sup> وقد أفضت هذه الفكرة، التي لاقت قبولاً سهلاً أيما سهولة، إلى إصدار وعد بلفور في العام 1917، الذي أعلن عن مساندة البريطانيين ودعمهم «لإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين». ووضع هذا الخطاب الذي صدر عن وزير الخارجية البريطانية، اللورد بلفور، فكرة الدولة القومية اليهودية ضمن إطار استعماري استيطاني للمرة الأولى، في ذات الوقت الذي أرسى فيه الأساس الذي يقوم عليه إنكار وجود الشعب الفلسطيني ورفض حق أبنائه غير القابل للتصرف في تقرير مصيرهم على الدوام.

وفي ظل موجة تفكيك الاستعمار التي شهدتها العقود السبع والثامن من القرن الماضي، بات الاستعمار محظوراً بموجب أحكام القانون الدولي، وما عادت الأجنحة الاستعمارية التي تضعها «إسرائيل» مقبولة على نحو لا لبس ولا موارد فيه. ومع ذلك، فلا تزال الممارسات الاستعمارية تتبوأ مكانة محورية في الأجنحة التي وضعتها «إسرائيل» لضم الأرض الفلسطينية المحتلة. فحسبما نرى أدناه، توظف «إسرائيل» طائفة متنوعة من السياسات التي تضع نصب عينيها على إرساء وجود اليهود الإسرائيليين وادعاء ملكية الأراضي التي يقع عليها تجمع عتصيون

38 John Quigley, *The Case for Palestine: An international law perspective* (North Carolina, Duke University Press, 2005), 7.

الاستعماري من أجل خلق الوقائع على الأرض. وهو ما من شأنه أن يبسر توسيع إقليم الدولة الإسرائيلية في الضفة الغربية، على حساب السكان الفلسطينيين الأصليين فيها.

### 3.1. الإطار القانوني: الاستعمار

يشير الاستعمار في معناه إلى إجراءات لها صلة بالاستيلاء على السيادة على إقليم ما، وهو أمر يخضع لحظر صارم وفقاً لأحكام القانون الدولي وقواعده. وينطبق هذا المصطلح، في تاريخه، على الأعمال التي نفذتها القوى الغربية في غضون الفترة الممتدة بين القرنين السادس عشر والعشرين، والهيمنة التي فرضتها هذه القوى على الشعوب في الأمريكتين وأفريقيا وآسيا. وعادةً ما كانت هذه الهيمنة تتجلى في صورة الاستيلاء على الأراضي، وقمع الحكم الذاتي واستغلال الموارد الطبيعية على نطاق واسع. ومع ذلك، لا تفتأ إجراءات الاستعمار وممارساته، على الرغم من جذوره التاريخية، تحمل أهمية بالغة في الزمن المعاصر، ولا سيما بالنسبة للحالة الماثلة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ولا يرد تعريف يستند إلى المعاهدات 'للاستعمار'. وعضواً عن ذلك، يُستنبط فهم هذا المصطلح بصورة رئيسية من القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة.<sup>39</sup> ويتمثل أبرز هذه القرارات في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة 1514 (الدورة الخامسة عشرة) في يوم 14 كانون الأول 1960. ولا يُعد نص هذا الإعلان ملزماً من الناحية القانونية في حد ذاته، ولكن يُعتبر أنه اكتسب صفة القانون الدولي العرفي.<sup>40</sup> ويؤكد الإعلان المذكور في أحكامه أن «إخضاع الشعوب لاستعباد أجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة، ويعيق قضية السلم والتعاون العالميين».<sup>41</sup> فضلاً عن ذلك، ينص الإعلان على أنه «لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق

39 إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وإعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها، والإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، والإعلان بشأن عدم استخدام القوة.

40 Virginia Tilley (ed.), *Occupation, Colonialism, Apartheid? A re-assessment of Israel's practices in the occupied Palestinian territories under international law*, Human Sciences Research Council (HSRC), 2009, 42, available at [http://www.alhaq.org/attachments/article/236/Occupation\\_Colonialism\\_Apartheid-FullStudy.pdf](http://www.alhaq.org/attachments/article/236/Occupation_Colonialism_Apartheid-FullStudy.pdf) [hereinafter Tilley, *Occupation, Colonialism, Apartheid*].

41 الجمعية العامة للأمم المتحدة، «إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، القرار 1514 (د-15)، 14 كانون الأول 1960، المادة 1، على الموقع الإلكتروني: <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b007.html> [وقد زرنا هذا الموقع واطلعنا عليه في يوم 20 حزيران 2019].



إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي»<sup>42</sup> وعلى أن «كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لبلد ما تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه»<sup>43</sup> وبناءً على ذلك، يفهم على وجه العموم أن ممارسة الاستعمار تتألف من عنصرين جوهريين:

1. إنكار السيادة التي يتمتع بها شعب مقهور أو خاضع للاحتلال، والإضرار بسلامة أراضيه، وعادةً ما يُرى ذلك في صورة ضم الأقاليم،

2. وإنكار حق الشعوب المقهورة في تقرير مصيرها، بما يشمل ذلك من إنكار حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقها في استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها أقاليمها.

وفي حالة الاحتلال العسكري الذي يسبق إجراءات الاستعمار، وعلى هدي من أعمال أحكام إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وأحكام لائحة لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة، يتسنى لنا أن نتأكد من الوقت الذي ترقى فيه حالة ما من سيناريو احتلال إلى سيناريو استعمار. وعلى وجه الخصوص، يقع هذا الانتقال في مرحلة لا يعود من الممكن معها القول إن الإجراءات المتراكمة التي تنفذها السلطة القائمة بالاحتلال تمثل إدارة مؤقتة للإقليم الواقع تحت احتلالها، وإنما تتماشى بخلاف ذلك مع الاستحواذ على السلطات السيادية بحكم الأمر الواقع أو بحكم القانون، أو بحكم الأمرين معاً. ويدل على هذه الحالة ظهور العنصرين المذكورين أعلاه - ضم الإقليم وحقه، أو إنفاذ أحد هذين الأمرين، على نحو يتصل من حق الشعب القابع تحت الاحتلال في تقرير مصيره بنفسه.

وهناك جملة من الممارسات التي يمكن تحديدها وربطها بمشروع استعماري. فتلك الممارسات التي ترتبط في عمومها بالمحور الأول من محاور الاستعمار - وهو إنكار سلامة أراضي الإقليم - وعلى الرغم من أنها تتداخل في أهدافها في حالات كثيرة، تشمل مصادرة الأراضي ووضع اليد عليها، وتهجير السكان وإقامة المستعمرات. وفي المقابل، تشمل الممارسات المرتبطة بالمحور الثاني من محاور الاستعمار - وهو الحرمان من تقرير المصير - بسط السيادة على الإقليم المستعمّر، ودمج اقتصاده وحرمان سكانه من الوصول إلى مواردهم الطبيعية، من جملة ممارسات أخرى.

وفي سياق الاحتلال العسكري، تخالف كل ممارسة من هذه الممارسات واجباً أساسياً يمل

42 المصدر السابق، المادة 2.

43 المصدر السابق، المادة 6.

على السلطة القائمة بالاحتلال ضمان أعمال الحكم الرشيد في الإقليم الواقع تحت احتلالها، وذلك على الوجه الذي تنص عليه المادة 43 من لائحة لاهاي والمادة 64 من اتفاقية جنيف الرابعة. فضلاً عن ذلك، تشكل هذه الممارسات خرقاً للمسؤوليات المحددة المفروضة على السلطة القائمة بالاحتلال، من قبيل الامتناع امتناعاً قاطعاً عن نقل سكانها المدنيين إلى الإقليم الذي تحتله،<sup>44</sup> أو تعديل القوانين أو إنفاذ قوانينها على السكان القابعين تحت احتلالها.

وفيما يتصل بالأراضي، يجوز للسلطة القائمة بالاحتلال أن تستعمل الأراضي العامة، بل وأن تجني الأرباح منها (حق الانتفاع). بيد أنه لا يجوز لها مع ذلك أن تتصرف فيها كما لو كانت تملكها أو أن تتحول إلى مالكة لها.<sup>45</sup> وتفضي إقامة المستعمرات وتشيد البنية التحتية التي تسندها، والتي تتحول في أغلب الحالات إلى أراضٍ يملكها المستعمر ملكية خاصة، إلى تغيير الطابع الأصيل التي تكتسبه هذه الأراضي، وبشكل هذا العمل خرقاً واضحاً للأحكام السارية في هذا الخصوص. فضلاً عن ذلك، يُحظر وضع اليد على الأراضي أو الممتلكات الشخصية التي تعود للأشخاص القابعين تحت نير الاحتلال أو مصادرتها أو تدميرها، أو إيقاع هذه الأفعال مجتمعةً عليها، إلا «إذا كانت العمليات العسكرية تقتضي [ذلك] حتماً»<sup>46</sup> وفي هذا المقام، تشمل المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة في نصها الصريح الأراضي المملوكة ملكية جماعية، مثلما كان عليه حال الأراضي الأميرية (الزراعية) والأراضي الموات (الأراضي المخصصة للمنفعة العامة) في فلسطين. ويؤكد هذه الحماية القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يكتسب صفة القانون الدولي العرفي، ويحظر حرمان الشخص من أملاكهم على أساس تعسفي.<sup>47</sup>

وغني عن القول أن الممارسات الاستعمارية تُفرض رغماً عن إرادة السكان الأصليين. وبناءً على ذلك، تشكل هذه الممارسات تهديداً باستعمال القوة أو استخدامها بغير وجه مشروع ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي الذي تتمتع به أي دولة من الدول، وهو ما يشكل انتهاكاً للقاعدة القطعية التي تكرسها المادة 2(4) من ميثاق الأمم المتحدة، وبالإشارة على وجه التحديد إلى الحالة التي تشهدها فلسطين، حسبما تكرر تأكيده في القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في يوم 22 تشرين الثاني 1967. ولذلك، فحيثما جرى توظيف هذه

44 اتفاقية جنيف الرابعة، مصدر سابق، المادة 39.

45 لائحة لاهاي، مصدر سابق، المادة 55.

46 لائحة لاهاي، مصدر سابق، المادة 46، واتفاقية جنيف الرابعة، مصدر سابق، المادة 53.

47 الجمعية العامة للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 17، 10 كانون الأول 1948، على الموقع الإلكتروني: <http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html>، [وقد زرننا هذا

الموقع واطلعنا عليه في يوم 20 حزيران 2019] [فيما يلي، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان].

الممارسات أو ما يماثلها في إقليم واقع تحت الاحتلال، فإن ذلك يؤشر على حالة تخطت حالة الاحتلال وتجاوزتها إلى حالة الاستعمار.

### 2.3. إقامة تجمع عتصيون الاستعماري وتوسيعه

بعد أن وضعت حرب العام 1967 أوزارها وبشرت «إسرائيل» احتلالها للضفة الغربية، بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة على الفور، أفصح ليفي أشكول، رئيس الوزراء الإسرائيلي حينئذ، عن نيته الواضحة التي ترمي إلى إقامة المستعمرات في الجولان والأغوار، من أجل تدعيم حدود «إسرائيل» وتقويتها في أعقاب حرب العام 1967.<sup>48</sup> ومع ذلك، ففي يوم 18 أيلول 1967، أشار ثيودور ميرون، المستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية حينذاك، على الحكومة الإسرائيلية بأن «الحظر [المفروض على ترحيل السكان والوارد في أحكام المادة 49(6) من اتفاقية جنيف الرابعة] ... حظر قاطع وليس مشروطاً بالدوافع التي تقف وراء الترحيل/التهجير أو الأهداف المتوخاة منه. وتكمن الغاية منه في الحيولة دون توطین رعايا الدولة القائمة بالاحتلال في الأرض التي تحتلها».<sup>49</sup> وقد اتخذ إشكول، الذي غصّ الطرف عن هذه الاستشارة، قراراً شخصياً بإعادة إقامة مستعمرة غوش عتصيون.<sup>50</sup> وفي يوم 27 أيلول 1967، أُعيد بناء هذه المستعمرة على أنقاض مبانيها التي هُدمت في العام 1948، وذلك تحت ستار الضرورة العسكرية، وبصفتها مستعمرة من مستعمرات الناحل، على الرغم من أن مدنيين هم من أقاموا في هذه المستعمرة بعد إنشائها على الفور.<sup>51</sup>

وغدت مستعمرة كفار عتصيون أول مستعمرة يهودية إسرائيلية تقام في الأرض الفلسطينية التي لم يكن وقت طويل قد مضى على احتلالها، وقد اختيرت هذه المنطقة، التي لا تقع في منطقة الأغوار ولا في الجولان، لما ترمز إليه من أحداث وقعت خلال العام

48 Donald Macintyre, "Israelis were warned on illegality of settlements in 1967 memo", *The Independent*, 11 March 2006, available at <https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/israelis-were-warned-on-illegality-of-settlements-in-1967-memo-6106920.html> [accessed 20 June 2019].

49 Tilley, *Occupation, Colonialism, Apartheid*, *supra* note 40.

50 Yael Allweil, "West Bank Settlement and the Transformation of the Zionist Housing Ethos from Shelter to Act of Violence", *Footprint* 19, (2017): 13, available at <https://bit.ly/2D4iDhu> [accessed 20 June 2019].

51 Denise DeGarmo, Jad Isaac, *The Israeli Settlement Enterprise: Grave Breaches of International Law*, ARIJ, 31 July 2018, available at [https://www.arij.org/files/arijadmin/Final\\_Draft\\_ICC\\_Settlements\\_1\\_opt.pdf](https://www.arij.org/files/arijadmin/Final_Draft_ICC_Settlements_1_opt.pdf) [hereinafter DeGarmo, *Settlement Enterprise*]; See Gershom Gorenberg, "Israel's Tragedy Foretold", *New York Times*, 10 March 2006, available at <http://www.nytimes.com/2006/03/10/opinion/israels-tragedy-foretold.html> [accessed 20 June 2019]; Gershom Gorenberg, "Opinion", in *The Accidental Empire: Israel and the Birth of the Settlements, 1967-1977*, (Holt Paperbacks: 2007), 99.

1948، مما جعلها مستساغة في نظر شريحة أعرض من الجمهور الإسرائيلي، الذي رأى أن كفار عتصيون تشكل حالة خاصة.<sup>52</sup> وقد جرت المحافظة على هذا الإحساس بأحقية اليهود الإسرائيليين في الأراضي التي أقيمت مستعمرة عتصيون عليها وإبقاؤه في موقع الصدارة في وعي الإسرائيليين، من خلال جملة أمور منها قوة التلاحم الاجتماعي في أوساط أبناء الصهاينة الذين قُتلوا في عتصيون خلال العام 1948.<sup>53</sup> كما نظم هؤلاء المخيمات الصيفية التي شجعت على تشكيل هوية جمعية تتمحور حول عتصيون.<sup>54</sup> وألّفت أغانٍ وكتب عن عتصيون، بما فيها ترنيمة كتبها دافيد بن-غوريون، أول رئيس وزراء في إسرائيل.<sup>55</sup> وباتت الذكرى السنوية لسقوط عتصيون، والتي تحلّ في يوم 13 أيار من كل عام، يوماً لإحياء ذكراها، ويوماً وطنياً لتخليد هذه الذكرى.<sup>56</sup> وعقب احتلال الضفة الغربية مباشرة، شرع أحفاد من قُتلوا في عتصيون في الحج إلى هذه المنطقة مرات عديدة، وسرعان ما بدأوا بالمطالبة بإعادة إعمارها في صورة رمزية وفي صورة واقع معاش في الوقت نفسه.<sup>57</sup> وتضمن ذلك المطالبة بإعداد مخطط استيطاني شامل يقوم في أساسه على تحويل هذه المنطقة إلى منطقة حضرية من أجل استقطاب عدد كافٍ من المستعمرين إليها وضمان استعمارها على نحو دائم، وذلك على خلاف الكيبوتسات الزراعية التي ثبت فشلها في السابق.<sup>58</sup> كما مهدت هذه المطالبة التي أطلقها أحفاد المستعمرين المذكورين بإضفاء طابع حضري على مستعمرة عتصيون وبعتماد أسلوب حياة حضري فيها السبيل أمام المضيّ قدماً في إنفاذ المشروع الاستعماري الإسرائيلي.

وبما يتوافق مع المطالبة باتباع أسلوب حياة حضري، لم يمض وقت طويل قبل أن تقدم حكومة «إسرائيل» على توسيع تجمع عتصيون الاستعماري على حساب الأراضي التابعة للقرى الفلسطينية التي تجاوره. ففي العام 1969، أقامت «إسرائيل» مستعمرة روش تصوريم، وهي عبارة عن كيبوتس ديني، على أنقاض مستعمرة عين تصوريم التي هُدمت في وقت سابق.<sup>59</sup> وفي

52 Hillel Bardin, Dror Etkes, "The fraud of Gush Etzion, Israel's mythological settlement bloc", +972 Magazine, 1 February 2015, available at <https://972mag.com/the-fraud-of-gush-etzion-israels-mythological-settlement-bloc/102133/> [accessed 20 June 2019].

53 Ohana, Kfar Etzion, *supra* note 11, 145.

54 المصدر السابق، ص. 151-152.

55 المصدر السابق، ص. 148-149.

56 Katz and John Symbolism and Landscape, *supra* note 10, 734.

57 Lehr and Katz, Politics in Kfar Etzion, *supra* note 10, 220-221; Sara Yael Hirschhorn, "The Origins of the Redemption in Occupied Suburbia? The Jewish-American Makings of the West Bank Settlement of Efrat, 1973-87," *Middle Eastern Studies* 51, no. 2 (2015): 271.

58 Katz and John Symbolism and Landscape, *supra* note 10, 737-738; and Lehr and Katz, Politics in Kfar Etzion, *supra* note 10, 220-221.

59 "Rosh Tzurim", *Revolvy*, N.d., available at [https://www.revolvy.com/topic/Rosh\\_percent20Tzurim&item\\_type=topic](https://www.revolvy.com/topic/Rosh_percent20Tzurim&item_type=topic) [accessed 20 June 2019].

العام 1977، أقامت «إسرائيل» مستعمرة مجدال عوز على موقع مستعمرة مجدال إيدر، وهي أول مستعمرة يهودية أقيمت في تلك المنطقة، ويرجع تاريخها إلى العام 1927.<sup>60</sup>

ويستند ما تقوم به «إسرائيل» من توسعة لتجمع مستعمرات عتصيون في جانب كبير منه إلى الرواية القانونية التي تقول إن هذا التجمع يتربع على أراضٍ اشتراها اليهود بصفة قانونية قبل العام 1948. ومع ذلك، فقد وظفت «إسرائيل» طائفة من المسميات القانونية المغلوطة التي تكمن الغاية منها في العمل بروية على مصادرة أراضي الفلسطينيين ووضع اليد عليها في منطقة عتصيون، مثلما فعلت ذلك في جميع أنحاء الضفة الغربية. فقبل العام 1948، اشترى الصندوق القومي اليهودي بالفعل ما مساحته 10,500 دونم من الأراضي في المنطقة الواقعة غرب بيت لحم وجنوبها الغربي، بما فيها 300 دونم من الأراضي التي يقع عليها مخيم الدهيشة للاجئين اليوم.<sup>61</sup> وفي الوقت الذي يمكن أن يقر فيه القانون الدولي بصحة ملكية اليهود التي كانت قائمة من قبل في حال حصولها على أساس من حسن النية، فإن الصندوق القومي اليهودي هو من استملك هذه الأراضي في وقت كانت الإدارة البريطانية تحظر فيه نقل ملكية الأراضي الواقعة في هذه المنطقة إلى الملاك اليهود بموجب نظام انتقالات الأراضي، فيما خلا حالات استثنائية.<sup>62</sup> ومع غياب حسن النية في صفقات البيوع الأصلية التي عُقدت في تلك الحقبة،<sup>63</sup> فليس هناك من أساس قانوني تستند إليه «إسرائيل» ويسوغ لها أن تسوق ادعاءً قانونياً بملكية هذه الأراضي. وأياً كان الأمر، تقل مساحة هذه الأراضي بشوط بعيد عن مساحة الأراضي التي يقوم عليها تجمع مستعمرات عتصيون اليوم.<sup>64</sup>

وعقب احتلال الضفة الغربية في العام 1967، لم تأل «إسرائيل» جهداً في الاستيلاء على الأراضي لغاية محددة تتمثل في إقامة المستعمرات وتوسيعها. وتوظف «إسرائيل» في مسعاها

60 “Kfar Etzion”, *Revolve*, N.d., available at <https://www.revolve.com/page/Kfar-Etzion> [accessed 20 June 2019].

61 Etkes, Blue Line Team, *supra* note 17, 73.

62 حكومة فلسطين. الملحق رقم 2. العدد 988 الممتاز من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في 28 شباط سنة 1940، مرسوم دستور فلسطين لسنة 1939-1922، نظام صادر من قبل المندوب السامي لفلسطين بمقتضى المادة 16 مكرر (د)، نظام انتقالات الأرضي لسنة 1940، على الموقع الإلكتروني: <http://muqtafi.birzeit.edu/Legislation/PDFPre.aspx?Y=1940&ID=7279> [وقد زرنا هذا الموقع واطلعنا عليه في يوم 20 حزيران 2019].

63 فمن جملة 10,500 دونم من الأراضي التي اشتراها الصندوق القومي اليهودي، يربح أن ما يقرب من 8,400 دونم منها كانت قد اشتريت من ملاك يهود سابقين - انظر:

Katz and John Symbolism and Landscape, *supra* note 10, 731.

وبينما كان نظام انتقالات الأرضي لسنة 1940 ينص على حظر نقل ملكية الأراضي من عرب غير فلسطينيين إلى عرب ليسوا فلسطينيين، تشتتط المادة 3(د) من هذا النظام أن يصرح بأمر عام أو خاص بانتقال أية أرض إلى أشخاص ليسوا بعرب فلسطينيين في حالة كون الأرض الواقعة في المنطقة المذكورة مملوكة من أشخاص ليسوا بعرب فلسطينيين. ومن غير الواضح ما إذا كان هذا الأمر قد صدر أم لا.

64 Etkes, Blue Line Team, *supra* note 17.

هذا طائفة متنوعة من الآليات التي تقوم في أساسها على استغلال التشريعات السارية: مصادرة الأراضي بناءً على الضرورة العسكرية المفترضة (الناحال). وتصنيف «أراضي الدولة» وتطويرها، والموافقة الضمنية على إقامة البؤر الاستعمارية غير المصرّح بها وتقديم الدعم الخفي لها، وتصنيفات 'مسح' الأراضي التي يلفها الغموض وتيسّر سرقة الأراضي التي يملكها الفلسطينيون ملكية خاصة. وبينما تستنفذ آلية من هذه الآليات غايات المنفعة المتوخاة منها، تُعدّ «إسرائيل» آليات جديدة وتضعها موضع التنفيذ، بحيث يخلق كل منها وجهًا زائفًا من وجوه الصفة القانونية التي تُعنى بالالتفاف على العقبات والتعقيدات الإدارية التي يفرضها القانون الدولي والقوانين الإسرائيلية، من أجل المضي قدمًا في تنفيذ مشروع التوسع الاستعماري وإرساء دعائمه.

## أ) مستعمرات الناحل العسكرية

استندت «إسرائيل»، في مستهلّ الأمر وبصورة صريحة لا مواربة فيها، إلى سند مغلوط يقوم في أساسه على مقتضيات «الضرورة العسكرية الملحة» بموجب القاعدة 51 من قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي، باعتباره حجة لتسوية الاستيلاء على الأراضي لغايات إقامة المستعمرات عليها. وقد شكّل ذلك إستراتيجية أيدها في بادئ الأمر حكم صادر عن المحكمة العليا الإسرائيلية، والذي قضى بأن إقامة المستعمرات نفسها كان يؤدي وظائف عسكرية ودفاعية مهمة.<sup>65</sup> ونتيجة لذلك، كانت الأوامر العسكرية التي صدرت في الفترة الواقعة بين العامين 1968 و1979 الوسيلة الرئيسية التي اعتمدها «إسرائيل» في استملاك الأراضي والاستيلاء عليها.<sup>66</sup> حيث وضعت يدها على ما يقرب من 47,000 دونم من الأراضي المملوكة ملكية خاصة في الضفة الغربية بحجة الاحتياجات العسكرية المفترضة.<sup>67</sup> وفي تجمع عتصيون الاستعماري، احتكمت «إسرائيل» إلى هذه الآلية في إقامة جميع مستعمراتها الأولى، التي شُيد معظمها لتحقيق الهدف المعلن والمتمثل في زرع السكان المستعمرين-المستوطنين وإحلالهم، وليس لغايات الضرورة العسكرية (انظر الجدول 2 أدناه).

65 محكمة العدل العليا، أيوب وآخرون ضد وزير الدفاع وآخرون، (2)33، بيسكي دين، 113 (1979)؛ ومركز بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «التهب الإسرائيلي للأرض والنقل القسري للفلسطينيين: دليل إرشادي للأفراد والتجمعات السكانية المعرضة لخطر التهجير»، (بيت لحم، فلسطين، 2013)، على الموقع الإلكتروني: [https://www.badil.org/phocadownloadpap/Badil\\_docs/publications/handbook2013ara.pdf](https://www.badil.org/phocadownloadpap/Badil_docs/publications/handbook2013ara.pdf) [فيما يلي، مركز بديل، التهب الإسرائيلي للأرض].

66 Nir Shalev, *Under the Guise of Legality: Israel's declarations of state land in the West Bank*, B'tselem, February 2012, 8, available at [https://www.btselem.org/download/201203\\_under\\_the\\_guise\\_of\\_legality\\_eng.pdf](https://www.btselem.org/download/201203_under_the_guise_of_legality_eng.pdf) [hereinafter Shalev, *Guise of Legality*].

67 مركز بديل، التهب الإسرائيلي للأرض، مصدر سابق، ص. 35.

الجدول 2: وضع الأراضي التي أقيمت عليها المستعمرات الأولى في عتصيون					
الاسم	أسست	المساحة بالدونم	أقيمت عن طريق <sup>68</sup>	وضع الأراضي الراهن <sup>69</sup>	
1	كفار عتصيون	1967	993	شراء الأراضي قبل العام 1948، وأمر عسكري بوضع اليد (69/6/5)، وأمر عسكري بوضع اليد (79/13) (لأغراض إقامة المستعمرة)	معلن عنها أراضي دولة ومسجلة باعتبارها أراضي دولة (أراض كان يملكها الصندوق القومي اليهودي في السابق)
2	هار غيلو	1968	414	أمر عسكري بوضع اليد (t/30/77) (لاحتياجات عسكرية) وأرض خاصة تابعة لكنيسة	مصادرة لغايات عسكرية (33.59) في المائة) ومعلن عنها أراضي دولة
3	روش تصوريم	1969	893	أمر عسكري بوضع اليد (لأغراض إقامة المستعمرة) وشراء الأراضي قبل العام 1948	معلن عنها أراضي دولة (أراض كان يملكها الصندوق القومي اليهودي في السابق)
4	ألون شفوت	1970	1,006	أمر عسكري بوضع اليد (69/6) وتسجيلها باعتبارها أراضي دولة	معلن عنها أراضي دولة
5	اليعازر	1975	536	أمر عسكري بوضع اليد (73/3) (لأغراض إقامة المستعمرة)، أراض فلسطينية خاصة	مصادرة لغايات عسكرية (86.9) في المائة) ومعلن عنها أراضي دولة
6	مجدال عوز	1977	1,211	أمر عسكري بوضع اليد (76/3) (لأغراض إقامة المستعمرة)، ومسجلة باعتبارها أراضي دولة	مصادرة لغايات عسكرية (89.6) في المائة) ومعلن عنها ومسجلة باعتبارها أراضي دولة

وفي العام 1980، طرأ تغيير جذري على النهج الذي كانت تسلكه «إسرائيل» في مصادرة الأراضي ووضع يدها عليها. وقد تزامن هذا التغيير مع القرار الذي صدر عن المحكمة العليا الإسرائيلية في قضية ألون موريه في العام 1979.<sup>70</sup> فقد قضت المحكمة في حكمها بأن الأراضي المعنية لم تكن قد صودرت على أساس الهدف الأساسي المتمثل في الضرورة العسكرية، وإنما لغاية رئيسية تنطوي على إقامة مستعمرة دينية وسياسية، وأنه جرى استملاكها بصورة تنتفي عنها الصفة المشروعة بسبب ذلك.<sup>71</sup> وقد قيّد هذا الحكم الاستناد إلى إجراءات المصادرة التي تقوم على الضرورة العسكرية في أساسها من أجل استملاك الأراضي إلى حد كبير، مع العلم بأن هذه الممارسة لم تأت على نهايتها بصورة تامة، حسبما تبينه دراسة الحالة التي تتناول مستعمرة جفاعوت.

68 Peace Now, "Settlements on Seized Land", 2016, available at [http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2016/07/Settlements\\_on\\_Seized\\_Land.xlsx](http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2016/07/Settlements_on_Seized_Land.xlsx) [accessed: 20 June 2019] [hereinafter Peace Now, Settlements on Seized Land];

باروخ شبيغل، تقرير شبيغل، القدس: وزارة الدفاع (2006)، على الموقع الإلكتروني: [http://peacenow.org.il/pdf.Report\\_wp-content/uploads/2010/09/Spiegel](http://peacenow.org.il/pdf.Report_wp-content/uploads/2010/09/Spiegel) [بالعبرية] [فيما يلي، تقرير شبيغل].

69 Etkes, Blue Line Team, supra note 17, 74.

70 محكمة العدل العليا، 79/390، عزات محمد مصطفى دويكات وآخرون ضد حكومة إسرائيل وآخرين (1980) 34، بيسكي دين 1 (1)، [فيما يلي، قضية ألون موريه].

71 المصدر السابق.

## دراسة حالة: نشأة مستعمرة جفاعوت

في العام 1982، أعلنت «إسرائيل» عن إقامة قاعدة عسكرية جديدة، تُعرف باسم مستوطنة كتيبة الناحال، في تجمع عتصيون الاستعماري، وتقع على أراضٍ زراعية تابعة لقريتي نحالين والجبعة الفلسطينيين. وتشير الناحال، في هذا السياق، إلى قطعة أرض يجري وضع اليد عليها ومصادرتها على أساس الضرورة العسكرية، ويستخدمها ضباط الجيش باعتبارها قاعدة غير دائمة لأغراض الزراعة ولغيرها من الأعمال غير العسكرية.<sup>72</sup> ومما لا غبار عليه أن استخدام هذه الأراضي لغايات غير عسكرية لا يستوفي المعيار المقرر لإثبات الضرورة العسكرية الملحة، التي يجوز بناءً عليها اعتبار وضع اليد عليها مشروعاً بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني العرفي.<sup>73</sup> فضلاً عن ذلك، فقد دأبت «إسرائيل» على توظيف مستعمرات الناحال العسكرية واستخدامها كذريعة لإقامة المستعمرات. ومستعمرة جفاعوت، في هذه الحالة، ليست استثناءً. فالأدلة التي أفصح عنها تقرير شبيغل تبين أن تلك هي النية التي كانت مبيتة بالنسبة لمستعمرة جفاعوت منذ البداية، حيث يشير التقرير إلى أن مجلس الوزراء الإسرائيلي صادق، في يوم 28 آب 1982، على إقامة هذه المستعمرة بصفتها «مستعمرة تعاونية».<sup>74</sup> وهذا يدحض النية التي ادّعتها «إسرائيل» بشأن الاستخدام العسكري والضرورة العسكرية ويفندها كذلك.

وقد ظلت مستعمرة جفاعوت قائمة على مدى أعوام عدة تحت غطاء مستعمرات الناحال العسكرية، حيث كانت مقامة على أراضٍ أُعيدَ تنظيمها باعتبارها «أراضي دولة» في العام 1984. وبعد ذلك، استُبدلت القاعدة العسكرية الإسرائيلية في العام 1997 بعدة بيوت متنقلة (كرفانات) لإيواء الطلبة اليهود الإسرائيليين المتدينين (يشيفا)،<sup>75</sup> وهم طلبة وشبان يكرسون أنفسهم لدراسة التوراة، مع عائلاتهم. وقد أبرم هؤلاء المستعمرون عقداً مع شعبة المستعمرات التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، بحيث يبقون بموجبه في مستعمرة جفاعوت حتى بعد انتقال الطلبة اليهود المتدينين إلى مستعمرة إفرات.<sup>76</sup> ومع وجود هذا العقد، كان يتعين تسجيل جفاعوت بصفتها مستعمرة

72 Zvi Sobel, Benjamin Beit-Hallahmi, eds., *Jewishness and Judaism in Contemporary Israel* (New York: State University of New York Press, 1991), available at <https://bit.ly/2YidDNU> [accessed 20 June 2019].

73 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 51. الممتلكات العامة والخاصة في الأراضي المحتلة، على الموقع الإلكتروني: [https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1\\_rul\\_rule51](https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule51) [وقد رزنا هذا الموقع واطلعنا عليه في يوم 20 حزيران 2019].

74 تقرير شبيغل، مصدر سابق.

75 «يشيفا» كلمة عبرية تعني مدرسة دينية مكرسة لدراسة التوراة والتلمود.

76 Tovah Lazaroff, "Barak Approves New Settler Homes in Gevaot", *The Jerusalem Post*, 10 February 2012, available at <http://www.jpost.com/Diplomacy-and-Politics/Barak-approves-new-settler-homes-in-Gevaot> [hereinafter Lazaroff, Gevaot].



جديدة أو توسعة جاءت على مستعمرة قائمة. ولذلك، جرت تسوية وضع مستعمرة جفاعوت في العام 1998 باعتبارها جزءاً من الحدود الرسمية التابعة لمستعمرة ألون شفوت. ويعكس هذا التوجه ممارسة شائعة، تسمّى «إسرائيل» بموجبها مستعمرات جديدة باعتبارها أحياء تقع في مستعمرات قائمة من قبل من أجل تيسير استعمار مساحات شاسعة من الأراضي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ويملك المستعمرون القدرة على الحصول ببساطة على موافقة وزير الدفاع على تشييد الوحدات السكنية في مستعمرة سبق صدور الموافقة على إقامتها، ومن ثم تفادي الشروع في الإجراءات المرهقة التي تستلزم الحصول على التراخيص المطلوبة لإقامة مستعمرة جديدة.<sup>77</sup> وفي المحصلة، تنفذ «إسرائيل» إجراءاتها على أساس الادعاء بأن الوحدات الجديدة إنما هي جزء من مستعمرة قائمة في زمن سابق وليست جزءاً من إقامة مستعمرة جديدة.<sup>78</sup>

وبينما بذلت محاولات عدة وجُهِّزت المخططات للموافقة على إقامة المساكن الدائمة في مستعمرة جفاعوت، فلم تصدر الموافقة الرسمية عليها وتنفيذها حتى العام 2012، بعدما سُمح لسكان البيوت المتنقلة، التي بلغ عددها 60 بيتاً متنقلاً وكانت مقامة على الأراضي في تلك المنطقة، بتشييد الوحدات السكنية الدائمة.<sup>79</sup> فقد أصدر إيهود باراك، وزير الدفاع في ذلك الحين، إذناً ببناء الوحدات السكنية الدائمة، إلى جانب المنشآت التعليمية المحددة للمستعمرين من ذوي الاحتياجات الخاصة.<sup>80</sup> وبالنسبة لجميع الأغراض العملية، بما فيها الإجراءات الإدارية على المستوى المحلي في المجلس الإقليمي لغوش عتصيون، تصنّف مستعمرة جفاعوت باعتبارها مستعمرة قائمة بذاتها ومستقلة عن ألون شفوت وتؤدي عملها وفقاً لهذا التصنيف، ويجري الترويج لها بفضل من تحتضنهم من سكان من ذوي الاحتياجات الخاصة وما تؤمّنه لهم من تسهيلات وأسباب للرفاه، ناهيك عن فرص العمل والمنشآت المخصصة لهؤلاء الأفراد.<sup>81</sup>

وفي العام 2014، وبناءً على التعليمات الصادرة عن النخب السياسية، أعلنت الإدارة المدنية الإسرائيلية عن تصنيف أكبر مساحة من «أراضي الدولة» بهذه الصفة في تلك المنطقة منذ العام 1980، حيث وضعت ما مساحته 4,000 دونم من أراضي الفلسطينيين الواقعة في محيط

77 Peace Now, “Netanyahu Established 20 New Settlements”, news release, 3 December 2015, available at <http://peacenow.org.il/en/netanyahu-established-20-new-settlements> [accessed 20 June 2019] [hereinafter Peace Now, New Settlements].

78 Peace Now, “Gevaot - a New Settlement West of Bethlehem”, news release, 2 September 2012, available at <http://peacenow.org.il/en/gevaot-a-new-settlement-west-of-bethlehem> [accessed 20 June 2019] [hereinafter Peace Now, Gevaot].

79 Lazaroff, Gevaot, *supra* note 76.

80 Peace Now, Gevaot, *supra* note 78.

81 “Gevaot”, The Gush Etzion Foundation, 2019, available at <https://gush-etzion.org.il/project/gevaot/> [accessed 20 June 2019].

مستعمرة جفاعوت ضمن هذا التصنيف.<sup>82</sup> وحسبما جاء على لسان مجلس غوش عتصيون الإقليمي، تكمن الغاية من وراء تصنيف أراضي جفاعوت ضمن فئة «أراضي الدولة» في «تمهيد الطريق أمام إقامة مدينة جفاعوت الجديدة» التي ستؤمّن التواصل مع مستعمرة بيتار عيليت القريبة منها،<sup>83</sup> والمستعمرات الإسرائيلية الواقعة على الجانب الآخر من الخط الأخضر.<sup>84</sup> وفي الوقت الراهن، تجري أعمال التوسعة على دفعات صغيرة، حيث مُنح عدد إضافي من رخص بناء الوحدات السكنية الدائمة لمستعمرة جفاعوت في يوم 26 كانون الأول 2018.<sup>85</sup> وتشكّل مستعمرة جفاعوت، التي ارتقت في نشأتها من مستعمرة ناحال عسكرية إلى حي، ثم إلى مدينة من المرجح أن تقام في المستقبل، مثلاً بارزاً على طائفة متعددة من الإستراتيجيات والتراخيص التي توّظفها «إسرائيل» في سبيل الالتفاف على القانونين المحلي والدولي فيما يتصل بإقامة المستعمرات، والمضي قدماً في تنفيذ مشروعها الاستعماري.

## ب) الإعلان عن الأراضي باعتبارها أراضي دولة

وفضلاً عما تقدم، تسوّغ «إسرائيل» مصادرة الأراضي في هذه المنطقة على أساس أنها أراضي دولة، وبالتالي أراضي إسرائيلية. فبعد احتلال الضفة الغربية في العام 1967 مباشرة، صنفت «إسرائيل» 4,100 دونم من الأراضي الواقعة في تجمع عتصيون الاستعماري باعتبارها أراضي دولة مسجلة ضمن هذه الفئة.<sup>86</sup> وتتداخل هذه الأراضي المسجلة بصفتها أراضي دولة مع الأراضي التي اشتراها 'الصندوق القومي اليهودي، والتي كانت تشكل في معظمها معسكراً أردنياً إبان حقبة الحكم الأردني في الضفة الغربية.<sup>87</sup> فمن خلال الأمر العسكري رقم 59 لسنة 1967 بشأن أملاك الحكومة، أعلنت «إسرائيل» على الفور أن جميع الأراضي التي كانت واقعة تحت الحكم الأردني أراضي دولة. وعلى نحو يتنافى مع أحكام القانون الدولي، تستعمل «إسرائيل» هذه

82 Stuart Winer, "State seizes 1,000 acres in West Bank", *The Times of Israel*, 31 August 2014, available at <https://www.timesofisrael.com/state-seizes-1000-acres-in-west-bank/> [accessed 20 June 2019].

83 مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، «إسرائيل تعلن نحو 3,800 دونم في الضفة الغربية أراضي دولة»، على الموقع الإلكتروني: [https://www.btselem.org/arabic/settlements/20140910\\_declaration\\_of\\_state\\_land\\_in\\_bethlehem\\_area](https://www.btselem.org/arabic/settlements/20140910_declaration_of_state_land_in_bethlehem_area)

84 Joanne Hill, "Bennett: 'We Will Continue to Build Our Land'", United with Israel, 3 September 2014, available at <https://unitedwithisrael.org/bennett-we-will-continue-to-build-our-land/> [accessed 20 June 2019].

85 Peace Now, "2,191 Settlement Housing Units Advanced on Christmas", news release, 26 December 2018, available at <http://peacenow.org.il/en/2191-settlement-housing-units-advanced-on-christmas> [accessed 20 June 2019].

86 استقينا هذه المعلومات مباشرة من معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج).

87 Shalev, Guise of Legality, *supra* note 66, 10-11.

الأراضي لما فيه منفعة سكانها المدنيين دون غيرهم، وليس لمنفعة السكان الفلسطينيين القابعين تحت نير احتلالها على الوجه الذي يقرره القانون الدولي.<sup>88</sup>

ومما تسجّل أهميته في هذا المقام أن مسحاً أجرته الأمم المتحدة في العام 1950 خلص إلى أن ما نسبته 88 في المائة من أراضي الضفة الغربية كان الفلسطينيين يملكونها ملكية خاصة بموجب قانون الأراضي العثماني.<sup>89</sup> ولذلك، فمن أجل الاستيلاء على الأراضي الخاصة التي يملكها الفلسطينيون، كان لابد «لإسرائيل» من إجراء تعديلات قانونية واسعة والتلاعب بالقوانين السارية، وكل ذلك بهدف الإبقاء على الغطاء القانوني الذي تتسترّ به، على الرغم من أنه يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي. وقد أجريت أبحاث مستفيضة تتناول هذه الإجراءات، وما يلي عبارة عن ملخص يوجز أبرز النقاط الواردة في هذا المضمّر.<sup>90</sup> ففي العام 1980، أجرت «إسرائيل» مسحاً شمل أراضي الضفة الغربية وحددت فيه المساحات التي لم تكن كافية من أراضي الدولة من أجل تمكينها من إقامة جميع المستعمرات التي أعدت المخططات لتشييدها.<sup>91</sup> وبناءً على ذلك، عدّلت «إسرائيل» التعريف الذي كانت تعتمده «لأراضي الدولة» على نحو يمكّنها من نقل هذه الأراضي إلى ملكية الدولة بعد العام 1967.<sup>92</sup> كما شرعت إسرائيل في التلاعب في التفسير الذي خرجت به لقانون الأراضي العثماني الذي كان سارياً من قبل على نحو يعود عليها بالفائدة والمنفعة، وتخلّت عن المبدأ الذي كان راسخاً وثابتاً من قبل بشأن ملكية الأراضي في فلسطين. ففي الزمن السابق، كان هذا القانون يحصر الأراضي المملوكة ملكية خاصة (وهي أراضي الملك) في المباني والمناطق المأهولة في البلدات والقرى، وكان ينص على أن جميع الأراضي الزراعية (الأميرية) والمفتوحة (المتروكة) مملوكة على المشاع وأن ملكيتها النهائية تقع في يد الدولة. ومع ذلك، كان في وسع الأفراد أن يحصلوا على حقوق الملكية الخاصة في الأراضي الزراعية بصفة دائمة في حال عملهم على فلاحه هذه الأراضي وتعهدها بالزراعة لفترة تبلغ عشرة أعوام أو تزيد، ودفعوا رسماً مقابل ذلك. ولم يكن ذلك التملك يستدعي بالضرورة تسجيل الأرض لكي تحظى باعتراف القانون بها. ففي الواقع، لم يكن معظم هذه الأراضي مسجلاً لأن إجراءات تسجيلها كانت تتسم بالتعقيد، وترتبط

88 *State land Allocation in the West Bank- For Israelis Only*, Peace Now, July 2018, available at <http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2018/07/Lands-Allocated-to-Palestinians-1.pdf>

انظر: 89

UN GA, Official Records Ad Hoc Committee on the Palestine Question, 2, d Sess., app. V, UN Presentation B (1950) referenced in George Bisharat, 'Land, Law, and Legitimacy in Israel and the Occupied Territories', 43 (1994): 525, American University Law Review, available at [https://repository.uchastings.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=https://www.google.com/&httpsredir=1&article=1040&context=faculty\\_scholarship](https://repository.uchastings.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=https://www.google.com/&httpsredir=1&article=1040&context=faculty_scholarship) [accessed 20 June 2019]

90 مركز بديل، النهب الإسرائيلي للأرض، مصدر سابق. وانظر أيضاً:

Shalev, Guise of Legality, *supra* note 66.

91 Shalev, Guise of Legality, *supra* note 66, 14.

92 الأمر بشأن أملاك الحكومة (التعديل (7) (يهودا والسامرة) (1091) 1984.

بفرض الضرائب وبالخدمة العسكرية.<sup>93</sup> ومع نهاية حقبة الحكم الأردني، لم يكن سوى ثلث الأراضي في الضفة الغربية مسجلاً في سجل الأراضي.<sup>94</sup>

وقد جمّدت «إسرائيل» جميع إجراءات تسجيل الأراضي تقريباً عقب احتلال الضفة الغربية في العام 1967 على الفور وقررت عملياً أنها لن تعترف إلا بالأراضي المملوكة ملكية خاصة إذا كانت مسجلة، وذلك لكي يتسنى لها أن تتيح أقصى قدر ممكن من فرص الحصول على أراضي الدولة (على الرغم من زعمها بأنها تؤدي ذلك لحماية حقوق ملاكها الفلسطينيين الغائبين).<sup>95</sup> وأعدت «إسرائيل» تفعيل نص تشريعي قديم، سبق أن ألغي في العام 1917، وكان ينص على عودة حقوق الملكية إلى الدولة في حال التوقف عن زراعة الأراضي الأميرية لمدة ثلاثة أعوام متتالية أو أكثر.<sup>96</sup> كما رفعت «إسرائيل» سقف الشروط التي يتعين الوفاء بها لإثبات زراعة الأراضي، وخاصةً إذا كان ذلك الإثبات يتصل بالأراضي الصخرية.<sup>97</sup> وتشكل هذه التغييرات مخالفة للشرط الذي يمليه القانون الدولي على السلطة القائمة بالاحتلال، والذي يوجب عليها أن تحترم القوانين السارية في الإقليم الواقع تحت احتلالها، إلا في حالات الضرورة القصوى التي تحول دون ذلك.<sup>98</sup> كما يشكل التخلف عن احترام ملكية الفلسطينيين للأراضي الأميرية والمملوكة، سواء كانت مملوكة ملكية جماعية أم فردية، مخالفة لأحكام المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة. ومع ذلك، تركز المسألة الرئيسية التي تقف وراء هذا المخطط بأكمله على الموقف المغلوط الذي يرى أن «أراضي الدولة» تشير في معناها إلى الأراضي التي يجري تملكها واستخدامها بما يعود بالنفع على السلطة القائمة بالاحتلال، وليس لما فيه منفعة الشعب القابع تحت نير احتلالها.

وبذلك، لم تزد «إسرائيل» على أن تغيير هذا الحال، بدلاً من أن تسمح للقرار الصادر بشأن مستعمرة ألون موريه بعوق المشروع الاستعماري وتعطيله. وقد أصدرت الحكومة الإسرائيلية قراراً يقضي «بتوسيع الاستيطان في يهودا والسامرة، غور الأردن، قطاع غزة، وهضبة الجولان، وذلك عبر زيادة عدد السكان في التجمّعات السكانية القائمة وإنشاء تجمّعات جديدة على الأراضي المملوكة للدولة».<sup>99</sup> وباشرت إسرائيل العمل، بعدما اعتمدت التلاعب القانوني الوارد أعلاه، على الإعلان عن

93 Najeh S. Tamim, "A Historical Review of the Land Tenure and Registration System in Palestine", *An-Najah Res.* 3, no. 9 (1995): 87-99, available at [https://journals.najah.edu/media/journals/full\\_texts/historical-review-land-tenure-and-registration-system-palestine.pdf](https://journals.najah.edu/media/journals/full_texts/historical-review-land-tenure-and-registration-system-palestine.pdf)

94 Shalev, *Guise of Legality*, *supra* note 66, 32.

95 الأمر العسكري رقم 291، انظر مركز بديل، النهب الإسرائيلي للأرض، مصدر سابق، ص. 33.

96 مركز بديل، النهب الإسرائيلي للأرض، مصدر سابق، ص. 36-38.

97 المصدر السابق، ص. 38.

98 لائحة لاهاي، مصدر سابق، المادة 43.

99 قرار الحكومة رقم 145، المؤرخ في 1 تشرين الثاني 1979. ورد اقتباسه في مركز بديل، النهب الإسرائيلي للأرض،

مصدر سابق، ص. 37.

مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية باعتبارها أراضي دولة، وإحلال المستعمرين اليهود الإسرائيليين محل السكان الفلسطينيين من أجل إقامة مستعمرات جديدة، وتحويل مساحات لا تحصى من الأراضي التي صادرتها لأغراض عسكرية إلى أراضي دولة (انظر الجدول 2 أعلاه). وفي هذا المقام، فقد جرى الإعلان عن مساحة تبلغ 750,000 دونم من الأراضي على امتداد الضفة الغربية باعتبارها أراضي دولة خلال حقبة الثمانينات من القرن الماضي.<sup>100</sup> ومما يحتل أهمية في الإستراتيجية الاستعمارية التي تنتهجها «إسرائيل» أن كامل المساحة البالغة 655,000 دونم وقعت ضمن تنظيم المنطقة (ج) عقب تصنيف الأراضي الذي نصت عليه اتفاقيات أوسلو.<sup>101</sup> ففي مركز منطقة عتصيون وحده، جرى الإعلان عما يزيد عن 22,344 دونمًا من الأراضي باعتبارها أراضي دولة، ولا سيما خلال العقد التاسع من القرن الماضي، بما فيها 5,000 دونم أعلنت «إسرائيل» أنها دخلت ضمن فئة أراضي الدولة في وقت قريب يعود إلى العام 2014.<sup>102</sup> وقد يَسَّر هذا الأمر «لإسرائيل» أن تقيم أربع مستعمرات أخرى في هذه المنطقة - وهي إفرات، ونيفيه دانيل، وبيتار عيليت، وبات عاين - خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، وأن تسرّع وتيرة العمل على تحويل الأراضي التي وضعت يدها عليها لأغراض عسكرية إلى أراضي دولة من أجل إرساء دعائم الأساس القانوني الذي تستند إليه المستعمرات التي أقامتها من قبل.

وقد صادرت «إسرائيل»، من خلال توظيف هذه الإستراتيجية، ما يقرب من 42 في المائة من أراضي الضفة الغربية بحلول منتصف العقد التاسع من القرن الماضي، وارتفعت نسبة هذه المساحة إلى 70 في المائة من مجمل أراضي الضفة الغربية بحلول العام 2008.<sup>103</sup> ولا تزال «إسرائيل» تستند إلى هذه الإعلانات بغية الاستيلاء على المزيد من أراضي الفلسطينيين. كما تطبق «إسرائيل» سلسلة من السياسات التي تحول دون وصول الفلسطينيين أو تعوق وصولهم إلى أراضيهم واستعمالها والانتفاع بها من أجل تيسير سوق الادعاء بأن هذه الأراضي لم يسبق لها أن زُرعت أو فُحلت، وأنها تُنقل بسبب ذلك إلى ملكية الدولة الإسرائيلية. وتجد هذه الإجراءات ما يعززها ويسندها في عملية المراجعة والمصادقة التي ينفذها فريق الخط الأزرق الذي يؤدي عمله تحت رعاية الإدارة المدنية الإسرائيلية، حيث يجري توسيع حدود الإعلانات التي تستهدف تحويل الأراضي إلى أراضي دولة في الخفاء وعلى نحو تدرّجي عند خضوعها لمراجعة هذا الفريق.<sup>104</sup>

100 Etkes, Blue Line Team, *supra* note 17.

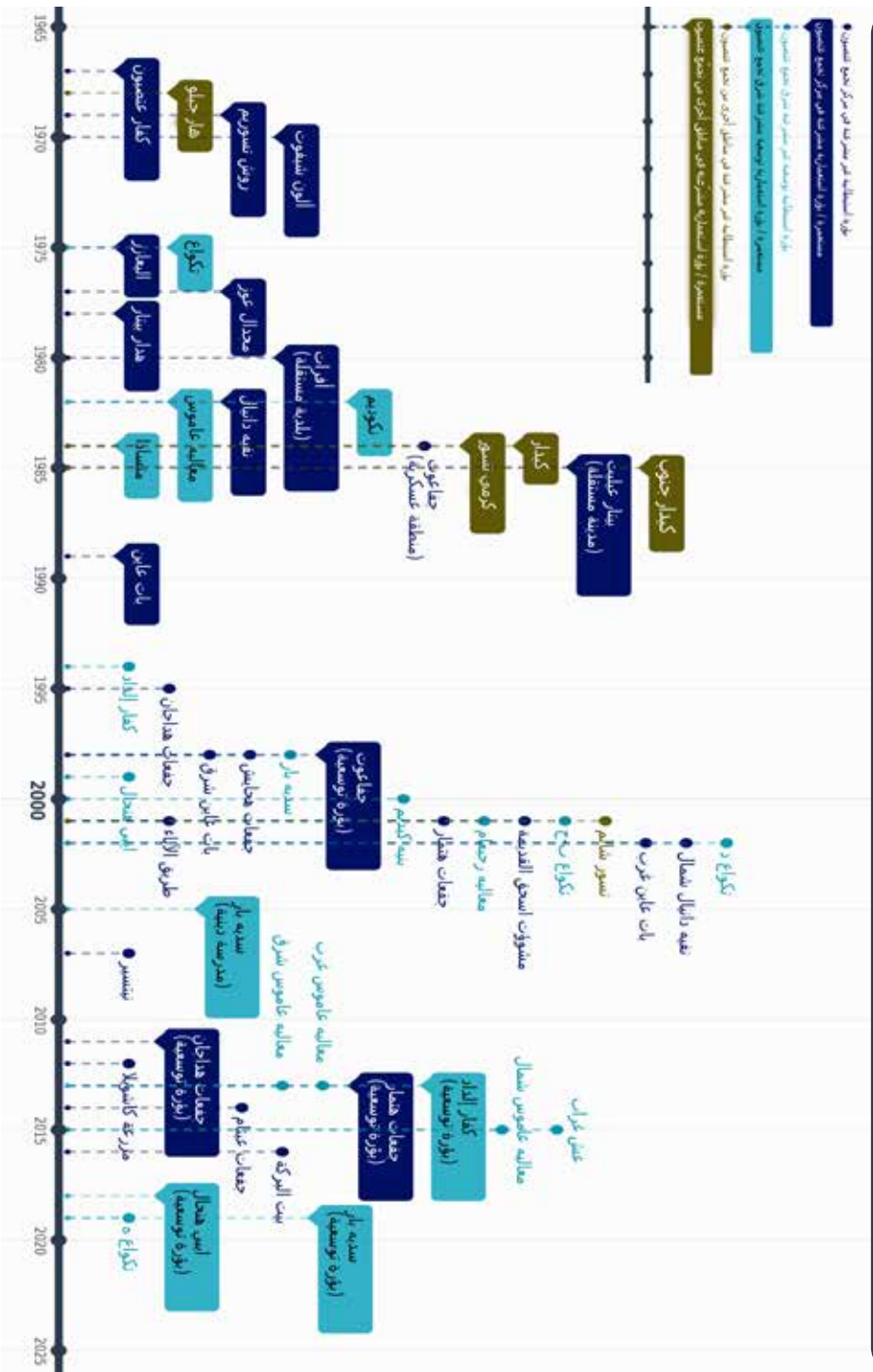
101 المصدر السابق.

102 استقيننا هذه المعلومات مباشرة من معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج). وتتوافق هذه المعلومات مع البيانات الواردة في: 74، Etkes, Blue Line Team, *supra* note 17.

103 مركز بديل، النهب الإسرائيلي للأرض، مصدر سابق، ص. 35.

104 Etkes, Blue Line Team, *supra* note 17.

## الرسم النهائي 1 : الجدول الزمني للاستثمار في تجمع عتصيون الاستثماري



## ج) إقامة البؤر الاستعمارية غير المصرح بها

طراً تراجع ملحوظ، بعد إبرام اتفاقيات أوسلو، على الإعلانات التي أصدرتها «إسرائيل» بشأن أراضي الدولة. فبعد التوقيع على هذه الاتفاقيات، قررت «إسرائيل»، بصورة غير رسمية وعلى الملأ في الوقت نفسه، أن تتوقف عن إقامة مستعمرات جديدة. وكانت المستعمرات تتطلب صدور قرارات رسمية بشأنها من مجلس الوزراء الإسرائيلي، وكانت هذه المستعمرات لا تحظى بقبول سياسي، ولا سيما على الصعيد الدولي. ومنذ إبرام اتفاقيات أوسلو، باتت «إسرائيل» تعتمد عوضاً عن ذلك على إجراءات تيسر لها إقامة ما يعرف بالبؤر الاستعمارية غير المصرح بها من أجل مواصلة مشروعها الاستعماري. وكانت هذه الإجراءات تؤدي غايتين اثنتين، أولهما أنها كانت تسهم في إخفاء طابع التوسع المتواصل في الضفة الغربية، مما يسمح «لإسرائيل» في المحافظة على ظهورها في مظهر من ينصاع للضغط الدولي.<sup>105</sup> كما أسهمت هذه الإجراءات، في الآونة الأخيرة، في إتاحة توسيع نطاق مصادرة الأراضي لأغراض استعمارية، حيث غدت تستهدف الأراضي الفلسطينية الخاصة التي يستطيع أصحابها إثبات تسجيلها واستمرار زراعتها وفلاحتها. ففي تجمع عتصيون الاستعماري وحده، أقامت «إسرائيل» ما لا يقل عن 23 مستعمرة جديدة باعتبارها بؤراً غير مصرح بها منذ العام 1994، وهي لا تزال قائمة حتى مطلع العام 2019 (انظر الرسم البياني 1)، كما أقامت عدداً غير معروف من البؤر الاستعمارية التي جرى التخلي عنها أو إخلاؤها خلال الفترة نفسها.

وتضم البؤر الاستعمارية مستعمرين إسرائيليين يقيمون الادعاء بملكية موقع ما من خلال إنشاء بيوت متنقلة عليه، دون موافقة الحكومة حسب المزاعم التي ترد في هذا الإطار. وسرعان ما يجري ربط هذه البؤر بإمدادات الكهرباء والمياه بعد ذلك، وهو ما يمثل مؤشراً على سريان إشراف الحكومة ورقابتها عليها، ثم تصدر الموافقة في نهاية المطاف على المخططات التي ترمي إلى إنشاء المزيد من الوحدات السكنية الدائمة في تلك البؤر. وبخلاف ذلك، تصدر الموافقة على إقامة مزرعة تبدأ على نحو متأن في إيواء المستعمرين على الدوام فيها مع نقل البيوت المتنقلة إليها. قبل صدور الموافقة على مخططات إضافية بشأنها. وقد كُشف النقاب عن هذه الإستراتيجية بنطاقها الكامل في تقرير صدر عن الحكومة الإسرائيلية نفسها، وهو تقرير ساسون، الذي نُشر في العام 2005،<sup>106</sup> وفي الوقت نفسه، أماطت قاعدة بيانات شبيغل، التي سُرِّبت في العام 2009،

105 Yossi Gurvitz, "The lie Israel sold the world - settlement 'outposts'", +972 Magazine, 3 April 2015, available at <https://972mag.com/the-lie-israel-sold-the-world-settlement-outposts/105185/> [accessed 20 June 2019].

106 Israel, Communications Department, Prime Minister's Office, *Summary of the Opinion Concerning Unauthorized Outposts*, Talya Sason, Report (Israel: 2005), available at <https://www.un.org/unispal/document/settlement-outposts-sasson-report-summary-non-un-document-2/> [accessed 20 June 2019] [hereinafter Sasson Report].

الثام عن مدى معرفة الأوساط الرسمية في «إسرائيل» وعلمها ببناء المستعمرات غير الشرعية في الضفة الغربية.<sup>107</sup>

ومنذ العام 2011، اعتمدت «إسرائيل» إجراءات منهجية تُعنى بتزخيز تلك البؤر الاستعمارية، التي لم يكن مصرحاً بها، وإضفاء طابع قانوني عليها أو ما يُعرف بتسوية أوضاعها. والمصطلح الذي تستخدمه «إسرائيل» هو تسوية البؤر غير المصرح بها، وهو مصطلح مضللٌ بالنظر إلى أن جميع المستعمرات، بما فيها البؤر الاستعمارية، تبقى غير قانونية بموجب أحكام القانون الدولي. ويُستخدم مصطلح التصريح أو الإذن، في جميع صفحات هذه الورقة، باعتباره تعبيراً يتسم بقدر أكبر من الدقة ويعكس موافقة الحكومة الإسرائيلية على البؤر الاستعمارية.

وفي سبيل الالتفاف على إجراءات الحصول على الموافقة من مجلس الوزراء الإسرائيلي، والتي تستغرق أوقاتاً أطول وتثير قدراً أكبر من الجدل، تنال هذه البؤر الاستعمارية الموافقة عليها بصفتها «أحياء» تتبع المستعمرات المقامة في وقت سابق.<sup>108</sup> وبالنسبة للبؤر التي أُقيمت على أراضٍ فلسطينية صودرت في الأصل على أساس أنها أراضي دولة، يرد التصريح أو الإذن بإقامتها في إجراءات مباشرة. وفي بعض الحالات، تعلن «إسرائيل» بأثر رجعي عن موقع البؤرة الاستعمارية باعتباره أرضاً تملكها الدولة من أجل تسهيل صدور هذا التصريح أو الإذن. وتتيح هذه الطريقة التي تصدر فيها الموافقة المطلوبة، والتي غالباً ما تسهم في ربط البؤر المنعزلة مع المستعمرات الأكبر حجماً منها من خلال توسيع نطاق ولاية المستعمرة الأم عليها، وذلك على شاكلة «وصل النقاط ببعضها بعضاً»، وتمهيد السبيل تدريجياً لإيجاد مناطق متجاورة جديدة خاضعة للسيطرة الإسرائيلية على الأراضي.<sup>109</sup> وقد صدرت الأدونات، حتى هذه اللحظة، لخمس بؤر استعمارية مقامة في عتصيون بوصفها أحياء في المستعمرات القريبة منها (انظر الجدول 3 لاحقاً).

107 Uri Blau, "Secret Israeli Database Reveals Full Extent of Illegal Settlement", *Haaretz*, 1 January 2009, available at <https://www.haaretz.com/1.5055488> [accessed 20 June 2019].

108 Peace Now, New Settlements, *supra* note 77.

109 الجمعية العامة للأمم المتحدة، «تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة»، 24 آب 2016، (71/355/أ)، ص. 4، على الموقع الإلكتروني: <https://undocs.org/ar/A/71/355>.



## دراسة حالة: إفرا - المستعمرة التي تتبعها أحياء عديدة

أقيمت مستعمرة إفرا، التي تُعد ثاني أكبر مستعمرة في تجمع مستعمرات عتصيون من ناحية تعداد سكانها ومساحتها، في الأصل خلال العام 1983 بناءً على المخططات التي أقرت من قبل في العام 1979.<sup>110</sup> وتمثل إفرا مستعمرة تتميز بتمددتها، حيث شهدت توسعاً بطيئاً على امتداد الجانب الشرقي من الطريق 60، وهو أحد الطرق الشريانية الفلسطينية الرئيسية. وبشكل موقع هذه المستعمرة عقبة كأداء أمام إقامة الدولة الفلسطينية العتيدة، ويتيح لها للمستعمرة أن تتوسع إلى حد بعيد في المنطقة التي تستعمرها.

وقد ظهرت مخططات إقامة مستعمرة إفرا في العام 1978، حيث جرى تصورها كمستعمرة حضرية وفقاً للمخطط الهيكلي ليهودا والسامرة للأعوام 1979-1983.<sup>111</sup> وعلى الرغم من الإقرار الذي كان سائداً في ذلك الوقت بشأن الظروف التي لم تكن مواتية بعد لإقامة مستعمرة حضرية كبيرة وتخفيض تصنيف المخططات إلى مخططات مستوطنة قروية في بادئ الأمر،<sup>112</sup> فلم تزل المخططات المُعدّة لإقامة مستعمرة كبيرة وممتدة قائمة، ووافقت «إسرائيل» على مخطط توسعتها الرئيسي، والذي حمل رقم 410/5، في العام 1992. وقد اقترح هذا المخطط توسيع مستعمرة إفرا على ثلاثة جبال تقع إلى الشمال منها، على الأراضي التي يملكها الفلسطينيون ملكية خاصة في الخضر وأرطاس. وفي نهاية المطاف، أيدت المحكمة العليا الإسرائيلية إعلاناً مثيراً للجدل بشأن ملكية الدولة لهذه الأراضي، على الرغم من الوثائق التي تثبت حقوق ملكيتها التي تعود إلى حقبة الانتداب البريطاني في تاريخها، وذلك على أساس أن النتوءات الصخرية الموجودة فيها لم تكن تُزرع بدرجة كافية، وأن أنشطة الرعي المعتادة التي شهدتها لم تمثل أي شكل معترف به من أشكال استخدام تلك الأراضي بصفة دائمة.<sup>113</sup>

110 Peace Now, "A new outpost is to established South of the Bethlehem", news release, 30 November 2011, available at <http://peacenow.org.il/en/givatcitam?lang=en> [accessed 20 June 2019].

111 ماتيتياهو دروبلس، «الخطة العامة لتنمية الاستيطان في يهودا والسامرة 1979-1983»، المنظمة الصهيونية العالمية، إدارة الاستيطاني الريفي، القدس، تشرين الأول أكتوبر 1978، مرفقة مع رسالة مؤرخة في 18 تشرين الأول 1979 وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (34/605/A)، 22 تشرين الأول 1979، على الموقع الإلكتروني: <https://digitallibrary.un.org/record/5195?ln=en> [وقد زرنا هذا الموقع واطلعنا عليه في يوم 20 حزيران 2019] [فيما يلي، خطة دروبلس].

112 المصدر السابق.

113 The Monitoring Israeli Colonizing Activities project (POICA), "A New Israeli Colony in the Southern Vicinity of Bethlehem Givat Hazayit (Um Tale' Hill)", ARIJ, 17 March 1997, available at <http://poica.org/1997/03/a-new-israeli-colony-in-the-southern-vicinity-of-bethlehem-givat-hazayit-um-tale-hill/> [accessed 20 June 2019] [hereinafter POICA, Givat Hazayit].

ومع التوقيع على اتفاقيات أوسلو، كان من المفترض أن بناء المستعمرات قد جُمِد، ولكن ومثلما كان عليه الحال في المراحل الأولية من إقامة البؤر الاستعمارية في كثير من الأحيان، أعرب المستعمرون عن تحديهم للسياسة الإسرائيلية العامة احتجاجًا على فرض أي قيود محتملة على حقوقهم المزعومة، وهي في هذه الحالة، اتفاقية السلام التي أبرمت مع الفلسطينيين.<sup>114</sup> وعلى الرغم من إخلاء البؤر الاستعمارية التي أُقيمت في جفعات هاداغان وجفعات هاتامار مرات عدة، فقد صدرت الموافقة في الأصل على تشييد 500 وحدة سكنية في مستعمرة جفعات هاتامار. وعرض مجلس الوزراء الإسرائيلي، في سياق سعيه إلى تجنب إثارة الجدل، «حلًا توفيقياً» يتمثل في إقامة جفعات هازايت.<sup>115</sup> وهي بؤرة تقع في منطقة أقرب إلى مستعمرة إفرات القائمة.

وفي العام 1997، وفي تحدٍّ لأمر صدر عن المحكمة العليا الإسرائيلية في الطعن المتعلق بأراضي الدولة وكان لا يزال قيد النظر أمام المحكمة، باشرت الحكومة الإسرائيلية العمل على إقامة بؤرة جفعات هازايت الاستعمارية على جبل أم الطلع، وهو أيضًا عبارة عن بقعة صخرية تضم أراضٍ فلسطينية خاصة تعود ملكيتها لقريتي الخضر وأرطاس.<sup>116</sup> وتلا إقامة هذه البؤرة توسيع بؤرتي جفعات هاداغان خلال حقبة التسعينات من القرن الماضي، وجفعات هاتامار خلال العام 2001 مرة أخرى ودون وجه قانوني. وقد تكفل الجيش الإسرائيلي بتسهيل هذه التوسعات، على الرغم من أنها لم تحظَ باعتراف أي جهة بها. ففي العام 2001، أطلقت قوات الجيش الإسرائيلي قنابل الإنارة التي تسببت في إضرار النيران في الأشجار والأراضي المزروعة الواقعة بالقرب من بؤرة جفعات هاتامار قبل إعادة تركيب البيوت المتنقلة في موقعها مرة أخرى.<sup>117</sup> وفي وقت لاحق، صدر الإذن بإقامة هذه البؤر الاستعمارية بوصفها أحياء تابعة لمستعمرة إفرات وتمت الموافقة على مخططاتها الرسمية. ولا يزال العمل جاريًا على تشييد المئات من الوحدات السكنية على قدم وساق، بما يشمل ذلك من عقود البناء التي طرحتها دائرة الأراضي الإسرائيلية والتي تتضمن عقود إيجار مدتها 98 عامًا مع خيار تمديدتها إلى

Jewish Telegraphic Agency, "Israeli Forces Evacuate Settlers As Efrat Claims Nearby 114 Hilltops", news release, 31 July 1995, available at <https://www.jta.org/1995/07/31/archive/israeli-forces-evacuate-settlers-as-efrat-claims-nearby-hilltops>; Jewish Telegraphic Agency, "New Analysis: Controversy over Efrat Expansion Raises New Questions About Self-Rule", news release, 3 January 1995, available at <https://www.jta.org/1995/01/03/archive/news-analysis-controversy-over-efrat-expansion-raises-new-questions-about-self-rule>. [rule] [all accessed 20 June 2019]

.POICA, Givat Hazayit, supra note 113 115

المصدر السابق. 116

POICA, "Resorting to Scorched Earth Policy to Expand Efrat settlement", ARIJ, 8 117  
June 2001, available at <http://poica.org/2001/06/resorting-to-scorched-earth-policy-to-expand-efrat-settlement/> [accessed 20 June 2019]

98 عامًا آخر.<sup>118</sup> وجرى تكرار هذا النمط في بؤرة جفعات إيتام، وهي عبارة عن بؤرة تضم بيوتاً متنقلة نصبها مستعمرون من إفرات فيها عدة مرات، حيث أعيدت إقامة هذه البؤرة مؤخراً في أعقاب وفاة أحد المستعمرين القاطنين في إفرات.<sup>119</sup> وعلى الرغم من حجب الموافقة الرسمية وتأخيرها مرات عدة بسبب الضغط الدولي، بادرت «إسرائيل» مؤخراً، وبعد أن توفرت لها الظروف السياسية المواتية، إلى إعداد المخططات بصفة رسمية (انظر الخريطة لاحقاً).

وفضلاً عن نمط التوسعة القائم على التحول من 'بؤرة استعمارية إلى حي'، فغالباً ما تتوسع التجمعات السكانية الموجودة في مستعمرة إفرات في الأراضي المجاورة التي يملكها الفلسطينيون ملكية خاصة بتواطؤ كامل من السلطات الإسرائيلية. وفي هذا السياق، أماط تقرير شبغل اللثام عن وجود بيوت متنقلة أقيمت بصورة غير قانونية في حي هاتعينا على أراضٍ خاصة دون الموافقة على مخططاتها، فضلاً عن إلقاء مخلفات البناء في أراضٍ خاصة يملكها الفلسطينيون وتشديد مبنى صناعي عليها. وعلاوةً على ذلك، تتوفر الوثائق التي تثبت معرفة الحكومة الإسرائيلية وعلماها بتشديد متنزه وكنيس يهودي على أراضي مملوكة ملكية خاصة في حي هاديكيل، إلى جانب تركيب 12 بيتاً متنقلاً في هذه المنطقة دون الحصول على الموافقة على أي من مخططاتها.<sup>120</sup>

وفي هذه الأيام، يزيد عدد سكان مستعمرة إفرات عن 10,000 مستعمر بقليل، ومن المتوقع أن يقيم فيها 7,000 مستعمر آخرين في غضون العامين المقبلين حسبما جاء في موقع المستعمرة على شبكة الإنترنت، وفي هذا إشارة إلى المخططات التي أعدت منذ أمد بعيد لتوسيع هذه المستعمرة بحيث تضم جفعات إيتام، حيث تشير التقديرات إلى أن التعداد المقترح لسكانها يتراوح من 2,500 إلى 7,000 مستعمر بالاستناد إلى المصدر الإسرائيلي المعني. كما يشير الموقع الإلكتروني لمستعمرة إفرات إلى مخططات مستقبلية تتطلع إلى أن يتجاوز عدد سكانها 30,000 مستعمر. وفي هذه الأونة، تضم المستعمرة 30 كنيستاً، ومركزاً للمحاربين القدامى، ومركزاً شبابياً، وداراً للعناية بالعجزة، ومركزاً مجتمعياً، ومركزاً للياقة البدنية. كما تُعد مستعمرة إفرات عاصمة غوش عتصيون.

118 DeGarmo, Settlement Enterprise, *supra* note, 51, 316-320

119 Yotam Berger, "Settlers Establish West Bank Outpost in Response to Israeli-American's Murder in Terror Attack", *Haaretz*, 21 September 2018, available at <https://www.haaretz.com/israel-news/premium-settlers-establish-west-bank-outpost-in-response-to-israeli-american-s-murder-in-terror-attack-1.6492598> [accessed 20 June 2019] [hereinafter Berger, .[Settlers Outpost

120 تقرير شبغل، مصدر سابق.

## د) تصنيفات 'الأراضي الخاضعة للمسح' والاستيلاء على الأراضي التي يملكها الفلسطينيون ملكية خاصة

معظم البؤر الاستعمارية غير مقامة على «أراضي الدولة». فالعديد من هذه البؤر مقامة بكاملها أو في جزء منها على أراضٍ يعتبر القانون الإسرائيلي نفسه أن الفلسطينيين يملكونها ملكية خاصة.<sup>121</sup> وقد دأبت «إسرائيل»، على مدى تاريخها، على وضع يدها على الأراضي الخاصة التي يملكها الفلسطينيون على أساس الضرورة العسكرية الزائفة.<sup>122</sup> وبينما تصر «إسرائيل» على العمل تحت غطاء القانون في جميع السياسات والإجراءات التي تنفذها، فإن التحول الذي شهدته سياساتها نحو استملاك الأراضي الفلسطينية الخاصة يتسم بقدر أكبر من التدرج. وفي الوقت الذي تعمد فيه «إسرائيل» إلى أوامر الهدم التي تطال عدداً كبيراً من المباني المقامة في تلك المستعمرات على أراضٍ خاصة يملكها الفلسطينيون، فهي تتمتع في معظم الحالات عن وضع تلك الأوامر موضع التنفيذ. كما تفضّل «إسرائيل» تعريف هذه الأراضي باعتبارها «أراضٍ خاضعة للمسح»، أي أن وضعها القانوني غير نهائي وما زال موضع نزاع، دون أن تقدم على التصريح بإقامة عدد من تلك البؤر الاستعمارية. ومن شأن هذا الأمر أن يطيل أمد وجود هذه المستعمرات على الأراضي الخاصة التابعة للفلسطينيين. ومن الشواهد على ذلك بؤرة ديرخ هاعفوت (أو نتيف هاعفوت) التي صنفت الأرض المقامة عليها باعتبارها «أرض مساحة» على الرغم من الوثائق الكثيرة التي تثبت أنها ملك خاص للفلسطينيين، ناهيك عن الأدلة الواضحة التي تثبت زراعة هذه الأراضي وفلاحتها.<sup>123</sup> وعلى الرغم من تسجيل بعض النجاحات النادرة التي أحرزها ملاك الأرض الفلسطينيين أمام المحكمة العليا الإسرائيلية، والتي أفضت إلى حصولهم على أوامر تقضي بإخلاء المستعمرين من أراضيهم، مثلما كان عليه الحال في بؤرة ديرخ هاعفوت، فلا يزال انحياز هذه المحكمة إلى جانب الأنشطة الاستعمارية التي تنفذها «إسرائيل» في الأرض الفلسطينية المحتلة هو سيد الموقف. وقد أدت هذه النجاحات البسيطة التي سجلت أمام المحكمة العليا إلى زيادة الضغط الذي يتولد من داخل الحكومة الإسرائيلية وجماعات المصالح التي يديرها المستعمرون، الذين يطالبون المحاكم الإسرائيلية «بتسوية» أوضاع جميع البؤر الاستعمارية غير المصرح بها.

121 Chaim Levinson, “2,026 Settlement Homes Built on Private Palestinian Land, Right-wing Study Finds”, *Haaretz*, 3 May 2015, available at <https://www.haaretz.com/study-2-026-homes-built-on-private-palestinian-land-1.5357723> [accessed 20 June 2019].

122 يُستشف هذا الواقع من الاستنتاجات التي خلصت إليها قضية ألون موريه. ويظهر هذا التعليق في الحكم الصادر عن القاضي بيخور. انظر قضية ألون موريه، مصدر سابق.

123 Peace Now, “Nativ Ha’ Avot File: Honoring the Supreme Court Ruling: Saying No to Theft of Private Land”, N.d., available at <http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2017/12/NativHaavotFileENG.pdf> [hereinafter Peace Now, Nativ Ha’Avot File].

ففي العام 2012، نشرت حكومة نتنياهو تقريراً مثيراً للجدل، تحت عنوان الوضع القانوني للبناء في يهودا والسامرة (تقرير ليفي). وقد دعا هذا التقرير، الذي رفض المبادئ الراسخة التي يرسبها القانون الدولي، إلى تسوية جميع البؤر الاستعمارية وتبسيط الإجراءات المرعية في إقامة المستعمرات وتوسيعها في الضفة الغربية، على الأساس القائل إن الضفة الغربية لا تخضع للاحتلال وإن «إسرائيل» تملك الحق في أرض فلسطين، وفقاً لما جاء في وعد بلفور. ومع أن هذا التقرير لم يجر تبنيّه بوصفه سياسة حكومية على الإطلاق، فهو يعمل على توجيه القرارات التي تتخذها إسرائيل في هذا المضمار.<sup>124</sup> فيما يتماشى مع هذا التقرير، سنت «إسرائيل» قانون تسوية المستعمرات في العام 2017.<sup>125</sup> وحسب الاعتراف الذي ورد على لسان الحكومة الإسرائيلية، فإن «الهدف الأعلى للقانون هو تنظيم مكانة هذه البلدات، الأحياء أو البيوت [الإسرائيلية] التي مُنعت تنظيمها حتى الآن لأنّ الملكية على تلك الأراضي ليست بيد الدولة أو بيد المقيمين فيها».<sup>126</sup> ومع هذا القانون الذي يصرح في جوهره أنه على الرغم من وجود الفلسطينيين وملكيّتهم لأراضيهم، فإن «إسرائيل» ستواصل سن التشريعات التي تساند وتعزز ما تقوم به من ضم الأراضي التي يملكونها ملكية خاصة واستعمارها.

وفي تجمع عتصيون الاستعماري، يمهد هذا القانون الجديد الطريق أمام إصدار إذن بمباشرة أعمال البناء بأثر رجعي فيما لا يقل عن 17 مستعمرة، بما فيها ثماني بؤر استعمارية، و556 وحدة سكنية و20 مبنى آخر.<sup>127</sup> ومن المحتمل أن هذا الإذن ينطوي على مصادرة مساحة إضافية تبلغ 708 دونمات من الأراضي التي يملكها الفلسطينيون ملكية خاصة ووضع اليد عليها بصفة دائمة، وهذا لا يشمل الآلاف من الدونمات من الأراضي الخاصة التي تقع تحت ولاية المستعمرات التي يضمها هذا التجمع، والتي لم تباشر فيها أعمال البناء بعد.

124 Chaim Levinson, "State to Hinder Removal of Settlers from Private Land", *Haaretz*, 27 May 2014, available at <https://www.haaretz.com/premium-govt-carrying-out-pro-settler-report-1.5249771> [accessed 20 June 2019].

125 قانون لتسوية المستوطنات في يهودا والسامرة، 5777، 2017، (SH 2604) (إسرائيل)، والترجمة العربية لهذا القانون منشورة على الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3as25OR> [فيما يلي، قانون تسوية المستوطنات]. ملاحظة: لا تزال الأحكام الأساسية التي ينص هذا القانون عليها مجّدة بفعل الأمر الرّجزي الصادر عن المحكمة العليا الإسرائيلية إلى حين البت في الطعن الدستوري المرفوع في قضية بلدية سلواد وآخرين ضد الكينست وآخرين (التماس قيد النظر)، محكمة العدل العليا 17/1308.

126 انظر الفقرة 93 من ردّ الحكومة الذي قدمته في قضية بلدية سلواد وآخرون ضد الكينست وآخرين (التماس قيد النظر)، محكمة العدل العليا 17/1308، على الموقع الإلكتروني: [https://www.adalah.org/uploads/uploads/Settlement\\_regulation\\_law\\_state\\_reply\\_23082017.pdf](https://www.adalah.org/uploads/uploads/Settlement_regulation_law_state_reply_23082017.pdf) [بالعبرية]. ويرد هذا الاقتباس في عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، «قانون شرعنة المستوطنات: مبادئ السيادة الإسرائيلية في المناطق المحتلة»، شباط 2018، على الموقع الإلكتروني: <https://www.adalah.org/ar/content/view/9367> [فيما يلي، ردود الحكومة على قانون تسوية المستوطنات].

127 *The Grand Land Robbery: Another Step toward Annexation*, Peace Now, November 2016, available at <http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2016/11/regulation-law-report.pdf>

الجدول 3: وضع البؤر الاستعمارية غير المصرّح بها في تجمع عتصيون الاستعماري								
الاسم	أقيمت في	المساحة بالدونم	مصرّح بها	أرض فلسطينية خاصة <sup>128</sup>	قانون التسوية	الاستفادة من الإقليمي بها	اعتراف المجلس	الوضع
1 كفار إلعاد	1994	222	✓				✓	ضُرّح بإقامتها بتاريخ 14 أيار 2013 بوصفها حيا في نوكديم
2 جفعات هاداغان	1995	141.3	✓					ضُرّح بإقامتها بتاريخ 8 كانون الأول 2011 بوصفها حيا في إفرات
3 بات عاين الشرقية	1998	16.6		✓	✓			بؤرة غير مصرّح بإقامتها
4 جفعات حانيش	1998	53.4		✓	✓			بؤرة غير مصرّح بإقامتها
5 سدي بار	1998	113.4	✓				✓	ضُرّح بإقامتها بتاريخ 21 آب 2005 بوصفها معهدا دينيا (غير سكني)، ثم ضُرّح بإقامتها بوصفها حيا في نوكديم في شهر نيسان 2019. <sup>129</sup>
6 إبيي هاناخال	1999	174.4	✓				✓	ضُرّح بإقامتها بتاريخ 26 كانون الأول 2018 بوصفها حيا في معاليه عاموس
7 بني كيديم	2000	174.6		✓	✓	✓	✓	بؤرة غير مصرّح بإقامتها
8 ديربغ هاعفوت (نتيف هاعفوت)	2001	79.7		✓	✓	✓	✓	بؤرة غير ضُرّح بإقامتها، وأخليت جزئيا بموجب أمر صادر عن محكمة العدل العليا
9 جفعات هاتامار	2001	200	✓					ضُرّح بإقامتها بتاريخ 15 كانون الثاني 2013 بوصفها حيا في إفرات
10 معاليه رحفام	2001	?	قيد العمل	✓			✓	بؤرة غير مصرّح بإقامتها
11 مسوعوت يتسحاك القديمة	2001	16.5					✓	بؤرة غير مصرّح بإقامتها

128 هذه تشير إلى الأراضي التي يملكها الفلسطينيون ملكية خاصة بموجب التفسيرات التي تراها إسرائيل للقانون، بمعنى أنها أراض مسجلة أو يمكن إثبات ملكيتها وأنها مزروعة. ولا تشمل هذه الفئة الأراضي الخاصة التي يملكها الفلسطينيون والتي صودرت بموجب الإعلان عنها أراضي دولة بتأييد من المحكمة العليا. وقد حصلنا على هذه المعلومات من منظمة السلام الآن (Peace Now).

129 POICA, "The Israeli Settlement Enterprise Ascends: Plans for 1,432 Housing Units approved in less than two weeks", ARIJ, 16 July 2016, available at <http://poica.org/2016/07/the-israeli-settlement-enterprise-ascends-plans-for-1432-housing-units-approved-in-less-than-two-weeks/>; Peace Now, "At least 4,615 new units in plans and tenders were approved, including two plans involving the expropriation of private Palestinian land", news release, 7 April 2019, available at [https://peacenow.org.il/cn/plans\\_and\\_tenders\\_040419](https://peacenow.org.il/cn/plans_and_tenders_040419) [all accessed 20 June 2019].

بؤرة غير مصرح بإقامتها					152.6	2001	تكواع ب-ج	12
بؤرة غير مصرح بإقامتها		✓	✓		39.8	2001	تصور شاليم	13
بؤرة غير مصرح بإقامتها	✓	✓	✓		117.6	2002	بات عاين الغربية (مرحافي دافيه)	14
بؤرة غير مصرح بإقامتها	✓	✓	✓		22.1	2002	نبيفي دانيال الشمالية (سدي بوغاز)	15
بؤرة غير مصرح بإقامتها			✓	✓	118.7	2002	تكواع د	16
بؤرة غير مصرح بإقامتها					?	2007	نتزير (نتصير)	17
بؤرة غير مصرح بإقامتها، مزرعة				?	?	2012	مزرعة كشويلا	18
بؤرة غير مصرح بإقامتها				?	?	2013	معاليه عاموس الغربية	19
بؤرة غير مصرح بإقامتها				?	?	?	مجدال عوز الغربية	20
بؤرة غير مصرح بإقامتها، في طور إنشائها بوصفها مستعمرة رسمية				?	1700	2014	جفعات إيتام	21
بؤرة غير مصرح بإقامتها				?	?	2016?	معاليه عاموس الشرقية	22
بؤرة غير مصرح بإقامتها، وسرعان ما أخلت				?	?	2018	بؤرة استعمارية في بتير <sup>130</sup>	23
بؤرة غير مصرح بإقامتها				?	?	2019	تكواع ه	24

### 3.3. توطيد دعائم تجمع عتصيون الاستعماري وترسيخه

كانت النوايا التي تبيتها «إسرائيل» بشأن المنطقة الرئيسية من تجمع عتصيون الاستعماري واضحة وجليّة منذ البداية. ففي العام 1967، شكّلت «إسرائيل» لجنة خاصة تضم وزراء من حكومتها، وهي لجنة «شؤون تجمع عتصيون»، من أجل إعداد مخطط إقليمي شامل لهذا التجمع، حيث صدرت موافقة الحكومة الإسرائيلية على هذا المخطط بعد ذلك في العام 1968.<sup>131</sup>

ولا تتسم تطلعات «إسرائيل» ومطامعها بعيدة المدى في المناطق الواقعة إلى الشرق والجنوب من التجمع المذكور بذات القدر من الوضوح والجلاء. ففي أواخر العقد الثامن

130 Peace Now, "Settlers Found New Outpost on Palestinian Land near Battir", news release, 24 December 2018, available at <http://peacenow.org.il/en/settlers-found-new-outpost-on-palestinian-land-near-battir> [accessed 20 June 2019].

131 Katz and John Symbolism and Landscape, *supra* note 10, 738.

والتاسع من القرن الماضي، أُقيمَ تجمع صغير من المستعمرات على قمم الجبال الواقعة جنوب شرق بيت لحم، وذلك في المنطقة المحيطة بقصر الملك هيروديون، الذي يكتسب أهمية دينية حيث ووري جثمان هذا الملك الثرى فيه. فبادئ ذي بدء، أُقيمت مستعمرة تكواع في العام 1975، ثم تلتها إقامة مستعمرتي نوكديم ومعالیه عاموس في العامين 1981 و1982. وقد سُيّدت هذه المستعمرات بما يتوافق مع خطة دروبلس، الخطة العامة لتنمية الاستيطان في يهودا والسامرة 1979-1983، التي نشرتها المنظمة الصهيونية العالمية. وقد أُعدت خطة دروبلس، وبصراحة لا موارد فيها، من أجل إقامة امتداد إقليمي بين المستعمرات في جميع أنحاء الضفة الغربية والمستعمرات اليهودية الإسرائيلية التي وُضعت المخططات لإقامتها داخل القرى الفلسطينية وحولها، وكان من المقرر كذلك إطلاق هذه الخطة بصرف النظر عن الوضع السياسي وعن أي اتفاقيات سلمية.<sup>132</sup>

وقد يسّر التطور والنمو البطيئان، اللذين شهدتهما المستعمرات على مدى حقبتَي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، السبيل أمام نموها وترسيخها على نطاق واسع، حتى أنه مع مطلع العام 2019 كانت هذه المنطقة تضم ما مجموعه 15 مستعمرة، بما فيها بؤرة استعمارية أُقيمت في بداية هذا العام، وهي تكواع (ه).<sup>133</sup> ومنطقة صناعية لا تزال قيد البناء على أراضٍ أُعلن عنها باعتبارها أراضي دولة في قرية كيسان، على مقربة من مستعمرة معاليه عاموس.<sup>134</sup> وعدد من المستعمرات - وهي كفار إلداد، وسدي بار وإلبي هاناخال - هي بؤر استعمارية صرّحت إسرائيل بإقامتها بوصفها أحياء في المستعمرات القريبة منها، في الوقت الذي استثمرت فيه ما يربو على مليون شيكل في تطوير قصر الملك هيروديون باعتباره مقصدًا سياحيًا. وفي سبيل إرساء دعائم تجمع عتصيون الاستعماري وترسيخه، عمدت إسرائيل إلى إنفاذ طائفة من السياسات الإضافية، بما فيها اعتماد الهياكل البيروقراطية، وتطوير البنية التحتية للطرق، وزيادة تعداد السكان من المستعمرين-المستوطنين، وفرض الهيمنة الاقتصادية وإحكام السيطرة على الموارد الطبيعية.

132 خطة دروبلس، مصدر سابق، ص. 2.

133 Peace Now, "New outpost established south of Bethlehem: Tekoa E", news release, 7 February 2019, available at <http://peacenow.org.il/en/new-outpost-established-south-of-bethlehem-tekoa-e> [accessed 20 June 2019] [hereinafter Peace Now, Tekoa E].

134 Jad Isaac et al., *The Segregation Wall impacts on Palestinian Environment*, ARIJ, December 2015, 17, available at [https://www.arij.org/files/arijadmin/Inflating\\_Israeli\\_Settlements\\_Enterprise\\_In\\_Pose\\_of\\_the\\_Peace\\_Process\\_opt.pdf](https://www.arij.org/files/arijadmin/Inflating_Israeli_Settlements_Enterprise_In_Pose_of_the_Peace_Process_opt.pdf) [hereinafter Isaac et al., Segregation Wall].



## دراسة حالة: بدايات إقامة مستعمرتي تكواع ومعالیه عاموس

استُهلَّ عهد مستعمرتي تكواع ومعالیه عاموس بصفتها مستعمرتين من مستعمرات الناحال العسكرية أو أراضٍ أُعلن أنها أراضي دولة بموجب أمر عسكري إسرائيلي، وذلك مثلما كان عليه حال مستعمرة جفاعوت، قبل أن ترقيا على وجه السرعة إلى مستعمرتين مدنيتين. وقد أُقيمت هاتان المستعمرتان معاً على الوجه الوارد في خطة دروبلس، بقصد صريح يرمي إلى تشكيل امتداد إقليمي من البحر الميت إلى تجمع عتصيون، مروراً إلى منطقة أدولام على الجانب الآخر من الخط الأخضر، على الرغم من وجود قرى فلسطينية وقيام زراعة الأراضي والانتفاع بها واستعمالها فيها.<sup>135</sup>

وغدت تكواع، التي أُقيمت في العام 1975، مستعمرة حضرية بعد عامين، وذلك في العام 1977. وكانت النية تصبو إلى أن تصبح تكواع، منذ مستهل عهدها تقريباً، مستعمرة حضرية كبيرة بسبب المسافة النسبية التي تقع بينها وبين المستوطنات الأخرى في مجموعة إترايون [عتصيون]، والتي ستضاف إليها 200 أسرة أخرى خلال سنة واحدة، و800 أسرة بعد خمس سنوات.<sup>136</sup> وحتى هذا اليوم، تحتل مستعمرة تكواع بحجمها الحالي مساحة لا تتعدى 1,070 دونماً من المساحة المقررة لإقامتها والبالغة 1,970 دونماً، وتتألف هذه المساحة بكاملها من أراضٍ تعود ملكيتها في الأصل إلى قرية تقوع الفلسطينية (التي يختلف لفظها عن لفظ كلمة «تكواع» العبرية).<sup>137</sup> وبحلول العام 2017، تحولت هذه المستعمرة إلى واحدة من أكبر المستعمرات، حيث يقطن فيها ما مجموعه 3,750 مستعمراً.<sup>138</sup> وتساعد في توسعها ثلاث بؤر استعمارية مقامة دون وجه قانوني، وهي تكواع (ب)-(ج) (التي كان يشار إليها سابقاً بمسمى تكواع (ج))، وتكواع (د) وتكواع (هـ).<sup>139</sup> وكما هو الحال في معظم البؤر الاستعمارية، فقد أُقيمت هذه البؤر بموافقة ضمنية من الحكومة الإسرائيلية على الرغم من انعدام صفتها القانونية بموجب القانون الإسرائيلي.<sup>140</sup> وكشف تقرير شبيلغ المسرّب النقاب عن أن بؤرتي تكواع (ب)-(ج) وتكواع (د) أُقيمتا على مجموعة تضم أراضي الدولة، وأراضي المساحة التي أُعلن عنها في وقت لاحق باعتبارها أراضي دولة وأراضٍ يملكها الفلسطينيون

135 خطة دروبلس، مصدر سابق، ص. 7-8.

136 خطة دروبلس، مصدر سابق، ص. 8.

137 ARIJ, *The Settlement of Tekoa*, 2015, 11, available at [http://poica.org/upload/Image/lrc\\_aug\\_2015/report.pdf](http://poica.org/upload/Image/lrc_aug_2015/report.pdf) [hereinafter ARIJ], Tekoa].

138 Sasson Report, *supra* note 106.

139 ARIJ, Tekoa, *supra* note 137, 10.

140 Sasson Report, *supra* note 106.

ملكية خاصة.<sup>141</sup> ووفقاً لما جاء في التقرير الذي نشره معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج) في العام 2015، فقد تكفلت «إسرائيل» بتنظيم بورتين من هذه البؤر الثلاث والموافقة عليها، في حين منحت البؤرة الثالثة، وهي تكواع (د)، موافقة غير رسمية واستقلالاً ذاتياً بيروقراطياً بالنظر إلى أنها أقيمت على يد أسرتي مستعمرين قُتلا في منطقتها.<sup>142</sup> وعلى الرغم من انتفاء الصفة القانونية عن البؤر الاستعمارية المذكورة من الناحية الفنية، فإن مبالغ طائلة من الموازنة السنوية المرصودة لمستعمرة تكواع تُستثمر في إنشاء امتداد وتواصل بين المستعمرة الأم وتلك البؤر الاستعمارية، بما يشمل ذلك من شق طريق وتعبيده.<sup>143</sup>

وعلى هذه الشاكلة، بدأت معاليه عاموس، التي يُشار إليها أيضاً باسم ناحال عاموس، بوصفها أرضاً أعلن أنها تقع ضمن فئة أراضي الدولة بحكم الضرورة العسكرية، والتي وافقت إسرائيل فيما بعد على إقامة مستعمرة عليها بموجب القرارين 1038 و356 الصادرين في العامين 1980 و1981 على التوالي.<sup>144</sup> وقد وُضعت هذه الأرض، في الوقت نفسه، تحت تصرف المنظمة الصهيونية العالمية بغية إنفاذ الإجراءات التي ترمي إلى استعمارها،<sup>145</sup> ثم عمدت مجموعة من طلاب المدارس اليهودية الدينية (يشيفا) إلى استعمار هذه الأرض وأعدت تسميتها بسبب ما زعمت من أهميتها الدينية وارتباطها بالنبي عاموس.<sup>146</sup> ومع ذلك، كانت المنظمة الصهيونية العالمية ترى هذه المستعمرة في صورتها بوصفها مستعمرة مدنية كبيرة أيضاً، وذلك حسب الشهادة الواردة في خطة دروبلس وتقرير شبيغل.<sup>147</sup> وكانت النية تتمثل في أن تشكل هذه المستعمرة مع المستعمرات الأخرى التي أُعدت المخططات لإقامتها في المنطقة المحيطة بها «امتداداً إقليمياً للمستوطنات التي من المقرر إقامتها على الخط الساحلي للبحر الميت [...] ومن المقترح أن تربط مستوطنات منطقة أموس [عاموس] بتكواع [تكواع] وبمستوطنات إتزاويون [اعتصيون] بواسطة طريق يقطع يهودا عرضياً، ويتم رصفه من الشرق إلى الغرب...»<sup>148</sup> وكما هو الحال في تكواع، يجري العمل على إنجاز هذا الواقع على نحو تدرّجي من خلال ثلاث بؤر استعمارية إضافية أخرى، بما فيها واحدة مُنح الإذن بإقامتها مؤخراً، إلى جانب منطقة صناعية تشيّد على أراضي قرية كيسان الفلسطينية.<sup>149</sup>

141 تقرير شبيغل، مصدر سابق.

142 ARIJ, Tekoa, *supra* note 137, 10.

143 المصدر السابق، ص. 11.

144 POICA, "Israeli settlers construct new bypass road on lands of Kisan village", ARIJ, 8 March 2016, available at <http://poica.org/2016/03/israeli-settlers-construct-a-new-bypass-road-on-lands-of-kisan-village/> [accessed 20 June 2019] [hereinafter POICA, Bypass Road].

145 المصدر السابق.

146 "Ma'ale Amos", The Gush Etzion Foundation, 2019, available at <https://gush-etzion.org.il/project/maale-amos-2/>

147 تقرير شبيغل، مصدر سابق؛ وخطة دروبلس، مصدر سابق، ص. 9.

148 خطة دروبلس، مصدر سابق، ص. 9.

149 POICA, Bypass Road, *supra* note 144.

وغدت هذه المستعمرات مزدهرة في يومنا هذا. فمستعمرة تكواع معروفة في «إسرائيل» بتنوع سكانها الذين ينحدرون من مجموعات مختلطة من ناحية الجنسية ودرجة الالتزام الديني، وبوصفها مستعمرة أقيمت في معظمها على يد المهاجرين الروس الذين حطوا رحالهم فيها من بعدما قدموا من الاتحاد السوفييتي. وفي المقابل، تُعد معاليه عاموس واحدة من ثماني مستعمرات يقطنها المتدينون المتزمتون في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلى الرغم من التنوع الديموغرافي الذين يَسِم هاتين المستعمرتين، فقد نُفذ عدد من الإستراتيجيات التي تستهدف اعتماد أسلوب حياة مستدام فيهما من أجل التغلب على عزلتهما النسبية عما سواهما من المستعمرات الإسرائيلية. وتتكفل حركة «أمانا» الاستعمارية، التي أُسست في العام 1978 بهدف إقامة المستعمرات وتوطيد أركانها في جميع أنحاء 'يهودا والسامرة'، بتيسير الاستعمار في مستعمرتي تكواع ومعاليه عاموس معاً. كما أعدت جماعات أخرى، من قبيل شركة غوش هيروديان، وهي شركة البناء الإسرائيلية المسؤولة عن تشييد معظم المساكن في المستعمرات، المخططات لبناء الوحدات السكنية في مستعمرة تكواع. وفضلاً عن ذلك، افتتحت مناطق جذب أخرى، مثل النادي الريفي وبركة السباحة في مستعمرة في تكواع، حيث يستطيع جميع المستعمرين المقيمين في تجمع مستعمرات عتصيون الوصول إليها. ويسكن ثلاثة من مؤسسي شركة غوش هيروديان في مستعمرة تكواع، وهو ما يمثل ممارسة شائعة في أوساط النخب ورجال الأعمال الإسرائيليين الذين ينخرطون في هذه الحركة الاستعمارية.<sup>150</sup> ومن جملة الإستراتيجيات الأخرى تحفيز الاستثمار. ففي مستعمرة تكواع، مثلاً، يُمنح مشترو المنازل قروض رهن عقاري خاصة تتضمن بنداً ينص على تقديم منح إعفاء تصل قيمتها إلى 14,000 دولار، حيث يُشطب هذا المبلغ باعتباره «معفى» بعد الإقامة في المستعمرة فترة تصل إلى 15 عاماً. وفي الوقت ذاته، شُيدت الطرق التي تختصر الوقت الذي يستغرقه التنقل إلى القدس مما يزيد عن 40 دقيقة إلى ما يقل عن 15 دقيقة، إلى جانب المبادرات التي يجري إطلاقها على مستوى المجتمع المحلي لتوطيد عرى المشاركة والتواصل بين المستعمرين في كلا المستعمرتين (تكواع ومعاليه عاموس).<sup>151</sup>

وتجسّد مستعمرتا تكواع ومعاليه عاموس مظاهر المستعمرات التي أعدت «إسرائيل» مخططاتها بوصفها مستعمرتين حضريتين وسكنيتين منذ أمد بعيد. فقد أقيمت كلا المستعمرتين على أساس أنهما تنطويان على ضرورة أو غاية عسكرية، من أجل الالتفاف على الإجراءات المرهقة التي تستغرق وقتاً طويلاً في أحوال كثيرة بغية استعمار الأرض الفلسطينية. ولا يخفى أن هذه الإجراءات تتماشى مع إستراتيجية الاستعمار التي تفصح عنها الخطة العامة، التي بلغت

150 ARIJ, Tekoa, *supra* note 137.

151 Suzanne Weinberg, "Bridging the gap between two communities: the Ma'aleh Amos-Tekoa kiruv Kollel", *Toldot*, 2 May 2005, available at [https://toldot.ru/en/engarticles/eng-articles\\_6402.html](https://toldot.ru/en/engarticles/eng-articles_6402.html) [accessed 20 June 2019].

من العمر 40 عامًا، وتنص على تنفيذ الاستعمار على نحو «يمكننا [إسرائيل] من تحقيق انتشار السكان [الإسرائيليين] شرقاً من القطاع الحضري ذات الكثافة السكانية الموجود في السهل الساحلي نحو المناطق الخالية حالياً في يهودا والسامرة ... وكلما أسرعنا في ذلك كان أفضل»<sup>152</sup>

### أ) اعتماد الهياكل البيروقراطية - مجلس غوش عتصيون الإقليمي

أنشأت «إسرائيل»، في العام 1980، مجلس غوش عتصيون الإقليمي بموجب الأمر العسكري رقم 783. وكان الدافع وراء هذا الإجراء التوقيع على اتفاقيات كامب دافيد في العام 1978، والتي نصت على منح الحكم الذاتي لجميع سكان الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد صدر هذا الأمر العسكري بدعوى الحيلولة دون الوصول إلى وضع يقع فيه المستعمرون والمستعمرات تحت سيطرة الفلسطينيين<sup>153</sup>. وفي الواقع، تعمل هذه المجالس الإقليمية، وعلى نحو يتنافى مع القانون، على بسط السيادة الإسرائيلية على الأرض المحتلة من خلال إنشاء هيكلية قانونية تسمح لها بالخضوع للقانون الإداري الإسرائيلي العام، دون أن تخضع للقانون العسكري الذي يخضع الفلسطينيون له.

كما تسهم هذه المجالس الإقليمية الإسرائيلية في حرمان التجمعات السكانية في جميع أنحاء الضفة الغربية من تقرير مصيرها. فقد مُنحت الولاية على مساحات شاسعة من الأرض الفلسطينية، وأغلبها يقع في مناطق يزيد تعداد السكان الفلسطينيين فيها زيادة كبيرة على عدد المستعمرين، كما أُنيطت بهذه المجالس الصلاحيات التي تخولها تخطيط المستعمرات والطرق وشبكات البنية التحتية وتشييدها وبسط سيطرتها على استعمال الأراضي والانتفاع بها بصفة عامة، وكل ذلك دون الخضوع لذات إجراءات التخطيط التي يُشترط على الفلسطينيين الوفاء بها<sup>154</sup> وقد جاء هذا التخفيف من شروط التخطيط المطلوبة من المستعمرين الإسرائيليين جنبا إلى جنب مع إحكام قبضة «إسرائيل» على أعمال التنمية والتخطيط التي تلزم الفلسطينيين، حيث شهد ذلك حرمان هؤلاء الفلسطينيين من أي مدخلات وإثقال كاهلهم بالمزيد والمزيد من العقوبات القانونية<sup>155</sup>. وقد أفضى هذا الحال إلى تقديم خدمات شاملة وبنية تحتية متكاملة، على الوجه الذي تقرره المستعمرات نفسها، لتلك المستعمرات دون إيلاء أي اعتبار لاحتياجات القرى الفلسطينية المحيطة بها، أو

152 خطة دروبلس، مصدر سابق، ص. 3.

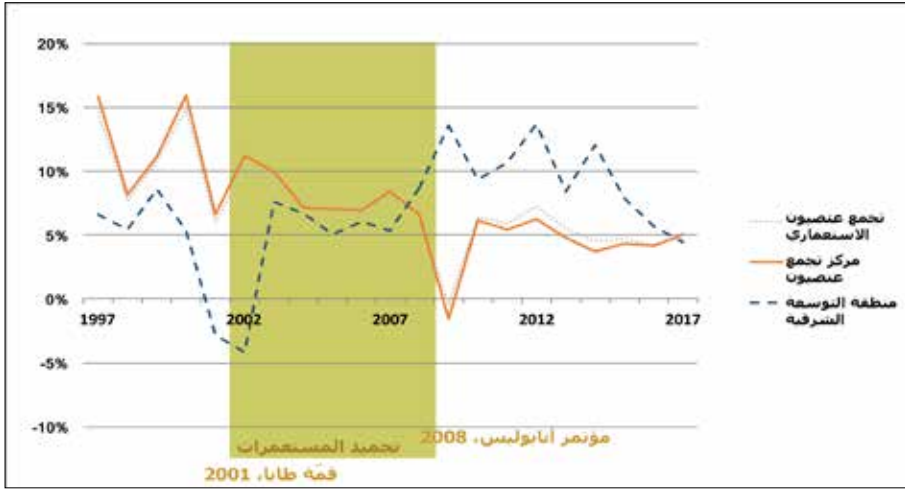
153 Raja Shehadeh, *From Occupation to Interim Accords: Israel and the Palestinian Territories*, 1997, available at [https://books.google.ps/books?id=k8HKbZQarRIC&dq=military+order+establish+etzion+regional+council&source=gbs\\_navlinks\\_s](https://books.google.ps/books?id=k8HKbZQarRIC&dq=military+order+establish+etzion+regional+council&source=gbs_navlinks_s) [accessed 20 June 2019].

154 مركز بديل، النهب الإسرائيلي للأرض، مصدر سابق، ص. 18. وانظر، أيضاً: Rami S. Abdulhadi, "Land Use Planning in the Occupied Palestinian Territories," *Journal of Palestine Studies*, 19 no. 46, (1989) 4. available at <https://www.palestine-studies.org/ar/jps/fulltext/39481> [accessed 20 June 2019] [hereinafter Abdulhadi, Land Use].

155 المصدر السابق.

بما يعود بأثار وخيمة عليها. وتشمل هذه العواقب، في أحيان شتى، الاستيلاء على شبكات البنية التحتية والموارد الطبيعية الفلسطينية، كالطرق ومصادر المياه. وفي الوقت ذاته، تفرض «إسرائيل» عقبات كبيرة على تقديم الخدمات وإنشاءات البنية التحتية لصالح القرى الفلسطينية بفعل وجود تلك المستعمرات، وما يسندها من شبكات البنية التحتية، وعجز سكانها الفلسطينيين التام تقريباً عن الحصول على الموافقات على المخططات التي تلزمهم من «إسرائيل».

## الرسم البياني 2: النسبة المئوية للتغيرات السكانية في مستعمرات عتصيون، حسب الأعوام



وبهذه الطريقة، تساهم المجالس الإقليمية في توسيع نطاق المشروع الاستعماري على امتداد أراضي الضفة الغربية. فمن جانب، تؤكد الولاية الواسعة الممنوحة لمجلس غوش عتصيون الإقليمي على النطاق الكامل للنوايا التي تبيتها «إسرائيل» تجاه غوش عتصيون، حيث تدرج المستعمرات الشرقية (تكواع، ونوكديم، ومعاليه عاموس، وأسفر، وكيدار وغيرها) تحت المظلة نفسها بوصفها مستعمرات تقع في المنطقة التي جرت الإشارة إليها بمسمى غوش عتصيون، ومن ثم ربط احتياجاتها ومصالحتها معاً، وتوسيع نطاق الغطاء الذي ذاع صيته والذي يؤمّن لها ارتباطها بخزافة عتصيون. ومن جانب آخر، يُنظر إلى هذه الولاية على النحو الذي يسلكه مجلس غوش عتصيون الإقليمي نفسه في استثمار مبالغ ضخمة من الأموال العامة في البؤر الاستعمارية غير المصرح بها، وأعمال البناء التي تنتفي الصفة القانونية عنها، دون أدنى اكتراث للقانون الدولي والقانون الإسرائيلي في بعض الحالات.<sup>156</sup>

156 Peace Now, "The Gush Etzion Regional Council financed hundreds of thousands of shekels in illegal activity in 2017", press release, August 2018, available at <http://peacenow.org.il/en/gush-etzion-regional-council-financed-hundreds-thousands-shekels-illegal-activity-2017> [accessed 20 June 2019].

## ب) زيادة تعداد السكان المستعمرين

بقيت هذه المستعمرات الشرقية، خلال حقبتَي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، متخلفة عن ركب التطوير، حيث لم يشيّد سوى أربع مستعمرات منها حتى منتصف العقد الأخير من هذا القرن. وفضلاً عن ذلك، فلم تدرج هذه المنطقة ضمن مقترحات تبادل الأراضي على الإطلاق، بما فيها صفقات تبادل الأراضي الأكثر طموحاً التي طرحتها «إسرائيل»، في مختلف مفاوضات السلام التي عُقدت خلال الفترة الممتدة بين العامين 1995 و2008 بين الإسرائيليين والفلسطينيين.<sup>157</sup> وطالما كان المفهوم السائد يرى أن هذه المستعمرات سوف يصار إلى إخلائها في صفقة سلام تقوم في أساسها على حل الدولتين.

ومع ذلك، فمنذ الجولة الأخيرة من المباحثات الرسمية التي انعقدت في أنابوليس في شهر تشرين الثاني 2007، كان الاستثمار في هذه المستعمرات بارزاً بوجه خاص، ولا سيما الزيادة التي قاربت 150 في المائة في عدد سكان هذه الفئة من المستعمرات، حيث ارتفع هذا العدد إلى نحو 7,060 مستعمراً بحلول نهاية العام 2017. ويشكل ذلك معدل نمو أعلى بكثير من معدل النمو الذي بلغت نسبته 63 في المائة في عموم منطقة تجمع عتصيون الاستعماري خلال الفترة نفسها (انظر الرسم البياني 2 أعلاه).<sup>158</sup> وقد تزامن هذا النمو مع افتتاح طريق 398 (الذي يُطلق عليه أيضاً اسم طريق ليبرمان) في العام 2008، وهو طريق رئيسي يربط هذه المستعمرات بالقدس ويؤمّن الوصول إليها في غضون مدة تتراوح من 10 دقائق إلى 15 دقيقة.<sup>159</sup> وتُعد تكواع، في هذه الأيام، ثالث أكبر مستعمرة في تجمع مستعمرات عتصيون، حيث تأتي في هذه المرتبة بعد بيتار عيليت وإفرا، وهي من بين أكبر 25 مستعمرة في الضفة الغربية.<sup>160</sup> وبعبارة أخرى، تستثمر إسرائيل مبالغ معتبرة في توسيع هذه المنطقة من أجل تعضيد الادعاءات التي تسوقها بشأن أحقيتها في ملكية الأراضي الواقعة فيها على حساب وجود الفلسطينيين في الزمن الماضي والحاضر فيها. وتشير هذه الإجراءات إلى وجود التزام واضح بالنوايا الصهيونية الأصلية حيال الضفة الغربية، وذلك على الوجه المبسوط في خطة دروبلس.

157 Economic Cooperation Foundation, "Territorial Exchange (Land Swap) Overview Map", available at [https://ecf.org.il/maps/55d97f4c3c00004101f79c27?options=ZPBL\\_SF](https://ecf.org.il/maps/55d97f4c3c00004101f79c27?options=ZPBL_SF) [accessed 20 June 2019].

158 B'tselem, "Settlements Population Spreadsheet", available at [https://www.btselem.org/download/settlement\\_population.xls](https://www.btselem.org/download/settlement_population.xls) [hereinafter B'tselem, Settlements Population] [accessed 20 June 2019].

159 Barbara Opall-Rome, "'Lieberman Road' Turns Settlements Into Suburbs", *Defense News*, 23 May 2016, available at <https://www.defensenews.com/home/2016/05/23/lieberman-road-turns-settlements-into-suburbs/> [hereinafter Opall-Rome, Lieberman Road] [accessed 20 June 2019].

160 B'tselem, Settlements Population, *supra* note 158.

وعلى المدى القصير، ينطوي هذا الأمر على ضخ الاستثمارات في هذه المنطقة من أجل زيادة عدد السكان المستعمرين فيها، وتحسين فرص وصولهم إلى الخدمات والصناعات، وتأمين مجال أكبر من التواصل بين كل واحدة من تلك المستعمرات الشرقية في تجمع مستعمرات عتصيون والقدس وربطها بها. وعلى وجه الخصوص، يتيح الإذن بإقامة البؤر الاستعمارية قدرًا أكبر من الملكية (الولاية) الآمنة للأراضي وتشييد وحدات سكنية تتسم بدرجة أكبر من الجاذبية والراحة، على خلاف الكرفانات والبيوت المتنقلة التي تجسد الخصائص الأساسية التي تسم البؤر الاستعمارية، وهو ما يغري عددًا أكبر من المستعمرين بالانتقال إلى المستعمرات. وعلى هذا المنوال، يبسر شق الطريق 398 وإنشاء المنطقة الصناعية في معاليه عاموس المزيد من أعمال التوسيع واتباع أسلوب حياة يتصف بطابع حضري أكبر. كما ينعكس هذا النمو في المخططات والعطاءات التي تُطرح لغايات بناء الوحدات السكنية الجديدة، ولا سيما بناء 6,000 وحدة إضافية في معاليه عاموس<sup>161</sup> وفي تنظيم الأراضي التي تقع في محيط هذه المستعمرات، إلى جانب مناطق عدة جرى الإعلان عن الأراضي الواقعة فيها باعتبارها «أراضي دولة» وغيرها من المناطق التي تتعرض لخطر الإعلان عن أراضيها أراضي دولة بسبب العجز عن زراعتها وبسبب تصنيفها ضمن المنطقة (ج).

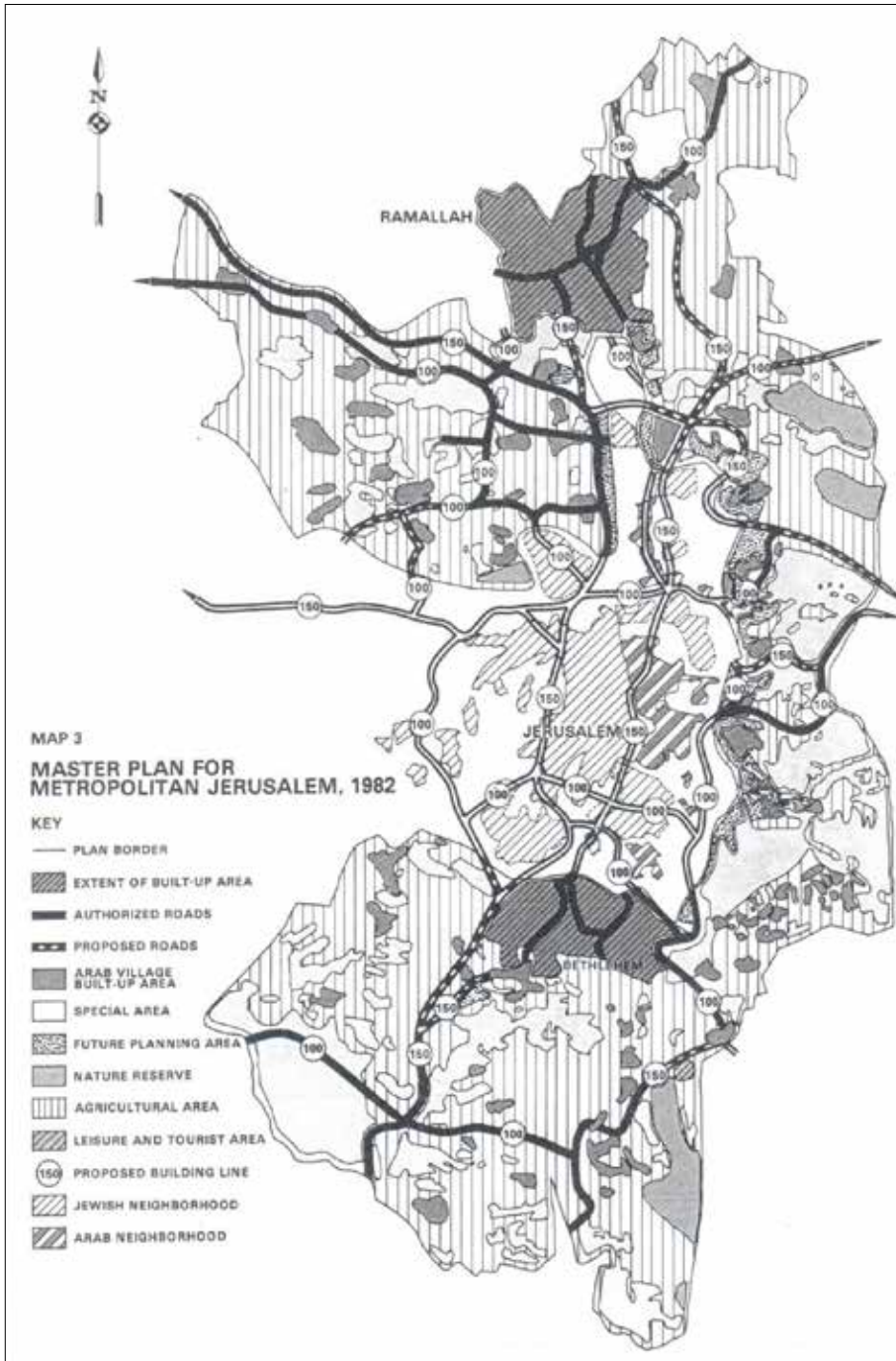
### ج) تطوير البنية التحتية لشبكة النقل والمواصلات

تعمل الطرق بوصفها أداة تيسر التوسع الاستعماري والضم الإسرائيلي - حسبما يظهر ذلك بجلاء في حالة تجمع عتصيون الاستعماري. فمن غرب هذا التجمع إلى شرقه، تمتد الطرق التي جرى شقها لربط المستعمرات الجديدة مع المستعمرات التي جرى ضمها من قبل، وربط هذه المستعمرات كافة مع «القدس الكبرى». وقد أعدت «إسرائيل» مخططات النقل والمواصلات في أواخر العقد السابع من القرن الماضي وراجعتها ونقحتها خلال العقد التاسع منه، من أجل تأمين امتداد لشبكة الطرق والمواصلات على طول الخط الأخضر.<sup>162</sup> وقد بنيت شبكة الطرق على نحو يكفل راحة المستعمرين في استخدامها، دون أن تتواءم مع احتياجات السكان الفلسطينيين. ونتيجة لذلك، فقد نجحت إسرائيل، منذ العام 1967، في إعادة تشكيل منظومة الطرق في الضفة الغربية، والتي كانت تمتد بصورة رئيسية من الشمال إلى الجنوب، إلى منظومة تمتد من

161 Lieberman Road- Case Study, Peace Now, 2015, 1, available at <http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2016/01/leiberman-road-report.pdf> [hereinafter Peace Now, Lieberman Road].

162 The Jerusalem Master Plan Bureau, *The Master Plan 1968: Interim Report*, 1969; Meron Benvenisti, *The West Bank Data Project*, American Enterprise Institute for Public Policy, Washington D.C. (1984). [hereinafter Benvenisti, West Bank].

الخريطة 2: المخطط الهيكلي لمدينة القدس الكبرى، ويبين تخطيط شبكة الطرق، 1982.





الشرق إلى الغرب، على نحو يسمح بسهولة حركة المستعمرين وتنقلهم على كلا جانبي الخط الأخضر.<sup>163</sup>

وتتجلى الطريقة التي تعمل فيها هذه الآلية على ترسيخ الاستعمار وتعزيزه في جميع أنحاء تجمع مستعمرات عتصيون. ومن الشواهد على ذلك الطريق 60، الذي يمر من وسط تجمع عتصيون ويمتد من القدس في اتجاه الخليل في الجنوب. ويربط هذا الطريق، إلى جانب ربطه بين القدس والخليل، جميع المستعمرات الغربية في عتصيون مع كلا المدينتين. ويمتد قسم كبير من الطريق المذكور على طول ما كان يُعرف بطريق القدس-الخليل القديم، الذي كان يمر من خلال بيت لحم نفسها. ويبقى الجزء الجنوبي من هذا الطريق هو الطريق الشرياني الرئيسي الذي يستخدمه الفلسطينيون للوصول إلى الخليل. ومع ذلك، فلا يستطيع الفلسطينيون الوصول إلى هذا الطريق دون الحصول على تصريح بالنظر إلى أنه يمتد إلى الشمال، ويضطر هؤلاء الفلسطينيون إلى تحويل مسارهم إلى داخل بيت لحم. وبينما كان الفلسطينيون يملكون القدرة على التنقل بين القدس وبيت لحم والخليل والوصول إليها بيسر وسهولة، فما عاد هناك من طريق متصل يربط أيًا من هذه المدن ببعضها بعضًا. وفي نهاية المطاف، فسوف يحول تشييد الجدار دون وصول الفلسطينيين إلى الطريق بصورة تامة، حيث يُصار إلى تحويلهم إلى طرق أصغر تقع على امتداد المنطقة الشرقية من مستعمرة إفرات.<sup>164</sup>

وفضلاً عما تقدم، لا يزال العمل جارياً في هذه الأثناء على إعداد مخططات لتوسيع الطريق 60 بين بيت جالا ومخيم العروب، جنوب مفترق عتصيون مباشرة، من مسربين إلى أربعة مسارب، إلى جانب مسرب مخصّص لمركبات المواصلات العامة.<sup>165</sup> وقد رصدت «إسرائيل» مبلغاً قدره 50 مليون دولار لمشروع توسيع هذا الطريق، الذي سيستولي على آلاف الدونمات من الأراضي التي يملكها الفلسطينيون لشقّه وتشييده.<sup>166</sup> ومن شأن توسيع الطريق أن يربطه بالطريق الذي يلتف حول مخيم العروب، والذي سيجري شقّه في أراضٍ تعود معظمها لبلدتي بيت أمر وحلحول الفلسطينيتين، حيث صودر ما مساحته 401 دونم من هذه الأراضي في شهر نيسان 2019، ومن المقرر مصادرة

163 Lynk, Report on Human Rights, *supra* note 36, 12-13.

164 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية»، حزيران 2010، على الموقع الإلكتروني: <https://www.ochaopt.org/ar/content/west-bank-movement-and-access-update-june-2010-0> [وقد زرنا هذا الموقع واطلعنا عليه في يوم 20 حزيران 2019].

165 Ofer Petersburg, “West Bank roads to receive NIS 5 billion upgrade”, *Ynet News*, 2 July 2017, available at <https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4918936,00.html> [accessed 20 June 2019].

166 Anan Shahadeh, Salah Tmeizi, “Palestinians fear widening highway 60 in south of West Bank part of settlement expansion plan”, *Wafa*, 24 October 2018, available at <http://english.wafa.ps/page.aspx?id=BFBV2fa106202310258aBFBV2f> [accessed 20 June 2019].

1,273 دونماً إضافياً من أجل إنجاز هذا المشروع الذي لا يكتسب صفة قانونية.<sup>167</sup> وتشير التوقعات إلى أن هذا الطريق سيكون منفصلاً، بحيث يقتصر السفر على مساره على المستعمرين دون غيرهم، وأنه سوف يعزل القرى الفلسطينية، بما فيها مخيم العروب، ويغلق المدخل الشمالي لبلدة حلحول.<sup>168</sup> ويشكل شق الطريق المذكور وتوسيعه توطئة بالغة الأهمية لزيادة تعداد السكان المستعمرين في تجمع عتصيون الاستعماري وأولئك المستعمرين في الخليل إلى الجنوب من هذا التجمع. ومن شأن هذه البنية التحتية أن تحول المنطقة إلى خيار أكثر جذباً للسكن أمام مستعمرين محتملين آخرين، وذلك من خلال الارتقاء بتدفق حركة المرور والتواصل على امتدادها.

كما يوجد في الجانب الشرقي من تجمع مستعمرات عتصيون عدة طرق مخصصة للمستعمرين، ولا سيما الطريق 398 والطريق 356 اللذين يربطان هذه المستعمرات مع غيرها من المستعمرات الواقعة في قلب التجمع ويوصلانها إلى القدس عن طريق مستعمرة هار حوما. وقبل شق الطريق 398 على وجه التحديد، كانت تلك المستعمرات التي تقع إلى الشرق معزولة نسبياً، وكان الوصول إلى القدس يتطلب قيادة السيارة لمدة 40 دقيقة عبر القرى الفلسطينية. أما الآن، فيصل الطريق 398 بين مستعمرتي تكواع ونوكديم ومستعمرة هار حوما في مدة تقل عن 15 دقيقة، وهو يعد واحداً من أكبر طرق الربط في تجمع عتصيون الاستعماري. وقد شُيد هذا الطريق بهدف صريح يتمثل في شق مسار مباشر يخدم نحو 2,000 مستعمر يسكنون في مستعمرات تكواع، ونوكديم، ومعاليه عاموس وأسفر.<sup>169</sup> وبوشر العمل على شق هذا الطريق، الذي يُعرف في بعض الأحيان باسم طريق زعترة أو طريق ليبرمان، في العام 2007 ويمتد عبر مساحة تبلغ 19,000 دونم من أراضي الفلسطينيين في محافظة بيت لحم،<sup>170</sup> ومن تكواع، يتصل الطريق 398 بالطريق 356، الذي يمتد إلى الجنوب، حيث يربط مستعمرتي أسفر ومعاليه عاموس معاً، قبل أن يلتقي مع الطريق 60 مرة أخرى.<sup>171</sup>

International Middle East Media Center (IMEMC), "Part Of One Of Biggest Colonialist 167 Projects; Israel Issues Orders Illegally Confiscating 401 Dunums Of Lands Near Hebron", 10 April 2019, available at <https://imemc.org/article/part-of-one-of-biggest-colonialist-projects-israel-issues-orders-illegally-confiscating-401-dunumdunums-of-lands-near-hebron/> [accessed 20 June 2019].

168 المصدر السابق، وانظر، أيضاً: "Now Peace by Approved Bank West the in Roads Bypass for Plan Shekel Million 800", Now Peace <http://peacenow.org.il/en/800-> at available, 2017 October 26, release news, "Netanyahu <http://peacenow.org.il/en/800-> [accessed 20 June 2019].  
Americans for Peace Now (APN), "Gush Etzion", *Settlements in Focus* 1, no. 14 (2015), 169 [available at <http://peacenow.org.il/en/content/gush-etzion> [accessed 20 June 2019].

Opall-Rome, Lieberman Road, *supra* note 159 170

171 Ben White, "Beit Sahour: a microcosm of Israeli colonization", *The Electronic Intifada*, 19 April 2010, available at <https://electronicintifada.net/content/beit-sahour-microcosm-israeli-colonization/8790> [accessed 20 June 2019].

وثمة مخططات طويلة الأمد أُعدت لشق طريق بين عتصيون والبحر الميت، وتشير التقديرات إلى أن تكلفته تصل إلى 35 مليون شيكل. ومن شأن هذا الطريق المخطط أن يربط تكوعا ونوكديم ومنتزه هيروديوم الوطني مع مركز تجمع عتصيون الاستعماري، ثم يمتد إلى ما وراء الخط الأخضر حتى منطقة بيت شيمش.<sup>172</sup> ولا يُعرف الوضع الراهن لهذا المخطط الآن، ولكن يتضح أنه مصمّم لتحسين التواصل بين المستعمرات الإسرائيلية وتأكيد الادعاءات التي تسوقها إسرائيل بشأن ملكية الأراضي.

وقد يسّرت هذه الطرق سبل الوصول إلى تلك المستعمرات وأتاحت لها قدرًا أكبر من الاندماج ضمن المشروع الاستعماري على جانبي الخط الأخضر، وبالتالي رفع مستوى جاذبيتها في عيون المستعمرين المحتملين. فقد أسهم شق الطريق 398 في زيادة تعداد السكان في المستعمرات الشرقية بنسبة قاربت 150 في المائة منذ افتتاحه، بالإضافة إلى زيادة وصلت إلى 150 في المائة في عدد الوحدات السكنية في غضون الأعوام الستة الأولى التي تلت افتتاح هذا الطريق.<sup>173</sup> وفي المقابل، تجعل هذه الطرق حياة الفلسطينيين الذين يقطنون في المناطق التي تجاورها أكثر خطورة بالنظر إلى أن المنظومة الأمنية، ولا سيما تلك التي تعتمد على «إسرائيل» على الحواجز التي تؤمّن الحراسة لتلك الطرق، تفرض على هؤلاء الفلسطينيين أن يكونوا على اتصال يومي ومتكرر مع أفراد الجيش الإسرائيلي والمستعمرين الإسرائيليين. وهذا بدوره يزيد من خطورة فرض الغرامات وغيرها من العقوبات التي تزدع الفلسطينيين عن استخدام الطرق المذكورة،<sup>174</sup> كما تخلق بؤراً تهدد باندلاع العنف. وبذلك، يتمثل الأثر النهائي الذي تفرزه هذه الطرق في تحولها إلى أداة أخرى توظفها «إسرائيل» لفصل المدن والقرى الفلسطينية وعزلها عن بعضها بعضاً، حيث يواجه الفلسطينيون ما يرددهم عن استخدامها أو قطع خطوط السفر المحلية المتيسرة لهم أو كلا الأمرين معاً (حسبما نستعرض ذلك في الفصل الرابع: التهجير القسري للسكان لاحقاً).

172 Tzvi Ben- Gedalyahu, “Dream Road’ from Gush Etzion to Dead Sea May Explode Peace Talks”, *The Jewish Press*, 17 September 2013, available at <https://www.jewishpress.com/news/dream-road-from-gush-etzion-to-dead-sea-may-explode-peace-talks/2013/09/17/>; Amichai Atali, “The coalition is promoting a new road from Gush Etzion”, *nrg News*, 17 September 2013, available at <https://www.makorishon.co.il/nrg/online/1/ART2/507/588.html> [both accessed 20 June 2019].

173 Peace Now, Lieberman Road, *supra* note 161.

174 B’tselem, *Ground to a Halt: Denial of Palestinians’ Freedom of Movement in the West Bank*, August 2007, 23, available at [https://www.btselem.org/download/200708\\_ground\\_to\\_a\\_halt\\_eng.pdf](https://www.btselem.org/download/200708_ground_to_a_halt_eng.pdf)

## د) الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية واستغلال الموارد الطبيعية

يتسبب تجمع عتصيون الاستعماري في وأد النمو الطبيعي في بيت لحم وشلّه: ففي شمالها، تقع مستعمرات هار حوما وغيلو وهار غيلو في القدس، وفي شمالها الشرقي، تقع مستعمرة كيدار، وفي غربها وجنوبها الشرقي، تتموقع بقية مستعمرات عتصيون. وتستكمل إقامة مستعمرة جفعات إيتام، التي صدر الإعلان عنها مؤخراً، تطويق الفلسطينيين وخنقهم، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى عزل بيت لحم عن بقية أراضي فلسطين، بما فيها المراكز الرئيسية في القدس والخليل. وقد أفرز ذلك أثره بالفعل على اقتصاد محافظة بيت لحم، الذي لا مناص أمامه إلا أن يعاني من المزيد من التدهور والتراجع. كما يعصف بالمحافظة، التي بلغت البطالة حاجز 21 في المائة بين صفوف أبنائها، أعلى معدل للبطالة في الضفة الغربية بأسرها.<sup>175</sup>

وفي هذه الأثناء، تضحّ «إسرائيل» والمستعمرون أنفسهم استثمارات معتبرة في تأسيس أسلوب حياة في تجمع عتصيون الاستعماري. فضلاً عما يربو على 100 مدرسة مقامة على امتداد هذا التجمع،<sup>176</sup> تضم هذه المنطقة ثلاث مؤسسات للتعليم العالي المقامة داخل المستعمرات في الضفة الغربية (باستثناء شرقي القدس).<sup>177</sup> فكلية هرتصوغ الأكاديمية، وهي كلية لتدريب المعلمين، أنشئت في العام 1973 وتقع مقراتها في مستعمرتي ألون شفوت ومجدال عوز. وتمنح هذه الكلية درجتي البكالوريوس والماجستير في مجالات تطرحها 15 دائرة تدريسية مختلفة فيها.<sup>178</sup> وعلاوة على ذلك، فقد غدت هذه المؤسسة تخضع الآن للقانون المدني الإسرائيلي بصورة مباشرة بموجب أحكام قانون جديد سنّ في شهر شباط 2018،<sup>179</sup> وهو ما يمثل في حد ذاته ضمّاً بحكم الأمر الواقع من خلال بسط السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية.

وتشكل السياحة وُجهة مهمة أخرى من وجهات الاستثمار في هذه المنطقة، حيث تعرض صفحة السياحة على موقع غوش عتصيون على شبكة الإنترنت أكثر من 40 نشاطاً في منطقتها،

175 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «معالي د. علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني، تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام 2018 بمناسبة اليوم العالمي للعمال (الاول من أيار)»، 1 أيار 2019، على الموقع الإلكتروني: <http://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3452> [وقد زرنا هذا الموقع واطلعنا عليه في يوم 20 حزيران 2019].

176 “Education”, Beitar Illit Municipality, 2017, available at <https://www.betar-illit.muni.il/education>; “Education”, Gush Etzion Region Council, n.d., available at [https://www.baitisraeli.co.il/\\_kllita/en/35/](https://www.baitisraeli.co.il/_kllita/en/35/) [both accessed 20 June 2019].

177 والمؤسستان الأخريان هما جامعة أريئيل، وهي إحدى الجامعات الإسرائيلية الثماني، وكلية أورت إسرائيل، التي أسست حرماً لها في مستعمرة إلكانا.

178 “Herzog Academic College”, n.d., available at <https://www.herzog.ac.il/en/english/> [accessed 20 June 2019].

179 Madeeha Araj, “Op. Israel Applying Academic laws in Settlements a Policy of Creeping Annexation”, *Palestine News Network (PNN)*, 20 February 2018, available at <http://english.pnn.ps/2018/02/20/op-israel-applying-academic-laws-in-settlements-a-policy-of-creeping-annexation/> [accessed 20 June 2019].

بما فيها المشي في مسارات طويلة، وركوب الخيل، والجولات على العربات الرباعية الدفع، ومصانع النبيذ، والمتاحف، وحديقة حيوانات، وبرك السباحة وغابة لغايات استكشافها.<sup>180</sup> ويُعد مصنع نبيذ غوش عتصيون، الذي يقع على مشارف مستعمرة ألون شفوت، أحد الشواهد على الأرباح التي يجنيها المستعمرون من المشاريع السياحية التي ينفذونها في الأرض الفلسطينية. وينتج هذا المصنع، الذي أُسس في العام 1995، النبيذ من حقول الكرمة الممتدة على ما مساحته 600 دونم من الأراضي على امتداد تجمع عتصيون الاستعماري، كما يعرض المصنع جولات بسيارات الجيب بين هذه الحقول ويرعى فعاليات تذوق النبيذ في مركز الزوار الذي أنشأه في العام 2005.<sup>181</sup> وتساهم هذه المنشآت والأنشطة في بقاء المشروع الاستعماري الإسرائيلي وتوسيعه من خلال تطبيع وجوده وإضفاء طابع شرعي عليه في نظر المجتمع بعمومه، ولا سيما الزوار الدوليين الذين لا يعلمون في الغالب أن هذه الأرض أرض محتلة يجري ضمها دون وجه مشروع.<sup>182</sup>

كما استثمرت السلطات الإسرائيلية، على مدى الأعوام القليلة الماضية، ملايين الشواكل في تطوير المواقع الأثرية، من قبيل متنزه هيروديوم الوطني وقناة بيار المائية، وكلاهما يقع في تجمع عتصيون الاستعماري، حيث توظفهما «إسرائيل» لتأكيد ارتباطهما بالمزعم بالتاريخ اليهودي. وقد أدرجت السلطة الفلسطينية الموقعين المذكورين في قائمة المواقع الطبيعية والتراثية الفريدة التي رفعتها إلى منظمة اليونسكو في العام 2005.<sup>183</sup> وتشير هذه المقارنة التي تتوافق مع الإحجام عن إيلاء الانتباه إلى فترات أخرى من تاريخ «إسرائيل» بوضوح إلى النية المبيتة بتأكيد الادعاءات التي تسوقها «إسرائيل» بأحقيتها في الأرض الفلسطينية، التي باتت الآن تخلو في معظم ربوعها من الفلسطينيين كنتيجة مباشرة لما تنفذه سلطاتها من سياسات وما تضخه من استثمارات ترمهم من الحركة والتنقل ومن استعمال مواردهم والانتفاع بها حرماناً تاماً تقريباً.<sup>184</sup> وفي الواقع، تشير التقديرات إلى وجود 6,000 موقع أثري في المنطقة (ج)،<sup>185</sup> والعديد منها ما زال دون تطوير

180 “Gush Etzion ‘Tourism”, Gush Etzion Tourism, 2019, available at <http://etziontour.org.il/en/> [accessed 20 June 2019].

181 “About the Winery: It all began with a blackberry bush”, Gush Etzion Winery, 2015, available at <https://www.gushetzion-winery.co.il/about-the-etzion-winery> [accessed 20 June 2019].

182 انظر، أيضاً، منظمة العفو الدولية، «الوجهة: الاحتلال السياحي الإلكترونية والمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، 30 كانون الثاني 2019، على الموقع الإلكتروني: <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde15/9490/2019/ar/> [وقد زرنا هذا الموقع واطلعنا عليه في يوم 20 حزيران 2019].

183 Emek Shaveh, “The role of ancient sites in the political struggle in the Bethlehem area (“Gush Etzion”) and their economic and educational potential”, 16 March 2015, 7-8, available at <http://alt-arch.org/en/wp-content/uploads/2015/08/15-Gush-etzion-Eng-Web.pdf> [hereinafter Shaveh, Gush Etzion].

184 المصدر السابق.

185 R. Greenberg and A. Keinan, “Israeli Archaeological Activity in the West Bank 1967-2007: A Sourcebook”, *The West Bank and east Jerusalem Archaeological Database Project*, 2009, 5, available at [https://www.tau.ac.il/humanities/abraham/publications/WBADB\\_sourcebook.pdf](https://www.tau.ac.il/humanities/abraham/publications/WBADB_sourcebook.pdf)

بسبب الحظر الذي تفرضه إسرائيل على أعمال البناء والتنمية التي يديرها الفلسطينيون في هذه المنطقة، في حين خضعت مواقع أخرى للتطوير مؤخراً على يد المؤسسات التابعة للمستعمرين، من قبيل موقعي سوسيا وخربة سيلون.<sup>186</sup> وتتيح السيطرة على هذه المواقع الأثرية «لإسرائيل»، وللمستعمرين الإسرائيليين على وجه الخصوص، أن يصوغوا روايتهم التاريخية التي تعنيهم، في الوقت الذين يتجاهلون ويطمسون فيه أي روايات فلسطينية أو مسيحية أو إسلامية، أو كلها معاً، وهذه أداة توظفها «إسرائيل» في إضفاء شكل من أشكال الشرعية على الادعاءات التي تسوقها في سبيل بسط سيادتها على الأرض الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، يحرم المشروع الاستعماري الإسرائيلي الفلسطينيين حرماناً كاملاً من الوصول إلى مواردهم الطبيعية ويشل قدرتهم على الانتفاع بهذه الموارد بما يعود بالفائدة عليهم، وذلك دون أدنى اعتبار لأحكام المادة 55 من لائحة لاهاي ومبدأ حق الانتفاع.

وفضلاً عن ترسيخ الرواية التي تسوقها إسرائيل وتشير فيها إلى ارتباطها التاريخي بالأرض، فإن إيجاد سبل بديلة لخلق فرص العمل طويلة الأجل أو جني المكاسب الاقتصادية، أو تحقيق كلا هذين الأمرين معاً، من خلال المؤسسات الأكاديمية أو السياحة أو الصناعات التي تزخر بها المناطق الصناعية المنتشرة في جميع أنحاء تجمع مستعمرات عتصيون،<sup>187</sup> تفرز أثرها في تعزيز قدرة هذه المستعمرات على البقاء والاستدامة الاقتصادية على المدى البعيد. وتتيح هذه المساعي للحكومة الإسرائيلية أن تترجّح من أراضي الفلسطينيين إلى حد يتخطى المحددات المقبولة التي يقرها القانون الدولي بشأن الانتفاع من الأرض الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، تمثل أوجه الالتقاء والترابط بين كل مشروع من هذه المشاريع القائمة على امتداد تجمع عتصيون الاستعماري، ولا سيما في القطاع السياحي، مؤشراً على النية الواضحة لإقامة الادعاء بملكية هذا التجمع عن بكرة أبيه وحرمان الفلسطينيين من أراضيهم الواقعة فيه بصفة دائمة.

## ه) الامتداد والتواصل بين أرجاء تجمع مستعمرات عتصيون

على المدى الطويل، وبالتوازي مع الاستثمارات التي تضخها «إسرائيل» في توسيع هذه المستعمرات المتباعدة عن بعضها بعضاً، تميّط الإجراءات التي تنفذها «إسرائيل» اللثام عن نيتها الرامية إلى خلق امتداد إقليمي مادي بين مستعمرات تجمع عتصيون المقامة في شرقه ومستعمراته الواقعة في غربه. وثمة ممران يقعان في المنطقة (ج) - وهما عبارة عن أراضٍ جرى

186 Shaveh, Gush Etzion, *supra* note 183.

187 توجد منطقة غوش عتصيون الصناعية التي تقع بين مستعمرتي إفرات ومجدال عوز، إلى جانب منطقة صناعية صغيرة لا تزال تشهد توسعاً في نطاقها في بيتار عيليت، كما طرحت العطاءات لإقامة منطقة صناعية أخرى في إفرات خلال العام 2018.

تصنيفها على أنها تربط مستعمرة إفرات بالمستعمرات الشرقية. وأحد هذين الممرين يقع في الشمال (إلى الجنوب من بيت لحم مباشرة)، والآخر على امتداد طريق استعماري قائم، هو الطريق 3157، الذي يربط مفترق غوش عتصيون بالطريق 398. وهذه الأراضي، وبحكم تصنيفها باعتبارها تقع ضمن المنطقة (ج)، عرضة بوجه خاصة لمصادرتها على يد «إسرائيل»، على الرغم من أن كثافة السكان الفلسطينيين في هذه المنطقة تزيد من صعوبة الاستيلاء عليها في ظل الظروف الراهنة (انظر، للاستزادة، النقاش الوارد في المبحث 3-4: أثر سياسات التهجير القسري على مشارف تجمع مستعمرات عتصيون). ومع ذلك، فقد باشرت «إسرائيل» العمل على توسيع هذه المستعمرات في الجهة الشرقية من التجمع.

ومن الملفت للنظر تعليق العمل على تشييد الجدار في المنطقة الشرقية من مستعمرة إفرات وخضوع مساره للمراجعة على مدى فترة تزيد عن عشرة أعوام. وعضواً عن ذلك، أقامت «إسرائيل» هيكلاً أصغر يقل في مدى ما يفرضه من قيود. وقد صودرت الأراضي ورُسم مسار الجدار على الأرض، بيد أنه لم يُستهلّ العمل على بناء الجدار نفسه قط. ولا يعود السبب وراء ذلك إلى النية الطيبة التي تكنّها «إسرائيل»، وإنما إلى التوسع المحموم الذي تشهده المستعمرات الواقعة شرق الطريق 60، وإلى أن المستعمرين أنفسهم لم يكونوا يريدون إحداث شرخ في «النسيج الاجتماعي للحياة التي تشد أواصر التجمعات اليهودية» في المنطقة، وذلك يشير بالتحديد إلى المستعمرات المقامة على الجانب الشرقي منه.<sup>188</sup> وكان السبب الذي يقف وراء إعادة ترسيم مسار الجدار وتأخير تشييده يكمن في الإمكانيات الإدارية المتبصرة «لإسرائيل» لزيادة الفرصة المتاحة أمام المستعمرين لكي يتوسعوا بقدر أكبر في الضفة الغربية. ففي الآونة الأخيرة، خصصت «إسرائيل» في يوم 26 كانون الأول 2018، وبعد أعوام من المحاولات التي بذلتها لإرساء موطئ قدم لها على جبل يقع إلى الشرق من مستعمرة إفرات، حوضاً كبيراً من «أراضي الدولة» في بؤرة جفعات إيتام الاستعمارية لدائرة الإسكان الإسرائيلية، مما يمهد الطريق أمام إقامة مستعمرة جديدة أو حي جديد في مستعمرة إفرات، التي تقع إلى الشرق من المسار المقرر للجدار، بصفة رسمية.<sup>189</sup>

188 Tzvi Ben Gedalyahu, "Security Wall Would Divide Gush Etzion", *Arutz Sheva*, 28 August 2012, available at <http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/159361> [accessed 20 June 2019] [hereinafter Gedalyahu, Gush Etzion]; Jenni Frazer, "West Bank settlement mayor calls on Israel to tear down the wall", *The Jewish Chronicle*, 14 December 2018, available at <https://www.thejc.com/news/news-features/west-bank-settlement-mayor-oded-revivi-calls-on-israel-to-tear-down-the-wall-1.473944> [accessed 20 June 2019].

189 BADIL, "Suffocating Bethlehem: the new Givat Eitam Colony", press release, 15 January 2019, available at <http://www.badil.org/en/publication/press-releases/90-2019/4920-pr-en-150119-01.html> [accessed 20 June 2019] [hereinafter BADIL, Suffocating Bethlehem].

## دراسة حالة: جفعات إيتام

تُعد جفعات إيتام، في هذا الأوان، بؤرة استعمارية إسرائيلية غير مصرح بها، ومن المقرر تشييد عدد يتراوح من 2,500 إلى 7,000 وحدة سكنية فيها. وتقع هذه البؤرة الاستعمارية على المشارف الجنوبية لمحافظة بيت لحم وإلى الشرق من الجدار (المقام في عمق أراضي الضفة الغربية). ومن الناحية التاريخية، لم تكن الأراضي التي أقيمت عليها هذه البؤرة الاستعمارية مأهولة بالسكان، بل كانت أراضٍ زراعية تعود ملكيتها لقرى خلة النحلة وأرطاس وخلة اللوزة الفلسطينية. وكانت هذه الأراضي مصنفة في معظمها ضمن فئة «الأراضي الأميرية» بموجب أحكام قانون الأراضي العثماني، وهذا يعني أن الدولة كانت تملك رقبته، أو حقوق ملكيتها. ومع ذلك، كان الأفراد يستطيعون اكتساب الحق في استعمال هذه الأراضي، أو التصرف فيها، بصفة حصرية وبصفة دائمة، إذا زرعوها وفلحوها لفترة تصل إلى عشرة أعوام دأباً أو تزيد ودفعوا ما عليها من ضريبة مستحقة.

وعلى نحو ينم عن تجاهل مقصود للقانون الدولي، ولا سيما أحكام المادة 43 من لائحة لاهاي، خضعت هذه المنطقة للأمر العسكري الإسرائيلي رقم 59 (5727-1967) لسنة 2004، الذي ينص على الإعلان عن مساحة تقرب من 1,700 دونم (1.7 كيلومتر مربع) من الأراضي الفلسطينية الواقعة في منطقة خلة النحلة باعتبارها «أراضي دولة». وقد أفضت مصادرة هذه الأراضي إلى إقامة دعاوى قانونية طال أمدها ولم يكن النجاح من نصيبها، وكان ما مساحته 300 دونم من تلك الأراضي المصادرة أرضاً خاصة تعود ملكيتها لمزارع من قرية خلة النحلة.<sup>190</sup>

ومع مرور السنوات، بذلت «إسرائيل» محاولات لا حصر لها في سبيل استعمار هذه الأراضي، بما شمله ذلك من طرح عطاءات بناء المساكن، التي جرى تعليقها أو تعديلها، ولكن تجاهلها المستعمرون المقيمون في مستعمرة إفرات القريبة منها في وقت لاحق. وفي العام 2009، احتلت مجموعة من المستعمرين من إفرات قمة الجبل، وشرعوا خلال العام 2010 في شق طريق يقتصر استخدامه على المستعمرين وحدهم على أراضٍ فلسطينية خاصة من أجل الوصول إليه. وفي العام 2011، وافق إيهود باراك، وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه، على إقامة مزرعة في هذا الموقع. وفي العام 2012، وافقت وزارة الإسكان والتخطيط الإسرائيلية على تمويل قدره 825,420 شيكلاً وصرفه لمهندسين معماريين إسرائيليين للعمل على

190 المصدر السابق.



مخطط لتشييد 840 وحدة سكنية في المستعمرة.<sup>191</sup> وقد جرى تعليق هذا المخطط في أعقاب الضغط الدولي، وهجر المستعمرون ذلك الموقع لبضعة أعوام. وفي العام 2018، صادق وزير الدفاع الإسرائيلي مرة أخرى على إقامة مزرعة. وما لبثت البؤرة الاستعمارية أن أعيدت إقامتها بمساعدة من مجلس إفرات المحلي. وبعد ذلك، وفي يوم 28 أيلول 2018، أُحيلت هذه الأراضي بصورة رسمية إلى وزارة الإسكان من أجل إعداد المخططات الرسمية، حيث شكّل ذلك إذناً بإقامة البؤرة المذكورة بأثر رجعي.<sup>192</sup>

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الأراضي تقع خلف الجدار، الذي يتغلغل في عمق الأرض الفلسطينية المحتلة، وتشكّل جزءاً من الممر الذي يربط قلب تجمع عتصيون الاستعماري، الذي يقع إلى الغرب من الجدار، مع مستعمرتين معزولتين مقامتين جنوب شرق بيت لحم - وهما تكواع ونوكديم. وفي شريط فيديو نُشر على موقع فيسبوك وينمّ عن الكثير، قال رئيس مجلس محلي مستعمرة إفرات، عوديد ريفيفي، إنه «بعدما يقل عن 24 ساعة من مقتل صديقنا آري فولد، يقدّم مجلس محلي إفرات ردّاً صهيونياً مناسباً ويقيم بؤرة مستعمرة جديدة على أرض إسرائيل - جفعات إيتام - وهي جبل إستراتيجي يربط مركز غوش عتصيون بجهتها الشرقية».<sup>193</sup> ويضم هذا الممر ما يربو على 25 قرية فلسطينية ومساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التي يعتاش سكانها الفلسطينيون منها. وما من شك في أن هذه الأراضي معرضة للتهديد الوشيك بمصادرتها، بالنظر إلى المشروع الاستعماري الإسرائيلي الذي يواصل توسعه الزاحف نحوها.

191 “The New Settlement in E2 (Nahla)- A Significant Threat to the Two States Solution”, Peace Now, Kerem Navot, Combatants for Peace, September 2014, available at <http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2014/09/E2-factsheet-10-English.pdf>

192 Peace Now, “Government Allocates Land for New Settlement in E2”, news release, 31 December 2018, available at <http://peacenow.org.il/en/government-allocates-land-for-new-settlement-in-e2> [accessed 20 June 2019].

193 Berger, Settlers Outpost, *supra* note 119; Kristin McCarthy, “Settlement Report: September 28, 2018”, Foundation for Middle East Peace, 28 September 2018, available at <https://fmep.org/resource/settlement-report-september-28-2018/> [accessed 20 June 2019].



## 4. التهجير القسري للسكان:

### أقل عدد من الفلسطينيين

يتمثل أحد الملامح الأساسية التي تسم سياسة الضم التي تنتهجها «إسرائيل» في الهدف الذي لا يقتصر ببساطة على إحكام قبضتها على أكبر مساحة من الأرض مع أكبر عدد من اليهود الإسرائيليين، وإنما إعادة رسم خريطة هذه الأرض بحيث تضم أدنى عدد من السكان الأصليين. كما تنفذ «إسرائيل»، في ذات الوقت الذي تستعمر فيه الأرض، طائفة من السياسات التي تستهدف تغيير التركيبة الديموغرافية وترحيل الفلسطينيين الذين يعيشون فيها قسراً عن ديارهم وأراضيهم. وفي حين لا يُعد التهجير القسري شرطاً مسبقاً لإنفاذ الضم، فهو يشكل آلية رئيسية تستخدمها «إسرائيل» في إخلاء الأرض وتهيتها لوضع يدها عليها وتثبيت سيادتها عليها، وهندسة الأغلبية السكانية المطلوبة التي ترغب فيها. وينظر هذا الفصل في سياسات التهجير القسري التي تنفذها «إسرائيل»، والطريقة التي تعمل فيها هذه السياسات في الوقت نفسه، والآثار التي تفرزها على الفلسطينيين من سكان منطقة تجمع عتصيون الاستعماري.

ويأتي هذا التحليل في مبحثين اثنين، حيث ينطوي المبحث الأول منهما على دراسات حالة تشمل أربع قرى تقع في قلب تجمع عتصيون، وتبين الطريقة التي توظف فيها «إسرائيل» سياسات التهجير القسري من أجل استكمال مشروعها الاستعماري في سبيل إنجاز الضم بحكم الأمر الواقع، ومن ثم تصعيد هذه السياسات وتوسيع نطاقها لإعمال التهجير القسري، من أجل تمهيد الطريق أمام الضم بحكم القانون. ويستعرض المبحث الثاني دراسات حالة تتناول خمس قرى أخرى تقع في مناطق التوسعة في عتصيون للدلالة على الطريقة التي تعتمد عليها «إسرائيل» في توظيف هذه السياسات من أجل توسيع نطاق الضم الذي تعمل عليه ببطء وبشكل صامت ليطال مناطق غيرها في الضفة الغربية.

## 1.4. الإطار القانوني: التهجير القسري

يحظر القانون الدولي الإنساني حظرًا باتًا التهجير القسري الفردي والجماعي الذي يطال السكان القابعيين تحت نير الاحتلال، سواء نُفذ هذا التهجير داخل الإقليم المحتل أم منه إلى خارجه.<sup>194</sup> وتشكّل مخالفة هذا الحظر مخالفة جسيمة تمسّ اتفاقية جنيف الرابعة بموجب أحكام المادة 147 منها،<sup>195</sup> وجريمة حرب،<sup>196</sup> وربما تشكل أيضًا جريمة ضد الإنسانية بموجب أحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.<sup>197</sup> وقد حدد فقه المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا أركان هذه الجريمة على وجه الدقة، وهي:

1. التهجير القسري للأشخاص المحميين عن طريق الطرد أو غيره من أشكال الإكراه،
2. من المناطق التي يقيمون فيها إقامة شرعية (على الرغم من بقائهم داخل الحدود الوطنية)،
3. والترحيل الذي ينفَّذ دون مبررات يسمح بها القانون الدولي.<sup>198</sup>

وفيما يتعلق بالشق 'القسري' من التهجير، فهذا العامل «لا يقتصر على القوة المادية، بل إنه قد يشمل التهديد باستخدام القوة أو القسر، كالتهديد الناشئ عن الخوف من العنف أو الإكراه أو الحبس أو الاضطهاد النفسي أو إساءة استعمال السلطة ضد شخص أو أشخاص أو أي شخص آخر، أو بالاستفادة من البيئة القهرية».<sup>199</sup> وعلى وجه الخصوص، تنشأ البيئة القهرية بفعل أعمال أساليب خفية، ومن خلال توليفة من السياسات التقييدية، والحرمان من الخدمات، وفرض العقوبات القاهرة التي تحول دون التمتع بحياة اعتيادية، وهي إجراءات ترقى في مجموعها إلى عمل مقصود يسعى إلى خلق بيئة يجد الأشخاص أن من المستحيل عليهم البقاء فيها.<sup>200</sup> ولعل ما يحتل أهمية بالغة في هذا المقام هو مسألة الإكراه وغياب الاختيار الطوعي، أي أن «الأشخاص المعنيين لا يملكون خيارًا أصيلاً».<sup>201</sup> وبناءً على ذلك، فقد تُعد الموافقة التي تصدر

194 اتفاقية جنيف الرابعة، مصدر سابق، المادة 49؛ والقاعدة 129 من قواعد القانون الدولي العرفي.

195 فضلًا عن ذلك، تورد المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة «تدمير واغتصاب الممتلكات علي نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلي نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية» باعتباره مخالفة جسيمة تقع على اتفاقية جنيف الرابعة. وهذا يُعد جريمة ترتبط عمومًا بجريمة الترحيل القسري.

196 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مصدر سابق، المادة 8(ب)(8).

197 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مصدر سابق، المادة 17(د).

198 انظر: Prosecutor v. Popovic et al., Case Number ICTY IT-05-88-T, Trial Judgment, 2010, para. 891-892, 900.

199 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مصدر سابق، المادة 17(د).

200 Prosecutor v. Krajisnik, Case Number ICTY IT-00-39-T, Trial Judgment, 2006, para. 729.

201 Prosecutor v. Krnojelac, Case number ICTY IT-97-25-T, Trial Judgment, 2002, para. 475;

Case number ICTY IT-97-25-A, Appeal Judgment, para. 233.

عن فرد أو سكان باطلة في ضوء البيئة القهرية التي تُعطى فيها تلك الموافقة الظاهرة.<sup>202</sup> بذلك، تتحدد القوة، بما تشمله من اعتبارات الموافقة الصحيحة، بوجود البيئة القهرية، بمعنى القدرة أو عدم القدرة على ممارسة الحقوق الأساسية في سبيل العيش اللائق في سلام وكرامة.

ولا يرد سوى استثناءين اثنين على الحظر القاطع المفروض على التهجير القسري في الإقليم الواقع تحت الاحتلال، وهما النقل المؤقت الذي يأتي في صورة إخلاء لحماية أمن السكان المدنيين، أو لأسباب عسكرية قهرية. وفي حال إجراء هذا الإخلاء، ينص القانون الدولي على وجوب تأمين ما يكفي من الخدمات والإيواء، كما «يجب إعادة السكان المنقولين علي هذا النحو إلى مواطنهم بمجرد توقف الأعمال العدائية في القطاع المعني».<sup>203</sup>

### سياسات التهجير القسري التي تنتهجها «إسرائيل»

تُنفذ «إسرائيل» سياسات التهجير القسري على نحو يسهم في استمرار عملية التطهير العرقي التي تطلال السكان الفلسطينيين. وفي هذا المقام، رصد مركز بديل تسع سياسات بنيوية تنتهجها «إسرائيل» بحق الفلسطينيين، والتي بدورها تؤدي إلى خلق بيئة قهرية تفضي بعد حين إلى تهجير أعداد ضخمة منهم قسراً عن ديارهم وأراضيهم ومناطق سكناهم.<sup>204</sup> وفيما يتعلق بالتهجير القسري في تجمع عتصيون الاستعماري على وجه الخصوص، حدّد مسح دراسة الاحتياجات الذي أجراه مركز بديل خلال العام 2015 سبغاً من هذه السياسات التي توظفها «إسرائيل» على نحو مكثف، وهي: التمييز في سياسات التنظيم والتخطيط الحضري، ومصادرة الأراضي وحرمان أصحابها من التصرف والانتفاع بها، وحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى الموارد الطبيعية والخدمات العامة، وإنفاذ نظام استصدار التصاريح، والعزل، والأعمال التي

202 Prosecutor v Blagojevic, Case number ICTY IT-02-60, Trial Judgment, 2005, para. 596.

203 اتفاقية جنيف الرابعة، مصدر سابق، المادة 49.

204 أصدر مركز بديل، حتى تاريخه، أوراق عمل مستفيضة تتناول تسعاً من هذه السياسات. مركز بديل، ورقة عمل رقم 15: التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية - مقدمة (حزيران 2015)؛ ومركز بديل، ورقة عمل رقم 16: التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية - الحرمان من الإقامة والسكن (نيسان 2014)؛ ومركز بديل، ورقة عمل رقم 17: التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية - التمييز في سياسات التنظيم والتخطيط الحضري (حزيران 2015)؛ ومركز بديل، ورقة عمل رقم 18: التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية - إنفاذ نظام استصدار التصاريح (كانون الأول 2015)؛ ومركز بديل، ورقة عمل رقم 19: التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية - قمع المقاومة (كانون الثاني 2016) [فيما يلي، مركز بديل، قمع المقاومة]؛ ومركز بديل، ورقة عمل رقم 20: التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية - حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى الموارد الطبيعية والخدمات العامة (كانون الثاني 2017)؛ ومركز بديل، ورقة عمل رقم 21: التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية - مصادرة الأراضي وحرمان أصحابها من التصرف والانتفاع بها (كانون الثاني 2017)؛ ومركز بديل، ورقة عمل رقم 22: التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية - الحرمان من جبر الضرر (كانون الثاني 2018). وجميع هذه الأوراق منشورة على الموقع الإلكتروني للمركز: <https://www.badi.org/ar/publications-ar/research-ar/working-papers.html> [وقد رزناه واطلعناه عليه في

يوم 20 حزيران 2019].

تنفذها أطراف غير حكومية، وقمع المقاومة. وتفرض هذه السياسات مجتمعةً ضغوطاً على السكان الفلسطينيين وتدفعهم إلى الرحيل عن هذه المنطقة، مما يؤدي فعلياً إلى تقويض حياتهم اليومية وأفاق التنمية المتاحة لهم. وبيّن السكان الفلسطينيون الذين تشملهم دراسات الحالة أدناه كيف أن هذه السياسات لا تسفر عن فرض القيود المادية أو الاقتصادية عليهم فحسب، من قبيل عجزهم عن الوصول إلى أراضيهم، بل أنها تحمل في طياتها آثاراً اجتماعية ونفسية تطالهم جيلاً بعد جيل كذلك.

وفي إطار التداخل بين هذه السياسات والممارسات وتلك التي استعرضناها في الفصل الثالث أعلاه، تسهم السياسة العامة القائمة على التهجير القسري على نقل المستعمرين إلى الأرض المحتلة. ويُعد ذلك مؤشراً على الأثر البنوي الدائم الذي تفرزه السياسات التي تنتهجها «إسرائيل»، والتي تساعد على تسهيل الاستعمار وفرض بيئة قهرية تفضي إلى تهجير السكان الفلسطينيين قسراً عن مناطق سكناهم. ويشكل هذا بدوره إمعاناً في استعمار هذه المنطقة ويجبر عدداً أكبر من سكانها الفلسطينيين على الرحيل عنها ومغادرتها. فعلى مدى الفترة الممتدة بين العامين 2005 و2015، ازداد تعداد السكان المستعمرين في تجمع عتصيون الاستعماري بنسبة 67 في المائة. ويبلغ تعداد السكان القاطنين في القرى الفلسطينية الرئيسية المتضررة من هذا التجمع الاستعماري نحو 25,000 نسمة، بينما يسكن ما يربو على 62,000 مستعمر في المستعمرات والبؤر الاستعمارية الخمسة عشرة التي تحيط بتلك القرى الفلسطينية.<sup>205</sup>

## 2.4. أثر سياسات التهجير القسري في مركز تجمع مستعمرات عتصيون

تظهر الآثار الحادة التي يفرزها إنفاذ سياسات التهجير القسري بشكل واضح وجلي في القرى الواقعة في قلب منطقة عتصيون، وهي المنطقة التي تُعرف على أنها تتوسطه وتأخذ موقع المركز منه، ويعيش الفلسطينيون الذين يقطنون في هذه المناطق تحت ضغط هائل تفرضه عليهم المستعمرات التي تطوّقهم وتجتثم على رؤوس الجبال المحيطة بهم، وشبكة البنية التحتية الواسعة التي أقيمت من أجل المحافظة على زخم نموها وتعزيزه. فما عاد في وسع أبناء هذه القرى الفلسطينية أن يصلوا إلى مساحات شاسعة من أراضيهم، التي وضعت إسرائيل يدها عليها بموجب الإعلان عنها باعتبارها أراضي دولة، أو صادرتها تحت غطاء الضرورة العسكرية، أو استخدمتها في شق الطرق الاستعمارية لربط شبكة المستعمرات مع بعضها بعضاً، أو بات وصولهم إليها

205 UNWRA, Gush Etzion Infographic, *supra* note 5.

أمراً من ضرب المستحيل بسبب أعمال العنف التي يمارسها المستعمرون. وفي الحقيقة، يُعد هذا الحال قاتماً إذا ما عاين المرء الوضع القائم على الأرض وشاهده بأمر عينيه أكثر مما يمكن ملاحظته ببصر وسهولة في هذه المنطقة وفي البيانات الواردة عنها.

#### الجدول 4: سياسات التهجير القسري الست الأولى التي تهدد الفلسطينيين في مركز تجمع عتصيون

1	مصادرة الأراضي	62%
2	الحرمان من الوصول إلى الأراضي	52%
3	الحواجز	51%
4	التدابير القمعية	50%
5	رفض منح تصاريح البناء	49%
6	القيود المفروضة على التنقل والحركة	45%

فما تقارب نسبته 50 في المائة من الفلسطينيين الذين يقطنون في قلب تجمع عتصيون الاستعماري يعيشون تحت التهديد الذي تشكله ست سياسات تتصدر قائمة السياسات التي تنتهجها «إسرائيل» في إنفاذ التهجير القسري بحقهم - وأعداد هؤلاء مرتفعة للغاية. ومع ذلك، يُعد مركز التجمع الاستعماري منطقة أمست فيها القوى التي تغذي سياسات التهجير القسري أكثر ترسخاً وتجذراً بالنظر إلى مضي ما يزيد عن 50 عاماً منذ إقامة أول مستعمرة إسرائيلية فيها. فقد جرى الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الواقعة فيها منذ وقت ليس بالقصير، وغدا عزل هذه القرى عن المراكز السكانية الفلسطينية الرئيسية جزءاً من الحياة اليومية فيها. بعبارة أخرى، باتت سياسات التهجير القسري في مركز تجمع عتصيون الاستعماري، وفي الوقت الذي تشكل فيه تهديدات جسيمة، تمثل واقعاً قائماً منذ زمن طويل وعلى نحو يفوق الواقع المشهود في غيره من المناطق.

وتعكس نتائج مسح دراسة الاحتياجات هذا الواقع، حيث تقل حدة التهديد الذي أشار إليه المستطلعة آراؤهم عن المعدلات التي أشار إليها أقرانهم، في المناطق التي تشهد إنفاذ الضم الزاحف خارج هذا المركز، وذلك بالنظر إلى أن الضم القائم بحكم الأمر الواقع في مركز التجمع بات يكتسي طابعاً عادياً. ويعزز هذا الحال شعوراً بالعجز عن تغيير الوضع القائم على الأرض، مثلما يتضح ذلك من تدني نسبة الشكاوى الرسمية التي أفاد سكان تلك القرى بأنهم رفعوها وتدني معدلات فعالية هذه الشكاوى ونجاحتها حسبما جاء على لسانهم (انظر الجدول 5 أدناه). وتبين النتائج أن ما لا تزيد نسبته عن 26 في المائة من الشكاوى جرى النظر فيها ومعالجتها على نحو فعال وناجع من وجهة نظر من قَدّمها. وفي المقابل، لم يجر الإبلاغ عن حالات شهدت تنفيذ آلية فعالة للتعامل مع الشكاوى ومعالجتها. وفي ضوء هذه المستويات، فإن أي مقترح يوحي بوجود سبيل للانتصاف وإجراءات منصفة متاحة أمام هؤلاء الفلسطينيين إنما هو من ضرب الوهم والخيال.

الجدول 5: الشكاوى المرفوعة على السياسات الإسرائيلية						
النسبة المئوية لفعالية الشكاوى حسب الهيئة				النسبة المئوية العامة لفعالية الشكاوى	الشكاوى المرفوعة لكل 100 شخص	
المنظمات غير الحكومية الدولية	إسرائيل	السلطة الفلسطينية	المجلس المحلي			
%44	%14	%25	%22	26	414	القرى الواقعة في قلب منطقة الضم
%25	%7	%25	%18	18%	453	القرى الواقعة في منطقة التوسعة الشرقية
%26	%4	%15	%15	18%	1280	البلدات الواقعة في منطقة التوسعة الجنوبية

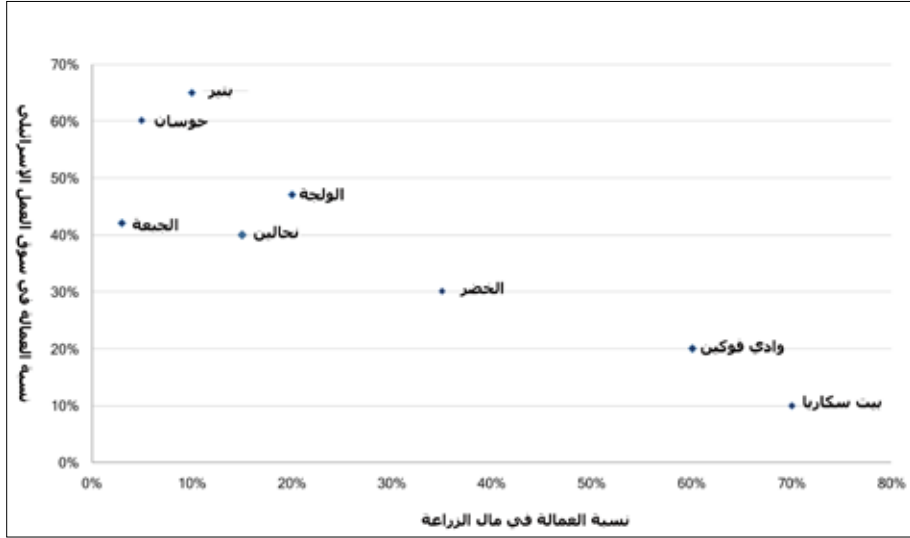
ويُعد التهديد العام الذي تشكّله أعمال العنف التي يمارسها المستعمرون حسب إفادة المستطلعة آراؤهم، والذي بلغت نسبتهم 31.4 في المائة من بين الأشخاص الذين يقطنون في مركز التجمع وأشاروا إلى أنهم يشعرون بالتهديد الذي يشكله عنف المستعمرين، أقل مما كان يمكن توقعه بناءً على الأدلة المروية وما يتم تداوله، وذلك على الرغم من أنه يفرز أثراً لا يُستهان به على بعض القرى الواقعة في منطقة عتصيون (انظر دراسة الحالة التي تتناول قرية الجبعة). وقد صودرت مساحات ممتدة من الأراضي منذ عهد بعيد، وبات سكان القرى الفلسطينية يقعون تحت نير الحصار ويكابدون القمع والاضطهاد، وتراهم بدلاً من ذلك يعتمدون إلى آليات من شأنها تقليص المخاطر القائمة بهدف التخفيف من حدة ذلك التهديد ووطأته.

وعلى نحو مماثل، غدت سبل العيش التي تعتمد على القطاع الزراعي تُستبدل بسبل أخرى تعتمد على «إسرائيل» وعلى سوق العمل فيها (انظر الرسم البياني 3 أدناه)، وذلك في الوقت الذي تُعد فيه هذه المنطقة الأخصب في محافظة بيت لحم وكانت تؤمّن فيما مضى المصدر الرئيسي للغذاء في المحافظة. وبما أن الأراضي قد تم ضمها بصورة فعلية، فما عاد للتهديد بمصادرتها من وقع شديد الوطأة، وبات المزارعون وسكان القرى الفلسطينية في هذه المنطقة مجبرين على تقليص اعتمادهم على هذه الأراضي إلى درجة أقل بكثير مما كان عليه حالهم في السابق. وفضلاً عن ذلك، تعرضت البنى الاجتماعية التي تتسم بها هذه القرى الفلسطينية للتغيير القسري. في هذا السياق، أشار مسح دراسة الاحتياجات الذي أجراه مركز بديل في العام 2015 إلى أن ما لا تزيد نسبته عن 62 في المائة ممن شملهم المسح



اعتقدوا أن إمكانيات توسيع أملاكهم والتوسع في مركز عتصيون كانت ضئيلة.<sup>206</sup> عبارة أخرى، بات أفراد الأسر الأصغر سناً يرحلون عن قراهم بحثاً عن المأوى والعمل والخدمات لكي يتمكنوا من ممارسة أسلوب حياة يستطيعون احتماله، دون أن يتجشمو خطر هدم بيوتهم، بالنظر إلى الوقع الهائل الذي تفرزه سياسة هدم البيوت التي يعايشها سكان هذه المنطقة على نطاق واسع (انظر دراستي الحالة اللتين تتناولان بيت سكاريا والخضر). ونتيجة لذلك، صار التهديد الذي يشكله هدم البيوت (33.1 في المائة في أوساط الأشخاص الذين يعانون من هذا التهديد المباشر في مركز تجمع عتصيون الاستعماري مقابل 64.4 في المائة في البلدات الواقعة إلى الجنوب من التجمع المذكور) يتضاءل ببطء في نظر السكان الذين ما عادوا يشيّدون بيوتاً أو يسعون إلى تشييد بيوت لهم.

### الرسم البياني 3: العلاقة بين العمل في الزراعة وسوق العمل الإسرائيلي بالنسبة للقري الواقعة في مركز تجمع عتصيون الاستعماري



من الأهمية أن نلاحظ أن نتائج المسح تبين أنه مع بلوغ هذه السياسات أثرها الكامل ومع ترسُّخ إجراءات الضم وتأصلها، فإن الافتقار إلى الخدمات هو ما يشكل أساس سياسات التهجير القسري في المنطقة، بحيث تصبح الخدمات هي المسألة التي تستحوذ على جانب

206 أجرى مركز بديل، خلال العام 2015، مسحا تناول «تقييم الاحتياجات» في التجمعات السكانية الفلسطينية الواقعة في داخل تجمع مستعمرات عتصيون، وحدد هذا المسح المشاكل الرئيسية والاتجاهات والاحتياجات السائدة في تلك التجمعات، وأجاب 301 فرد (80.5 في المائة)، ونشطاء (12 في المائة)، وصانعو القرارات (7.5 في المائة) من 24 تجمعا الاستيبان الذي صممه المركز بناء على احتياجاتهم [فيما يلي، مركز بديل، تقييم الاحتياجات].

كبير من الأهمية وتشكل تهديداً لاستدامة أنماط الحياة السائدة في أوساط الفلسطينيين في هذه القرى. وقد أشار سكان جميع القرى التي شملها المسح على امتداد منطقة تجمع عتصيون الاستعماري إلى غياب الخدمات وافتقارهم إليها على نطاق واسع. وربما يكون من المفاجئ أن نسبة أعلى من المستطلعة آراؤهم عبّروا عن ضعف تقديم الخدمات في مناطق أخرى من التجمع المذكور وتقع خارج مركزه. وعلى وجه العموم، تعكس هذه النتيجة الواقع الذي يشهد على أن هذه المنطقة تقع خارج التجمعات السكانية الرئيسية، وعلى القيود المفروضة على قدرات السلطة الفلسطينية وكفاءتها وعلى الوضع الاقتصادي والتنموي العام في فلسطين.

ومع ذلك، كان التأثير الشديد الذي يفرزه الافتقار إلى هذه الخدمات أكثر حدة بكثير في تلك القرى الواقعة في مركز تجمع عتصيون الاستعماري، حيث تمضي إجراءات الضم بحكم الأمر الواقع على قدم وساق (انظر الرسم البياني 4 أدناه). وقد بدأت قضايا الخدمات، وعلى خلاف سياسات التهجير القسري التي

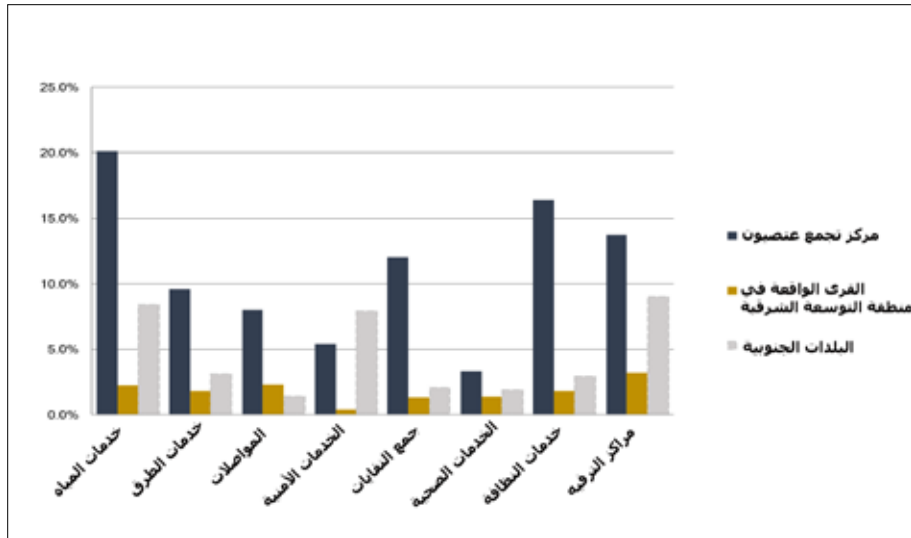
الجدول 6: النسبة المئوية للفلسطينيين الذين شملها المسح في مركز تجمع عتصيون الاستعماري، ممن يعانون من نقص الخدمات		
1	الافتقار إلى خدمات الصرف الصحي	55%
2	الافتقار خدمات المياه	47%
3	الافتقار إلى الخدمات الترويحية	42%
4	الافتقار إلى خدمات جمع النفايات	33%
5	الافتقار إلى خدمات الطرق	31%
6	الافتقار إلى خدمات النقل والمواصلات	28%

تنفذها «إسرائيل»، في تبوء مراتب أكثر وضوحاً وبروراً بشوط بعيد في ترتيب التهديدات التي يشعر بها سكان هذه القرى مما يشعر به سكان المناطق الفلسطينية الأخرى في التجمع. ويبدل هذا في المقام الأول، على أن مستوى تقديم الخدمات أسوأ من مستواه في المناطق الأخرى إلى حد لا يُستهان به، بالنظر إلى أن «إسرائيل»، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، ترفض تأمين هذه الخدمات، بالإضافة إلى عجز السلطة الفلسطينية في الوصول إلى تلك المناطق بشكل ملائم لكي تتمكن من تقديم خدمات الصرف الصحي وإمدادات المياه وجمع النفايات فيها.

كما يشير ذلك أيضاً إلى انعدام وجود البنية التحتية اللازمة لتقديم الخدمات العامة وإقامة شبكات النقل والمواصلات العامة. ويعود السبب وراء ذلك إلى القيود التي تفرضها «إسرائيل» على المنطقة ورفضها الممنهج لإصدار رخص البناء والرخص الضرورية لمشاريع التنمية، وعدم توفر الأراضي اللازمة لإقامة شبكات البنية التحتية. فضلاً عن ذلك، يشير هذا الواقع إلى شعور سكان القرى الفلسطينية بمدى عجزهم عن التنقل والحركة بحرية عندما يُضطرون إلى السفر إلى مركز المدينة في بيت لحم أو غيرها من البلدات القريبة منهم بغية الوصول

إلى خدمات الصحة أو الترويج أو التعليم، وذلك بفعل وجود المستعمرات والحواجز العسكرية، التي تؤدي إلى تفاقم احتمالات إقدام الجيش الإسرائيلي أو المستعمرين أو كليهما على مضايقتهم وممارسة أعمال العنف بحقهم. وفي أعقاب عقود من الخضوع لسياسات التهجير القسري التي تنتهجها «إسرائيل» وما يتمخض عنها من بيئة قهرية، يتعرض أبناء المجتمع الفلسطيني في هذه البقعة من الأرض الفلسطينية المحتلة لنقص حاد في الخدمات الأساسية ويكابدون الآثار الجسيمة المترتبة على ذلك.

**الرسم البياني 4: النسبة المئوية للأشخاص الذين يعانون من الآثار الوخيمة التي تمس قدرتهم على البقاء في قراهم بسبب نقص الخدمات، حسب المنطقة**



ومما يزيد من تفاقم هذا الوضع هو شح الموارد عند مواجهة مشاكل على صعيد تقديم الخدمات وتأمينها. ففي هذه المنطقة نفسها، رفع السكان عددًا أقل من الشكاوى التي يشكون فيها من شح الخدمات، حيث كان عدد الشكاوى التي رُفعت أقل على نحو ملموس مما رُفع في مناطق أخرى لم تبلغ فيها ممارسات الاستعمار وإجراءات الضم المبلغ الذي وصلت إليه فيها (انظر الجدول 7 أدناه). ويأتي هذا نتيجة مباشرة للواقع الذي يشهد على أن السلطة الفلسطينية عاجزة عن الوصول إلى هذه المناطق بأي طريقة تعود بالجدوى والنفع عليها من أجل تقديم الخدمات الضرورية لسكانها، ناهيك عن تقصير «إسرائيل» الصارخ، بصفة خاصة، عن الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال إزاء تأمين هذه الخدمات.

الجدول 7: الشكاوى المرفوعة بشأن تقديم الخدمات						
النسبة المئوية للشكاوى التي وجدت حلولاً فعالة لها في كل هيئة	النسبة المئوية للشكاوى العامة للشكاوى التي وجدت حلولاً فعالة لها				الشكاوى المرفوعة لكل 100 شخص	القرى الواقعة في قلب منطقة الضم
	المنظمات غير الحكومية الدولية	إسرائيل	المجتمع المحلي	السلطة الفلسطينية		
8%	3%	38%	24%	18%	20	311
208% 50%	207% 50%	44%	31%	30%	32	455
33%	0%	56%	15%	33%	31	523

وما يجدر الإشارة لأهميته في هذا السياق أيضاً هو مستوى صمود القرى الفلسطينية. ففي جميع المناطق الواقعة في تجمع عتصيون الاستعماري، كانت الموارد المتاحة لهذه القرى وصمودها، في حالات كثيرة، هي أنجع الآليات وأكثرها فعالية في التعامل مع البيئة القهرية المفروضة عليها (انظر الجدول 7 أعلاه). ومع ذلك، تتضاءل قدرات القرى الفلسطينية الكائنة في قلب التجمع المذكور ويتراجع مستوى صمودها على نحو يفوق غيرها من التجمعات في المناطق الأخرى بشوط بعيد، حيث تكفلت هذه التجمعات بإيجاد حلول فعالة لما لم تتجاوز نسبته 38 في المائة من المشاكل التي واجهتها، وذلك بالمقارنة مع النسبة البالغة 44 في المائة و56 في المائة في المناطق الأخرى. وما من شك في أن ذلك يعكس مدى فداحة البيئة القهرية التي يعيش أبناء تلك القرى الفلسطينية تحت وطأتها، ويشير إلى وضع يحمل سكانها على الرحيل عنها بصورة متزايدة.

وتبعث النتائج التي خلص إليها هذا المسح على القلق البالغ. فمن جانب، تعكس هذه النتائج مدى ما بلغته إجراءات الضم والوضع القائم في إحكام قبضتها على هذه المنطقة، بالنظر إلى شموليتها واستثنائها. فكما رأينا أعلاه، يرفع أبناء هذه القرى عدداً أقل من الشكاوى، ويتلقون

207 ملاحظة: قد يبدو أن هذه النسبة البالغة 50 في المائة مرتفعة. ولكن من بين 1,009 شكاوى رفعها المستطلعة آراؤهم في هذه المنطقة، لم يُرفع سوى ثمانية منها إلى سلطات الاحتلال الإسرائيلية. وهذا مؤشر على غياب الثقة التام في أن السلطات الإسرائيلية تستجيب لهذه الشكاوى. ولذلك، لا يضيع معظم هؤلاء وقتهم في طرق هذا الباب في الأصل. وما يعزز هذا الواقع تسجيل أعداد ضئيلة على هذا النحو في مناطق أخرى، حيث لم يسجل سوى 29 شكوى و10 شكاوى فقط من الشكاوى التي قدمت إلى السلطات الإسرائيلية.

208 ملاحظة: على الرغم من أن هذه النسبة التي تبلغ 50 في المائة تبدو مرتفعة، فلم يُرفع ثمانية شكاوى من أصل 1,009 شكاوى رفعها الأشخاص الذين شاركوا في المسح في هذه المنطقة إلى المنظمات غير الحكومية الدولية. ويبدو أن تركيز المنظمات غير الحكومية الدولية، وبالنظر إلى أن 127 شكوى رفعت إليها بشأن السياسات التي تنفذها إسرائيل في هذه المنطقة، على القضايا المتصلة بالترحيل القسري ضيق أكثر مما ينبغي، ويظهر أنها تشجع بصرها عن ضرورة تقديم الخدمات من أجل ضمان صمود سكانها فيها.

قدراً أدنى من الاستجابة الفعالة لها، ويعانون من الحصار والاحتواء بدرجات لا يُستهان بها من خلال ما تفرضه «إسرائيل» من سياسات تقيد تنقلهم وحركتهم، وتكبل مشاريع التنمية وإمكانيات الوصول وتأمين الخدمات التي تلزمهم.

من جانب آخر، يعود السبب الذي يقف وراء ترسيخ الضم في مركز تجمع عتصيون الاستعماري إلى انعدام نجاعة التدخلات ولأو غياب ما يكفي من التدخلات التي تنفذها السلطات المسؤولة - ولا سيما «إسرائيل» وأُسرة المجتمع الدولي. ففي هذا المضمار، تؤكد البيانات وبوضوح على تقصير «إسرائيل» السافر، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، في الوفاء بالالتزامات التي تملّي عليها تأمين احتياجات السكان الفلسطينيين المحميين والإيفاء بحقوقهم. فضلاً عن ذلك، يُعد وجود المجتمع الدولي، الذي يأتي في صورة المنظمات غير الحكومية الدولية، غائباً من الناحية العملية، فهذه المنظمات لم تجترح حلولاً ناجعة وفعالة إلا لما نسبته 8 في المائة من الشكاوى التي رُفعت إليها بشأن تقديم الخدمات (الجدول 7) و44 في المائة من الشكاوى المتصلة بسياسات التهجير القسري (الجدول 5). وبينما تبدو النسبة الأخيرة كبيرة، فلا بد من أن نأخذ في الاعتبار أن المنظمات غير الحكومية الدولية تلقت أقل عدد من الشكاوى بعد السلطات الإسرائيلية (36 شكوى فقط من أصل 929 شكوى رُفعت إلى المنظمات غير الحكومية الدولية بشأن السياسات المنفذة في هذه المنطقة)، مما يدل على أن وصول تلك المنظمات ووجودها في هذه المنطقة محدود بدرجة كبيرة. وبذلك، يعبر أبناء القرى الفلسطينية، ومن خلال إجاباتهم، عن شعورهم بالاستسلام وإحساسهم بأنه تم التخلي عنهم وإهمالهم. ولم يترك أمامهم من خيار سوى المضي قدماً في حياتهم أو الرحيل عن مناطق سكناهم.

## الولجة

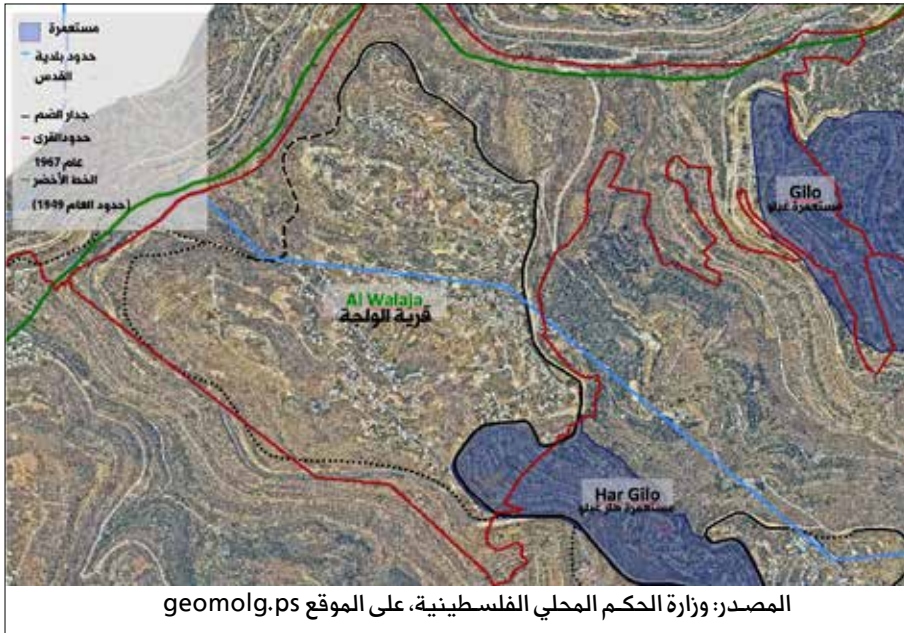
تقع قرية الولجة شمال غرب محافظة بيت لحم، ويبلغ عدد سكانها 2,761 نسمة.<sup>209</sup> ومن الناحية التاريخية، يقع قسم كبير من القرية إلى الغرب من الخط الأخضر، وذلك على مدى فترة تعود إلى العام 1596 على الأقل، وهي الفترة التي بدأت تظهر فيها في سجلات الضرائب العثمانية.<sup>210</sup> ففي ذلك العهد، كان سكان القرية يدفعون الضرائب على عدد من المحاصيل، كالقمح والشعير والزيتون والفاواكه، إلى جانب ما يقتنونه من قطاع الماعز وخلايا النحل وحقول الكرمة. وقبل

209 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2017، على الموقع الإلكتروني: <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2364.pdf> [وقد زراه واطعناه عليه في يوم 20

حزيران 2019] فيما يلي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان.

210 Walid Khalidi (ed.), *All that Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948*, (Washington DC, 1992), 322.

### الخريطة 3: صورة ساتلايت لقرية الولجة.



المصدر: وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، على الموقع geomolg.ps

أن تحلّ النكبة بفلسطين، كانت الولجة تشتهر بزيتونها، كما كانت تنتج الحبوب في المناطق السهلة المنخفضة منها، وكانت تضم منحدرات مروية تزخر ببساتين الفاكهة. وفضلاً عن ذلك، كانت القرية تملك عدة مقالع حجارة بالقرب منها، حيث كانت تنتج حجر القدس المشهور.<sup>211</sup>

وبعد إفراغ قرية الولجة الأصلية من سكانها وتهجيرهم منها إبّان النكبة التي حلتّ بفلسطين في العام 1948، صادرت «إسرائيل» نحو ثلثي أراضي القرية (عن طريق قانون أملاك الغائبين). وقد فرّ معظم سكان هذه القرية إلى مخيمات اللجوء القريبة أو البلدان المجاورة، وباتوا لاجئين فيها، بينما بقي عدد قليل من سكانها وأعادوا إقامة قريتهم على ما تبقى منها من أراضٍ زراعية إلى الشرق من الخط الأخضر. وفي العام 1967، أفضى ضم شرقي القدس على يد «إسرائيل» إلى ابتلاع نحو ثلث ما تبقى من أراضي الولجة.<sup>212</sup>

وقرية الولجة، في يومنا هذا، قرية وادعة، ولكنها تُعد بانتوستاناً معزولاً لا يبعد سوى خمس دقائق عن بيت لحم، ويحيط الجدار بها ويطوّقها من جميع جهاتها. وباتت القرية معزولة بسبب

211 المصدر السابق.

212 بتسليم، «الجدار الفاصل يخنق قرية الولجة»، 14 تشرين الثاني 2010، على الموقع الإلكتروني: [https://www.btselem.org/arabic/separation\\_barrier/20101114\\_al\\_walajah\\_separation\\_barrier](https://www.btselem.org/arabic/separation_barrier/20101114_al_walajah_separation_barrier) [وقد رزناه

واطلعناه عليه في يوم 20 حزيران 2019].

المستعمرات، التي تتعدى تعدياً مباشراً على مشارفها، عن المراكز الحضرية التقليدية التي كانت تتصل بها في القدس وبيت لحم والقرى المجاورة لها حتى عهد قريب. وتتسم سياسات مصادرة الأراضي التي يعاني منها سكان القرية بالحدة على نحو خاص، حيث تفرز أثرها على مناحٍ أخرى من مناحي الحياة فيها. وعلاوةً على ما تقدم، فالولجة قرية يعتمد ما نسبته 50 في المائة من العمال فيها على سوق العمل الإسرائيلي لكي يتسنى لهم البقاء، وهو ما يفضي إلى تضارب في المصالح بين مقاومة السياسات الإسرائيلية والبقاء الاقتصادي.<sup>213</sup>

استخدمت «إسرائيل» نصف الأراضي التي صادرتها في العام 1967 لإقامة مستعمرتين رئيسيتين في القدس، وهما مستعمرة غيلو الكبيرة ومستعمرة هار غيلو الأصغر منها.<sup>214</sup> وقد يسر توصيف هاتين المستعمرتين باعتبارهما من ضواحي القدس في توثيق عرى الرواية الإسرائيلية التي تقول إن هذه الأراضي تُعد جزءاً أصيلاً لا يتجزأ من الدولة الإسرائيلية وعاصمتها. وثمة مخططات لربط المستعمرتين، إلى جانب مخططات أخرى لتوسعتهما، حيث أن من شأنها أن تمعن في تطويق القرية وخنقها، إما من أجل إقامة مستعمرة ثالثة أكبر منهما، وهي مستعمرة جفعات يائيل، التي ستقام على أراضي الولجة في الجهات الشمالية والغربية والجنوبية من القرية،<sup>215</sup> أو من أجل مضاعفة حجم مستعمرة هار غيلو في المنطقة الجنوبية من القرية.<sup>216</sup>

وقد أدى التوقيع على اتفاقيات أوسلو في منتصف العقد الأخير من القرن الماضي إلى زيادة مصادرة الأراضي، فعقب إبرام هذه الاتفاقيات، صُنّف فقط 2.6 في المائة من أراضي قرية الولجة ضمن المنطقة (ب)، التي باتت بالتالي متاحة نظرياً أمام الفلسطينيين للبناء والتوسع فيها. في المقابل، تقع النسبة المتبقية من أراضي القرية، وقدرها 97.4 في المائة، ضمن المنطقة (ج) وتحت السيطرة الإسرائيلية التامة. وقد أعطى هذا التصنيف «إسرائيل» حافزاً، تحت ستار القانون وعبأته، لكي تتحكم في قوانين التخطيط والتنظيم، وتسوّغ فرض نظام استصدار رخص البناء وتحول دون بقاء القرية وتوسيعها من أجل تلبية الطلب على البناء. وتسهم هذه العوامل مجتمعةً في خلق بيئة قهرية تجبر سكان القرية على مغادرتها والرحيل عنها. فعلى

213 معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، دليل قرية الولجة، دراسة التجمعات السكانية: محافظة بيت لحم، (2010)، على الموقع الإلكتروني: [http://vprofile.arij.org/bethlehem/ar/pdfs/VP/AI%20Walaja\\_vp\\_ar.pdf](http://vprofile.arij.org/bethlehem/ar/pdfs/VP/AI%20Walaja_vp_ar.pdf)

214 المصدر السابق.

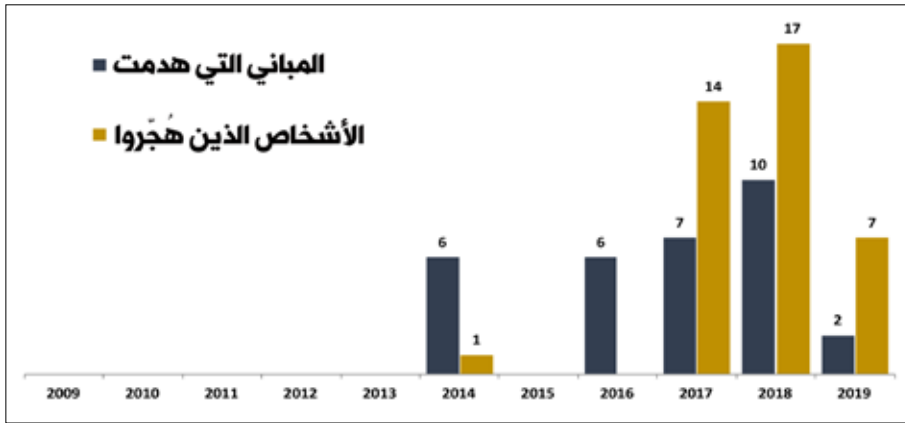
215 POICA, "Israel to kickoff the building of Giv'at Ya'el settlement on lands of Al Walajeh village", ARIJ, 30 March 2017, available at <http://poica.org/2017/03/israel-to-kick-off-the-building-of-givat-ya-el-settlement-on-lands-of-al-walajeh-village/> [accessed 20 June 2019] [hereinafter POICA, Settlement on lands of Al Walajeh].

216 وينتظر هذا المقترح الموافقة عليه من سلطة التعاون الصناعي. انظر:

Yotam Berger, "Israel pushing plan to expand settlement toward Bethlehem", *Haaretz*, 26 June 2018; available at <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-plan-gains-pace-for-israeli-construction-all-the-way-to-west-bank-1.6213405> [accessed 20 June 2019].

سبيل المثال، تسبب العجز عن تأمين رخص البناء، التي يُعد الحصول عليها مما يسمى بالإدارة المدنية الإسرائيلية أمراً من ضرب المستحيل، في ترك ما يربو على 75 في المائة من المباني القائمة في الولجة عرضة لأوامر الهدم حتى العام 2016.<sup>217</sup> وهذه هي المقدمة التي تمهد الطريق أمام إنفاذ إجراءات الهدم والتهجير، التي شهدت زيادة هائلة في الولجة على مدى الأعوام الخمسة المنصرمة، حيث هدمت «إسرائيل» 30 مبنى، من بينها عشرة بيوت هدمتها خلال العام 2018.<sup>218</sup> وأسفرت عمليات الهدم هذه عن تهجير 39 شخصاً وإلحاق الأضرار بـ121 آخرين (انظر الرسم البياني 5).<sup>219</sup>

### الرسم البياني 5: الولجة - عدد المباني المهذومة، 2009-2019



وفي العام 2006، باشرت «إسرائيل» العمل على تشييد الجدار، الذي عزل عدداً ليس بالقليل من سكان قرية الولجة عن أراضيهم التي باتت تقع خلفه، مما أدى إلى حرمانهم من الوصول إلى أراضيهم الزراعية وتجريدهم من سبل عيشهم. ويتغلغل هذا الجدار بطول ستة كيلومترات ونصف في عمق قرية الولجة، ولا يسمح لسكانها الوصول إلا إلى مساحة لا تتعدى نسبتها 11 في المائة من أراضي القرية قبل العام 1948 و46 في المائة من أراضيها بعد العام 1948.<sup>220</sup>

<sup>217</sup> OCHA, *Israeli Demolition Orders Against Palestinian Structures in Area C, 1988-2016* (infographic), n.d., available at <http://data.ochaopt.org/demolitions/index.aspx?id=311650> [accessed 20 June 2019] [hereinafter OCHA, *Israeli Demolition Orders*].

<sup>218</sup> IMEMC, “189 Homes Still Face Threat of Demolition in Al-Walaja”, 4 September 2018, available at <https://imemc.org/article/189-homes-still-face-threat-of-demolition-in-al-walaja/> [accessed 20 June 2019].

<sup>219</sup> OCHA, *Data on demolition and displacement in the West Bank* (infographic), n.d., available at <https://bit.ly/30iNW5S> [accessed 20 June 2019].

<sup>220</sup> Nasser Al Qadi, *Al-Walaja: The Reality of Geopolitical Isolation*, ARIJ, 21 February 2018, 8, available at <http://poica.org/wp-content/uploads/2018/02/alwalajah.pdf>



وزيادةً على ذلك، اشترطت المحكمة العليا، بموجب قرار صدر عنها، إقامة بوابات زراعية على امتداد الجدار، حيث يتحتم على المزارعين اجتيازها للوصول إلى أراضيهم.<sup>221</sup>

«صادرت إسرائيل نحو 600 أو 700 [متر] من أرضي لغايات بناء الجدار، واقتلعت 180 شجرة لوز ووخوخ. وبالنسبة للأرض الواقعة خلف الجدار، فقد صادروا ما يقرب من عشرة دونمات [...] ولم يكلّموا أنفسهم أن يطلبوا إذني للوصول إلى أرضي [الواقعة خلف الجدار]، ولكنني لست أعلم ما سيحصل عندما يفرغون من إقامة البوابة. وأرفض تقديم طلب للحصول على تصريح لأن ذلك لا يعني سوى أنني فقدت أرضي التي صودرت مني. أنا لست بغريب هنا، فهذه أرضي ولست في حاجة إلى تصريح لأتمكن من الوصول إليها. لقد قلت لهم إنني أرفض البوابة ما لم يعطوني مفتاحاً لها [...] إنهم الآن يشيّدون جميع أعمال البنية التحتية: الكاميرات، والحواجز اللازمة لإقامة البوابة، ولكنهم لم ينجزوها بعد [...]».

إن الجدار يعزلنا عن الطريق القديم الذي يؤدي إلى المدينة: كان الأمر يستغرق خمس دقائق في العادة للوصول إلى بيت جالا [وهي بلدة في محافظة بيت لحم]، أما الآن فنضطر إلى أن نقطع الطريق الذي يلتف حول القرية بكامله لكي نصل إلى الشارع الرئيسي، ثم إلى بيت جالا، وهو ما يستغرق نحو نصف ساعة. كما فصلنا الجدار عن جيراننا والناس الذين اعتادوا العمل معنا. والآثار نفسية أكثر منها مادية. فعندما تكون جالساً في بيتك وترى الجدار من نافذتك، تشعر أنك في سجن، ولكن لك في السجن موعد لإطلاق سراحك منه على الأقل، أما هذا السجن فهو سجن دائم. إن ما يسبب لنا الكآبة ويدب اليأس في نفوسنا أننا نشاهد القدس من نافذتنا ولا نملك القدرة على الذهاب إليها. كما إننا لا ندرى ماذا سيحصل لنا، فمستقبلنا مجهول، إن مستقبل الفلسطينيين كافة مجهول، وليس مستقبلي ومستقبل عائلتي فقط [...]».

إن إسرائيل تزيد من صعوبة الحياة في الولجة لأنهم يريدون من الناس أن يرحلوا عن القرية، ويريدون أن يذلّونا. وإذا كان لأحد ما بيت هنا فهو لن يرحل منه على الأرجح، ولكن أولئك الذين لا يستطيعون البناء أو هدمت منازلهم فليس أمامهم من خيار سوى الرحيل عن القرية، وقد رحل عدد كبير من الناس بالفعل. فشقيقي، مثلاً، هدموا بيته [خلف الجدار] قبل أن يسكن فيه، وهو يعيش في بيت جالا الآن.»

أبو نضال، مزارع من الولجة

المقابلة: الولجة في يوم 12 تشرين الأول 2017

وبيّنت النتائج المستقاة من دراسة الاحتياجات التي أجراها مركز بديل في العام 2015<sup>222</sup> أن ما

221 UNWRA, "Mini Profile: Al Walaja", January 2012, 1, available at [http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009\\_2014/documents/droi/dv/910\\_aiwalaja\\_910\\_aiwalaja\\_en.pdf](http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009_2014/documents/droi/dv/910_aiwalaja_910_aiwalaja_en.pdf)

222 مركز بديل، تقييم الاحتياجات، مصدر سابق.

نسبته 77 في المائة من الفلسطينيين الذين شملهم المسح، يعتقدون أن قراهم وتجمعاتهم السكانية الواقعة في تجمع عتصيون الاستعماري قد سلّخت وعزلت عن أراضيهم بسبب الجدار، وتعمل السياسات القمعية التي تنفذها «إسرائيل» على صعيد مصادرة الأراضي، والتي تزيد في وقعها ووطأتها عن وأد إمكانيات الوصول إلى سبل العيش، على تقويض حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وحقهم في سلامة إقليمهم. إن «إسرائيل»، وبما تقوم به من تقطيع أوصال الأرض الفلسطينية والاستيلاء عليها، تعتدي على تماسكهم الاجتماعي وعلى اجتماعهم وتلاحمهم. فالقرى الفلسطينية باتت مفتتة ومحاصرة ومهجّرة، مما يسبب انقسامًا داخل الأسر وفئات المجتمع وفيما بينها ويزعزع هويتها القومية. ويسعى المخطط الإسرائيلي إلى محاصرة قرية الولجة على نحو لا تفلت منه، وإقامة بوابة يسيطر عليها حاجز عسكري يشكل السبيل الوحيد الذي يسمح لسكانها الدخول إليها والخروج منها من خلاله.<sup>223</sup> وتفضي سياسة الفصل هذه، التي يُعزل بموجبها سكان قرية الولجة عن مدن من قبيل بيت جالا والقدس وعن غيرهم من الفلسطينيين، إلى فرض قدر أكبر من الضغط على هؤلاء السكان، مما يُضطرهم إلى الرحيل عن قريتهم، حسبما يتضح ذلك في شهادة أخرى أدلى بها أحد أبناء القرية.

«كل هذه السياسات التي تنفّذ في الولجة ستؤدي إلى ترحيل سكانها قسرًا عنها. فإذا كان يتعين على العامل أن يغادر في الساعة 4:00 فجرًا كل صباح لكي يتمكن من الوصول إلى عمله، فكيف له أن يعود في الوقت المطلوب إذا كانت البوابة لا تفتح إلا في الساعة 7:00 صباحًا؟ إنه لن يصل إلى عمله في الوقت المطلوب. وفضلاً عن ذلك، لن يتمكن الطلبة الذين يرتادون الجامعات في أماكن مثل رام الله من الوصول إليها في الوقت المقرر لكي يحضروا محاضراتهم. وسوف يعاني كل واحد من الولجة من البوابة التي يخططون إقامتها على مدخل القرية. وسوف يبحث الناس عن بدائل ويعيشون في بيت جالا أو بيت لحم، ولن يؤدي ذلك إلا إلى زيادة الوضع سوءًا في هذه القرية. فالتناس باتوا يرحلون عن القرية بالفعل [...]»

وكلما أمنت إسرائيل في مصادرة أراضيها وفرض سياساتها القسرية علينا، زادت الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تعصف بنا. وبالنسبة لسكان القرية، كانت ينابيع عين الحنية تحتضن الحيز المفتوح والعام أمانًا، وليس لنا فحسب، بل ولكل بيت لحم والضفة الغربية قاطبة. وعندما يُمنع الناس من الوصول إلى هذه المنطقة، فهم يفقدون الأمل أيضًا. هل لك أن تتخيل كيف سنشعر عندما لا يكون في مقدورنا سوى أن نشاهد جبالنا ويّنابيعنا عن بعد ونمنع من بلوغها والوصول إليها؟ هذا

223 من الجدير بالذكر أن إسرائيل أعلنت أنها، ستشرع في نقل حاجز عين يائيل الواقع شمال الولجة إلى داخل القرية ابتداءً من يوم 11 تشرين الثاني 2017. ومن شأن نقل هذا الحاجز أن يتسبب في مصادرة أراضي الفلسطينيين الكائنة خلف الجدار وتحويل نبع عين الحنية إلى منطقة يتعذر على حملة هوية الضفة الغربية الوصول إليها. انظر وكالة معًا الإخبارية، «الاحتلال قرر نقل حاجز «الولجة» إلى عمق أراضي القرية»، 16 تشرين الثاني 2017، على الموقع الإلكتروني: <https://www.maannews.net/Content.aspx?ID=929662>. [وقد زرنه واطلعناه عليه في يوم

20 حزيران 2019].

يترك أثرًا هائلًا على الناس [...] وفي نهاية المطاف، لن يملك الناس القدرة على الوصول إلى أراضيهم، ولن يكون في وسعهم إلا أن ينظروا إليها عن بعد ...»

خضر الأعرج، عضو مجلس قروي الولجة

المقابلة: الولجة في يوم 9 تشرين الأول 2017

وفضلاً عن سياسات مصادرة الأراضي وعزل السكان وسلخهم عن محيطهم، تتعرض قرية الولجة لسياسة ممنهجة تمنع أبنائها من الوصول إلى الموارد الطبيعية التي تزخر بها قريتهم. فقد كانت ينابيع عين الحنية التي تقع في القرية مصدراً مهماً من مصادر المياه النقية للفلسطينيين في الضفة الغربية. وتُعد هذه الينابيع بالذات ثاني أكبر الينابيع في الضفة الغربية، وكانت تؤمّن مصدراً رئيسياً من مصادر المياه لسقاية الماشية وفضاءً ترويحياً نادراً وعماماً لأبناء قرية الولجة وسكان المناطق المحيطة بها، بمن فيهم سكان بيت لحم.<sup>224</sup>

ومع ذلك، وضع الأمران العسكريان 92 و158، اللذان صدرا في العام 1967، جميع المسائل المرتبطة بالمياه في الأرض الفلسطينية المحتلة تحت سيطرة «إسرائيل»، بما يشمله ذلك من تشييد شبكات البنية التحتية المائية، التي تتطلب الحصول على تصريح من الجيش، الذي لا يصدر مثله إلا في أحوال نادرة.<sup>225</sup> وبموجب اتفاقيات أوسلو، لا تملك السلطة الفلسطينية أي صلاحية تخولها تشييد شبكات البنية التحتية المائية الجديدة أو تحديث القائم منها، مما يمنح «إسرائيل» الصلاحيات الكاملة في اتخاذ القرارات بشأن استخراج المياه من الآبار والينابيع على امتداد الأرض الفلسطينية المحتلة.<sup>226</sup> وتُحكّم «إسرائيل»، في هذا اليوم، قبضتها على ما نسبته 85 في المائة من المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث توزعها على أساس تمييزي لما فيه منفعة المستعمرين اليهود الإسرائيليين.

وفي حالة عين الحنية، فقد صادرت «إسرائيل» الينابيع والأراضي التي تحيط بها، وأعلنت في شهر كانون الثاني 2018 وبصفة رسمية أنها عبارة عن متنزه طبيعي وجزء من متنزه وادي ريفايم الوطني.<sup>227</sup> وعلى مدى الأعوام القليلة الماضية، فُرِضت قيود جمة على وصول الفلسطينيين إلى هذه الينابيع بسبب وجود الشرطة الإسرائيلية التي تؤمّن الحراسة للمستعمرين الإسرائيليين

224 المصدر السابق.

225 المصدر السابق.

226 منظمة العفو الدولية، «تعكير صفو المياه: حرمان الفلسطينيين من الحق في الحصول على المياه» 27 تشرين الأول 2009، ص. 27، على الموقع الإلكتروني: <https://www.amnesty.org/download/Documents/48000/mdc150272009ara.pdf>، [وقد رزناه واطلعناه عليه في يوم 20 حزيران 2019] [فيما يلي، منظمة العفو الدولية، تعكير صفو المياه].

227 Michael Bachner, "First Temple-era relics of possible royal estate found in Jerusalem hills", *The Times of Israel*, 31 January 2018, available at <https://www.timesofisrael.com/first-temple-era-relics-of-possible-royal-estate-found-in-jerusalem-hills/> [accessed 20 June 2019].

الذين يستخدمونها لأغراض ترويحوية. وعلاوةً على ذلك، فمُنذ شهر كانون الثاني 2018، لا تزال «إسرائيل» تعمل على إقامة حاجز عسكري جديد إلى الغرب من قرية الولجة، ومن شأن هذا الحاجز أن يقطع سبل وصول الفلسطينيين إلى تلك الينابيع بصورة تامة. وبخلاف ذلك، تفرض «إسرائيل» عقبات كأداء أمام وصول الفلسطينيين إلى هذا المورد الطبيعي، بل إنها زادت على ذلك أن حولته إلى موقع ترويجي للمستعمرين اليهود الإسرائيليين المقيمين في المستعمرات القريبة منها.

«هناك 24 نبعًا في الولجة، أكبرها نبع عين الحنية. وعلى مدى العامين المنصرمين، غيّر الإسرائيليون [...] المنطقة بأسرها. فقد شيّدوا مبانٍ جديدة وهدموا بيوت الفلسطينيين العتيقة، وغيروا معالم الأرض وغيروا المنظر الطبيعي الذي كانت هذه المنطقة تبدو عليه. والآن، وعندما ننظر إلى عين الحنية، نراها غريبة، فهي لا تبدو شبيهة بما اعتدنا على رؤيتها قبل عامين. وبالنسبة لعيون الماء الأخرى، فهناك اثنتان منها داخل القرية نفسها، وهما عين الهدف وعين الجويزة، ولكن جرى تغيير مسار المياه وما عادت المياه تنبع منهما نتيجة لتشييد الجدار. [...] وبات نبع عين الجويزة مغلقًا لأن الإسرائيليين لا ينفكون يحضرون إليه، بحجة أن له أصلًا يهوديًا تاريخيًا. ولذلك، أقدم سكان القرية على إغلاقه لمنع الإسرائيليين من القدوم إلى هذه المنطقة ومصادرتها. وكان ينبغي أن تكون جميع ينابيع المياه التي نملكها على شاكلة نبع عين الجويزة، التي تؤمّن إمدادات المياه طيلة أشهر الشتاء والصيف، وضخ المياه فيها قوي أيضًا، ولكن الواقع غير ذلك. فالمياه في ينابيع المياه في الولجة باتت ضعيفة للغاية. وهناك العديد من الينابيع الأخرى في الولجة، ولكنها تقع داخل حدود العام 1948، والإسرائيليون يستغلون معظمها، حيث يجلسون ويتنزهون في محيطها.

خضر الأعرج، عضو مجلس قروي الولجة

المقابلة: الولجة في يوم 9 تشرين الأول 2017

وقد أفضى حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى مصادر المياه في الضفة الغربية إلى شحّ إمدادات المياه المتيسرة لهم، مما يجبر السلطة الفلسطينية والفلسطينيين على السواء على شراء المياه من شركة «ميكوروت»، وهي شركة المياه الوطنية في «إسرائيل»<sup>228</sup> وتعتمد السلطة

228 أسست شركة ميكوروت في العام 1937 بصفتها مشروعًا مشتركًا بين الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي وشركة تابعة للهستدروت (جمعية نقابات العمال) من أجل تزويد المستعمرات اليهودية بإمدادات المياه بغية تأمين الدعم للحركة الصهيونية. وتحولت ميكوروت، بعد العام 1948، إلى سلطة المياه الإسرائيلية الرسمية وغدت ملكيتها مشتركة بين حكومة إسرائيل ومؤسسيها الأصليين. انظر:

Centre on Housing Rights and Evictions (COHRE) and BADIL, *Ruling Palestine: A History of the Legally Sanctioned Jewish-Israeli Seizure of Land and Housing in Palestine*, (2005): 46, available at [http://www.badil.org/phocadownloadpap/Badil\\_docs/publications/Ruling\\_per cent20Palestine.pdf](http://www.badil.org/phocadownloadpap/Badil_docs/publications/Ruling_per cent20Palestine.pdf) [hereinafter BADIL, Ruling Palestine].

الفلسطينية، اليوم، على شركة «ميكوروت» لتأمين ما يقرب من نصف كميات المياه المستخدمة في الأغراض المنزلية في الضفة الغربية.<sup>229</sup> وفي تجمع عتصيون الاستعماري على وجه الخصوص، يعتمد ما نسبته 70 في المائة من بيوت الفلسطينيين على إمدادات المياه التي تزودها شركة «ميكوروت»، بينما يعتمد ما يتبقى منها (30 في المائة) اعتماداً كبيراً على شرائها من صهاريج المياه المتنقلة، أو جمعها من الآبار التي تقع في مناطق معرضة لخطر هدمها.<sup>230</sup> والأُنكى من ذلك أن شركة «ميكوروت» تقلص الكميات التي تمدّ الفلسطينيين بها بنسبة تصل إلى 50% خلال أشهر الصيف لكي تؤمّن حصة وافرة من المياه لـ«إسرائيل» والمستعمرات الإسرائيلية.<sup>231</sup>

وفي قرى مثل الولجة، يفرض الحرمان من الوصول إلى الموارد الطبيعية، وما يقترن به من نظام استصدار التصاريح، عقبات جمة في وجه الفلسطينيين، وذلك على صعيد حصولهم على مياه الشرب، وزراعة أراضيهم الزراعية وتأمين مصادر المياه اللازمة لسقاية مواشهم. ولا تُؤكّد الشهادات الواردة أعلاه الأثر المادي الذي تفرزه السياسات الإسرائيلية على الأراضي والموارد الطبيعية فحسب، بل تبين أن اجتماع هذه السياسات معاً يخلّف آثاراً اجتماعية ونفسية على سكان القرية كذلك، وهذا يبين كيف أن ضم الأرض ينفذ بالتزامن مع التهجير القسري.

## بيت سكاريا

بيت سكاريا قرية صغيرة يبلغ تعداد سكانها 142 نسمة،<sup>232</sup> وتقع جنوب غرب بيت لحم، وتحيط بها بعض أقدم المستعمرات في تجمع عتصيون الاستعماري. كما تتبع هذه القرية نفسها أربع خرب تقع في محيطها، وهي خلة البلوطة وخلة عفانة والشفا ووادي شخيط، وجميعها تواجه ظروفاً تشبه تلك التي تواجه بيت سكاريا. وتعود القرية في تاريخها إلى 1.800 عام، حيث سُيّدت بيوتها على أنقاض الكهوف التي ترجع إلى القرن الأول قبل الميلاد، وبُنِيَ مسجد القرية على أنقاض كنيسة يرجع تاريخها إلى الحقبة البيزنطية.<sup>233</sup> ولكن هذه القرية باتت، اليوم، محاصرة

229 Elizabeth Koeth, *Water for One People Only: Discriminatory Access and 'Water-Apartheid' in the OPT*, Al-Haq, (2013): 45, available at <http://www.alhaq.org/publications/Water-For-One-People-Only.pdf> [hereinafter Koeth, Water Apartheid].

230 مركز بديل، تقييم الاحتياجات، مصدر سابق. وبناء على ذلك، تشير منظمة العفو الدولية إلى أن هذه الآبار تعرضت للتدمير بالفعل أو أنها في انتظار تدميرها على يد الجيش الإسرائيلي في معظم القرى التي زارتها المنظمة في الضفة الغربية. انظر منظمة العفو الدولية، تعكير صفو المياه، مصدر سابق، ص. 56.

231 Koeth, Water Apartheid, *supra* note 229, 48.

232 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعداد العام 2017، مصدر سابق.  
233 معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، «دليل قرية بيت سكاريا»، دراسة التجمعات السكانية: محافظة بيت لحم، (2010)، على الموقع الإلكتروني: [http://vprofile.arij.org/bethlehem/ar/pdfs/VP/Beit%20Sakariya\\_vp\\_ar.pdf](http://vprofile.arij.org/bethlehem/ar/pdfs/VP/Beit%20Sakariya_vp_ar.pdf) [فيما يلي، معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، «دليل قرية بيت سكاريا»]. وانظر أيضاً: Shaveh, Gush Etzion, *supra* note 183.

#### الخريطة 4: صورة ساتلايت لقرية بيت سكاريا والمستعمرات المحيطة.



المصدر: وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، على الموقع [geomolg.ps](http://geomolg.ps)

بمستعمرات روش تصوريم وكفار عتصيون ونيفيه دانيال وألون شفوت وأيعازر وإفرا التي أقيمت كلها قبل العام 1983 ولا تنفك تتوسع. وقد وضعت هذه المستعمرات يدها على ما يزيد عن ثلث مساحة الأراضي التي كانت تضم فيما مضى قرية بيت سكاريا والخرب التابعة لها. وفي الواقع، يشكل استمرار هذه القرية وخربها في بقائها ووجودها فعلاً دافعاً من أفعال المقاومة والصمود التي يسطرها الفلسطينيون.

وتحتضن هذه المناطق الريفية الواقعة إلى الغرب من محافظة بيت لحم وجنوبها، والتي تستهدفها «إسرائيل» والمنظمات غير الحكومية الإسرائيلية، أراضٍ زراعية خصبة كانت تشكل على مدى تاريخها سلة غذاء بيت لحم. وهذا يعني أن معظم الأراضي في هذه المنطقة مصنفة باعتبارها أراضٍ أميرية بموجب أحكام قانون الأراضي العثماني، ولكن عدداً ليس بالقليل من الفلسطينيين في هذه المنطقة امتلكوا حقوق ملكية هذه الأراضي بحكم زراعتها وفلاحتها. إن ما تقوم به «إسرائيل» من تلاعب مقصود في القانون يمنحها الغطاء القانوني لادعاء ملكية تلك الأراضي الأميرية وتصنيفها على أساس أنها أراضي دولة. وقد تكرر هذا الواقع مع التوسع الذي تشهده المستعمرات بسبب القيود التي تفرضها «إسرائيل» على المزارعين الفلسطينيين وتحول بينهم وبين الوصول إلى أراضيهم، مما يترك مساحات إضافية من تلك الأراضي الأميرية دون زراعة ولا فلاح.

ومما يثير الانزعاج أن غالبية الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المناطق يعملون في الزراعة، مما يجعل من الأراضي مصدر الدخل الرئيسي الذي يعتاشون منه. ففي بيت سكاريا، على وجه الخصوص، يعتمد أكثر من 70 في المائة من سكان القرية على الزراعة لتأمين سبل عيشهم. ونتيجة لذلك، تُعد السياسة التي تنتهجها «إسرائيل» في مصادرة الأراضي وحرمان أصحابها من استعمالها والانتفاع بها أهم تحدٍّ يواجهه أبناء القرى الفلسطينية، بالنظر إلى أنها تفضي إلى تفويض سبل العيش المتاحة لعدد لا يستهان به من المتضررين منها ويدهرها عن بكرة أبيها.

«يعتمد الوضع الاقتصادي بعمومه على الزراعة [...] وتعتمد أراضينا على مياه الأمطار وحدها لأننا لا نملك أي مياه أخرى نستخدمها. ونحن نزرع أشجار الكرمة والزيتون واللوز، ولكننا لا نملك المياه.

[...] لذلك، فنحن نعتمد على مواشينا فحسب. ولهذا السبب، أستطيع أن أقول إن وضع المزارع هنا تحت الصفر [...] ويزاد وضعنا صعوبة لأننا نعاني من مشكلة في السكن أيضاً. فالأسر تضم ما بين خمسة إلى ثمانية أفراد؛ هل لك أن تتخيل أنهم يعيشون كلهم في غرفة واحدة؟ والوضع النفسي هنا في غاية الصعوبة. فماذا تتوقع عندما يعجز الرجل عن إجراء محادثة خاصة مع زوجته؟ ما هذه الحياة؟

ويقطن في هذه القرية 650 إنساناً؛ وهي تضم خمس عائلات/تجمعات سكانية مختلفة (بيت سكاريا، خلة البلوطة، واد شخيد، خلة عفانة، منطقة الشفا). ولسوء الحظ، تشهد أعداد السكان تزايداً في كل مكان آخر، بيد أنها تتراجع في قريتنا. وعندنا عدد كبير من الشباب الذي يريدون تأسيس أسرهم، ولكنهم لا يملكون مكاناً يسكنون فيه عندما يتزوجون. ولذلك، فهم يرحلون عن بيت سكاريا. فعلى مدى العامين أو الأعوام الثلاثة الماضية، رحل 38 زوجاً مع زوجاتهم عن القرية، ويعتصرنى الألم في الحقيقة عندما أقول ذلك أو حتى عندما يخطر على بالي، ولكن هذا هو حالنا [...] ولأكون صادقاً معك، فأنا أفضل القول إن كل شيء سيتحسن حاله في نهاية المطاف، والأمل يحدونا في أن يُسمح لنا بالبناء في قريتنا يوماً ما. إن الأمل هو ما يبقينا على قيد الحياة، ولكن الناس هنا يبدؤون في التفكير من سن مبكرة في كيفية الرحيل عن القرية والوقت الذي يتسنى لهم فيه ذلك.»

محمد عطاالله، عضو مجلس قروي بيت سكاريا

المقابلة: بيت سكاريا، 11 تشرين الأول 2017

تشير هذه الشهادة إلى السياسة الإسرائيلية التي تستهدف حرمان سكان القرية من الوصول إلى الموارد الطبيعية، كالأرض والمياه، وهي سياسية تؤثر تأثيراً مباشراً على المزارعين الفلسطينيين. وقد أعرب نحو 55 في المائة من الفلسطينيين في تجمع مستعمرات عتصيون عن خشيتهم من إقدام «إسرائيل» على هدم آبار جمع مياه الأمطار التي حفرها في أراضيهم الزراعية. ويعود

السبب وراء ذلك إلى الحظر المفروض على حفر آبار المياه التي ينتفع بها الفلسطينيون، ولا تفتأ «إسرائيل» تراقب هذه المنطقة على أساس منظم.<sup>234</sup> ويتزك اعتماد المزارعين في بيت سكاريا على مياه الأمطار، أو على شركة «ميكوروت» التي تطبق سياسة منهجية في إيلاء الأولوية للمستعمرات الإسرائيلية في توزيع المياه عليها، دون مصدر مائي يستطيعون الركون إليه، مما يفضي إلى زعزعة استقرارهم من الناحية الاقتصادية. وبدلّ الواقع الذي يشهد على أن معدل استهلاك المياه في العام 2010 كان يقدر بما لا يتجاوز 40 لتراً في اليوم للشخص الواحد على مدى شح المياه وانعدام توفرها لدى سكان قرية سكاريا،<sup>235</sup> وهو معدل يقل بشوط بعيد عن المعدل الذي يتراوح من 50 إلى 100 لتر في اليوم، وهو المعدل الذي توصي به منظمة الصحة العالمية باعتباره المعدل الضروري للشخص لضمان الوفاء باحتياجاته الأساسية ولتجنب نشوء الكثير من المخاوف الصحية.<sup>236</sup> وفي المقابل، كانت كمية المياه التي خصّصت للمستعمرين الإسرائيليين تصل إلى 367 لتراً في اليوم للشخص الواحد، وفقاً للإحصائيات الصادرة عن «إسرائيل».<sup>237</sup>

وما يزيد من تعقيد هذا الوضع أن قرية بيت سكاريا صُنفت عقب التوقيع على اتفاقيات أوسلو باعتبارها تقع بكاملها ضمن المنطقة (ج)، مما يسمح لإسرائيل بأن تفرض سيطرتها العسكرية والإدارية التامة على أراضيها.<sup>238</sup> ويشير هذا التصنيف إلى النية التي بيّنتها «إسرائيل» منذ عهد بعيد لادعاء أحقيتها في ملكية أراضي هذه القرية. وكما هو الحال في قرية الولجة، يسمح هذا التقسيم بإنفاذ سياسات أخرى تستهدف تهجير سكان القرية قسراً عن ديارهم وأراضيهم فيها، وتسهم في فرض بيئة قهرية لا طاقة لهم بها وتدفعهم إلى الرحيل عن قريتهم ومغادرتها. وقد أفضى التمييز في سياسات التنظيم والتخطيط الحضري، والذي يقترن مع إنفاذ نظام استصدار التصاريح، إلى استشرأف ممارسة هدم البيوت وتفشيها، حيث تتجلى هذه الممارسة بوجه خاص في قائمة الممارسات التي توظفها «إسرائيل» وتنفذها في القرى الفلسطينية.

ولا تضم قرية بيت سكاريا سوى 36 بيتاً، إلى جانب عدد من المباني الزراعية، ومتجر صغير،

234 المصدر السابق.

235 المصدر السابق.

236 مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وموئل الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، «صحيفة الوقائع رقم 35: الحق في المياه، ص. 9، على الموقع الإلكتروني: <https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/.openDocpdf.pdf?reldoc=y&docid=53a2ade44>.

237 أفادت التقارير بأن توزيع المياه على المستعمرين الإسرائيليين بلغ 134 متر مكعب في السنة للشخص الواحد. وتتحول هذه الكمية إلى 367 لتر في اليوم لكل مستعمر إسرائيلي. انظر:

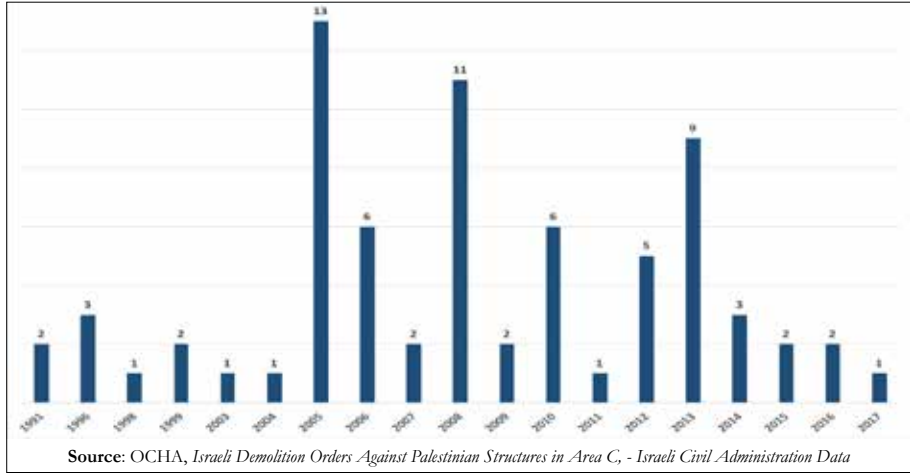
The Civil Administration of Judea and Samaria, *Factsheet: Water in the West Bank*, 2012, 5, available at <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/3274.pdf>

238 معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، «دليل قرية بيت سكاريا»، مصدر سابق.



ومدرسة ومسجد.<sup>239</sup> ومع ذلك، أشارت التقديرات إلى صدور أوامر الهدم التي طالت 31 بيتاً من هذه البيوت خلال العام 2016. كما يقبع ما مجموعه 73 مبنى آخر في القرية تحت تهديد أوامر الهدم التي تلوح في الأفق، أو جرى هدمها بالفعل بسبب افتقارها إلى رخص البناء التي تصدرها السلطات الإسرائيلية.<sup>240</sup> وهذه تشمل مدرسة القرية، وهي واحدة من نحو 50 مدرسة صدرت بحقها أوامر هدم بانتظار تنفيذها على امتداد الضفة الغربية.<sup>241</sup> ومنذ العام 1967، لم تصادق «إسرائيل» على أي رخص لتنفيذ أعمال الترميم أو التطوير داخل القرية، ويضطر عدد ليس بالقليل من أبناء القرية إلى السكن في بيوت لا يزيد عدد غرفها عن غرفة واحدة، أو في مساحات تضاعف مساحات بيوتهم، كالمطابخ وغرف النوم. وتكون هذه الظروف عسيرة للغاية في أحوال كثيرة بالنسبة للأسر المتنامية، حيث يضطر أفرادها إلى بناء بيوت لهم على الرغم من خطر الهدم الذي يكتنفها، أو الرحيل عن القرية.

#### الرسم البياني 6: بيت سكاريا - أوامر هدم البيوت الصادرة حسب العام (كانون الثاني 1988 - نيسان 2017)



«رحلنا عن القرية لأنه لم يُسمح لنا بالبناء. فقد كنا نسكن في غرفة واحدة صغيرة مع ابنتي البكر. وكان عمرها ثلاثة أعوام عندما رحلنا. وحملتُ بابنتي الثانية، ومنعونا من توسيع بيتنا [...] وثمة آخرون ممن رحلوا عن القرية أيضًا، مثل شقيق زوجي، الذي يسكن في نفس البناية معنا [في الخضر الآن]. وكان قد سكن في القرية لمدة أربعة

239 المصدر السابق.

240 OCHA, Israeli Demolition Orders, *supra* note 217.

241 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «تقرير عن عمليات الهدم والتهجير في الضفة الغربية، كانون الأول/ديسمبر 2018»، 17 كانون الثاني 2019، على الموقع الإلكتروني <https://www.ochaopt.org/ar/content/west-bank-demolitions-and-displacement-december-2018> [وقد زناه واطلعناه عليه في يوم 20 حزيران 2019] [فيما يلي، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، عمليات الهدم في الضفة الغربية].

أعوام مع زوجته؛ وكانت الغرف التي سكنوا فيها في حالة رديئة، وكان لديهم أطفال كذلك. وكان المطبخ داخل غرفة النوم. كان الوضع سيئاً حقاً، واضطروا بسبب ذلك إلى الانتقال. وشقيقتي أيضاً انتقلت من بيت سكاريا هي الأخرى. فقد كانت تسكن مع أمي، وكانت أرملة، وعندما تزوجت مرة أخرى انتقلت إلى الدوحة.

وقد حاولنا جاهدين أن نبني في بيت سكاريا، ولكننا كنا نشاهد من يبني في الوقت نفسه: فقد تسلموا أوامر هدم، وجرى استدعاؤهم إلى المحاكم، واضطروا إلى دفع الغرامات. فأني بيت جديد، وأي طوبة جديدة تتلقى أوامر بالهدم وتفرض عليها الغرامات، ثم تهدم في نهاية المطاف [...] لقد كان الانتقال إلى هذا البيت [في الخضر] وتعميره آخر الخيارات التي كانت متاحة أمامنا. ولو كان لدي فرصة تبلغ حتى واحد في المائة للبقاء في القرية، لبقيت فيها. لقد كنا قاب قوسين أو أدنى من الإقدام على المجازفة وشراء أرض في بيت سكاريا، ولكن لا يوجد سوى مساحة ضئيلة من الأراضي أو الحيز الذي يسمح لنا بالبناء فيه [...].

كنت أعيش وسط أهلي وعلى مقربة من أسرتي، ولكنني هنا [في الخضر] لا أعرف أحداً، بصراحة. وأنا أسكن هنا منذ تسعة أعوام، وما زلت لا أعرف أحداً من جيراني لأنني لم أقم علاقات مع أحد. وقد يمر أسبوعان دون أن أزور شقيقي. وبناتي في المدرسة وزوجي يعود من عمله في الساعة السابعة مساءً، ولا أستطيع الذهاب إلى بيت سكاريا بسبب انعدام وجود المواصلات العامة. ومن الصعوبة الوصول إلى القرية في هذه الأيام، حتى في سيارة خاصة بسبب الحاجز [...] <sup>242</sup> لم يخطر في بالي مطلقاً أن أعود إلى القرية، فهي بعيدة كل البعد عن واقع حيانا. وكوني لا أملك بيتاً فيها يحول بيني وبين التفكير في العودة إليها [...].

إن إسرائيل تفعل كل هذا [البيئة القهرية] عن قصد. فثمة جيل بأكمله رحل عن القرية، وسوف يرحل عنها الجيل المقبل أيضاً. فإذا أراد أي شخص أن يبني غرفاً، فسوف يسبب ذلك مشاكل له، والناس يناون بأنفسهم عن هذه المشاق. أعني أن الناس يجب أن يملكوا القدرة على بناء بيوت لهم وتأسيس أسر تنعم بالاستقرار، لا أن يُجبروا على قضاء حياتهم كلها يتنقلون من محكمة إلى أخرى. إن إسرائيل تفعل ذلك عن عمد لأنهم يريدون أن يرحلونا عن قريتنا. وسوف يتوفى أبناء الجيل الأكبر سنّاً في نهاية المطاف، وقد رحلت الأجيال الشابة عن القرية بالفعل. ولذلك، فلن يبقى أحد على هذه الأرض. إنهم يريدون أن يستولوا على أراضينا، حتى أراضي جدتي التي تقع قبالة الشارع الرئيسي. فهم لا يكتفون بنا بالطبع، ويواصلون البناء على أرضنا وهذا يؤثر علينا تأثيراً بالغاً. فإذا نظرت إلى حالهم وحياتهم ونظرت إلى بيوتنا، ألا يُشعرك ذلك بالانكسار؟»

مريم سعد، إحدى سكان بيت سكاريا في السابق

المقابلة: الخضر، 8 تشرين الثاني 2017

وبحلول العام 1986، كانت «إسرائيل» قد وضعت يدها على ما نسبته 50 في المائة من أراضي الضفة الغربية باعتبارها إما «أراضي دولة» أو بحكم الضرورة العسكرية التي لا أساس لها يبررها.<sup>243</sup> وبذلك، تحولّ هدم البيوت والقيود المفروضة على إصدار رخص البناء إلى أدوات أساسية توظفها «إسرائيل» في ترسيخ البيئة القهرية وإرساء دعائمها. وقيل التوقيع على اتفاقيات أوسلو، كانت أوامر الهدم التي تستهدف المباني الفلسطينية تصدر بمعدل تقارب نسبته 49 في المائة. ولكنها شهدت ارتفاعاً هائلاً بلغ 966 أمراً صار يصدر على أساس سنوي بحلول العام 2014.<sup>244</sup> وفي محافظة بيت لحم، يلقي الموقع الجغرافي الذي تتربع عليه هذه المحافظة الضوء على الهدف الإستراتيجي المتوخى من هذه الأوامر، حيث يستهدف نحو ثلث أوامر الهدم، أو 410 أوامر من أصل 1,380 أمراً أصدرته الحكومة، المباني القائمة في هذه المنطقة من تجمع عتصيون الاستعماري.<sup>245</sup>

وفي بيت سكاريا، على وجه التحديد، تعرّض سكان القرية لهدم بيوتهم ومبانيهم الأخرى التي لا يستغنون عنها، بما فيها آبار المياه، خلال الأعوام 2007 و2009 و2011 و2013. وفي الوقت نفسه، يُشترط الحصول على رخص مما يسمى بالإدارة المدنية الإسرائيلية لمباشرة أي أعمال تشمل تشييد مبانٍ جديدة أو ترميم المباني القائمة، مع العلم بأن هذه الرخص لا تصدر إلا في حالات نادرة.<sup>246</sup>

وفي إطار التمييز الذي تمارسه «إسرائيل» على صعيد سياسات التنظيم والتخطيط الحضري، تشكل هذه الإجراءات إخلالاً بالحقوق الاجتماعية للفلسطينيين على الوجه الذي يعرفه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،<sup>247</sup> وتتسبّب على وجه أكبر من التحديد في انتهاك الحق في السكن اللائق، وهو الحق الذي يكفله القانون الدولي ويحميه.<sup>248</sup> وفيما يتعلق بالمنطقة (ج)، التي تؤلف ما يربو على 60 في المائة من أراضي الضفة الغربية، فلا يتاح سوى مساحة تقل عن 1 في المائة منها لأعمال التنمية التي تخص الفلسطينيين.<sup>249</sup> ويُحرم أبناء القرى الفلسطينية الواقعة في

243 Abdulhadi, Land Use, *supra* note 154, 46.

244 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، عمليات الهدم في الضفة الغربية، مصدر سابق.

245 المصدر السابق.

246 معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، «دليل قرية بيت سكاريا»، مصدر سابق.

247 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مصدر سابق، المادة 22.

248 المادة (1)11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، «التعليق العام رقم 4: الحق في السكن اللائق (المادة (1)11 من العهد)»، 13 كانون الأول 1991، على الموقع الإلكتروني: <http://hrlibrary.umn.edu/arab/GC4.pdf> [وقد زرنه واطلعناه عليه في يوم 20 حزيران 2019].

249 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «الضفة الغربية: المنطقة (ج): المخاوف الإنسانية الرئيسية»، 21 كانون الأول 2017، ص. 1، على الموقع الإلكتروني: <https://www.ochaopt.org/ar/content/west-bank->

<http://www.ochaopt.org/ar/content/west-bank-> [area-c-key-humanitarian-concerns](http://www.ochaopt.org/ar/content/west-bank-) [وقد زرنه واطلعناه عليه في يوم 20 حزيران 2019].

هذه المنطقة من القدرة على تشييد بيوت جديدة لهم أو توسيع بيوتهم القائمة، حيث تتسبب عمليات الهدم التي تنتفي الصفة القانونية عنها في تقويض نوعية حياتهم إلى حد بالغ وفادح. ويجعل هذا الوضع الحياة صعبة للغاية، بالنظر إلى أن الأسر لا تفتأ يتزايد عدد أفرادها، كما يقدم شاهدًا على الطريقة التي تفضي فيها هذه السياسات إلى إنفاذ إجراءات التهجير القسري على نحو ثابت ومطرد.

«[...] يصعب الوصول إلى القرية في هذه الأيام، حتى لو كان ذلك في سيارة خاصة، بسبب الحاجز. كنت أذهب إلى مفترق عتصيون، وكان أي واحد من القرية يحضر ويقلني معه في سيارته. أما الآن، فلا أحد يذهب إلى هذا المفترق. فإذا وقفت هناك، فسوف يطلق [الجنود] النار عليك. ولذلك، بات وضع المواصلات سيئًا للغاية. فمجرد فكرة الذهاب إلى القرية غدت صعبة في هذه الأيام.

كنت أزور أمي [في بيت سكاريا] مرة كل أسبوع، ولكن لا يوجد الآن مواصلات إلى القرية، وعندما أطلب من سيارة أجرة أن تقلني إلى هناك، فغالبًا ما يرفضون ذلك، مما يجعل الزيارة أمرًا صعبًا. وليس لدينا سوى سائق واحد يدخل إلى مفترق عتصيون، حيث يحضر إلينا ويأخذنا إلى القرية عندما يكون متفرغًا. ولكن بات لدي الآن أربع بنات وسيارة الأجرة لا تتسع إلا لأربعة، إلى جانب السائق. وهذا يعني أن معنا راكبا زائدًا والسائقون يخافون من الشرطة الإسرائيلية ويرفضون أخذنا معهم.

أتمنى لو كان لدي بيت في القرية. فزوجي يتأخر في عمله كثيرًا، حتى أنه ينهي عمله عند الساعة التاسعة مساءً في أيام الجمعة والسبت في بعض الأحيان. ويعمل زوجي في مستعمرة عتصيون [كفار عتصيون]. ولو كنت موجودة في القرية في يوم من أيام الجمعة أو السبت، فنضطر إلى انتظار زوجي قبل أن نعود أدراجنا إلى الخضر، وقد يكون ذلك بعد الساعة العاشرة مساءً. لو كان لنا بيت في القرية، لكننا بقينا هناك.»

مريم سعد، إحدى سكان بيت سكاريا في السابق

المقابلة: الخضر، 8 تشرين الثاني 2017

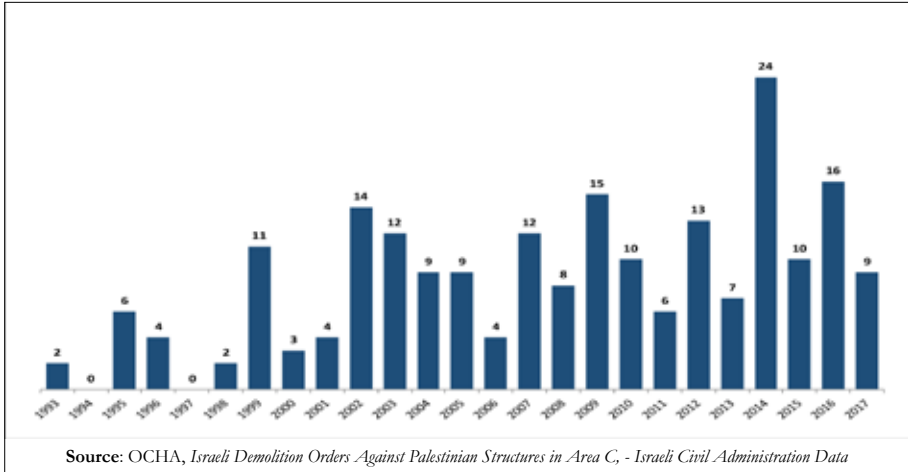
وفي نهاية المطاف، تفرز سياسة العزل التي تنفذها «إسرائيل» آثارًا اجتماعية مدمرة على سكان قرية بيت سكاريا. وقد ينفذ هذا العزل قبل إنفاذ سياسة التهجير القسري، حيث يُعزل الفلسطينيون، مثلًا، عن بعضهم بعضًا بفعل الجدار الذي يستتبع فرض القيود على تنقلهم وحركتهم. وبخلاف ذلك، يمسي الفلسطينيون معزولين عن أسرهم وتجمعاتهم السكانية في مناطق سكانهم الأصلية نتيجة لسياسات التهجير القسري. وتمتد الآثار التي تخلفها مجموعة السياسات القمعية التي تنتهجها «إسرائيل» في بيت سكاريا وتفاعل فعلها عبر الأجيال، فلا تقتصر على جيل بعينه، وتتسبب في تقويض عرى الوثام والنسيج الاجتماعي في القرية بالنظر إلى إجبار كل فرد من سكانها أو الأسر القاطنة فيها على الرحيل عنها.

## الخصر

الخصر بلدة صغيرة تقع جنوب غرب بيت لحم، ويبلغ تعداد سكانها 12,301 نسمة.<sup>250</sup> وتتصل المنطقة السكنية في البلدة بالمنطقة المأهولة في بيت لحم، بينما تقع أراضيها الزراعية، التي طالما أمّنت مصدراً رئيسياً من مصادر سبل العيش لسكانها، في المنطقة التي تشكل اليوم جزءاً من تجمع عتصيون الاستعماري. وقد أصبحت هذه الأراضي التي تصنّف باعتبارها تقع ضمن المنطقة (ج) وتؤلف ما نسبته 85.5 في المائة من أراضي البلدة، معزولة في هذا الأوان عن أصحابها بسبب الجدار، والذي أفضى تشييده إلى مصادرة المزيد من الأراضي وعلى نحو يفوق ما صودر منها بموجب عدد لا يحصى من الأوامر العسكرية التي صدرت في الفترة الممتدة بين العامين 2000 و2011.<sup>251</sup> وقد استهلت إسرائيل الاستيلاء على أراضي بلدة الخصر خلال حقبة السبعينات من القرن الماضي، عندما وضعت يدها على عدة آلاف من الدونمات من أراضي البلدة بموجب أمر عسكري من أجل إقامة مستعمرتي إفرات ونيفيه دانيال. وأعلنت «إسرائيل» عن الأراضي التي استولت عليها باعتبارها أراضي دولة وأدرجتها ضمن هذه الفئة بعد أن أجرت مسحاً لأراضي الضفة الغربية في أواخر العقدين الثامن والتاسع من القرن الماضي.<sup>252</sup>

### الرسم البياني 7: الخصر - أوامر الهدم الصادرة حسب العام

(كانون الثاني 1988 - نيسان 2017)



250 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعداد العام 2017، مصدر سابق.

251 معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، «دليل بلدة الخصر»، دراسة التجمعات السكانية: محافظة بيت لحم، (2010)، ص. 16-17، على الموقع الإلكتروني: <http://vprofile.arjj.org/bethlehem/ar/pdfs/VP/Al%20>

[khadir.tp.ar.pdf](http://khadir.tp.ar.pdf)

252 Peace Now, Settlements on Seized Land, *supra* note 68.

ومع تشييد الجدار، لم يتبق سوى 2,600 دونم (أو نحو 12 في المائة) من أراضي بلدة الخضر التي يمكن لسكانها أن يصلوا إليها بيسر وسهولة. وفي هذه الأثناء، تضاعف تعداد سكان البلدة تقريباً، الأمر الذي يتسبب في اكتظاظها ويؤدي إلى نقص المساكن فيها. وقد حدا هذا الوضع بأبناء البلدة إلى البناء في أجزاء مصنفة على أنها تقع ضمن المنطقة (ج)، وذلك دون الحصول على رخص بناء.<sup>253</sup> ومن جملة هذه المناطق منطقة أم ركة، التي تقع بمحاذاة الطريق الشمالي المؤدي إلى مستعمرة إفرات مباشرة وعلى مقربة من «حي» جفعات هاداغان الواقع داخل هذه المستعمرة.<sup>254</sup> فبحلول العام 2014، كان ثمة 55 بيتاً في منطقة أم ركة. وكان 30 بيتاً من هذه البيوت تقع بالقرب من الطريق الشمالي المذكور، ويعود تاريخ خمسة منها إلى ما قبل احتلال الأرض الفلسطينية في العام 1967، وتواجه البيوت الخمسة والعشرون المتبقية أوامر الهدم، بما فيها مدرسة يدرس فيها ما يربو على 700 طالب.<sup>255</sup> وفي الواقع، فوفقاً لما ورد على لسان مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تلقت بلدة الخضر ما مجموعه 201 أوامر هدم حتى العام 2017 (انظر الرسم البياني 7 أعلاه)، وهي رابع أعلى تجمع سكاني فلسطيني يتلقى هذا العدد من أوامر الهدم في الضفة الغربية.<sup>256</sup> كما شهدت البلدة ثاني أعلى عدد لعمليات الهدم التي نفذتها «إسرائيل» في محافظة بيت لحم منذ العام 2009، حيث هدمت 31 مبنى وهجرت 27 شخصاً وألحقت الأضرار بـ299 آخرين.

ويصل الفلسطينيون إلى أراضيهم الواقعة على الجانب الآخر من الجدار من خلال بوابة دوّارة وحيدة يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي. ويشتد على المزارعين طلب الإذن لإدخال الآليات الثقيلة، كالجرارات الزراعية، لفلاحة أراضيهم والعناية بها، ويرفض العديد من السائقين الحضور إلى هذه الأراضي خشية من اعتداءات الجنود أو المستعمرين الإسرائيليين. ودون هذه الآليات الثقيلة، يعتمد المزارعون على الطرق التقليدية في زراعة محاصيلهم وحصادها، مما يقلص محصولهم ودخلهم إلى حد كبير. ولا ينفك هؤلاء المزارعون يعانون من هدم شبكات

253 بتسليم، «حي أم ركة في الخضر- تهديد بهدم 25 منزلاً سكنياً ومدرسة»، بيان صحفي، 3 نيسان 2014، على الموقع الإلكتروني: [https://www.btslem.org/arabic/planning\\_and\\_building/um\\_raqba\\_neighborhood\\_al\\_khader](https://www.btslem.org/arabic/planning_and_building/um_raqba_neighborhood_al_khader). [وقد زناه واطلعناه عليه في يوم 20 حزيران 2019] إفيما يلي: بتسليم، أم ركة في الخضر.

254 BADIL, Suffocating Bethlehem, *supra* note 189.

255 بتسليم، أم ركة في الخضر، مصدر سابق. وانظر أيضاً:

POICA, "Halt of Construction Orders in Al Khader Village in the Bethlehem Governorate", ARIJ, 28 November 2016, available at <http://poica.org/2016/11/halt-of-construction-orders-in-al-khader-village-in-the-bethlehem-governorate/> [accessed 20 June 2019].

256 OCHA, "Demolition Orders against Palestinian Structures in Area C – Israeli Civil Administration data", 2017, available at <https://www.ochaopt.org/page/demolition-orders-against-palestinian-structures-area-c-israeli-civil-administration-data> [accessed 20 June 2019].

البنية التحتية البسيطة التي يبشيدونها من أجل المحافظة على أراضيهم الزراعية، بسبب افتقارهم إلى الرخص اللازمة لإقامتها،<sup>257</sup> ناهيك عن الاعتداءات التي يشنها المستعمرون على محاصيلهم.<sup>258</sup> وقد أعرب نحو 48 في المائة ممن شملهم المسح الذي أجراه مركز بديل في العام 2018 عن شعورهم بالتهديد الذي تشكله اعتداءات المستعمرين، حيث وصف ما نسبته 85 في المائة من المستطلعة آراؤهم ذلك التهديد بأنه تهديد جسيم أو جسيم للغاية.

«يسمح لي بالبقاء [في أرضي] حتى مغيب الشمس. وإذا أردت [وأسرتي] أن نزور أرضنا في أيام السبت، فنحن نُجبر على التزام الهدوء، وإذا كان أطفالنا معنا، فلا يُسمح لهم بإصدار أي ضجيج. ونُضطر إلى إسكات أطفالنا لأن أطفال المستعمرين نائمون. لقد حصل هذا الأمر معنا بالفعل. إنهم يضايقوننا بكل طريقة ممكنة، ولا سيما في هذه المنطقة، التي يستهدفونها. وقد بنوا الجدار بيننا وبينهم، ثم ركبوا الكاميرات.

وفضلاً عن ذلك، فلا تستطيع أن تعرف بالفعل المدى الذي ستتوسع فيه هذه المستعمرة. فبعد أن يبدأ عدد أكبر من المستعمرين السكن هنا، يشترطون علينا أن نقدم طلبات للحصول على تصاريح لكي نتمكن من الوصول إلى أرضنا [...] لأن هذه الأرض قريبة جداً منهم [المستعمرين]. وسوف تتذرع [إسرائيل] أيضاً بالحجة التي تقول إنهم يريدون حمايتنا من عنف المستعمرين لأنه عندما يحضر أي شخص إلى هنا دون ترتيب مع أحد [من الجانب الإسرائيلي]، فمن الممكن أن يطلق أي مستعمر النار عليك.

لا أملك تصريحاً للوصول إلى الأرض. فقد رفضت هذه الفكرة من أصلها منذ البداية. ولن أطلب من إسرائيل أي تصريح للوصول إلى أرضي التي أملكها. وأياً كان الأمر، فسوف نفقد أرضنا إذا ما أنهوا تشييد الجدار، لأننا لا نملك تصاريح ونُمنع من الحصول عليها لأسباب أمنية. حتى المتقدمون في السن منا. لدي أشجار زيتون وكرمة هنا. وتحتاج أشجار الزيتون إلى عناية أقل مما تحتاجه أشجار الكرمة، التي تتطلب العناية بها على الدوام. هذه مشكلة كبيرة بالنسبة لنا. وعند غروب الشمس، يحضر الجنود ويقفون حول المنطقة، ولا يسمحون لنا بالبقاء فيها بعد الساعة السابعة مساءً. وبخلاف ذلك، فهم يحضرون ويطردوننا منها.

أبو جيفارا، مزارع

المقابلة: الخضر، 27 تموز 2017

257 POICA, "Demolition of Two Agricultural Structures in Al Khader", ARIJ, 20 July 2012, available at <http://poica.org/2012/07/demolition-of-two-agricultural-structures-in-al-khader/> [accessed 20 June 2019].

258 "Israel razes lands, uproots olive trees in al-Khader village", *Ma'an News Agency*, 12 October 2018, available at <https://www.maannews.com/Content.aspx?id=781421> [accessed 20 June 2019].

فضلاً عن الكفاح في العمل اليومي في الزراعة، يرى المزارعون الذين لا يملكون القدرة على تشييد بيوت لأبنائهم على أرضهم، أبناءهم مضطرين إلى الرحيل عنهم ومغادرتهم. ودون قدوم أجيال جديدة تتعلم مهنة الزراعة، تحفّ المخاطر بجدوى زراعة الأراضي وبقدرتها على البقاء والاستمرار، وتغدو القدرة على الاستمرار في مقاومة الادعاءات التي تسوقها إسرائيل بشأن أحقيتها في ملكية الأراضي تكبلها صعوبات متزايدة.

أنا مزارع، وما زلت أعتني بأرضي وأزرعها ولم آل جهداً في الإبقاء عليها يانعة مزهرة منذ العام 1982. وأبلغ من العمر 68 عاماً اليوم. ولي خمسة أبناء وابنة واحدة، ولا يسكن معي إلا واحد من أبنائي. ويعيش الآخرون خارج القرية بحكم أعمالهم. ويوجد متسع كافٍ عندي لهم هنا لكي يشيدوا بيوتاً أكثر، ولكن الاحتلال الإسرائيلي يمنعنا من تشييد بيوت جديدة على أرضي. وربما كان في وسعنا أن نباشر أعمال البناء في أيام الجمعة أو السبت، ولكن أن نتستر عليها، ونخفيها عنهم [الإسرائيليين]. فهم يرسلون أمر هدم كلما تبادر وجود بناية جديدة إلى علمهم.

أبو معتز، معلم متقاعد من الخضر  
المقابلة: الخضر، 7 تشرين الثاني 2017

وحسبما ألمح إليه أبو جيفارا وأبو معتز، فهذا هو الاضطهاد والعقبات التي يواجهها المزارعون. وعلاوةً على ذلك، لا يجد جيل الشباب الكثير مما يجذبهم إلى الزراعة: فالتحديات هائلة والمردود نزر يسير لا يكفي. ويضطر الشباب إلى البحث عن فرص عمل في أمكنة أخرى.

[...] لقد يشرت إسرائيل للشباب الحصول على تصاريح العمل للالتحاق بسوق العمل في فلسطين المحتلة في العام 1948 [في إسرائيل]. وكان معظم هؤلاء الشباب مزارعين. وإذا ما أمعنت نظرك في الأمر، فالمزارع هنا لا يحصل ما يكفيه من الدخل، فإذا جنى محصول العنب بعد أن يزرعه، وباع محصوله، فهو لن يحصل على دخل يكفيه. ولذلك، يعمل معظم الشباب في إسرائيل. ولم يتبقّ ممن يفلح الأرض غير كبار السن. وفي الخضر، تجد ما يتراوح من 20 إلى 30 رجلاً متقدماً في السن، ممن يعملون في أراضيهم، وهم لا يفلحونها إلا لجلب المحاصيل إلى بيوتهم والمحافظة على أراضيهم. ولا ينتج الشطر الأكبر من الأراضي في الخضر ما يكفي من الغلال. وثمة، أيضاً، العديد من الصعوبات التي تفرضها إسرائيل في سبيل حرمان المزارعين من الوصول إلى أراضيهم، من قبيل إغلاق الطرق التي يسلكها المزارعون ومنعهم من نقل محاصيلهم.

أبو جيفارا، مزارع  
المقابلة: الخضر، 27 تموز 2017



ومما يندر بالشؤم أن الإحصاءات المنشورة توحى بأن 30 في المائة من السكان في سن العمل في بلدة الخضر ينخرطون في سوق العمل الإسرائيلي. وينبغي دراسة هذه الإحصاءات في سياق بلد كان يعاني من أعلى معدلات البطالة على مستوى العالم بأسره في العام 2017، وذلك حسبما ورد على لسان منظمة العمل الدولية،<sup>259</sup> ولا يبلغ معدل المشاركة في القوى العاملة سوى 45.5 في المائة من الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 عامًا.<sup>260</sup> وبعبارة أخرى، يُجبر الشباب الفلسطينيون على الخضوع لأوضاع لا تترك أمامهم من خيار سوى العمل في وظائف متاحة في السوق الإسرائيلي.

فضلاً عن ذلك، فإن مردود هذه الوظائف أعلى بكثير من العمل في القطاعين العام والخاص في الضفة الغربية، حيث بلغ معدل الأجر اليومي للعاملين في «إسرائيل» أو المستعمرات الإسرائيلية 247.9 شيكلاً مقارنة بـ107.9 شيكلاً خلال العام 2018 في الضفة الغربية.<sup>261</sup> ومع ذلك، يُشترط الحصول على تصاريح للعمل في الوظائف التي يتيحها سوق العمل الإسرائيلي. ومن الملاحظ أن «إسرائيل» زادت معدلات إصدار التصاريح للفلسطينيين في مناطق بعينها بعد مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي فيها. ومن المحتمل أن «إسرائيل» تنفذ هذا الإجراء بغية تحويل انتباه ضحايا هذه المصادرة وإحلال العمل في سوق العمل الإسرائيلية محل الزراعة. وفضلاً عما تقدم، فلكي يحصل الفلسطينيون على هذه التصاريح ويواصلوا الحصول عليها، يجدون لزاماً عليهم أن يمارسوا الرقابة الذاتية على سلوكهم ليتأكدوا من أن سبباً لا يسوغ رفض منحهم تلك التصاريح التي تتبوأ أهمية بالغة بالنسبة لهم ولا يستغنون عنها في تأمين سبل عيشهم وبقائهم أو إلغائها.

259 منظمة العمل الدولية، «البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة بلغت أعلى مستوى في العالم»، بيان صحفي، 30 أيار 2018، على الموقع الإلكتروني: [https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS\\_631079/lang-ar/index.htm](https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_631079/lang-ar/index.htm). [وقد زناه واطلعناه عليه في يوم 20 حزيران 2019].

260 ملاحظة: لا يرصد معدل البطالة سوى أولئك الأشخاص الذين يشاركون مشاركة فاعلة في القوى العاملة. ولكنهم لا يملكون القدرة على إيجاد عمل. وكان معدل البطالة الكلي يبلغ ما نسبته 30.2 في المائة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويظهر هذا الانحراف بفعل الوضع السائد في قطاع غزة، حيث تصل البطالة إلى 49.1 في المائة، بينما تقف عند 18.3 في المائة في الضفة الغربية. ومع ذلك، يسجل المعدل الإجمالي للمشاركة في القوة العاملة في فلسطين 45.5 في المائة، ويبلغ معدل هذه المشاركة في الضفة الغربية وقطاع غزة حد التعادل تقريباً، حيث يصل إلى 44.9 في المائة و46.2 في المائة على التوالي. وبذلك، فما من شك في أن وضع العمل في كلا الضفة الغربية وقطاع غزة وضع تحفه المخاطر وبيعت على الانتزاع. وللإطلاع على المزيد من المعلومات، انظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الأول 2018 - دورة (كانون ثاني-أذار، 2018)»، بيان صحفي، على الموقع الإلكتروني: <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3134>. [وقد زناه واطلعناه عليه في يوم 20 حزيران 2019].

261 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الثاني 2018 دورة (نيسان-حزيران، 2018)»، على الموقع الإلكتروني: <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3211>.

وبالنسبة لأولئك الذين لم يبرحوا ديارهم في بلدة الخضر، فقد باتوا يخضعون لقيود متزايدة تُفرض على تنقلهم وحركتهم على مدى الأعوام القليلة الماضية، وذلك بفعل إغلاق الطريق الرئيسي المؤدي من بلدتهم إلى بيت لحم منذ ثلاثة أعوام.

«تؤثر السياسات الإسرائيلية على حياتنا اليومية، كإغلاق الشارع الرئيسي المؤدي إلى بيت لحم، مما يجبرنا على الخروج من طريق آخر. وعندما يتأخر أبنائي عن مغادرة القرية وهم في طريقهم إلى أعمالهم، فهم يعانون، ولا سيما إذا كانت القوات العسكرية منتشرة على طول هذا الطريق. وقد توقفهم تلك القوات، وتحتجزهم في بعض الأحيان. وهذا يجبرنا على البقاء في القرية طيلة اليوم [...]».

ويؤثر إغلاق الشارع اقتصاديًا عليّ. فلا أستطيع أن أحضر الجرار الزراعي لحراثة أرضي لأن سائقي الجرارات يخشون من القدوم إلى هنا. وإذا أردنا أن نرسل شيئاً ما إلى بيت لحم أو نستلمه منها، فعلينا أن نسلك الطريق الالتفافي، مع أنه ينطوي على مخاطر جمة. وقد حاولت بلدية الخضر ومحافظة بيت لحم عدة مرات أن يفتحوا البوابة المقامة على الشارع الرئيسي، بيد أن النجاح لم يكن من نصيبهم [...] وكل المنطقة هنا تتبع لبلدية الخضر، ولكنها تقع ضمن المنطقة (ج). كما أفرز هذا الإغلاق أثره على المسيرة التعليمية، حيث يعاني الأطفال وهم في طريقهم إلى مدارسهم. ولا نتلقى أي خدمات تُذكر، ونُضطر إلى الحصول على إمدادات الكهرباء من الإسرائيليين [...]».

وقد حاولنا أن نزيل البوابة، ولكن الجنود حضروا في اليوم التالي وأقاموها مرة أخرى. ولولم تكن هذه البوابة موجودة، لكانت حياتنا أسهل بكثير. فقد كان في وسعنا أن نقود سيارتنا بسهولة، وكان في وسع الأطفال المشي دون أن يعترضهم الخوف. لقد أقاموا البوابة قبل ثلاثة أعوام، وهي تُسبب العذاب لكل فرد من سكان القرية. لقد أقاموها [إسرائيل] رداً على أبناء الخضر الذين يقاومون إقامة المستعمرات. ففي نهاية المطاف، نحن من يتكبد المعاناة: إن البوابة شكل من أشكال العقوبة الجماعية. بل إنهم لم يخطرونا عندما باشرنا العمل على إقامة هذه البوابة [...]».

إن الخوف يعترينا من وضعنا، وخصوصاً عندما تمشي ضاحية تقار في مستعمرة إفرات مأهولة بالمستعمرين بكاملها. فنحن لا نعلم بما سيقدمون على فعله، فربما يضمون أراضينا أو يبعدوننا [...] في العام الماضي، دهس مستعمر طفلة من قريتنا وقتلها. كانت البنت تمشي في الشارع، ودهسها ذلك المستعمر على حين غفلة، ولا أعرف إن كان هذا العمل متعمداً أم لا. لقد تركتنا هذه الحادثة وأسرتها في خوف شديد.»

أبو معتز، معلم متقاعد من الخضر

المقابلة: الخضر، 7 تشرين الثاني 2017

ويرقى إغلاق الطريق الرئيسي في بلدة الخضر إلى مرتبة عقوبة جماعية تُفرض على رقاب سكانها. وتتمخض هذه السياسة عن فرض قيود على التنقل والوصول إلى الخدمات التي كان هؤلاء السكان يجدونها في مدينة بيت لحم. كما ترتبط هذه العقوبة الجماعية بسياسة قمع المقاومة، حيث يعاقب تجمع سكاني أو قرية فلسطينية بأكملها جراء عمل ينطوي على مقاومة المستعمرين الإسرائيليين الذين يتواجدون في محيط ذلك التجمع أو القرية. وتُعد العقوبات الجماعية محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني، وذلك وفقاً لأحكام المادة 50 من لائحة لاهاي،<sup>262</sup> ووفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة،<sup>263</sup> فضلاً عن أحكام القانون الدولي العرفي.<sup>264</sup> ومع ذلك، تُمنع «إسرائيل» في فرض هذا الشكل من أشكال العقوبة الجماعية على بلدة الخضر، ولا سيما من خلال إغلاق الطرق الذي يفرز عواقب وخيمة على الحياة اليومية للفلسطينيين بالنظر إلى أنه يحول دون حريتهم في التنقل ويمنعهم من الوصول إلى أراضيهم ويحرمهم من التنمية الاقتصادية والحصول على ما يلزمهم من خدمات الرعاية الصحية والتعليم.

وفي بلدة الخضر، تفرز هذه التوليفة المجتمعة من السياسات الإسرائيلية، بما تشمله من الحرمان من الوصول إلى الخدمات، ونظام استصدار التصاريح الذي يترتب عليه فرض القيود على حرية التنقل والقدرة على تشييد ما يلزم من بيوت وبنية تحتية، وأعمال العنف التي ينفذها المستعمرون، والعقوبات الجماعية أو قمع المقاومة، آثارها على الحياة اليومية لسكان هذه البلدة، مما يخلق ظروفاً قد تفضي إلى تهجيرهم قسراً عن ديارهم وأراضيهم فيها.

## الجبعة

الجبعة قرية فلسطينية يبلغ تعداد سكانها 1,121 نسمة، وتقع على مسافة تصل إلى تسعة كيلومترات جنوب غرب القدس،<sup>265</sup> ويرجع تاريخها إلى 1,800 عام، ويواجه سكان هذه القرية من الفلسطينيين خطراً متزايداً بتهجيرهم قسراً من ديارهم وأراضيهم من خلال العزلة القاسية، التي تفرضها التدابير الإسرائيلية في سبيل ضم هذه المنطقة. وكانت قرية الجبعة، التي تنحصر بين الخط الأخضر ومستعمرتي جفاعوت وبات عاين، تقع في الأصل خارج مسار جدار

262 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، «الممارسة المتعلقة بالقاعدة 103. العقوبات الجماعية»، على الموقع الإلكتروني: <https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v2>، [وقد زناه واطلعناه عليه في يوم 20 حزيران 2019].

263 اتفاقية جنيف الرابعة، مصدر سابق، المادة 33؛ والملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقية جنيف الأولى (1977)، المادة 75(2)د؛ والملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقية جنيف الثانية (1977)، المادة 4(2)ب.

264 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، «القاعدة 103 من قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي»، على الموقع الإلكتروني: [https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1\\_rul\\_rule103](https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/ara/docs/v1_rul_rule103)، [وقد زناه واطلعناه عليه في يوم 20 حزيران 2019].

265 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان، مصدر سابق.

الضم والفصل العنصري. ومع ذلك، فبالنظر إلى أن الطريق 367 يمر عبر المنطقة الجنوبية من أراضي القرية، وهو طريق استعماري إسرائيلي رئيسي يربط مفترق غوش عتصيون بالجانب الآخر من الخط الأخضر، فقد أعادت «إسرائيل» ترسيم مسار الجدار لتوفير المصاريف والعناء الذي يترتب على شق طريق جديد لصالح المستعمرين.<sup>266</sup>

وعلى الرغم من أن شطراً كبيراً من الجدار لم يَشِيد في هذه المنطقة بعد، فقد صادرت «إسرائيل» مساحات شاسعة من أراضي القرية بالفعل بموجب أمر عسكري تمهيداً لبناء هذا الجدار. وفضلاً عن ذلك، شهدت قرية الجبعة تدابير أخرى فرضتها عليها «إسرائيل» منذ أمد بعيد بغية تحويل عزلتها إلى أمر واقع بفعل ضمها. ومن بين العقبات الرئيسية التي يواجهها سكان القرية متاريس الطرق والإغلاقات التي تقيد حريتهم في التنقل ووصولهم إلى أراضيهم وإلى القرى التي تجاورهم والمراكز السكانية الرئيسية. ولا تملك هذه القرية، بحكم حجمها الصغير، مركزاً طبياً مجهزاً وقادراً على العمل بكامل طاقته فيها، أو سوقاً أو مدرسة ثانوية ينتظم جميع الطلبة بالدراسة فيها. وعضواً عن ذلك، يتعين على أبناء القرية أن يسافروا إلى البلدات القريبة منهم من أجل الحصول على هذه الخدمات. ولا يزال حاجز مقيماً على الطريق الواقع في الطرف الجنوبي من القرية منذ العام 2000، وهذا الحاجز مغلق على الدوام ويقطع إمكانية الوصول عبر هذا الطريق إلى بلدة صوريف القريبة منها.<sup>267</sup> ولا تزال هذه البلدة، التي لا تبعد سوى ثلاثة كيلومترات عن الجبعة، تعد مصدراً حيويًا للمؤن والخدمات التي لا يستغني عنها سكان القرية، ولا يمكن الوصول إليها في هذا الأوان إلا بعد قطع مسافة (تقارب 15 كيلومتراً) وتستغرق 30 دقيقة، أو سيراً على الأقدام عبر الحاجز المقام على الطريق نفسه.

كما إننا نواجه مشكلة البوابة، التي أغلقت في العام 2000. فقبل عامين، رفعت بلدية صوريف شكوى أمام محكمة العدل العليا [في إسرائيل] ولكننا [...] لم نحصل على أمر يقضي بفتح هذه البوابة. وقالوا لنا إن البوابة مغلقة لأسباب أمنية، ولكنها تلحق ضرراً هائلاً بنا نحن سكان الجبعة. فعلى سبيل المثال، إذا أردت أن أشتري جرة غاز لبيتي، يتحتم علي أن أستقل سيارة إلى محطة تعبئة الغاز، وهو ما يكلفني 50 شيكلاً ومبلغاً آخر يتراوح من 50 إلى 60 شيكلاً لتعبئة الغاز. وإما أن أدفع مبلغاً كبيراً من النقود أو أضطر إلى حملها على ظهري من البوابة لأنه لا يسمح للسيارات بالوصول إلى صوريف عبر هذه البوابة.

وعندنا أيضاً طلبة يضطرون إلى المشي مسافة تقارب كيلومترين كل يوم [وهؤلاء

<sup>266</sup> POICA, "The new changes on the Segregation Wall path in Al Jab'a village", ARIJ, 16 May 2006, available at <http://poica.org/2006/05/the-new-changes-on-the-segregation-wall-path-in-al-jaba-village/> [accessed 20 June 2019].

<sup>267</sup> المصدر السابق.

هم الطلبة الذين يذهبون إلى المدارس في صوريّف من خلال البوابة المغلقة]. ويتعين على هؤلاء الطلبة المشي، حتى لو كان الجو ماطرًا أو قارئًا. ولا يجد هؤلاء الطلبة، في بعض الأحيان، حافلات تقلهم على الجانب الآخر من البوابة، أو قد تحضر هذه الحافلات متأخرة عن موعدها. إننا نتكبد معاناة كبيرة بسبب هذه البوابة، والله وحده يعلم بها. وقد حاول رئيس بلدية بيت لحم أن يحل مشكلة هذا الطريق والبوابة، ولكن ذلك كان بلا فائدة. ففي نهاية المطاف، لا تريد إسرائيل أن تخرج بحل لمشكلة الطريق والبوابة. وقد حاولنا أن نحتج وأن نفتح هذه البوابة، ولكن الجنود حضروا على جناح السرعة، واعتدوا على المحتجين وأغلقوها. وحتى عندما حاولنا أن نعبد طريقًا في محيط البوابة أو بجوارها، باءت محاولتنا هذه بالفشل. فقد جاء الجنود وجرّفوا هذا الطريق الجديد. والآن، تجبر النساء وكبار السن من أمثالي على الزحف تحت البوابة لكي يجتازوها، فنحن لا نستطيع القفز عنها.

محمود درويش، معلم مدرسة متقاعد من الجبعة

المقابلة: الجبعة، 9 تشرين الأول 2017

ولا يوجد سوى طريقين رئيسيين يؤديان إلى قرية الجبعة، أحدهما عبر نحالين والآخر عبر مفترق عتصيون. ومع أن الطريق الأول يتسم بقدر أكبر من الأمان، فإن بوابة مقامة عليه ويمكن إغلاقها في أي وقت بالاستناد إلى حالة الوضع القائم. ويتحكم في الطريق الثاني حاجز عسكري، يعرض سكان القرية لخطر يومي يتمثل في المضايقات والاعتقالات وإطلاق النار، ناهيك عن أن الجنود المتمركزين على هذا الحاجز غالبًا ما يمنعون الفلسطينيين من غير سكان قرية الجبعة من المرور منه.

وعلاوةً على القيود المفروضة على التنقل والحركة، يتعرض سكان القرية لقدر متزايد من الاعتداءات التي يشنها المستعمرون المقيمون في البؤر الاستعمارية والمستعمرات القرية منهم، ولا سيما خلال موسم قطف الزيتون الذي يمتد بين شهري تشرين الأول وتشرين الثاني من كل عام. وتُعرف مستعمرة بات عاين، وهي أقرب مستعمرة إلى القرية، بأيدولوجيتها المتطرفة.<sup>268</sup> ففي العامين 2002 و2003، صدرت أحكام بالسجن على عدة مستعمرين بسبب انضوائهم في عضوية «خلية بات عاين السرية»، وهي جماعة يهودية إسرائيلية راديكالية كشفتها جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك).<sup>269</sup> وفي العام 2017، طرأ تصاعد على وتيرة

268 Chaim Levinson, "Bat Ayin's security coordinator demanded that a fence be erected, and the settlement leaders decided to fire him", *Haaretz*, 30 March 2017, available at <https://www.haaretz.co.il/1.1217590> [accessed 20 June 2019].

269 Yaniv Kubovich, "Member of Bat Ayin Underground Approved for Early Release", *Haaretz*, 7 February 2013, available at <https://www.haaretz.com/.premium-would-be-bat-ayin-bomber-approved-for-release-1.5228686> [accessed 20 June 2019].

أعمال العنف المرتبطة بشباب من المستعمرين في بات عاين،<sup>270</sup> كما يُعرف هؤلاء المستعمرون بارتباطهم بالاعتداءات التي ترتكبها جماعات «دفع الثمن» التي تستهدف القرى الفلسطينية التي تقع بجوار المستعمرات التي تخرج منها، ومن بينها قرية الجبعة.<sup>271</sup> ويتعرض الفلسطينيون من سكان هذه القرية لاعتداءات خطيرة وعنيفة يشنها هؤلاء المستعمرون عليهم.

«خلال موسم قطف الزيتون، ذهبنا لقطف الزيتون في أرضي مع امرأة أخرى من القرية. ولما باشرنا القطف، رأينا مستعمراً يتجه نحونا فجأة. ووصل وشرع يسألني عن المكان الذي أسكن فيه، في الجبعة أم في صوريف. قلت له إنني أسكن في الجبعة، ثم أدت ظهري لكي أواصل قطف الزيتون. وكان هذا المستعمر يحمل حجراً، وضربني به على رأسي. بدأت صديقتي بالصراخ بأعلى صوتها لكي يحضر أحد ويقدم المساعدة لي. وقعت على الأرض وفقدت الوعي. وأخذني أحد سكان القرية إلى مستشفى الحسين، حيث أخذوا صور الأشعة لرأسي. وبعد ذلك، حضر د. ماهر وأخبرني أنني في حاجة إلى البقاء في المستشفى. أمضيت أربعة أيام تحت المراقبة هناك، وغادرت المستشفى إلى بيتي في اليوم الخامس. وقد وقع هذا الاعتداء قبل 13 عاماً. ومنذ ذلك الحين، لم أتمكن من إجبار نفسي على العودة إلى أرضي. ورأسي يؤلمني حتى هذه اللحظة، وعياني تؤلماني كذلك، وتدهور بصري. تخيل لو لم تكن صديقتي هناك. لقد أقاموا [إسرائيل] مستعمرة على أرضي التي كنت أقطف زيتوني منها.»

مفيدة الطوس، أم من قرية الجبعة  
المقابلة: الجبعة، 9 تشرين الأول 2017

كما يُعرف عن المستعمرين أنهم يقتحمون قرية الجبعة نفسها ويخربون ممتلكات سكانها ويلحقون الأضرار بها. ومن الشواهد على ذلك ما حصل في العام 2015 من إحراق مسجد القرية بصورة متعمدة.<sup>272</sup> ويعمد المستعمرون الإسرائيليون والقوات العسكرية الإسرائيلية إلى اقتلاع

270 Elisha Ben Kimon, "Upsurge in nationalistic crime by Bat Ayin youths", Ynet News, 31 October 2017, available at <https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5036687,00.html>; Yael Levy, "Bat Ayin: Why should we live behind a fence?", Ynet News, 2 April 2009, available at <https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3696422,00.html> [all accessed 20 June 2019].

271 Charlotte Silver, "Double standards in the dubious game of Palestinian-Israeli lawfare", *The New Arab*, 30 April 2015, available at <https://www.alaraby.co.uk/english/politics/2015/4/30/double-standards-in-the-dubious-game-of-palestinian-israeli-lawfare> [accessed 20 June 2019].

272 Stuart Winer, "Mosque torched near Bethlehem in apparent hate crime", *The Times of Israel*, 25 February 2015, available at <http://www.timesofisrael.com/mosque-torched-near-bethlehem-in-apparent-hate-crime/>; "Palestinian Mosque Toched in Apparent 'Price tag' Attack", *Aljazeera*, 25 February 2015, available at <http://america.aljazeera.com/articles/2015/2/25/palestinian-mosque-torched-in-price-tag-attack.html> [all accessed 20 June 2019].

أشجار الزيتون وإتلافها فيما تبقى من دونمات قليلة من الأراضي التي يستطيع أبناء القرية الوصول إليها، مثلما حصل في شهر آذار 2018،<sup>273</sup> وكانون الثاني 2019.<sup>274</sup> ولا تُعد أعمال العنف هذه مجرد نتاج ثانوي لسياسة الاستعمار التي تنفذها «إسرائيل» في الضفة الغربية، وإنما تشير إلى جانب منهجي من سياسة إسرائيلية أعمّ وأشمل وتقوم في أساسها على مصادرة الأراضي وحرمان أصحابها من استعمالها والانتفاع منها، في ذات الوقت الذي تُرتكب طائفة لا تحصى من الاعتداءات بحق أبناء القرية وهم في أراضيهم الزراعية وتحت «حماية» قوات الجيش الإسرائيلي.<sup>275</sup>

فعلى سبيل المثال، أشارت التقارير إلى ثلاث حوادث وقعت في أماكن أخرى داخل تجمع مستعمرات عتصيون خلال العام 2015، حيث انطوت على إقدام المستعمرين على إلحاق أضرار جسيمة بأشجار الزيتون، مع توافر أدلة على «الاشتباه في القوات الأمنية الإسرائيلية كانت تمارس أعمال المراقبة بالنظر إلى أن هذه المنطقة يسهل مراقبتها من برج مراقبة [عسكريين] يقفان على مقربة منها - أحدهما في أسفر (ميتساد) والآخر في بني كاديم [وكلاهما مستعمرتان في تجمع عتصيون الاستعماري]». <sup>276</sup> وتجد هذه الاعتداءات ما يؤيدها ويثبتها في الإحصاءات التي تبين أن أعمال العنف التي يشنها المستعمرون ترقى إلى مرتبة السبب الأول الذي يقف وراء المشاكل المرتبطة بوصول السكان الفلسطينيين الذين يسكنون في القرى التي أصبحت تعد جزء من تجمع عتصيون الاستعماري إلى أراضيهم، وذلك بعد أن تصدر «إسرائيل» هذه الأراضي وتقطع الطرق التي تيسر سبل الوصول إليها.<sup>277</sup> ويعكس هذا الوضع النتائج التي خلص إليها مسح دراسة الاحتياجات الذي أجراه مركز بديل في العام 2015، والتي أشارت إلى ما نسبته 94 في المائة من الفلسطينيين في تجمع عتصيون الاستعماري أعربوا عن مخاوفهم من إقدام المستعمرين على اقتلاع أشجارهم، بينما صرّح 68 في المائة منهم بأن مواشيهم تعرضت للاعتداء أو السرقة على يد هؤلاء المستعمرين.<sup>278</sup>

273 مركز أبحاث الأراضي، «مستعمرو «بيت عاين» يقطعون أشجار الزيتون المعمرة من أراضي قرية الجبعة / محافظة بيت لحم، 20 آذار 2018، على الموقع الإلكتروني: <http://www.lrcj.org/publication-3-1056.html>. [وقد زرناه واطلعناه عليه في يوم 20 حزيران 2019].

274 “Bat Ayin settlers destroy hundreds of olive trees in West Bank”, *The New Arab*, 23 January 2019, available at <https://www.alaraby.co.uk/english/news/2019/1/23/settlers-destroy-hundreds-of-olive-trees-in-west-bank> [accessed 20 June 2019].

275 انظر أيضا بيث دبن، «عنف المستوطنين كإداة للسيطرة على أراضي فلسطينية تحت حماية الدولة والجيش»، (آب 2018)، على الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/2vwkfyS>. [وقد زرناه واطلعناه عليه في يوم 20 حزيران 2019].

276 Rabbis for Human Rights, “750 Olive Saplings Destroyed on Palestinian Land East of Gush Etzion”, 17 May 2015, available at <http://rhr.org.il/eng/2015/05/750-olive-saplings-destroyed-on-palestinian-land-east-of-etzion/> [accessed 20 June 2019].

277 مركز بديل، تقييم الاحتياجات، مصدر سابق، نتائج المسح – 42.9 في المائة.

278 المصدر السابق.

وفي ضوء هذه التهديدات والتحديات الخطيرة، فمما لا يثير استغراب المرء أن قطاع الزراعة لا يسهم اليوم إلا بما نسبته 3 في المائة في توزيع القوى العاملة سوق العمل في قرية الجبعة.<sup>279</sup> ففي هذا المقام، تشكل السياسات الإسرائيلية وأعمال العنف التي ينفذها المستعمرون الإسرائيليون عناصر متشابكة تندرج ضمن مخطط أعم وأوسع يرمي إلى تفويض سبل عيش أبناء القرى الفلسطينية على امتداد تجمع عتصيون الاستعماري، ولا سيما من خلال استهداف نظام الزراعة التقليدي الذي دأب عليه الفلسطينيون. كما تعمل «إسرائيل»، وعلى أساس ممنهج، على تغيير البنى الاجتماعية السائدة في تلك القرى الفلسطينية وزيادة درجة اعتمادها على «إسرائيل»، وهو ما يتجلى في الواقع الذي يشهد على أن ما نسبته 43 في المائة من العمال في قرية الجبعة يعملون في سوق العمل الإسرائيلي. وبخلاف ذلك، فسوف يُضطر هؤلاء إلى الرحيل عن قريتهم، حسبما فسر ذلك فلسطيني من أبناء القرية:

«الآن، ونتيجةً لحرماننا من الوصول إلى أراضينا واستعمالها والانتفاع بها، فقد يبست كل الأشجار، باستثناء أشجار الزيتون لأنها تستطيع أن تعيش دون العناية بها. أما الآن، فما عادت توجد أشجار الكرم ولا أشجار اللوز ولا أشجار الخوخ. لقد ماتت كلها. ولذلك، فقد تضرر اقتصاد الناس بصورة بالغة، وباتت الأسر التي كانت تعتمد على أراضيها وعلى الزراعة دون غيرها تبحث الآن عن بدائل اقتصادية. وفضلاً عن ذلك، فبسبب الإغلاق الذي يفرض على هذه المنطقة في حالات كثيرة ومتعددة، صار الناس يرحلون عن القرية. وثمة أكثر من 15 أسرة رحلت عن القرية في غضون الأعوام القليلة الماضية بسبب ذلك.»

محمود درويش، معلم مدرسة متقاعد من الجبعة

المقابلة: الجبعة، 9 تشرين الأول 2017

ويلقي أحد سكان قرية الجبعة، الذي هُجر قسراً من قريته إلى مخيم الدهيشة في مدينة بيت لحم المجاورة، المزيد من الضوء على الضغط الذي يدفع سكانها إلى الرحيل عنها:

«[...] التحق أحد إخوتي بالمدرسة في صوريف لمدة عام واحد فقط وهو في الصف العاشر، ثم انتقلنا إلى بيت لحم وأكملنا تعليمنا فيها. وفي تلك المرحلة، عندما انتقلنا إلى بيت لحم، كانت البوابة المقامة بين الجبعة وصوريف مغلقة، وكانت الاشتباكات تندلع في حالات كثيرة، وخصوصاً في فترة الصباح،

279 معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، «دليل قرية الجبعة»، دراسة التجمعات السكانية: محافظة بيت لحم، (2010)، ص. 8، على الموقع الإلكتروني: <http://vprofile.arj.org/bethlehem/ar/pdfs/VP/Al%20>

<http://vprofile.arj.org/bethlehem/ar/pdfs/VP/Al%20>



مع الجنود الذين كانوا يمنعون أي شخص من سكان الجبعة من دخول صوريف. وفي بعض الأحيان، كانوا [الجنود] يحظرون علينا الذهاب إلى صوريف على مدى يومين أو ثلاثة أيام على التوالي. ولم يكونوا يسمحون لأي شخص بالدخول أو الخروج. وبينما كان هؤلاء الجنود يمنعون الناس من الدخول والخروج من القرية، كان لدى أخي امتحانات. ولذلك، نقلنا أخي إلى مدرسة عامة في بيت جالا بعد ذلك.

[...] أفكر في حياتي هناك وحياتي هنا [في الدهيشة] وكل شيء في الجبعة يسلبني الشعور بالراحة [...] كنت أشعر بأنني أختنق عندما كنت في الجبعة. كنت أشعر أن شيئاً ما يضغط عليّ من الداخل، وعندما انتقلت إلى بيت لحم بدأت أحس بالانفراج وذهب عني كل ما كان يعصف بي من ضغط وهم [...] وثمة عدد كبير من الناس الذين ينتقلون من الجبعة إلى الدوحة [وهي بلدة في محافظة بيت لحم]. كما تزوج عمي، هو يسكن الآن في نوبا [قرية في الخليل] [...] لو كانت الطرق مفتوحة في الجبعة، ولو كان الطريق الواصل بين الجبعة وصوريف مفتوحاً في ذلك الوقت، لما تغير شيء، ولكانت الحياة أيسر وأسهل بكثير [...] إن الناس في الجبعة يفكرون فيما ينتظرهم في المستقبل، فمثلاً، لماذا يتعين عليهم أن يشكّلوا فريقاً لكرة القدم ويضيعوا وقتهم وطاقاتهم بلا طائل؟ ولماذا يكون لديهم لاعب كرة قدم ليس في مقدوره أن يغادر القرية للعب الكرة؟»

إبراهيم الطوس، أحد سكان قرية الجبعة في الأصل

المقابلة: مخيم عابدة، 16 تشرين الثاني 2017

تميط هذه الشهادة اللثام عن الأسباب التي توجه القرارات التي يتخذها سكان قرية الجبعة بشأن الرحيل عن قريتهم ومغادرتها. وبالنسبة لأولئك الذين لم يبرحوها، فقد غيروا نمط تفكيرهم وغدوا يقلصون أي أنشطة إضافية من شأنها الارتقاء بنوعية الحياة في قريتهم (من قبيل تشكيل فريق لكرة القدم) خشية من الصعوبات المحتملة التي تنجم عن البيئة القهرية التي فرضتها «إسرائيل» عليهم. فالسياسات الإسرائيلية، بما تشمله من أعمال العنف التي تنفذها أطراف غير حكومية، كالمستعمرين والجمعيات الاستعمارية، وحرمان أبناء القرية من الوصول إلى أراضيهم، تفضي في نهاية المطاف إلى حرمانهم من الحصول على الخدمات الأساسية التي لا يستغنون عنها، وهو ما يدفعهم إلى الرحيل عن ديارهم وأراضيهم في هذه القرية. إن الضغوط النفسية والاجتماعية التي تتمخض بالضرورة عن تلك السياسات تجبر أبناء القرية على اتخاذ قراراتهم بالرحيل عن قريتهم بحثاً عن حياة أفضل.

### 3.4. أثر سياسات التهجير القسري على مشارف تجمع مستعمرات عتصيون

**الجدول 8: سياسات التهجير القسري  
الست الأولى التي تهدد الفلسطينيين  
في منطقة التوسعة الشرقية**

63.1%	التدابير القمعية	1
58.1%	مصادرة الأراضي	2
55.0%	سياسات العزل	3
55.0%	الحواجز العسكرية	4
51.4%	رفض إصدار رخص البناء	5
45.9%	الحرمان من الوصول إلى الأراضي	6

لا تظهر السياسات التي تنتهجها «إسرائيل» في إنفاذ التهجير القسري بهذا القدر من الوضوح والجلء في المناطق التي تشهد توسعاً خارج مركز تجمع عتصيون الاستعماري، وذلك بسبب عدم وجود المستعمرات التي تقع داخل القرى الفلسطينية وفيما بينها. رغم ذلك، تطبق «إسرائيل» سياسات التهجير على القرى الفلسطينية في تلك المناطق، ويشعر بها سكانها ويشهدونها بأعينهم.

في الحقيقة، تتباين سياسات التهجير القسري والممارسات الإسرائيلية بشكل واسع بين مسار التوسعة في المناطق الشرقية من تجمع عتصيون، والمنطقة التي يجري العمل على توسيعها إلى الجنوب منه، مما يعكس فروقات جغرافية وديموغرافية في هاتين المنطقتين.

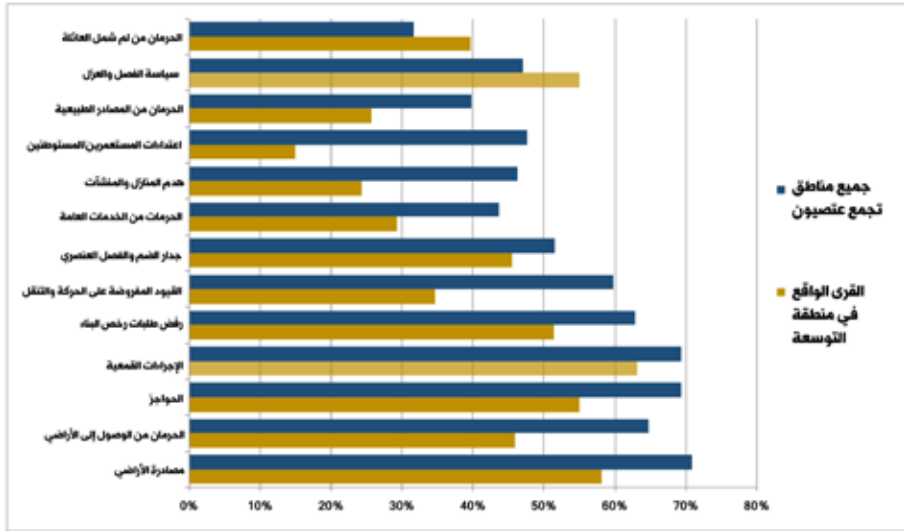
#### منطقة التوسعة الشرقية

في منطقة التوسعة الشرقية التي تقع بين عنقودين رئيسيين من المستعمرات الإسرائيلية، تُعد القرى الفلسطينية أصغر بكثير من غيرها في حجمها. فهذه عبارة عن منطقة تتسم بكثافة سكانية أعلى من القرى والخرب الفلسطينية المنتشرة في المنطقة ككل. ونتيجة لذلك، تحتضن هذه المنطقة مساحة أقل من الأراضي المفتوحة والمتاحة للزراعة، مما يعني أن المتيسر من هذه الأراضي كان يُزرع في العادة على نحو يكفي لتقليص احتمالية الإعلان عنها باعتبارها أراضي دولة دون وجه قانوني قبل مصادرتها ووضع اليد عليها.

ومما يكتسب صلة أوثق بهذا الجانب أن تصنيف هذه المنطقة باعتبارها تقع ضمن المنطقة (ب) وارتفاع الكثافة السكانية فيها يعني أن «إسرائيل» تميل إلى فرض إجراءات تقلل في درجة وضوحها، وتتسم بقدر أكبر من التدرج في الوقت نفسه على صعيد مصادرة الأراضي الواقعة فيها واستعمارها وتهجير سكانها الفلسطينيين قسراً عنها. وينعكس هذا الواقع في المستويات المتدنية من التهديد المحتمل الذي يحس به السكان الفلسطينيون في هذه المنطقة، بما يشمل من سياسات التهجير القسري التي تنفذها «إسرائيل» بحقهم. فمستوى

التهديد الذي كان الفلسطينيين في منطقة التوسعة الشرقية يحسون به لم يكن يتجاوز ما نسبته 17.3 في المائة، في حين بلغت نسبة الإحساس بهذا التهديد في عموم أنحاء تجمع عتصيون الاستعماري 34.2 في المائة. وتظهر سياسات القمع والعزل التي تمارسها إسرائيل على نحو لا يخفى للعيان فيما يعايشه أبناء القرى الفلسطينية في هذه المنطقة بصفة عامة (انظر الرسم البياني 8). وهذا يشير إلى إستراتيجية إسرائيلية مصممة لبث الشعور بالخوف والعزلة في نفوس الناس من أجل فرض القيود التي تُثنيهم عن استعمال أراضيهم والانتفاع بها، وزعزعة سبل عيشهم، وإتاحة الإمكانية للإعلان عن هذه الأراضي بصفتها أراضي دولة واحتمالية إنفاذ التهجير القسري عليهم.

### الرسم البياني 8: نسبة المستطلعين الذين يشعرون بتهديد سياسات التهجير القسري الإسرائيلية (في القرى الفلسطينية الواقعة ضمن منطقة التوسعة الشرقية)



ومما يستحوذ على انتباه المرء أن التهديد بمصادرة الأراضي لا يزال يشكل سياسة يسود الشعور بها في أوساط هذه القرى الفلسطينية، حيث أفاد نحو 60 في المائة من أبنائها بشعورهم بتهديد كبير، وعبر نحو 10 في المائة منهم عن شعورهم بتهديد كبير جداً من الخطر الذي تشكله سياسة مصادرة الأراضي. ويشير هذا الأمر إلى أن سكان هذه التجمعات يدركون احتمال وضع اليد على أراضيهم بالنظر إلى موقعها القريب من مركز تجمع مستعمرات عتصيون، حيث أفرزت هذه السياسة آثاراً مدمرة على سبل العيش المتيسرة لهم. وقد رفع أبناء القرى الفلسطينية المذكورة ما مجموعه 227 شكوى بشأن مصادرة أراضيهم، وتقل معدلات النجاح

التي أصابتها هذه الشكاوى بما نسبته 50 في المائة عما أصابته الشكاوى التي رفعها سكان المناطق الأخرى.<sup>280</sup>

وهذا يشير أيضاً، إلى جانب الشعور بالتهديد الذي تشكله مصادرة الأراضي، إلى أنه على الرغم من المساحات الواسعة المصنفة باعتبارها ضمن المنطقة (ب)، والتي تخضع من الناحية النظرية لسيطرة فلسطينية مجتزة، فلا تنفك «إسرائيل» تستهدف الأراضي المجاورة لها والمصنفة على أنها تقع ضمن المنطقة (ج). وعلى وجه الخصوص، تضع «إسرائيل» نصب عينها على الممرين اللذين يضمنان أراضٍ مصنفة باعتبارها واقعة في المنطقة (ج)، ويربطان مستعمرة إفرات بمستعمرات تكوع ونوكديم ومعاليه عاموس وأسفر الواقعة في المنطقة الشرقية من التجمع المذكور. ولهذه الغاية، تتجلى الأدلة التي تثبت هذه النية في السياسات الاستعمارية الإسرائيلية، التي تناولناها بالبحث والنقاش في المبحث 3-3: توطيد دعائم تجمع عتصيون الاستعماري وترسيخه، وخاصة فيما تشمله من الاستيلاء على طريق محلي لصالح المستعمرين وإعداد المخططات لمستعمرة جفعات إيتام، فضلاً عن الإشارة إلى الواقع الذي يعايشه أبناء القرى الفلسطينية المتضررة.

وبالإضافة إلى ما تقدم، يعاني الفلسطينيون القاطنون في هذه المنطقة من نقص الخدمات لأنهم يتعرضون لقدر أكبر من العزلة عن بيت لحم، بسبب إقامة مستعمرة إفرات واستمرارها في التوسع. ولا يتوفر لسكان المنطقة إمكانية يسيرة لبلوغ الطريق 60، وهو الطريق الرئيسي الذي يؤدي إلى بيت لحم. ومن المحتمل كذلك أن يتعرض هؤلاء الفلسطينيون لأعمال العنف التي يمارسها المستعمرون والجنود المتمركزون على الحواجز العسكرية على هذا الطريق. ورغم أن الفلسطينيين يستطيعون الوصول إلى بيت لحم عبر سلوك طريق آخر أطول ويشهد حركة سير بطيئة ويتسم بتعرجاته بين القرى، إلا أن السفر عبر هذا الطريق لا يعتبر أكثر أمناً، إذ يشكل التعرض لعنف المستعمرين الإسرائيليين المقيمين في المستعمرات الواقعة شرق تجمع عتصيون خطراً على الفلسطينيين الذي يسافرون على هذا الطريق أيضاً.

نتيجة لذلك وبسبب النقص الكبير في الخدمات، يعاني سكان هذه القرى من الافتقار إلى إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، والتعليم العالي والمراكز الترويحية، ناهيك عما يطالهم من فصل وعزل اجتماعي واقتصادي بسبب القيود التي تفرضها «إسرائيل» على تنقلهم وعلى قدرتهم على الوصول إلى تلك الخدمات. وعلاوة على ذلك، يعاني أبناء هذه القرى الفلسطينية

280 تشير نتائج مسح تقييم الاحتياجات الذي أجراه مركز بديل إلى أن ما لا تتعدى نسبته 12 في المائة من الشكاوى الواردة بشأن مصادرة الأراضي من هذه القرى وجدت حلولاً فعالة وناجعة لها. وأشار أبناء القرى الواقعة في مركز تجمع عتصيون الاستعماري إلى أن 24 في المائة من أصل 265 شكوى رفعوها أثبتت جدواها وفعاليتها، أما في المنطقة الجنوبية من التجمع، فقد أفاد سكانها أن 28 في المائة من الشكاوى التي قدموها، والبالغ عددها 1,027 شكوى، قد وجدت حلولاً فعالة لها. انظر مركز بديل، تقييم الاحتياجات، مصدر سابق.

من غياب الآليات الفعالة التي تكفل النظر في شكاواهم ومعالجتها من أجل تصويب المشاكل الراهنة التي تشوب تقديم الخدمات لهم. فمن بين 1,009 شكاوى، لم يجد سوى 32 في المائة منها حلاً ناجعاً وفعالاً من طرف الجهة التي رفع سكان تلك القرى شكاواهم إليها (انظر الجدول 7). ولم تعالج المنظمات غير الحكومية الدولية سوى ثمانية من مجمل تلك الشكاوى، بينما رفعت 29 شكوى إلى المنظمات غير الحكومية المحلية. وقد شعر أبناء القرى المذكورة بدرجة أكبر من الثقة في التعامل مع البيئة القهرية المفروضة عليهم محلياً، ولا سيما داخل تجمعاتهم نفسها، وذلك على نحو فاق شعور أقرانهم في المناطق الفلسطينية الواقعة داخل تجمع عتصيون الاستعماري. فبناءً على التجربة التي يعيشها الفلسطينيون في مركز هذا التجمع، ومع استفحال السياسات الإسرائيلية القائمة على العزل والفصل العنصري واستشرائها، فإن البيئة القهرية التي لا تفتأ تتصاعد وتترسخ تعمل على تقليص صمود القرى الفلسطينية في هذه المنطقة وتدفع سكانها إلى الرحيل عنها إلى مناطق أخرى.

## منطقة التوسعة الجنوبية

على العكس تماماً من المنطقة الشرقية التي استعرضناها أعلاه، تستحوذ على المنطقة الواقعة إلى الجنوب من تجمع عتصيون الاستعماري مراكز البلدات الكبيرة والمساحات الشاسعة من الأراضي الزراعية، التي صُنفت باعتبارها تقع ضمن المنطقة (ب) بموجب اتفاقيات أوسلو، وهي لذلك تخضع للسيطرة الفلسطينية المجزوءة. ويبلغ مدى ما يشعر به الفلسطينيون في هذه المنطقة من سياسات التهجير القسري التي تنتهجها «إسرائيل» مستويات مرتفعة لدرجة تدعو إلى القلق (انظر الرسم البياني 9)، ولا سيما بالنسبة لمنطقة لا يتيسر للمرء أن يقرر أن التوسع الإسرائيلي يستهدفها بصورة مباشرة.

ومن جملة البلدات التي شملها المسح الذي أُجري في هذه المنطقة صوريّف، وبيت أمر، وسعير، وحلحول والشيوخ. ولا تملك البلدات الأقرب إلى تجمع مستعمرات عتصيون، وهي صوريّف وبيت أمر، أي أراضٍ مصنفة على أنها تقع ضمن المنطقة (أ)، على الرغم من أن تعداد سكانها يقارب 17,000 نسمة، مما يعني أن «إسرائيل» تفرض سيطرتها الأمنية التامة على البلديتين كلتيهما. وفي البلدات الأخرى، وهي حلحول وسعير والشيوخ، تمثل المنطقة (ج) ما نسبته

**الجدول 9: سياسات التهجير القسري الست الأولى التي تهدد الفلسطينيين في منطقة التوسعة الجنوبية**

1	الحواجز العسكرية	88%
2	التدابير القمعية	85%
3	مصادرة الأراضي	82%
4	الحرمان من الوصول إلى الأراضي	82%
5	القيود المفروضة على التنقل والحركة	81%
6	رفض إصدار رخص البناء	78%

89 و62 و52 في المائة على التوالي من أراضي هذه البلدات. وتقييم إسرائيل العديد من متاريس الطرق والحواجز شبه الدائمة والمفاجئة داخل كل بلدة من تلك البلدات وحولها، وهي تدابير تسوغها على أساس 'أمن' المستعمرات المقامة على مقربة منها. وتقييم «إسرائيل» في بلدة حلحول بوابات على الطرق أو حواجز جزئية (وهي حواجز لا يتركز عليها الجنود الإسرائيليون بصفة دائمة)، على كل مدخل من مداخلها الرئيسية الثلاث التي تؤدي إلى الخليل أو إلى الطريق 60.<sup>281</sup> أما في بلدة بيت أمر، فتقييم «إسرائيل» السواتر الترابية التي تسد مدخليها الفرعيين وتنصب حاجزاً جزئياً مع برج مراقبة لحراسة مدخلها الرئيسي.<sup>282</sup> وفي بلدة سعير، تقيم القوات الإسرائيلية حواجز بين الفينة والأخرى على مدخليها الرئيسيين وبوابة على طريقها الرئيسي الذي يؤدي إلى الخليل. وتعمل «إسرائيل» على إغلاق كل حاجز من هذه الحواجز بصورة دائمة أو تعسفية وعلى فترات متقطعة، مما يجرم الآلاف من سكان البلدة من القدرة على الوصول إلى الخليل أو الطريق 60.<sup>283</sup> وفي هذه الأثناء، تشكل الاقتحامات التي تنفذها قوات الجيش الإسرائيلي تحت جنح الظلام وما يتمخض من اشتباكات تندلع معها تلك القوات على إثرها حوادث تقع بانتظام.<sup>284</sup> ونتيجة لذلك، فمن غير المفاجئ أن التدابير القمعية والحواجز تتصدران قائمة سياسات التهجير القسري التي تفرضها «إسرائيل» على البلدات المذكورة. وتكمن الغاية التي تتوخاها «إسرائيل» من هذه السياسات في بسط سيطرتها على القرى الفلسطينية الكبيرة وفرض الحصار عليها وقمعها، لما فيه مصلحة المستعمرات الإسرائيلية الأصغر المقامة على مقربة منها.

الجدول 10: مقارنة تعداد السكان في المنطقة الجنوبية من تجمع مستعمرات عتصيون			
القرية الفلسطينية	عدد السكان	المستعمرة الإسرائيلية	عدد السكان
صورييف	17,287	بات عاين	1,428
بيت أمر	16,977	كفار عتصيون	1,145
سعير	20,722	كرمي تصور	1,037
حلحول	27,031	ميغدال عوز	605
الشيوخ	12,052	أسفر / ميتساد	729
	<b>94,069</b>		<b>4,944</b>

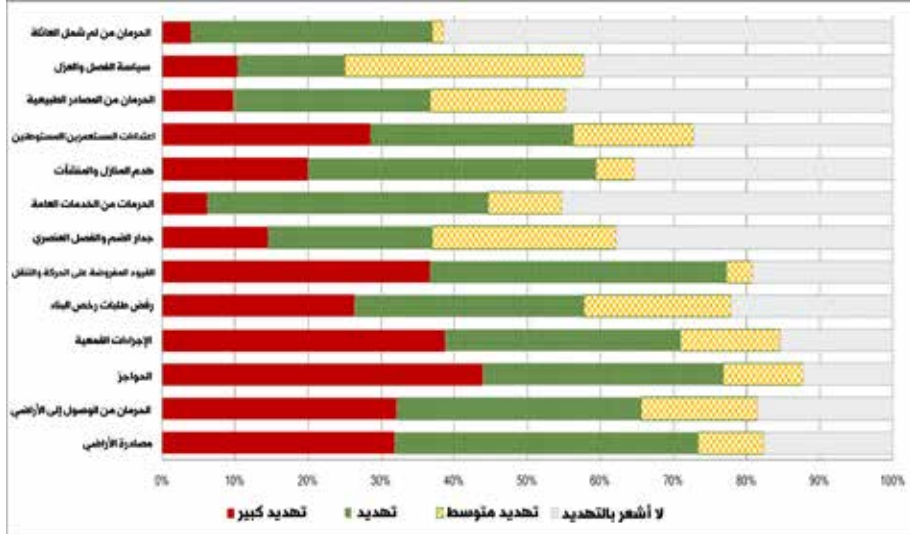
281 OCHA, "West Bank Access Restrictions - Hebron July 2018", infographic, 2018, available at [https://www.ochaopt.org/sites/default/files/wb\\_closure\\_14\\_0.pdf](https://www.ochaopt.org/sites/default/files/wb_closure_14_0.pdf); OCHA, "Hebron Governorate Movement Restrictions as of 5 July 2016", infographic, 2016, available at [https://www.ochaopt.org/sites/default/files/hebron\\_governorate\\_movement\\_restrictions\\_as\\_of\\_5\\_july\\_2016.pdf](https://www.ochaopt.org/sites/default/files/hebron_governorate_movement_restrictions_as_of_5_july_2016.pdf)

282 المصدر السابق.

283 المصدر السابق.

284 See: "Violent clashes erupt as Israeli forces raid Beit Ummar", *Ma'an News Agency*, 12 December 2018, available at <https://www.maannews.com/Content.aspx?id=782049>; "Israeli Forces shoot, injure 2 Palestinians in Beit Ummar", *Ma'an News Agency*, 14 August 2018, available at <https://www.maannews.com/Content.aspx?id=780699> [all accessed 20 June 2019].

## الرسم البياني 9: مستوى التهديد لسياسات التهجير القسري الإسرائيلية (في البلدات الريفية الفلسطينية المحاذية للمنطقة الجنوبية من تجمع مستعمرات عتصيون)



وعلاوةً على ما تقدّم، تضم هذه القرى الفلسطينية مساحات تمتد على مدّ البصر من الأراضي. وعلى وجه الخصوص، فقدت بلدتا بيت أمر وسعير مساحات معتبرة لا يستهان بها من أراضيها بفعل مصادرتها ولصالح المستعمرات، مما أفرز أثراً هائلاً على القطاع الزراعي فيهما. فعلى سبيل المثال، تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة نحو 40 في المائة من بلدة سعير، ولكن ما يُزرع منها بالفعل لا يتخطى 10 في المائة بسبب شح المياه وانعدام الجدوى الاقتصادية التي يعود النشاط الزراعي بها.<sup>285</sup> و عوضاً عن ذلك، بات ما نسبته 30 في المائة من سكان البلدة يعملون في سوق العمل الإسرائيلي في العام 2010.<sup>286</sup> وهذا يترك البلدة عرضة على نحو استثنائي لمصادرة أراضيها من أجل إرساء دعائم مستعمرتي أسفر ومعاليه عاموس المقامتين في المنطقة المحيطة بها، إلى جانب المستعمرات الواقعة إلى الجنوب من الخليل، من قبيل مستعمرتي كريات أربع وخارصينا. وعلى غرار هذا الحال، وعلى الرغم من أن الأراضي الزراعية في صوريّف تمثل نحو 47 في المائة من مساحتها، كان ما يقرب من 55 في المائة من سكان هذه البلدة يعتمدون على سوق العمل الإسرائيلي.<sup>287</sup> وتكشف هذه الإحصاءات عن مدى ضعف هذه البلدات وانكشافها أمام التوسع الاستعماري الإسرائيلي، حيث كان النجاح

285 معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، «دليل بلدة سعير»، دراسة التجمعات السكانية: محافظة بيت لحم، (2010). على الموقع الإلكتروني: [http://vprofile.arj.org/hebron/ar/pdfs/Sa'ir\\_ar.pdf](http://vprofile.arj.org/hebron/ar/pdfs/Sa'ir_ar.pdf).

286 المصدر السابق.

287 معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، «دليل بلدة صوريّف»، دراسة التجمعات السكانية: محافظة بيت لحم، (2010)، ص. 9، على الموقع الإلكتروني: [http://vprofile.arj.org/hebron/ar/pdfs/Surif\\_ar.pdf](http://vprofile.arj.org/hebron/ar/pdfs/Surif_ar.pdf).

من نصيب «إسرائيل» في تقويض قطاع الزراعة في فلسطين من خلال ما تقوم به من مصادرة الأراضي وتحويل أنظار أبناء القرى الفلسطينية نحو الانخراط في سوق العمل الإسرائيلي عن طريق إصدار التصاريح لهم لهذه الغاية.

ولا يتسنى للمرء أن يستوعب المستويات المرتفعة التي يأتي عليها هذا التهديد الملموس إلا إذا أمعن نظره في الموقع الجغرافي الذي تتبوأه تلك القرى الفلسطينية. فهذه البلدات الخمس تشكل عائقاً مباشراً يعوق التواصل بين مستعمرات تجمع عتصيون وتلك الواقعة في مدينة الخليل وفي محيطها، وهي منطقة فلسطينية أخرى تتسم بكثافتها السكانية العالية ويستهدفها المشروع الاستعماري الإسرائيلي ويضعها نصب عينيه.<sup>288</sup> ولكي تتمكن «إسرائيل» من فرض امتداد السيادة اليهودية الإسرائيلية الذي ترغب فيه في جميع أنحاء الضفة الغربية، فلا بد لها من أن تبسط سيطرتها على هذه القرى الفلسطينية وتحاصرها وتضيّق عليها وتقمعها، وأن تنجز ذلك على نحو جلي لا مواربة ولا هواده فيه. وتدرك هذه البلدات بالذات، والحال كذلك، مدى جلاء تنفيذ تلك السياسات وتكشّفها تمام الإدراك، حيث ينعكس ذلك في النتائج التي خلص إليها المسح. وبعبارة أخرى، فإن «إسرائيل» تطبق السياسات التي ترمي إلى خلق بيئة قهرية على نحو مركزٍ وظاهر للعيان، ولا سيما تلك السياسات التي تميز تمييزاً منهجياً بين تلك المراكز السكانية وتمارس القمع والاضطهاد بحقها لكي ينعم المستعمرون اليهود الإسرائيليون بالرخاء والازدهار. وهذا يرقى، في واقع الحال، إلى مرتبة الفصل العنصري.

ومن جانب آخر، ففي الوقت الذي يشعر فيه عدد ليس بالقليل من المستطلعة آراؤهم بانعدام قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الأساسية، إلا أن هذا الشعور لم يظهر باعتباره يشكل تهديداً خطيراً لبقاء سكان هذه المناطق على المدى البعيد، كما هو الحال في مناطق أخرى.

ونتيجةً لذلك، يشعر من شملهم المسح باستشراء المشاكل المتصلة بتقديم الخدمات بدرجة تقل بشوئ بعيد عن المشاكل المرتبطة بسياسات التهجير القسري التي تنفذها «إسرائيل» بحقهم. ومن المحتمل أن حجم هذه القرى سوف يعزلها ويجعلها بمنأى عن معايشة الآثار المترتبة على حرمانها من الخدمات بجميع أبعادها على مدى فترة من الزمن، بالنظر إلى أن حجم سكانها يبرر تقديم الخدمات المحلية لها، وهو ما يخفف بدوره، وإلى حد ما، من وقع الآثار التي تفرزها سياسات التهجير الأخرى ووطأتها، من قبيل القيود المفروضة على التنقل

288 انظر مركز بديل، «التهجير القسري للسكان - دراسة حالة: البلدة القديمة في مدينة الخليل»، تشرين الأول 2016، على الموقع الإلكتروني: [https://www.badil.org/phocadownload/badil-new/publications/research/working-papers/CaseStudyFPT-Hebron-Brief-Ara\(Oct2016\).pdf](https://www.badil.org/phocadownload/badil-new/publications/research/working-papers/CaseStudyFPT-Hebron-Brief-Ara(Oct2016).pdf)



وسياسة العزل. وفضلاً عن ذلك، يمنح حجم السكان في هذه البلدات وموقعها ضمن المنطقة (ب)، من ناحية المبدأ، السلطة الفلسطينية إمكانية أكبر للوصول إليها من أجل تقديم الحد الأساسي على الأقل من العديد من الخدمات لها. ومع ذلك، يثير العدد المرتفع من الشكاوى التي يرفعها سكان تلك البلدات والمستويات المتردية التي تسم فعالية معالجة هذه الشكاوى ونجاحتها (وهي نسبة لا تتجاوز 31 في المائة) القلق بوجه خاص، ويشير إلى تفاقم الأوضاع في المستقبل عندما يتوقف الناس عن المطالبة بالارتقاء بمستوى تقديم الخدمات في ظل انعدام الاستجابة لمطالبهم.

## وادي رَحَال

وادي رَحَال قرية فلسطينية تقع على مسافة تبلغ 5.7 كيلومتر إلى الجنوب من بيت لحم، ويصل تعداد سكانها إلى 1,819 نسمة.<sup>289</sup> وتضم هذه القرية أربع خرب تتربع على قمم الجبال فيها. وتقع القرية نفسها على الحدود الشرقية لمستعمرة إفرات، وهي إحدى أكبر المستعمرات وأسرعها توسعاً في الضفة الغربية. كما تواجه قرية وادي رحال احتمال عزلها عن بيت لحم وسلخها عنها، وذلك عقب الانتهاء من إقامة مستعمرة جفعات إيتام الجديدة، التي تضم ما لا يقل عن 2,500 وحدة سكنية وتقع على جبل يقع إلى الشمال منها مباشرة، على أراضي خلة النحلة، إحدى خرب القرية. وبالنظر إلى تصنيف ما يربو على 60 في المائة من أراضي قرية وادي رحال باعتبارها تقع ضمن المنطقة (ج)، وجميعها أراضٍ زراعية مفتوحة تقع تحت سيطرة «إسرائيل»، فذلك يترك القرية في حالة شديدة من الضعف والانكشاف أمام الممارسات والسياسات الاستعمارية التي تنفذها «إسرائيل» على صعيد تهجير سكانها قسراً عن ديارهم وأراضيهم فيها.

ويتواءم تصنيف الأراضي الزراعية على أنها تقع ضمن المنطقة (ج) مع الوضع القائم في قرى فلسطينية أخرى مكشوفة أمام تجمع عتصيون الاستعماري، كما إنه يعرض قرية وادي رحال للخطر من جانبين. فمن جانب، وحسبما يتبين من الممارسات البارزة التي تستهدف مصادرة الأراضي في القرى الأخرى، تتعرض الأراضي الزراعية المفتوحة لخطر متزايد بوضع اليد عليها، وما من شك في أن هذه الأراضي المصادرة تخصّص لغايات توسيع مستعمرة إفرات. ومن الإشارات التي تؤيد هذا التقييم ما جرى من مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي (في كانون الأول 2018) لصالح مشروع جفعات إيتام الاستعماري، إلى جانب مصادرة مساحات أقل منها

289 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان، مصدر سابق.

على مدى الأعوام السبعة المنصرمة، بما فيها 14 دونماً وُضعت اليد عليها في العام 2011،<sup>290</sup> وسبعة دونمات في العام 2014،<sup>291</sup> و30 دونماً في العام 2015.<sup>292</sup>

ومن جانب آخر، يعمل ما يربو على نصف القوى العاملة في قرية وادي رحال في قطاع الزراعة، مما يعني أن الأغلبية الساحقة من أبنائها يعتمدون على الزراعة لتأمين سبل عيشهم. وبالنظر إلى أن «إسرائيل» تعمل بأناة وتأنى على الاستيلاء على الأراضي وإنفاذ سياساتها التي تحول بين أبناء القرية وبين العمل في الزراعة، تكمن نية «إسرائيل» في إجبارهم على التخلي عن هذا القطاع وهجر العمل فيه وتعريض أراضيهم لخطر متعاضم يفضي إلى مصادرتها على أساس إحتياجهم عن زراعتها وفلاحتها. وقد أسفر تشييد جدار الفصل العنصري عن عزل ما مساحته 144 دونماً من أراضي وادي رحال عن بقية أراضي القرية، مما زاد من تفاقم حالة القطاع الزراعي فيها وتدهورها. ففي العام 2014، أغلق الجيش الإسرائيلي طريقاً زراعياً يربط وادي رحال بقرية أرتاس التي تجاوزها.<sup>293</sup> وبعد ذلك بعامين، جرّف الجيش الإسرائيلي الأراضي واقتلع 130 شتلة زيتون في وادي رحال.<sup>294</sup> وفي العام 2018، شقّ المستعمرون من إفرات طريقاً يخصصهم وحدهم لربط مستعمرتهم ببؤرة استعمارية أقاموها على أراضي خلة النحلة، حيث من المقرر أن تقام مستعمرة جفعات إيتام عليها.<sup>295</sup> وبينما لا تظهر هذه الحوادث المتواترة على نفس القدر من الحدة أو التواتر في القرى الفلسطينية الواقعة في مركز عتصيون، فإن هذه السياسات تخلف تأثيراً مروعاً على سبل العيش المتيسرة لأبناء قرية وادي رحال. ومما تجدر ملاحظته أن ما نسبته 7 في المائة من أبناء القرية كانوا يخطرطن في سوق العمل

290 POICA, "The Confiscation of Umm Salamona, Wad Rahhal and Wadi al Nis Lands- Bethlehem Governorate", ARIJ, 30 December 2011, available at <http://poica.org/2011/12/the-confiscation-of-umm-salamona-wad-rahhal-and-wadi-al-nis-lands-bethlehem-governorate/> [accessed 20 June 2019].

291 POICA, "The Israeli occupation notifies 7 agricultural dunums with eviction in the village of Wadi Rahhal", ARIJ, 29 April 2014, available at <http://poica.org/2014/04/the-israeli-occupation-notifies-7-agricultural-dunums-with-eviction-in-the-village-of-wadi-rahhal/> [accessed 20 June 2019].

292 POICA, "Ravaging of 30 dunums from the Bethlehem village of Wad Rahhal", ARIJ, 14 January 2015, available at <http://poica.org/2015/01/ravaging-30-dunums-from-the-bethlehem-village-of-wad-rahhal/> [accessed 20 June 2019].

293 ARIJ, "Israel Violations' Activities in the oPt", news release, 2 June 2014, 3, available at [http://poica.org/upload/Image/daily\\_report\\_2014\\_images/June\\_per\\_cent202014/junc0214.pdf](http://poica.org/upload/Image/daily_report_2014_images/June_per_cent202014/junc0214.pdf)

294 ARIJ, "Israel Violations' Activities in the oPt", news release, 10 August 2016, 2, available at [http://www.poica.org/upload/Image/Daily\\_per\\_cent20Reports\\_per\\_cent202016/Aug\\_per\\_cent202016/august1016.pdf](http://www.poica.org/upload/Image/Daily_per_cent20Reports_per_cent202016/Aug_per_cent202016/august1016.pdf)

295 مركز أبحاث الأراضي، «المستعمرون يعيدون الاستيلاء على ارض وإعادة فتح طريق استعماري في خلة النحلة قرية واد رحال/ محافظة بيت لحم»، 17 أيلول 2018، على الموقع الإلكتروني: <https://www.lrcj.org/publication-3-1132.html>

الإسرائيلي بحلول العام 2010،<sup>296</sup> وتشير الأدلة المروية إلى أن هذه النسبة شهدت زيادة معتبرة. وعلاوةً على ذلك، يزداد الضرر الذي يلحق بالقطاع الزراعي فداحةً بفعل طائفة من السياسات الأخرى.

تأتينا أنابيب المياه من مستعمرة إفرات. وكانت البنية التحتية لشبكة المياه رديئة للغاية حتى قبل شهرين، وذلك عندما أنجز رئيس المجلس المحلي الجديد، الذي كان يتولى المسؤولية عن مشروع خط أنابيب القرية لفترة قاربت خمسة أشهر، مشروعاً جديداً لتجديد شبكات المياه. ومع ذلك، فلا يعد ضغط المياه كافياً في أغلب الأحوال لأن المستعمرة تعتمد هذه الإستراتيجية التي لا تسمح بفتح صمام المياه إلا بمقدار الربع [...] كما إننا نعاني من هدر المياه والإفراط في استخدامهما من جانب الإسرائيليين، وهذا هو السبب الذي يحول بيننا وبين الحصول على إمدادات المياه.

[...] لا ننفلك نعاني من مشكلة شح المياه لفترة تقارب عشرة أعوام. فعندما تمر بمستعمرة إفرات، تستطيع أن ترى المساحات الخضراء والزهور على طول الطريق. ونحن لا نزيد عن أن نحلم بحوض من النعناع نزرعه في أرضنا. تخيل أنه إذا توفي أحد من القرية، فإننا نغسله في المستشفى بسبب شح المياه، ونفتح بيت العزاء في الدوحة أو في مكان آخر يتمكن فيه الناس من الحصول على المياه ببسر وسهولة من أجل إعداد القهوة أو الشرب أو الغسيل.

[...] ولو كان في وسع نساء القرية، اللواتي يملكن بساتين، أن يزرعن السبانخ والفلفل والبصل والبندورة والقرنبيط والخس، فلن يكُن في حاجة إلى السفر لمدة ساعة كاملة على الطريق إلى المدينة ليشتري جميع حاجياتهن. ولكننا، ولسوء حظنا، لا نستطيع أن نزرع حتى ضمة من النعناع. فأى شيء نزرعه يذوي ويموت بسبب شح المياه.

وفضلاً عن ذلك، ما عادت الأراضي تُزرع على نطاق واسع لأن المزارعين الفلسطينيين الآن يعملون في المستعمرة. ولذلك، فقد هُجرت أراضينا إلى حد ما. كنّا في ماضي عهدنا نؤمّن سلة غذاء منطقة بيت لحم كلها، وأمسينا اليوم مستهلكين.

يسرى أبو عاهور، إحدى سكان الثيرة (وادي رحال) وعضوة في النادي النسوي

المقابلة: الثيرة، 11 تشرين الأول 2017

تشكل المياه ركن أساسي من أركان الحياة والحضارة، وهي بذلك لا يستغنى عنها لتجسيد العديد من حقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الحق في الحياة، والحق في مستوى معيشي لائق والغذاء الكافي والرعاية الصحية المناسبة. وقد أقرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق

296 معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، «دليل قرية وادي رحال»، دراسة التجمعات السكانية: محافظة بيت لحم، (2010)، ص. 8، على الموقع الإلكتروني: <http://vprofile.arj.org/bethlehem/ar/pdfs/VP/wadi%20>

[Rahhal\\_vp\\_ar.pdf](http://Rahhal_vp_ar.pdf)

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام رقم 15، بالأساس القانوني الأصيل الذي يقوم عليه الحق في الماء في القانون الدولي، ولاحظت أنه حق يشمل يشمل حريات وحقوقاً في أن.<sup>297</sup> وعلى وجه التحديد، تتضمن هذه الحريات الحق في مواصلة الاستفادة من الإمدادات الموجودة للمياه اللازمة لإعمال الحق في الماء، والحق في عدم التعرض لما يعرقل ذلك، مثل الحق في عدم التعرض لوقف تعسفي لإمدادات المياه أو تلوثها. وتقتزن تلك الحريات «بالحق في نظام للإمدادات بالمياه وإدارتها يتيح التكافؤ في الفرص أمام الناس للتمتع بالحق في الماء».<sup>298</sup> وفي هذا المقام، تحرم «إسرائيل» الفلسطينيين، وبصورة ممنهجة، من الحق في الماء، من خلال حرمانهم دون وجه قانوني من حقهم في السيطرة على الموارد المائية التي يملكونها، ومن خلال إنفاذ نظام تمييزي في تزويد المياه على نحو يقصر تقصيراً مجحفاً في إمداد القرى الفلسطينية بحاجتها من المياه ويعود بالفائدة على المستعمرات الإسرائيلية القريبة منها.<sup>299</sup> ويستهلك الفلسطينيون في عموم أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة 70 لتراً من الماء في اليوم في المتوسط، وهو حد يتقاطع مع المعدل الذي يتراوح من 50 إلى 100 لتر في اليوم، وهو المعدل الذي توصي به منظمة الصحة العالمية باعتباره المعدل الضروري للشخص لضمان الوفاء باحتياجاته الأساسية، ولكن هذا المتوسط يتناقض في عدد ليس بالقليل من القرى الفلسطينية إلى 20 لتراً في اليوم، وهو الحد الذي يبلغ مستوى حالات الطوارئ. وفي الوقت نفسه، يستهلك المستعمرون في الضفة الغربية 300 لتر من الماء في اليوم في المتوسط، مما يتيح لهم العناية بمزارعهم القائمة على كثافة الري، وحدائقهم المزهرة وأحواض السباحة.<sup>300</sup>

ويشعر أبناء القرى الواقعة في هذه المنطقة، من قبيل قرية وادي رحال، بسياسة العزل التي تنفذها «إسرائيل» بحقهم بصورة تفوق ما يشعر به سكان المناطق الأخرى التي تكابد الأذى والضرر من تجمع عتصيون الاستعماري. فقد أفضى وجود مستعمرة إفرات التي تتسم بامتدادها طولاً وبالتواءاتها وتعرجاتها وتوسعها الذي لا يفتقر، في قطع هذه القرى وعزلها عن الطريق الشرياني الرئيسي الذي يمتد عبر الضفة الغربية، وهو الطريق 60، وحرمانها من الوصول إلى بيت لحم على وجه السرعة، وزيادةً على ذلك، تملك هذه المستعمرة جهازاً أمنياً ضخماً يؤمن لها الحراسة، ويشعر أبناء القرية بوجوده بكل ثقله وبأقصى درجاته. ونتيجةً لما تقدم، تشكل

297 لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، القضايا الموضوعية الناشئة عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: التعليق العام رقم 15، وثيقة الأمم المتحدة [https://tbinternet.ohchr.org/\\_layouts/15/](https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/)، على الموقع الإلكتروني، (2002) (12/2002/11.C/E) [https://tbinternet.ohchr.org/\\_layouts/15/Download.aspx?symbolno=E%2fC.12%2f2002%2f11&Lang=ar](https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/Download.aspx?symbolno=E%2fC.12%2f2002%2f11&Lang=ar) (وقد زناه واطلعناه عليه في يوم 20 حزيران 2019).

298 المصدر السابق.

299 انظر منظمة العفو الدولية، تعزيز صفو المياه، مصدر سابق.

300 المصدر السابق، ص. 11.

إمكانية الوصول والمواصلات شواغل لها أهميتها الخاصة في أوساط أبناء القرية، بسبب غياب الخدمات وتكلفتها الباهظة، وهو ما يتسبب في حرمانهم من الحصول على الخدمات الأساسية والحيوية التي لا غنى لهم عنها ويزيد من استئثار إحساسهم بفصلهم وعزلهم واستفحاله.

«إننا نكابد معاناة جمة بسبب المواصلات. فنحن نُضطر إلى المشي مسافة طويلة (قدرها كيلومتر بأكمله) لكي نصل إلى الشارع الرئيسي. أبنائي وزوجي مرضى، وهم في حاجة إلى زيارة الطبيب باستمرار. وأنا أخذهم كل بضعة أيام إلى الطبيب. ولذلك، أُضطر إلى طلب سيارة [...] ودفع عشرة شواكل في كل مرة. ولا أملك القدرة على دفع هذا المبلغ كله مرتين في اليوم. وإذا أردت أن أذهب مع أبنائي، فذلك يكلفني نحو خمسين شيكلاً. وفي بعض الأحيان، لا تتيسر لي الإمكانية لكي أخذهم إلى الطبيب ببساطة [...]»

وفي بعض الأحيان، يحضر الجنود إلى القرية ويمنعوننا من الدخول [...] وفي أحد الأيام، اضطرت إلى المرور بالقرب من الجنود على الجانب الآخر من الطريق. لأن السائق رفض أن يقلني إلى النحلة. وقال لي إنه لا يستطيع ذلك لأن الجنود كانوا هناك. لذلك، كان علي أن أحمل ابني وأغراضي وأمشي إلى النحلة. ومع أن الركاب الآخرين أعربوا عن تدمرهم للسائق وطلبوا إليه أن يوصلني، فقد أصر على الرفض بسبب الجنود. وتركني في الشارع، وكان علي أن أمشي الطريق بطوله إلى بيتي [...]

وفي إحدى الليالي، ألمّ بزوجي مرض حاد في أثناء الليل ولم أستطع أن أخذه إلى المستشفى. لم يكن في وسعي أن أترك أطفال الصغار وحدهم في البيت وأن أذهب إلى المستشفى، بينما كان الجنود يطوقون بيتنا ويحاصرونه. أخبرت زوجي أنني لا أستطيع أن أخاطر وأترك الأطفال وحدهم في البيت، لذا لم أزد عن أن أعطيته بعض المسكنات. وبعد بضع ساعات، بدأ يشعر بالألم مرة أخرى، ولكنه ما كان في اليد حيلة. كان ذلك سيكلفني أكثر من 100 شيكل لو وافقت سيارة على أخذنا في الأصل [...] وأبنائي يمشون مسافة طويلة [كيلومترين] من النحلة. ولا أستطيع في بعض الأحيان أن أرسل محمد إلى المدرسة بسبب المشكلة التي يعاني منها في عضلاته، فهو لا يستطيع أن يمشي. [...] ولست أملك المال لأدفع أجره سيارة تقل أبنائي إلى مدرستهم. ولذلك، يُضطر أبنائي إلى المشي: وهم يمشون في فصل الشتاء ويمشون أيضًا في قيط الصيف [...] أصيب ابني محمد، في إحدى المرات، بالحمى، وكانت حرارته مرتفعة للغاية ولم يكن ثمة سيارات على الإطلاق، وكانت المواصلات معدومة. وكان علي أن أنتظر إلى اليوم التالي لكي أخذه إلى المستشفى. وهو الآن يعاني من مشكلة في السمع، حيث لا يتمكن من السمع إلا بأذن واحدة. وهذا بسبب الحمى، ولأنه لم يكن ثمة سيارات تيسر لي أن أخذه إلى الطبيب في ذلك اليوم.»

أمينة فواعة، أم من قرية وادي رحال  
المقابلة: وادي رحال، 9 تشرين الثاني 2017

ويتضح من هذه الشهادة أن مشكلة المواصلات لا تنحصر في إمكانية الوصول إليها فحسب، بل في تكلفتها المرتفعة التي لا تطاق. فأبناء القرية لا يملكون أي إمكانية للوصول على شبكة المواصلات العامة تقريباً، ويعتمدون بسبب ذلك على سيارات الأجرة الخاصة التي تتسم بتكلفتها الباهظة أو المركبات الخاصة المتاحة داخل القرية. ويزداد هذا الوضع تعقيداً بفعل الحالة الاقتصادية المتردية في القرية، والتي يعود جانب من الأسباب التي تقف وراءها إلى الاعتداءات التي تطال القطاع الزراعي فيها، وتفضي إلى وضع يؤثر على قدرة أبنائها على الحصول على الخدمات الأساسية، كالتعليم والرعاية الصحية.

[...] نحن ندفع مصاريف مضاعفة للمواصلات ومصاريف مضاعفة للمياه، أعني أن الناس لا يستطيعون أن يتحملوا كل هذا الضغط الاقتصادي. إننا في معظمنا أناس فقراء في هذه القرية. فزوجي يعمل لإعالة سبعة أو ثمانية أفراد في أسرتنا. والحمد لله أن أحداً من أبنائي لا يلتحق بالجامعة، وإلا لما تمكنت من دفع تكاليف تعليمهم لأننا نعاني من فقر شديد. أبنائي ليسوا أغنياء، فقد كانوا يحصلون معدلات تصل إلى 72 و67. وفي هذه الأيام، فحتى لو كان الطالب يحرز معدلاً قدره 52، ففي وسعه أن يكمل تعليمه لو كان لديه المال.

وقد تركت ابنتي هناء المدرسة لأنها كانت بعيدة جداً عن بيتنا. وقد سألتني ذات يوم إن كنت أريد لها أن تكمل دراسة التوجيهي [الامتحانات النهائية لنيل شهادة الثانوية العامة] أم لا. وقد أجابت هي نفسها عن سؤالها بقولها 'إلى أي مدرسة سأذهب؟ لن أذهب إلى أي مكان خارج الثيرة، لذا لا أريد أن أكمل التوجيهي'. وقد حاولت أن أقنعها بالذهاب إلى المدرسة، ولكن كان ذلك بلا جدوى. وهي تمكث في البيت الآن ولم تكمل تعليمها، وهي لا تفك تقول لي: 'لست نادمة لأنني لم أكمل تعليمي. فلن أذهب إلى أي مكان قد يطلق فيه الجنود النار علي'.

[...] ومن الآثار الأخرى التي عانينا منها خوفاً على أطفالنا وشبابنا من مجرد ذهابهم إلى المدارس بسبب المستعمرين. لم يكن لدينا مدرسة من قبل. ولذلك، كان أطفالنا يذهبون إلى مدرسة الخضر أو مدرسة المسرة، مما تسبب في تسرب أعداد كبيرة من الشباب من المدارس. كما إننا نخشى من مواجهة المستعمرين، لذا فنحن نتجنب الخروج في الليل ونلغي الكثير من طلعاتنا للبقاء بعيدين عنهم. وفضلاً عن ذلك، فهم يسيطرون على الطريقة التي نحتفل بها بحفلات زفافنا، حيث يمنعوننا، مثلاً، من إطلاق الألعاب النارية [التي تشكل في الغالب عادةً من العادات التي يتبعها الفلسطينيون في أفراحهم].

يسرى أبو عاهور، إحدى سكان الثيرة (وادي رحال) وعضوة في النادي النسوي

المقابلة: الثيرة، 11 تشرين الأول 2017

وعلى الرغم من أن قرية وادي رحال عالجت مشكلة التسرب من خلال تشييد مدرسة داخل القرية نفسها، فقد كان لذلك أثره في استفحال الفصل والعزل المفروضين على سكان هذه القرية. فالشهادات الواردة أعلاه تبين وبوضوح كيف أن القيود التي تفرضها «إسرائيل» على التنقل والحركة، ووجود المستعمرة والمستعمرين، تفرز أثراً إنسانياً مباشراً على القرية. فبسبب وجود الإسرائيليين على نحو مكثف ونشر الحواجز في المناطق الفلسطينية التي تطوقها المستعمرات وتحيط بها من كل جانب، تعد تجارب من قبيل تلك الواردة في الشهادات أعلاه شائعة ودرجة. وتشير التقديرات إلى أن ما يربو على 20 في المائة من القرى الفلسطينية على امتداد المنطقة (ج) تعاني من قيود شديدة تكبل الإمكانية المتاحة لأبنائها في الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بالنظر إلى أن جميع المنشآت الفلسطينية التي تقدم الخدمات الصحية المتقدمة تقع في المنطقتين (أ) و(ب)، ولا تتيح لسكان تلك القرى القدرة على الوصول إلى المنشآت الطبية الإسرائيلية في المنطقة (ج).<sup>301</sup> ولذلك، يضطر أناس مثل أمينة وأفراد أسرتها إلى السفر لمسافات طويلة، والمرور عبر الحواجز وبتارييس الطرق، ويتعرضون لقوات الجيش الإسرائيلي والمستعمرين الإسرائيليين على الطرق التي يسلكونها، سواء كانوا في سياراتهم أم يمشون على أقدامهم، إن أرادوا الحصول على الخدمات الأساسية، كالرعاية الصحية. وعندما يفضي الضغط الذي تفرزه السياسات الإسرائيلية، من قبيل السياسة القائمة على حرمانهم من الوصول إلى الموارد والخدمات، بهؤلاء السكان إلى البحث عن أوضاع معيشية بديلة، فذلك هو ما يشكل تهجيراً قسرياً بعينه.

## أم سلمونة

تُعد قرية أم سلمونة، في صورتها التي تبدو عليها في يومنا هذا، إحدى القرى الفلسطينية الجديدة في المنطقة والتي شهدت توسعاً من بيت فجار قبل نحو 120 عاماً. وقد أقيمت هذه القرية على أنقاض قرية رومانية، وثمة سجلات عثمانية ترجع في تاريخها إلى 400 عام وتتحدث عن قرية اسمها أم سلمونة.<sup>302</sup> ففي مطلع القرن العشرين، بدأ بعض سكان قرية بيت فجار يسكنون في الكهوف الموجودة في تلك المنطقة، حيث تشكل بعض بقايا هذه الكهوف اليوم جزءاً من مستعمرة إفرات، وباتوا يعتمدون على الزراعة وتربية المواشي في سبل عيشهم. وبدءاً من العقد الرابع من القرن الماضي، وبينما كان ما لا يزيد عن 40 شخصاً يعيشون في قرية أم

301 Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA), "Area C", n.d., 9, available at <http://www.passia.org/maps/view/75> [accessed 20 June 2019].

302 معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، «دليل قرية أم سلمونة»، دراسة التجمعات السكانية: محافظة بيت لحم، ص. 5، على الموقع الإلكتروني: <http://vprofile.arj.org/bethlehem/ar/pdfs/VP/Um%20>

[فيما يلي، معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، «دليل قرية أم سلمونة»]. [Salamonah\\_vp\\_ar.pdf](http://Salamonah_vp_ar.pdf)

سلمونة، صاروا يزرعون أشجار الحمضيات والزيتون. ويقطن، في الوقت الراهن، نحو 1,200 إنسان في هذه القرية، وجميعهم ينحدرون من عائلة واحدة، هي عائلة طقاظة، التي تملك أراضي القرية عن بكرة أبيها.

وقرية أم سلمونة معرضة بوجه خاص لسياسات التهجير القسري التي تنتهجها «إسرائيل» بحق سكانها بسبب موقعها القريب من مستعمرتي إفرات ومجدال عوز، وتصنيف ما نسبته 79.8 في المائة من أراضيها باعتبارها تقع ضمن المنطقة (ج) بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو. وقد أفضت مصادرة الأراضي إلى عوق المزارعين من أبناء القرية عن الوصول إلى أراضيهم وخلفت أثرها الملموس على سبل عيشهم، بالنظر إلى أن الزراعة تشكل المصدر الرئيسي للدخل في القرية. وكان الفلسطينيون يملكون القدرة على حشد الدعم الدولي للنضال الذي يخوضونه في مقاومة بناء الجدار والإجراءات التي تستهدف مصادرة مساحات إضافية من أراضيهم<sup>303</sup> بيد أنهم غدوا عاجزين في نهاية المطاف عن وضع حد لآليات الاستعمار الزاحف التي تنفذها «إسرائيل» في قريتهم<sup>304</sup>، ولا وجود لجدار مادي في معظم أنحاء هذه المنطقة، بسبب الضغط الذي مارسه المستعمرون المقيمون في إفرات، حيث لم يريدوا إقامة جدار أمني كامل البنين فيها<sup>305</sup> ومع ذلك، لا يزال مسار هذا الجدار مرسمًا وقائمًا من خلال نظام أمني لا يبدو للعيان ولكنه يحول بين الفلسطينيين وبين الوصول إلى أراضيهم التي وضعت «إسرائيل» يدها عليها.

أقيمت المستعمرات على الأراضي التي كانت ملكيتها تعود لأبناء القرية، الذين كانوا يملكون الأراضي التي تجثم مستعمرة إفرات عليها الآن، وكانوا يفلحون أراضيهم ويزرعونها بأشجار الكرمه ويرعون مواشيهم فيها دون أن يقيد حريتهم أحد. وعندما أدت السلطات الإسرائيلية المخططات لإقامة مستعمرة إفرات في العام 1979، فقد ضمت مساحة كبيرة من أراضي أم سلمونة إلى منطقة المستعمرة، مما أسفر عن اندلاع سلسلة من الاشتباكات والاحتجاجات. وفي ذلك الوقت، توجهنا إلى الأردن لكي نحضر إثبات ملكية الأراضي وخرائط مساحة القرية التي يعود تاريخها إلى العام 1964. وقدمنا هذه الأوراق لما يسمى «محكمة العدل العليا» وأصدرت المحكمة قرارًا لصالحنا.

ولكن عندما استهلت [إسرائيل] العمل على إعداد مخططاتها لبناء الجدار [جدار

Palestinian Village of Umm Salamuna”, Palestinian Grassroots Anti-Apartheid wall” 303 Campaign, 6 January 2011, available at <https://www.stopthewall.org/palestinian-village-umm-salamuna> [accessed 20 June 2019].

POICA, “Israeli High Court allows the construction of the Segregation Wall on Lands of 304 Um Salamuna village”, ARIJ, 5 September 2007, available at <http://poica.org/2007/09/israeli-high-court-allows-the-construction-of-the-segregation-wall-on-lands-of-umm-salamuna-village/> [accessed 20 June 2019].

.Gedalyahu, Gush Etzion, *supra* note 188

305



الفصل العنصري] في العام 2005، أصدروا قرارًا مرة أخرى بالاستيلاء على أراضينا. وتمكنّا من وقف أعمالهم على مدى أشهر، عندما عدنا أدراجنا إلى المحكمة [...] ولكننا خسرنا هذه القضية. وكان السبب الذي أبدوه أن الإثبات الذي كنا نملكه يتعلق ببناء المستعمرات، أما هذا القرار الجديد فله صلة بالأمن.

ولم نزل نبذل المساعي، ونرفع الاعتراضات ونخوض المظاهرات على مدى خمسة أعوام، وأصيب عدد ليس بالقليل منا بجروح. ولكننا تمكّنّا من تحويل مسار الجدار مرتين أو ثلاث مرات. فبينما كان من المفترض أن تبتلع المصادرة جميع أراضي أم سلمونة، فقد استقروا على وضع يدهم على 250 دونمًا من الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون.

وكنّت أنا أحد الأشخاص الذين صودرت أراضيهم بعد صدور القرار [القرار الثاني الصادر عن المحكمة] [...]. ومع ذلك، كنت أذهب إلى أرضي وأعمل فيها، ولكن كانت دورية إسرائيلية تحضر بعد نصف ساعة أو ساعة وتطرديني من أرضي، بسبب كاميرات المراقبة الأمنية. واشتروا علي، في أكثر من مرة، أن أنسق مع ديда [الإسرائيلي المسؤول عن التنسيق مع الفلسطينيين]، ولكنني كنت أرفض ذلك. فهذه أرضي ولست في حاجة إلى إذن من أحد لأدخلها.

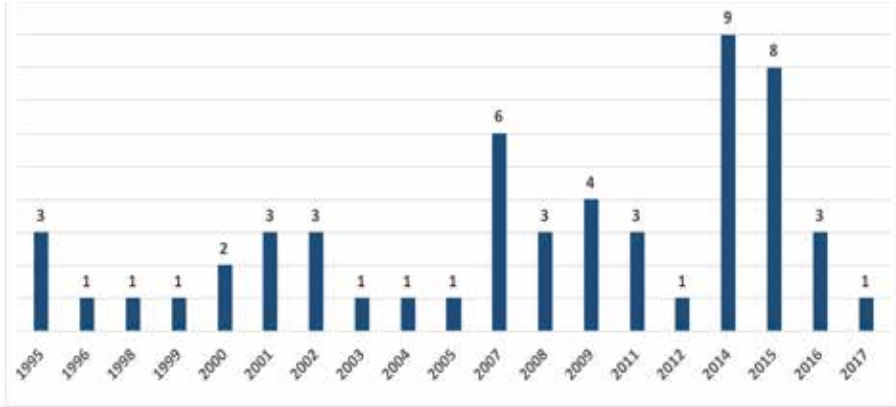
حسن طقاطقة، عضو سابق في مجلس قروي أم سلمونة  
المقابلة: أم سلمونة، 8 نيسان 2019

ومما يزيد من وطأة فقدان الأرض ما يُقدّم عليه المستعمرون المقيمون على مقربة من أم سلمونة من أعمال تخريب وعنف، حيث يعتمدون إلى اقتحام القرية وتدمير أشجار الزيتون والحمضيات. ففي الفترة الممتدة بين العامين 2000 و2010، اقتلع هؤلاء المستعمرون وأتلفوا نحو 1,100 من أشجار الزيتون والكرمة والفاكهة المنوّاة [ذات النوى].<sup>306</sup> ولم ينفك المستعمرون الإسرائيليون يمارسون أعمال العنف بحق أبناء القرية على مدى الأعوام القليلة الماضية.

ومثلما هو الحال في قرى أخرى، يزيد تصنيف المنطقة (ج) القائم في أساسه على اتفاقيات أوسلو من هشاشة الفلسطينيين من سكان قرية أم سلمونة وانكشافهم أمام الأدوات البيروقراطية الأخرى التي تطبقها «إسرائيل»، من قبيل رفض منح رخص البناء وإصدار أوامر الهدم، وهي أدوات توّظفها «إسرائيل» في بسط سيطرتها على حياة هؤلاء الفلسطينيين والتحكم فيها وفرض القيود عليها. وفضلاً عن ذلك، دأبت «إسرائيل» وبصورة متواترة على رفض إصدار رخص البناء في المنطقة (ب) من القرية. ونتيجة لذلك، تُعد أم سلمونة واحدة من القرى التي تسجل عدداً مرتفعاً للغاية من أوامر الهدم التي أصدرتها «إسرائيل» بحقها في هذه المنطقة، حيث صدر ما لا يقل عن 56 أمراً بحق المباني القائمة في القرية (انظر الرسم البياني 10 أعلاه). ومع

306 معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، «دليل قرية أم سلمونة»، ص. 15.

الرسم البياني 10: أم سلمونة - أوامر الهدم الصادرة حسب العام  
(كانون الثاني 1988 - نيسان 2017)



ذلك، فلم ينفذ معظم هذه الأوامر حتى تاريخه، ولا يزال العمل على تشييد عدد من البيوت موقوفاً بأمر من الإسرائيليين بسبب ما يظهر من افتقارها إلى الرخص اللازمة لتشييدها.<sup>307</sup> وبصرف النظر عن ذلك، فلا ينفك الأثر النفسي المترتب على التهديد الذي يشكله الهدم ماثلاً وحاضراً، وبيث الخوف في نفوس أصحاب هذه البيوت أو المباني الزراعية الذين قد يصبحون في يوم ما على مشهد هدمها أو إجبارهم على هدمها بأنفسهم.

وفضلاً عما تقدم، تواجه قرية أم سلمونة العزل وما يرتبط به من تدابير وتهديدات بسبب موقعها القريب من طريق استعماري رئيسي، هو الطريق 3157 الذي شُيد في العام 1979 بالتوازي مع العمل على إقامة مستعمرة إفرات. فمع أن الفلسطينيين والإسرائيليين يتقاسمون استخدام هذا الطريق، فهو يعد خطيراً على نحو استثنائي. فالسرعة العالية التي لا حدود لها، وغياب أي علامات أو رقابة حقيقية على هذا الطريق تسفر عن وقوع حوادث لا حصر لها. وقد غدا هذا الطريق يشكل الآن الشارع الرئيسي الذي يؤدي إلى القرية المذكورة. ونتيجة لذلك، توجه سكان القرية إلى الإسرائيليين وطالبوا بفرض قدر ما من النظام على هذا الشارع، ولكن ردهم تمثل في تحويل المسؤولية عن ذلك إلى السلطة الفلسطينية.<sup>308</sup> ويواصل أبناء القرية، الذين لا يتيسر أي خيار آخر أمامهم، استخدام هذا الطريق، مع أن الأثر المتمخض عنه يكمن أي عزل قريتهم وسلخها عن القرى الفلسطينية الأخرى القريبة التي تقع إلى الشمال منها، والتي كانت تتمتع بامتداد جغرافي متصل معها قبل ذلك.

307 «الاحتلال يخطر بوقف البناء بأربعة منازل في قرية أم سلمونة»، شاشة نيوز، 2 حزيران 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.shasha.ps/news/144339.html> [وقد زنناه واطلعناه عليه في يوم 20 حزيران 2019].

308 مقابلة مع حسن طقاطقة، العضو السابق في مجلس قروي أم سلمونة، المقابلة: أم سلمونة، 8 نيسان 2019.

## مراح رباح

مراح قرية فلسطينية لها تاريخها الذي يرجع إلى 350 عامًا، وينحدر سكانها، البالغ تعدادهم 1,727 نسمة، في أصولهم من بلدتي بيت فجار وتقوع اللتين تجاورانها، وتضرب جذور تاريخهما في آلاف من الأعوام. ويرجّح أن سكان القرية انتقلوا إليها وحطوا رحالهم فيها لغايات امتحان الزراعة في ربوعها. وتتربع قرية مراح رباح على تلال زراعية ممتدة وتتوسط المساحة الواقعة بين محافظتي بيت لحم والخليل تقريباً. وكانت مراح رباح على مدى تاريخها قرية تشهد الرخاء والازدهار في اقتصادها بفضل الزراعة وتربية المواشي. وعلاوةً على ذلك، شهد اقتصاد القرية تحولاً، في غضون الأعوام العشرين الماضية أو نحوها، نحو الاعتماد المتزايد على مقالع الحجارة والمشاريع الصناعية، حيث بات نصف سكانها على وجه التقريب يعتمدون على هذه الصناعة منذ العام 2010.<sup>309</sup> ومن المحتمل أن هذا التحول جاء نتيجةً لتراجع إمكانية الوصول إلى المياه إلى حد بعيد، حيث تشير التقارير إلى أن سكان قرية مراح رباح لا يحصلون إلا على كمية لا تزيد في المتوسط على 46 لتراً من المياه في اليوم،<sup>310</sup> بسبب السياسات الإسرائيلية التي تكبل قدرة السوق الزراعي على البقاء والحياة، تماماً مثلما تفعل فعلها في مناطق أخرى.

ويقع شطر معتبر من قرية مراح رباح على أراضٍ مصنفة باعتبارها تقع في المنطقة (ب) (حيث تبلغ نسبتها 84.5 في المائة من أراضي القرية)، وهو واقع يجعل القرية أقل عرضة لمصادرة أراضيهم، وإن لم يجعلها منيعة وعصية عليها. وتقع مراح رباح إلى الجنوب والغرب من طريقيين استعماريين، هما الطريق 3157 والطريق 356، اللذين ييسران التواصل بين المنطقة الشرقية من تجمع عتصيون الاستعماري ومركزه. ولهذه الغاية، تستهدف «إسرائيل» أراضي القرية المصنفة ضمن المنطقة (ج).

نحن محظوظون في قرية مراح رباح لأن معظم أراضي القرية (نحو 5,000 دونم) تقع في المنطقة (ب). ومع ذلك، يقع نحو 1,500 دونم من الأراضي، التي تمتد على المنطقة الشمالية الشرقية من القرية، ضمن المنطقة (ج)، حيث لا يُسمح لنا بالبناء عليها أو زراعتها. ولذلك، تعد هذه المنطقة هدفاً للمصادرة ووضع اليد عليها. فكلما زرنا أشجار الزيتون أو اللوز فيها، يأتي المستعمرون ويقتلعونها تحت إشراف الجيش الإسرائيلي وبمساعده. وعندما نحاول أن نستثمر في هذه الأراضي، يحضر [الإسرائيليون] ويصادرون معدّاتنا بموجب الأوامر العسكرية التي تنص على أن هذه الأراضي «أراضٍ غير مأمونة» أو «منطقة عسكرية». وبصفتي محامياً، أحاول أن أحل

309 معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، «دليل قرية مراح رباح»، دراسة التجمعات السكانية: محافظة بيت لحم، (2010)، ص. 8، على الموقع الإلكتروني: <http://vprofile.arjj.org/bethlehem/ar/pdfs/VP/Marah%20>

[Rabah\\_vp\\_ar.pdf](http://Rabah_vp_ar.pdf)

310 المصدر السابق.

هذه المشاكل من خلال منظومتهم القانونية، ولكنهم هم من يخالفون القوانين في العادة ويخلقون الوقائع على الأرض ... وجميع الأراضي الواقعة في المنطقة (ج) أملاك خاصة يملكها أبناء القرية، الذين يملكون جميع الأوراق القانونية (الطابو) وغيرها من الأوراق الصادرة عن دوائر الأراضي [العثمانية والأردنية] والتي تثبت ملكيتهم لأراضيهم. لقد ورثوها عن آبائهم وأجدادهم منذ عهد الدولة العثمانية. ونحن، في المجلس القروي، لا نزال نعمل على هذه الإشكالية، ونتأكد من أن كل فرد من سكان القرية يملك أوراق الملكية الرسمية.

السيد حسين الشيخ، محام، رئيس مجلس قرية مراح رباح

المقابلة: مراح رباح، 11 نيسان 2019

ويكمن الهاجس الأكبر الذي يعترى القرية أنها وعلى الرغم من تصنيف معظم أراضيها ضمن المنطقة (ب)، فالقرية نفسها لا تفتأ تخضع للسيطرة الأمنية الكاملة التي تفرضها «إسرائيل» عليها. ومن جملة الآليات التي لا تملّ «إسرائيل» من توظيفها لغايات بسط سيطرتها على السكان الفلسطينيين في هذه القرية إقامة متاريس الطرق، والبوابات والحواجز الجزئية على المداخل الرئيسية والفرعية التي تؤدي إلى العديد من البلدات والقرى في هذه المنطقة، ولا سيما تلك التي تقع على امتداد الطرق الالتفافية الاستعمارية. وفي حالة مراح رباح، وبعد عدة أعوام من إقامة متاريس الطرق بين الفينة والأخرى على المدخل الرئيسي للقرية،<sup>311</sup> نصبت «إسرائيل» خلال العام 2017 بوابة حديدية تسمح لقوات جيشها بإغلاق هذا المدخل الرئيسي بانتظام.<sup>312</sup> وغالباً ما يفرض الإغلاق على القرية برمتها من خلال إغلاق هذه البوابة الحديدية.

مثلما هو حال أي قرية فلسطينية أخرى، نعاني من السياسات الإسرائيلية التي تفرض الإغلاق علينا وتحرمنا من حرية التنقل والحركة. ولكن ذلك يعزز صمودنا في مواجهة التحدي المائل في التمسك بأرضنا والتشبث بها، على الرغم من أن معظم مداخل القرية تخضع للإغلاق على مدار العام. وهذا يحصل بالذات لأن قريتنا تقع بين بيت لحم والخليل. فقريتنا تقع في أقصى جنوب بيت لحم وأقصى شمال الخليل.

POICA, "Israeli Violations in the Occupied Palestinian Territory - July 2016 Israel Defies 311 the International Community and approved plans and published tenders to construct more than 2500 housing units", ARIJ, 8 August 2016, available at <http://poica.org/2016/08/israeli-violations-in-the-occupied-palestinian-territory-july-2016-israel-defies-the-international-community-and-approved-plans-and-published-tenders-to-construct-more-than-2500-housing-units/>; POICA, "Bethlehem Eastern Rural facing Strangulated", ARIJ, 25 July 2016, available at <http://poica.org/2016/07/bethlehem-eastern-rural-facing-strangulated/>. [all accessed 20 June 2019]

POICA, "The Israeli Occupation Forces set up iron gate on the southern entrance 312 to the village of Marah Rabah in Bethlehem Governorate", ARIJ, 13 August 2017, available at <http://poica.org/2017/08/the-israeli-occupation-forces-set-up-iron-gate-on-the-southern-entrance-to-the-village-of-marah-rabah-in-bethlehem-governorate/>. [accessed 20 June 2019]

وعلى الرغم من أن قريتنا قرية وادعة، فإن قوات الاحتلال الإسرائيلية تغلقها تلقائياً كلما وقع أي حادث أمني إما في بيت لحم أو في الخليل، حسبما يقول الإسرائيليون. وقد نصب الإسرائيليون بوابة حديدية على المدخل الرئيسي للقرية لكي يتسنى لهم أن يعزلونا عن بقية المناطق الفلسطينية. ولسوء حظنا أن هذا [الإغلاق] ينفذ أكثر من مرة واحدة في الأسبوع، مما يضطرنا إلى سلوك طرق ترابية وعرة لكي نصل إلى القرية. فمثلاً، يزيد طول الطريق عن 30 كيلومتراً إلى بيت لحم، عوضاً عن 15 كيلومتراً عندما تكون [البوابة] مفتوحة.

السيد حسين الشيخ، محام، رئيس مجلس قرية مراح رباح

المقابلة: مراح رباح، 11 نيسان 2019

إن الحق في حرية التنقل مكفول في المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بيد أن الفلسطينيون يخضعون لمنظومة شاملة تقوم على فرض القيود على حريتهم في التنقل والحركة، وتشمل إنفاذ القيود المادية، كمتاريس الطرق والحواجز، والقيود الإدارية، كاستصدار التصاريح، ناهيك عن القيود غير الملموسة التي تنشأ عن الخوف الذي يزرعه العنف الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي والمستعمرون الإسرائيليون. ولا تنفرد قرية مراح رباح بهذه الحالة عن غيرها في هذه المنطقة. ففي الواقع، أقامت «إسرائيل» على مدى الأعوام القليلة الماضية متاريس الطرق والبوابات، أو هي في طور إقامتها، على معظم مداخل القرى الفلسطينية الواقعة في تلك المنطقة، وهذا يتيح لـ«إسرائيل» إمكانية فرض قيوداً مشددة على حركة ما يربو على 40,000 فلسطيني من سكان المنطقة أو شلّها تماماً في أي ساعة نشاء ذلك، وفي الوقت نفسه، تعمل هذه التكتيكات على تحسين حركة ما يقل عن 5,000 مستعمر يقيمون في العنقود الشرقي من تجمع مستعمرات عتصيون وترسيخ وجودهم فيه. وبنطوي هذا المستوى من القيود العسيرة المفروضة على حرية الفلسطينيين في التنقل على قدر هائل من الاضطهاد ويندرج ضمن إطار إستراتيجي مدروس، حيث يرقى إلى سياسة تقوض وعن قصد أواصر حياتهم على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. ويمكن الاحتجاج بأن الإقدام على هذا العمل يشكل حرماناً من الحق في تقرير المصير، وهو ما يشكل مخالفة لقاعدة قطعية من قواعد القانون الدولي ويقيم شاهداً على اعتماد سياسة قوامها الفصل العنصري.

كما نعاني من الاعتداءات الدائمة التي يشوبها قدر كبير من العنف من جانب المستعمرين الذين يقيمون بالقرب منا. فكما ترى، نحن محاصرون بسلسلة تضم مستعمرات إفرات وتكواع وغيرهما. ولسوء الحظ، يقف المستعمرون في بعض الأحيان على المدخل الرئيسي للقرية ويمنعوننا من المرور، سواء كنا نريد دخول القرية أو الخروج منها.

وتؤثر هذه الانتهاكات والسياسات بمجموعها تأثيراً سلبياً علينا. فعلى سبيل

المثال، يُضطر طلبة الجامعات إلى سلوك طرق بديلة أطول لكي يتمكنوا من الوصول إلى جامعاتهم، ثم إنه يصعب عليهم الالتزام بحضور محاضراتهم. وعادةً ما يتأخر المعلمون، كما هو حال غيرهم من الموظفين، عن الوصول إلى أماكن عملهم في الوقت المحدد لهم. كما تلحق الأضرار بالمصانع المقامة في القرية عندما تعجز عن الالتزام بالمواعيد النهائية المقررة لها.

[وفي أثناء] حملات الاعتقالات التي تنفذ في العادة في وقت متأخر من الليل، لا يخفى أنهم [الإسرائيليون] يستهدفون الأطفال، الذين تتراوح أعمارهم من 14 إلى 15 عامًا، إن هذا الاعتقال بالغ القسوة، حيث يعرضهم لسوء المعاملة البدنية والنفسية، بما تشمله من الضرب المبرح والإهانة والحبس الانفرادي والتهديد والترويع لإجبارهم على الإدلاء باعترافاتهم. والغاية من ذلك كسر هؤلاء الأطفال وكسر أسرهم لكي ينصاعوا لأوامرهم [أوامر الإسرائيليين] ويذعنوا لها.

السيد حسين الشيخ، محام، رئيس مجلس قرية مراح رباح

المقابلة: مراح رباح، 11 نيسان 2019

وتمثل الاقتحامات الليلية حدثاً منتظم وقوعه في قرية مراح رباح، وفي غيرها من البلدات القريبة منها، مثل بيت فجار وتقوع، حيث يتعرض الشبان في سياق هذه الاقتحامات للاعتقال على نحو منتظم وبصورة وحشية على يد قوات الجيش الإسرائيلي.<sup>313</sup> وتشكل هذه الاقتحامات جزءاً من سياسة ثابتة قوامها القمع والاضطهاد الذي تمارسه «إسرائيل» في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها شرقي القدس. ففي العام 2018، نفذت «إسرائيل» 90 اقتحاماً في المتوسط من كل أسبوع على مدار هذا العام.<sup>314</sup> وخلال حملات الاعتقالات الواسعة هذه، يكون الأطفال (الذين تتراوح أعمارهم من 12 إلى 17 عامًا)، ولا سيما الفتية منهم، في طليعة من تستهدفهم قوات الاحتلال الإسرائيلية وتعتقلهم،<sup>315</sup> وحسبما البيانات الصادرة عن مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، فقد شكّل الأطفال ما نسبته 17 في المائة من إجمالي الاعتقالات التي نفذتها «إسرائيل» بحق الفلسطينيين خلال العام 2018 وحدة. وبعبارة أخرى، اعتقلت «إسرائيل» ما مجموعه 1,080 طفلاً.<sup>316</sup> ووفقاً لما جاء في الشهادة التي سقناها أعلاه، غالباً ما تتسم هذه

313 «الاحتلال يسلم شاباً من بيت لحم استدعاء لمراجعة مخابراته»، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 7 شباط 0191، على الموقع الإلكتروني [http://www.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=SSPYt9a621571800993aSSP](http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=SSPYt9a621571800993aSSP)، [وقد زناه واطلعناه عليه في يوم 20 حزيران 2019].

314 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «تقرير حماية المدنيين | 23 نيسان - 6 أيار 2019»، على الموقع الإلكتروني <https://www.ochaopt.org/ar/poc/23-april-6-may-2019>، [وقد زناه واطلعناه عليه في يوم 20 حزيران 2019].

315 مركز بديل، قمع المقاومة، مصدر سابق، ص. 73.

316 مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، «المؤسسات الحقوقية: الاحتلال اعتقل أكثر من (6500) مواطن خلال العام 2018»، على الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2GJsKsx>، [وقد زناه واطلعناه عليه في يوم 20 حزيران 2019].

الاعتقالات بالوحشية البالغة، وتنطوي على فرض الحصار على القرية برمتها، وتسفر في حالات ليست بالقليلة عن استشهاد الفلسطينيين الذي تستهدفه «إسرائيل» أو المارة ممن لا ناقة لهم ولا جمل فيما يقع من أحداث.<sup>317</sup> ويتسبب هذا الوضع في بث قدر لا يمكن تصوره من الخوف النفسي في أوساط أبناء القرية المستهدفة نتيجة للافتحامات التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلية والمخاطر الأصيلة التي تنطوي عليها. وهذه سياسة ابتدعتها «إسرائيل» وصممتها بوجه خاص لقمع المقاومة التي تثور على وجودها وسياساتها، وتفضي في نهاية المطاف إلى تهجير السكان قسراً عن ديارهم وأراضيهم في هذه المنطقة.

---

317 “Night Raids”, *The Electronic Intifada*, 2019, available at <https://electronicintifada.net/tags/night-raids> [accessed 20 June 2019].





## 5. ضم تجمع عتصيون الاستعماري

بما أن فلسطين لم تكن كما زُعم بأنها «أرض دون شعب لشعب بلا أرض» حسبما يلمح إليه الصهاينة منذ مرحلة مبكرة من نشأة الصهيونية، كانت إقامة «إسرائيل» تستدعي بالضرورة اعتماد إجراءات تدرّجية تنطوي على تهجير السكان الفلسطينيين الأصليين قسراً عن ديارهم وأراضيهم في فلسطين وتيسير استيطان من ترغب فيهم من اليهود الإسرائيليين فيها. ولهذه الغاية، كان قبول الصهاينة بخطة تقسيم فلسطين، التي صدرت في العام 1947، يمثل قراراً انتهازياً من الناحية السياسية، وكان من شأنه أن يساعد على تجسيد الدولة الإسرائيلية وتعزيز المساعي التي ترمي إلى إقامتها على جميع أراضي فلسطين. فحسبما ورد على لسان دافيد بن-غوريون، أول رئيس وزراء في إسرائيل، في العام 1938 أمام المؤتمر الصهيوني العالمي، «لا أرضى بجزء من البلاد، ولكن على أساس الافتراض القائل إنه بعد ما نبني قوة ضاربة بعد إقامة الدولة - فسوف نقضي على تقسيم البلاد وتوسع في أرض فلسطين بكاملها».<sup>318</sup>

وبينما تتسم الآليات التي وظفتها «إسرائيل»، ولا تزال توظفها، باتساع نطاقها وتعقيدها وشدة وضوحها وبروزها في فترات معينة، فإن الهدف النهائي الذي تتوخاه منها لم يشهد أي تغير. ومع ذلك، صار استعمار الأرض الفلسطينية المحتلة وتهجير سكانها الفلسطينيين الأصليين عن ديارهم وأراضيهم فيها يتردد صداه مؤخراً في أوساط إدارة ترامب. وبذلك، بات الهدف الذي تنشده الحركة الصهيونية والسياسات التي تنفذها في سبيل تحقيقه متبلورة على نحو جلي لا يخفى على العيان، وهذا ما يثبت في أجلى صوره في حالة تجمع عتصيون الاستعماري. ويتناول المبحث التالي الطريقة التي تعتمدها إسرائيل في ضم المنطقة الواقعة في مركز هذا التجمع والمستعمرات المقامة في المنطقة الشرقية منه بحكم الأمر الواقع، وتوسيع نطاق هذا الضم شيئاً فشيئاً ليشمل الأراضي الواقعة إلى الشرق والجنوب من منطقة التجمع المذكور.

318 Sean F. McMahon (ed.), *The Discourse of Palestinian-Israeli Relations: Persistent Analytics and Practices* (New York, 2010), 40.

## 1.5. الإطار القانوني: الضم

يشير الضم في معناه إلى فعل يقوم على الاستيلاء على الأرض بالقوة، وهو فعل يخالف القاعدة القطعية التي تحظر استخدام القوة.<sup>319</sup> ويفهم الضم في عمومه على أنه ينطوي على العنصرين التاليين: «الاحتلال الفعلي للإقليم المعني والنية الواضحة للاستيلاء عليه على الدوام (الجوهر والنية)».<sup>320</sup>

الحظر العام المفروض على الاستيلاء على الأرض تحكمه مبادئ قانون الحرب (jus ad bellum)، ويُعد هذا الحظر نتيجة منطقية مترتبة على الحظر المفروض على استخدام القوة. ومن الناحية التاريخية، «كان الضم ينفذ في العادة من خلال إعلان أحادي الجانب بعد الغزو [العسكري] للإقليم المعني ووقوع الهزيمة النهائية بالطرف الخصم».<sup>321</sup> وفضلاً عن ذلك، كان استخدام القوة في سبيل الاستيلاء على الأرض يُعد مشروعاً إلى جانب وسائل أخرى غايتها حيازة الأراضي: حيازة الأرض المباحة،<sup>322</sup> وانتقال الملكية، والتقادم، وزيادة الالتصاق<sup>323</sup> [ازدياد مساحة الأرض المحاذية للبحر أو النهر تبعاً لما يكشف عنه أيهما (بفعل الطبيعة) من اليابسة التي تصبح بعد زوال الماء عنها جزءاً منضمّاً إلى الأرض المذكورة]. ومع ذلك، نص ميثاق عصبة الأمم الصادر في العام 1919، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، على أن «يتعهد أعضاء العصبة باحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي القائم لكافة أعضاء العصبة وحمائتهما من العدوان الخارجي».<sup>324</sup> وفي يومنا هذا، تكفل المادة (4) من ميثاق الأمم المتحدة حظر استخدام القوة وتكرسه، حيث تحظر على الدول أن تمارس «التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة».<sup>325</sup> وتعيد مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً تأكيد أن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ممنوع حتى في الحالات التي تُستخدم فيها في صورة تدابير مضادة إزاء دولة أخرى نُسبت إليها المسؤولية عن

319 Rainer Hofmann, "Annexation," *Max Planck Encyclopedia of Public International Law*, February 2013, para. 1 [hereinafter Hofmann, Annexation]; Lynk, Report on Human Rights, *supra* note 36, 10.

320 Hofmann, Annexation, *supra* note 319, para. 1.

321 المصدر السابق، الفقرة الثانية.

322 تعرف الأرض المباحة على أنها «أرض لا تتبع أي أمة». انظر تعريفها في:

Merriam-Webster Dictionary, "terra nullius", available at <https://www.merriam-webster.com/dictionary/terra%20nullius> [accessed 20 June 2019].

323 Hofmann, Annexation, *supra* note 319, para. 1.

324 ميثاق عصبة الأمم، المادة 10، 1919.

325 ميثاق الأمم المتحدة، المادة 2، 1945.

ارتكاب فعل غير مشروع.<sup>326</sup> كما يؤكد عدد لا يحصى من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين لمجلس الأمن، وغيرها من المعاهدات الدولية، الحظر المفروض على التهديد باستعمال القوة أو استخدامها وتوصّف هذا الفعل باعتباره جريمة عدوان.<sup>327</sup> وبعبارة أخرى، لا يجوز أي انتقاص من الحظر المفروض على التهديد باستعمال القوة أو استخدامها، بخلاف الاستثناءين اللذين استقر ميثاق الأمم المتحدة عليهما.

وعليه، يُستشف من ذلك أن القوة لا يجوز استخدامها لغايات الاستيلاء على الأرض. ويتوافق الفقهاء البارزون في القانون الدولي العام على هذا الحظر الملزم المفروض على الضم.<sup>328</sup> وقد قننت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع ذلك الحظر في إعلان مبادئ القانون الدولي الخاص بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، الصادر عنها في العام 1970، بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على أنه «لا يجوز اكتساب إقليم أي دولة من قبل دولة أخرى نتيجة للتهديد باستعمال القوة أو لاستعمالها. ولا يجوز الاعتراف بشرعية أي اكتساب إقليمي ناتج عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها.»<sup>329</sup> وهذا موقف أيدته فيما بعد محكمة العدل الدولية في الفتوى التي أصدرتها بشأن جنوب غرب أفريقيا في العام 1971.<sup>330</sup> كما يرد ما يؤكد هذا الموقف ويعززها في المادة 52 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، التي تنص على أن أي معاهدة تكون باطلة إذا تم التوصل إلى عقدها بطريق التهديد أو استخدام القوة، وتحظر بذلك الضم عن طريق

326 حولية لجنة القانون الدولي، «مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً»، الوثيقة (56/10/A)، الفصل الرابع (هاء)، المجلد الثاني، الجزء الثاني، تقرير لجنة القانون الدولي إلى الجمعية العامة عن أعمال دورتها الثالثة والخمسين، نيويورك وجنيف 2007، على الموقع الإلكتروني: [https://legal.un.org/ilc/publications/yearbooks/arabic/ilc\\_2001\\_v2\\_p2.pdf](https://legal.un.org/ilc/publications/yearbooks/arabic/ilc_2001_v2_p2.pdf)، فيما يلي، لجنة القانون الدولي، مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول.

327 انظر المادة (35) من قرار الجمعية العامة 3314 (الدورة الرابعة والعشرون) للاطلاع على تعريف العدوان؛ وقرارات أخرى صادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة بشأن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها؛ والمادتان 4 و5 من الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2734 (الدورة الخامسة والعشرون))، اللتان تأتيان على ذكر السلامة الإقليمية باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر المساواة في السيادة بين جميع الدول؛ ووثيقة هلسنكي الختامية؛ ومجلس الأمن.

328 M. Shaw, *International Law* (Cambridge: Cambridge University Press, 2017) (8th ed.), at 372: «ومع ذلك، فمن الواضح اليوم أن الاستيلاء على الأرض بالقوة وحده يعد أمراً تنتفي عنه الصفة القانونية بموجب القانون الدولي». وانظر أيضاً:

A. Cassese, *International Law* (Oxford: Oxford University Press, 2005) (2nd ed.), at 57  
«... لا ينقل الغزو سناً قانونياً بالسيادة، حتى لو تبعه الاحتلال بحكم الأمر الواقع، وتأكيد بسط السلطة على الإقليم.»، وقد ورد هذا الاقتباس في:

Lynk, Report on Human Rights, *supra* note 36, 10.

329 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة 25)، إعلان مبادئ القانون الدولي الخاص بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، على الموقع الإلكتروني: <https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=528c99c74>

330 Legal Consequences for States of the Continued Presence of South Africa in Namibia (South West Africa), Advisory Opinion, 1971 ICJ 16, 21 June 1971, para. 53 and 83, available at <http://www.icj-cij.org/files/case-related/53/053-19710621-ADV-01-00-EN.pdf>

إبرام معاهدة بشأنه.<sup>331</sup> وفي الواقع، يلاحظ الفقيه القانوني د. رينز هوفمان أنه «[...] بالنظر إلى ممارسة الدول ذات الصلة والثابتة والموحدة، فما من شك في أن حظر الضم والالتزام بالاعتراف به بوصفه مشروعاً (مبدأ ستيimson) يتجاوز، بموجب القانون الدولي الراهن، الالتزامات التي ترتبها المعاهدات ويشكل جزءاً من القانون الدولي العرفي»<sup>332</sup> [...] الذي يرقى إلى مرتبة القواعد الآمرة.<sup>333</sup> وتحقيقاً لتلك الغاية، يرد انعدام الصفة المشروعة للضم بالقوة باعتباره جريمة عدوان بموجب أحكام المادة 8(2)(أ) من نظام روما الأساسي.<sup>334</sup>

## الاستخدام المشروع للقوة والاستيلاء على الأرض

حسبما تقدّم ذكره، يرد استثناءان في ميثاق الأمم المتحدة على الحظر المفروض على التهديد باستعمال القوة أو استخدامها. وتقرر المادة 51 من الميثاق الاستثناء الأول من هذين الاستثناءين، وهو الحق في الدفاع عن النفس.<sup>335</sup> ويكمن الاستثناء الثاني في التفويض باستخدام القوة من جانب مجلس الأمن، بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، فلا يمكن الاحتكام إلى هذين النصين لتسوية الاستيلاء على الأرض بالقوة، بالنظر إلى أن السيادة تشكّل حقاً غير قابل للتصرف.<sup>336</sup> وبعبارة أخرى، يعترف القانون الدولي العرفي بالسيادة باعتبارها منوطة بالشعوب، والشعب الفلسطيني في هذه الحالة، وليس بالإقليم نفسه. وترتبط السيادة ارتباطاً وثيقاً لا ينفك عن التعبير عن الحق في تقرير المصير،<sup>337</sup> الذي يتحول مبدأ القواعد الآمرة دونه إلى مبدأ من ضرب الوهم والخيال. وحسب النقاش الذي سقناه في الفصول السابقة من هذه الورقة، تُعد السلامة الإقليمية جزءاً أصيلاً لا يتجزأ من تقرير المصير وامتداداً له. ولذلك، ترتبط السيادة على الإقليم وتتشابك مع التعبير عن تقرير المصير ولا يمكن التنازل عنها من خلال استخدام القوة المأذون به.

وفيما يتصل بحجة الدفاع عن النفس، فمن المفهوم أن مثل هذه الحالة قد تقع عندما

331 الأمم المتحدة، اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، (1155 UNTS 331)، 23 أيار 1969، على الموقع الإلكتروني: <http://hrlibrary.umn.edu/arabic/viennaLawTreatyCONV.html> [وقد زناه واطلعناه عليه في يوم 20 حزيران 2019].

332 Hofmann, Annexation, *supra* note 319, para 21;

وللاستزادة حول مبدأ ستيimson، انظر المبحث المعنون «التزامات الدول الأطراف الأخرى: عدم الاعتراف».

333 Hofmann, Annexation, *supra* note 319, para 38.

334 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مصدر سابق، المادة 8(2)(أ).

335 ميثاق الأمم المتحدة، المادة 51، 1945.

336 B-Naftali, Occupation: Exceptional Case of the oPt, *supra* note 18, 136.

337 المصدر السابق، ص. 134-135.

تسعى دولة من الدول إلى تسوية ضم الإقليم الذي تعود ملكيته إلى دولة معتدية من أجل الحيولة دون وقوع اعتداءات في المستقبل. ومع ذلك، وحتى في الحالات التي تشهد دفاعاً عن النفس بوجه مشروع، فإن «أفعالاً على شاكلة ضم الأراضي بحكم القانون أو بحكم الأمر الواقع [...] توصف في العادة على أنها خارجة عن نطاق ما كان مسوغاً، وهذا طرح تؤيده ممارسة الأمم المتحدة المتعلقة بالأرض الفلسطينية المحتلة [كما ورد في الأصل دون تعديل]». <sup>338</sup> وبعبارة أخرى، وحتى لو كان استخدام القوة يتوافق مع القانون، يُعد أي استيلاء على الأرض في المرحلة التي تلي استخدام القوة فعلاً غير قانوني. في الواقع، إن الوضع الذي ينطوي على الاحتلال لا يغير من هذا الموقف شيئاً، بل إنه يعززه ويرسخه، لأن السلطة القائمة بالاحتلال لا تملك أن تحتج بالحق في الدفاع عن النفس بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة لكي تسوغ استخدام القوة ضد أولئك الذين تمارس سيطرتها الفعلية عليهم والذين يقع عليها واجب حمايتهم بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني. <sup>339</sup> ولهذا السبب، لا يمكن الاحتكام إلى الدفاع عن النفس لتسوية ضم إقليم يقع تحت نير الاحتلال.

### الضم بحكم الأمر الواقع وبحكم القانون

إن الأوضاع التي تعبر فيها السلطة القائمة بالاحتلال عن نية صريحة، وتتخذ خطوات قانونية رسمية هدفها الإعلان عن ضم جزء من إقليم يقع تحت احتلالها أو الإقليم بكامله إلى إقليمها، تمثل على وجه العموم، إجراءات ضم بحكم القانون. وتجسد شرقي القدس حالة ضم بحكم القانون، حيث أقدمت «إسرائيل» على ضم القدس بوجه يتنافى مع القانون بموجب قرار صدر عن مجلس وزرائها في شهر حزيران 1967، وهو قرار عززته التشريعات التي أصدرتها ونصت فيها على توسيع حدود المدينة. <sup>340</sup> وقد ضمت «إسرائيل» القدس بصورة رسمية في العام 1980 وأعدت تأكيد ضمها في العام 2018 عندما أعلنت في

338 D. W. Greig, "Self-Defense and the Security Council: What Does Article 51 Require?" International & Comparative Law Quarterly 40, no.2 (April 1991): 401.

339 انظر:

Noura Erakat", No, Israel Does Not Have the Right to Self-Defense In International Law Against Occupied Palestinian Territory, "Jadaliyya 11 July, 2014 available at <https://www.jadaliyya.com/Details/27551> [accessed 20 June 2019]; John Dugard, "Debunking Israel's self-defense argument", *Aljazeera*, 31 July 2014, available at <http://america.aljazeera.com/opinions/2014/7/gaza-israel-internationalpoliticsunicc.html> [accessed 20 June 2019].

340 The Civic Coalition for Defending Palestinians' Rights in Jerusalem, *Aggressive Urbanism: Urban Planning and the Displacement of Palestinians within and from occupied east Jerusalem*, December 2009, 34, available at [https://www.civiccoalition-jerusalem.org/uploads/9/3/6/8/93682182/aggressive\\_urbanism.pdf](https://www.civiccoalition-jerusalem.org/uploads/9/3/6/8/93682182/aggressive_urbanism.pdf) [hereinafter Aggressive Urbanism].

قوانينها الأساسية، وهي القوانين الدستورية التي تسنها «إسرائيل»، أن «القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل».<sup>341</sup>

ومع ذلك، لا تفصح الدول في العادة عن النية التي تبينها بإنفاذ الضم ولا تصرّح بها، بسبب الحظر المفروض على التهديد باستعمال القوة أو استخدامها في الاستيلاء على الأراضي. وعضواً عن ذلك، يقوم الدليل على الضم من خلال الرجوع إلى السياسات والإجراءات التي تنفذها السلطة القائمة بالاحتلال من أجل إثبات النية الصريحة التي تستهدف ضم الأراضي.<sup>342</sup> ويُعرف هذا الوضع بوصفه ضمًا بحكم الأمر الواقع. وعلى وجه أكبر من التحديد، فقد ينشأ هذا الوضع في الحالات التي يقوم فيها الدليل على:

1. اعتزام الضم حسبما يُستدل عليه من الخطط والسياسات والتعليقات الرسمية.
2. وبسط السيادة على الإقليم في صورة إنفاذ القوانين المحلية،
3. وفرض الوقائع على الأرض على نحو يشير إلى وضع يتسم بالدوام وتقوم فيه السيادة عليه.

وفي وسع المرء أن يستدل على كل محور هذه المحاور من خلال النظر في مدى فعالية السيطرة التي تمارسها السلطة القائمة بالاحتلال، وإنفاذ القوانين المحلية على الإقليم الواقع تحت احتلالها، وتهجير سكانه، وتطوير البنية التحتية التي تدعم سمة الدوام (من قبيل الطرق)، ومنح المواطنة. ويعتمد مدى ما يقرره وجود كل عامل من هذه العوامل أو غيابها من قيام حالة الضم بحكم الأمر الواقع على الظروف التي تلف الوضع القائم محل النظر. وبعبارة أخرى، تخالف الدولة الحظر المفروض على الضم إذا «أظهرت نمطاً من السلوك يتواءم بدرجة كافية مع الضم، ولا يتماشى مع الحق في تقرير المصير والمبادئ الأساسية التي يركز عليها الاحتلال، بما فيها الطابع المؤقت والوصاية وحسن النية».<sup>343</sup> وتتناول المباحث التالية كل معيار من هذه المعايير التي أوردناها أعلاه، وتبين بما لا يدع مجالاً للشك وجود حالة من الضم بحكم الأمر الواقع الذي يسير بخطى ثابتة نحو الضم بحكم القانون.

341 قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل، 1980-5740؛ وقانون أساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي، 2018-5778. وتتوفر ترجمة هذين القانونين إلى اللغة العربية على الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) على موقعه الإلكتروني: <https://bit.ly/36OAIvc> (قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل) و <https://bit.ly/2GL2PRj> (قانون أساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي).

342 Azarova, Prolonged Occupation, *supra* note 32.

343 Lynk, Report on Human Rights, *supra* note 36, 9.

## 2.5. نيّة «إسرائيل» ضمّ تجمع عتصيون الاستعماري

### تطوير القدس وتوسيعها

تعددت المساعي والمخططات الإسرائيلية التي تثبت عزم «إسرائيل» على ضم مناطق من الأرض الفلسطينية المحتلة إلى إقليمها، بما فيها منطقة تجمع عتصيون الاستعماري، والتي كان أولها خطة ألون، التي طرحتها «إسرائيل» في العام 1967. انطوت هذه الخطة على إقامة المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وضم مساحات شاسعة تتبوأ مواقع إستراتيجية من أراضي الضفة الغربية، بما فيها منطقة الأغوار، والمناطق القريبة من طولكرم وقلقيلية، ومنطقة القدس الكبرى.<sup>344</sup> وقد أقامت «إسرائيل»، على هدي من هذه الخطة، ما مجموعه 98 مستعمرة على أراضي الضفة الغربية بحلول العام 1982.<sup>345</sup>

وفيما يتعلق بتجمع مستعمرات عتصيون، تحتل المخططات الإسرائيلية التي تتمحور حول القدس أهمية خاصة. فقد تبنت «إسرائيل» عدداً لا حصر له من الخطط والسياسات الموجهة لترسيخ الادعاء الذي تسوقه بأحققتها في امتلاك السيادة على القدس، بصفتها عاصمتها المعلنة، مما يضمن لها الاعتراف الدولي بها باعتبارها عاصمتها في المستقبل. ولتحقيق هذه الغاية، تسعى الخطط التي وضعتها «إسرائيل» وبصراحة إلى (1) ضمان وجود أغلبية من اليهود الإسرائيليين فيها، (ب) والخروج بهيكلية للمدينة تستعصي على التقسيم.<sup>346</sup> ومع ذلك، فبالنظر إلى الأعداد الكبيرة من السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس، ومعدل النمو السكاني الذي يُعد أعلى بقدر كبير في أوساطهم، فقد انطوى عمل «إسرائيل» على تحقيق هذين الهدفين والمحافظة عليهما من خلال (1) توسيع حدود بلدية القدس توسيعاً جذرياً والعمل في الوقت ذاته على تحجيم القرى الفلسطينية وعزلها، (2) وخلق ظروف، وظروف معيشية بوجه خاص، تؤمّن الحوافز المطلوبة للاستعمار اليهودي الإسرائيلي فيها، (3) وفرض بيئة قهرية على القرى الفلسطينية القائمة فيها بغية تقليل تعداد سكانها وتقليصه.

فحتى انقضاء عهد الانتداب البريطاني في العام 1947، لم تكن مساحة حدود بلدية القدس تتعدى 19.2 كيلومتر مربع. ووسعت «إسرائيل»، على مدى الفترة الممتدة بين العامين 1948

344 Allison B Hodgkins, *Israeli Settlement Policy in Jerusalem: Facts on the Ground*, PASSIA, (Jerusalem, 1998): 80. [hereinafter Hodgkins, Settlement Policy].

345 Benvenisti, West Bank, *supra* note 162, 50.

346 Jerusalem Development Authority, *Jerusalem: Extending the Area of Jurisdiction*, Municipality of Jerusalem City Planning Department, April 1991, 25.

و1967، حدود غربي القدس إلى مساحة إضافية بلغت 16 كيلومتراً مربعاً. بحيث صارت تضم العديد من القرى الفلسطينية التي هجرت سكانها منها. وبعد أن وضعت حرب العام 1967 أوزارها، أجرت «إسرائيل» تغييراً جذرياً أعادت فيه ترسيم حدود بلدية القدس، حيث أضافت ما مساحته 70 كيلومتراً مربعاً من أراضي القدس، منها 86.5 في المائة كانت تقع إلى الشرق من الخط الأخضر وضممتها من جانب واحد إلى إقليم الدولة الإسرائيلية. ومع ذلك، فقد رُسمت هذه الحدود من أجل ضم أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية التي تيسر لـ«إسرائيل» إطلاق مشاريع البناء التي تطوق المناطق الفلسطينية في القدس، إلى جانب إقصاء القرى والبلدات الفلسطينية الكبيرة منها، من قبيل أبو ديس والعيزرية عن منطقة بلديتها.<sup>347</sup> ولا تزال هذه المناطق تقع ضمن ما يطلق عليه اليوم بحسب «إسرائيل» «بلدية القدس».

ولا تقتصر المخططات التي وضعتها «إسرائيل» على خلق الوقائع على الأرض، بل تتخطاها إلى تكريس ادعاءاتها ببسط سيادتها عليها وترسيخها. ففي العام 1968، أعدت إسرائيل المخطط الهيكلي لمدينة القدس، الذي تحدث عن «حاضرة القدس» وإقامة حلقة من المستعمرات التي تطوّقها وتلتف حولها - انظر الخريطة 5. وكان الهدف من وراء هذا المخطط الهيكلي يكمن في توسيع حدود بلدية القدس ضمن دائرة قطرها 100 كيلومتر، بحيث تضم المراكز السكانية الكبيرة في مدينتي رام الله وبيت لحم إلى القدس، وتتغلغل في عمق مساحة كبيرة من وسط الضفة الغربية وتندّد إمكانية إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وتلفظها من أصلها.<sup>348</sup> وقد أفضت إقامة السلطة الفلسطينية إلى تحويل مناط تركيز مخططات مدينة القدس نحو توطيد سيطرة «إسرائيل» وإحكام قبضتها على رام الله وبيت لحم وغيرها من المدن والقرى الفلسطينية وتكريس اعتمادها الاقتصادي على القدس التي تسيطر عليها «إسرائيل»، بما يشمل ذلك من إنشاء أنماط نقل تهمش هذه المناطق الفلسطينية، دون أن تفضي إلى ضمها ضمّاً فعلياً.<sup>349</sup> ولهذه الغاية، وإضافة لما ذكر، يضع ما يظهر من مخططات بشأن القدس الكبرى نصب عينيه على ضم المناطق الواقعة في محيط تلك المدن الفلسطينية، حسبما يتبين ذلك في الخريطة 6، حيث توجد المستعمرات بالفعل أو توجد إمكانية لإقامة مستعمرات إسرائيلية جديدة فيها، بما يتواءم مع الهدف المتمثل في الاستيلاء على أكبر مساحة من الأراضي التي يقطنها أقل عدد من الفلسطينيين،<sup>350</sup> وبما يشمل تجمع مستعمرات عتصيون.

347 Jeff Halper, "The Three Jerusalems: Planning and Colonial Control", *The Jerusalem Quarterly* 15, (2002): 7-8, available at [https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/jq-articles/15\\_three\\_2.pdf](https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/jq-articles/15_three_2.pdf) [hereinafter Halper, Three Jerusalems].

348 المصدر السابق، ص. 7.

349 المصدر السابق.

350 Hodgkins, Settlement Policy, *supra* note 344, 80-82.





وفضلاً عما تقدم، نشرت السلطات الإسرائيلية على اختلافها ورعاتها طائفة من المخططات للاسترشاد بها في تطوير القدس،<sup>351</sup> بما فيها مخططات تستشرف بصراحة ضم تجمع عتصيون الاستعماري في إطار رؤيتها بشأن القدس.

## إعلان النوايا الإسرائيلية

حينما ننظر في الخطاب الذي تعتمده «إسرائيل» في حديثها عن تجمع عتصيون الاستعماري، نرى أنه خطاب متكتم ويعوزه الوضوح على نحو متعمد ينم عن سابق تصور وتصميم، حيث لا يتجلى ما إذا كان هذا الخطاب يشير إلى المركز الذي شكّل أولى المناطق التي أقيمت غوش عتصيون فيها، أم أنه يشمل تجمع مستعمرات عتصيون بامتدادها الكامل. فالطابع الغامض الذي يلف هذا الخطاب يسمح «لإسرائيل» أن تؤمّن الدعم والإسناد لمنطقة لا تنفك تتوسع.

وفي هذا الخصوص، تتضح النوايا التي تكنّها «إسرائيل» بشأن تجمع عتصيون الاستعماري على لسان العديد من المسؤولين الإسرائيليين رفيعي المستوى، بما يشمل الدعوة المحددة التي أطلقوها لضم هذا التجمع ومناطق أخرى من الضفة الغربية أو الضفة الغربية بأسرها. ومن جملة الشواهد البارزة على ذلك:

- في العام 1995، قال رئيس الوزراء في حينه، يتسحاك رابين: «إننا نتوخى قدسًا موحدة ونريدها، وهي ستضم كلاً من معاليه أدوميم وجفعات زئيف - باعتبارها عاصمة إسرائيل، تحت السيادة الإسرائيلية ... وسوف تشمل التغييرات إضافة غوش عتصيون، وإفرا، وبيتار والتجمعات الأخرى، والتي تقع غالبيتها في المنطقة الشرقية مما كان يشكل 'الخط الأخضر' قبل حرب الأيام الستة».<sup>352</sup>
- وفي يوم 25 تموز 2000، تحدث إيهود باراك، رئيس الوزراء الذي خلف رابين، في مؤتمر

351 Planning Administration, City Engineer, City Planning Department, *The 2000/2020 Jerusalem Master Plan*, prepared for Jerusalem Municipality, 2000, available at <http://www.alhaq.org/en/wp-content/uploads/2018/03/LocalOutlinePlanJerusalem2000.pdf>; The Civic Coalition for Defending Palestinians' Rights in Jerusalem, "The 2030 Jerusalem Master Plan", in *Aggressive Urbanism*, *supra* note 340, 26; Nur Arafah, "The Marom Plan" in *Which Jerusalem? Israel's Little-Known Master Plans*, 31 May 2016, available at <https://al-shabaka.org/briefs/jerusalem-israels-little-known-master-plans/>; and Metropolitan Jerusalem Moving Forward, "The Greater Jerusalem Transportation Plan", 2013, available at <https://www.polisnetwork.eu/uploads/Modules/PublicDocuments/jerusalem-transportation-master-plan.pdf> [all accessed 20 June 2019]

352 Francesco Chiodelli, *Shaping Jerusalem: Spatial planning, politics and the conflict* (New York: Routledge, 2017).

كامب ديفيد عن «نمو القدس ... من خلال أخذ بعض المدن المحيطة بالقدس - معاليه أودوميم، جفعات زئيف، تجمع عتصيون - وضمها إلى القدس ووضعها تحت السيادة الإسرائيلية، ومن ثم خلق وضع يعترف العالم بأسره فيه بهذه القدس الموسعة باعتبارها عاصمة إسرائيل، لقاء ثمن يتمثل في نقل عدد قليل من القرى [الفلسطينية] ...»<sup>353</sup>

● وفي شهر حزيران 2014، ناقش المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي تشكيل لجنة تتولى إعداد المعايير المطلوبة لضم عتصيون إلى «إسرائيل».<sup>354</sup> وكان وزير الاقتصاد الإسرائيلي، نفتالي بينيت، في حينه الداعم الرئيسي لهذه المبادرة واقترح ضم المنطقة (ج) بأكملها في أكثر من مناسبة.<sup>355</sup>

● وفي شهر أيار 2015، أعربت نافا بوكر، عضو الكنيست عن حزب الليكود، عن عزمها طرح التشريعات التي تكفل ضم تجمعات مستعمرات عتصيون إلى إقليم «إسرائيل».<sup>356</sup>

● وفي شهر كانون الثاني 2017، شدد أفيغدور ليبرمان، وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه، وفي معرض مناقشة مشروع قانون بشأن ضم تجمعات عتصيون الاستعماري إلى جانب مشاريع قوانين أخرى، على الحاجة إلى توخي الصبر مع الإدارة الأمريكية الجديدة، ولكنه قال إنه «من الواضح أن معاليه أودوميم وغوش عتصيون ستكونان جزءاً من إسرائيل في نهاية المطاف، وبطريقة أو بأخرى».<sup>357</sup>

● وفي يوم 26 تموز 2017، عبّر رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، عن مساندته لمشروع قانون من شأنه ضم أربع مستعمرات - بما فيها بيتار عيليت وإفرايم وتجمع عتصيون - إلى بلدية القدس.<sup>358</sup> ومن شأن مشروع القانون المذكور، كذلك، أن ينص

353 Halper, Three Jerusalems, *supra* note 347, 12.

354 Caroline Glick, "World News: Week of June 29 through July 5", Focus on Jerusalem, available at <https://focusonjerusalem.com/newsroom167.html> [accessed 20 June 2019].

355 "After UN vote, Bennett plans to bring annexation bill to Knesset", *Times of Israel*, 25 December 2016, available at <http://www.timesofisrael.com/after-un-vote-bennett-plans-to-bring-annexation-bill-to-knesset/> [accessed 20 June 2019].

356 Mazal Muallem, "MK Nava Boker aims to defend diversity in Likud", *Al-Monitor*, 15 April 2015, available at <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/04/israel-new-knesset-neva-boker-interview-firefighting-carmel.html> [accessed 20 June 2019].

357 Tovah Lazaroff, "Lieberman: 'The US Could Agree to Settlement Bloc Annexation, But Not Now'", *The Jerusalem Post*, 19 January 2017, available at <http://www.jpost.com/Israel-News/Lieberman-The-US-could-agree-to-settlement-bloc-annexation-but-not-now-478962> [accessed 20 June 2019].

358 Marissa Newman, "Netanyahu backs major expansion of Jerusalem to include nearby settlements", *The Times of Israel*, 27 July 2017, available at <https://www.timesofisrael.com/netanyahu-backs-major-expansion-of-jerusalem-to-include-nearby-settlements/> [accessed 20 June 2019].

على بسط سيادة «إسرائيل» على المستعمرات المقامة في الأرض الفلسطينية المحتلة، من خلال تمكين المقيمين في هذه المستعمرات من التصويت في انتخابات بلدية القدس، مثلاً، وبالتالي إرساء الدعائم اللازمة لضم الأراضي الفلسطينية بحكم الأمر الواقع.

- وبعد ذلك بأسبوع، وفي يوم 2 آب 2017، أعلن نتنياهو: «إننا نعمل بكل طاقتنا للاستعمار في كل شبر من الأرض»<sup>359</sup> وأضاف في اليوم التالي وبكل فخر أن «أي حكومة أخرى لم تنجز هذا القدر على صعيد الاستعمار في أرض إسرائيل مثلما فعلت الحكومة التي أتزعمها»<sup>360</sup>
- وفي شهر أيلول 2017، لم يقتصر نتنياهو على المشاركة في احتفالات اليوبيل الخمسين لإقامة تجمع عتصيون الاستعماري، بل قال كذلك إن «الاستعمار مهم بالنسبة لكم يا أصدقائي، وإنه بالأهمية ذاتها بالنسبة لي، ولذلك أقول أمام الجميع وبوضوح: لن تُقتلع أي مستعمرات في أرض إسرائيل»<sup>361</sup>.
- وفي شهر تشرين الثاني 2017، قال وزير شؤون القدس، زئيف إلكين، «لقد انتهينا من قصة الدولتين. وليس هناك من خيار آخر سوى دولة إسرائيل، سوف توجد دولة واحدة بين [نهر] الأردن والبحر بكل تأكيد»<sup>362</sup>.
- وفي يوم 20 كانون الأول 2017، قالت أييليت شاكيد، وزيرة العدل، إن «تسجيل أراضي كفار عتصيون باعتبارها أراضٍ تابعة للصندوق القومي اليهودي يُعد خطوة مهمة، من الناحيتين الرمزية والعملية، من أجل الاستمرار في إحكام قبضتنا على غوش عتصيون وأرض إسرائيل ... إن الأمل يحدوني في ألا يطول انتظار اليوم الذي نملك القدرة فيه على إنفاذ خطوة أخرى للتعبير عن هذه الملكية: أن نبسط السيادة

359 Tovah Lazaroff "Netanyahu: 'We're Connecting the Beitar Illit Settlement to Jerusalem'", *The Jerusalem Post*, 3 August 2017, available at <http://www.jpost.com/Israel-News/Politics-And-Diplomacy/Netanyahu-Were-connecting-Beitar-Illit-settlement-to-Jerusalem-501512> [accessed 20 June 2019].

360 "Netanyahu boasts about how much his government has done for illegal settlements on Palestinian land", *The New Arab*, 3 August 2017, available at <https://www.alaraby.co.uk/english/news/2017/8/3/netanyahu-no-other-government-did-as-much-for-settlement> [accessed 20 June 2019].

361 Tovah Lazaroff, "Netanyahu at Settlement Jubilee: 'We will never uproot Jewish or Arab Communities'", *The Jerusalem Post*, 28 September 2017, available at <https://www.jpost.com/Israel-News/Netanyahu-We-wont-uproot-Jews-Arabs-506163> [accessed 20 June 2019].

362 Tovah Lazaroff, "Elkin: Start Preparing for One Million Settlers in the West Bank", *The Jerusalem Post*, 14 November 2017, available at <https://www.jpost.com/Israel-News/Elkin-Start-preparing-for-one-million-settlers-in-the-West-Bank-514251> [accessed 20 June 2019].

الإسرائيلية الكاملة على جميع مناطق غوش عتصيون، جنباً إلى جنب مع معاليه أدوميم والمنطقة (ج)».<sup>363</sup>

- وفي يوم 31 كانون الأول 2017، أصدر الحزب الحاكم في إسرائيل، وهو حزب الليكود، قراراً دعا فيه إلى ضم المستعمرات وقال فيه: «بعد خمسين عاماً من تحرير يهودا والسامرة، ومعها القدس، عاصمتنا الأبدية، تدعو اللجنة المركزية لحزب الليكود زعماء الليكود المنتخبين إلى العمل على السماح بأعمال البناء بلا عوائق وإنفاذ القانون الإسرائيلي والسيادة الإسرائيلية على جميع المناطق المستعمرة المحررة في يهودا والسامرة».<sup>364</sup>

### النوايا الإسرائيلية المستشفة في التشريعات

وتجد هذه التصريحات ما يعززها ويؤيدها في مختلف المساعي التشريعية، بما تشمله من 25 مشروع قانون طُرح على الكنيست بغية ضم جميع أراضي الضفة الغربية أو جزء منها، وبما فيها ست محاولات تتعلق «بغوش عتصيون» على وجه الخصوص.<sup>365</sup> ففي الفترة الواقعة بين شهري آذار وحزيران 2017، قدم ثلاثة من أعضاء الكنيست ثلاثة مشاريع قوانين متطابقة تحت عنوان «مشروع قانون ضم تجمع عتصيون»، وتعقّب المذكرات الإيضاحية المرفقة في طي هذه المشاريع على أنه «قد آن الأوان، لذلك، لإنفاذ السيادة [الإسرائيلية] على هذه المناطق، بما فيها جميع المستعمرات التابعة لمجلس إقليمي غوش عتصيون، وإفراّت وبيتار عيليت، وبضمنها المناطق التجارية والصناعية والمواقع الأثرية التي تتبعها، وجميع أراضي الدولة التي تمتد بين المستعمرات، الواقعة في المنطقة (ج)».

كما شهد العام 2017 ثلاث محاولات بذلت لطرح مشاريع قوانين بشأن ضم المستعمرات التي تقع في محيط القدس، بما فيها المناطق التي تضم معاليه أدوميم وجفعات زئيف وغوش عتصيون وبيتار عيليت وإفراّت، إلى القدس. وكانت كل محاولة من هذه المحاولات تشبه قرينتها، وباتت مشاريع القوانين هذه تُعرف على اختلافها بمسمى «قانون القدس الكبرى» وقانون «القدس

363 “We should achieve full sovereignty soon”, *Arutz Sheva*, 20 December 2017, available at <http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/239594> [accessed 20 June 2019].

364 Jacob Magid, “Likud top body votes to urge annexing parts of the West Bank”, *Times of Israel*, 31 December 2017, available at <https://www.timesofisrael.com/likud-top-body-votes-to-annex-parts-of-the-west-bank/> [accessed 20 June 2019].

365 ييش دين، «قاعدة بيانات لقوانين ومقترحات قوائم الضم»، على الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/2GJbgb6>. [وقد زناه واطلعناه عليه في يوم 20 حزيران 2019]. [فيما يلي، ييش دين، قاعدة بيانات لقوانين ومقترحات قوائم الضم]

وبناتها».<sup>366</sup> ولم يجرِ اعتماد أي من مشاريع القوانين المذكورة أو سحبها، بل جرى تعليقها بفعل الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة إلى حين إطلاق صفقة القرن.<sup>367</sup>

وفي العام 2018، حال ننتياهو دون إحراز تقدّم على صعيد طرح مشروع قانون آخر، طُرِح تحت عنوان «ضم الضفة الغربية بأسرها»، وهو مشروع سعى هذه المرة إلى بسط السيادة الإسرائيلية على جميع المستعمرات المقامة في الضفة الغربية ومن ثم ضمها بالفعل إلى إقليم «إسرائيل». ومع ذلك، أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي في سياق إقدامه على اتخاذ هذا الإجراء أنه كان يُجري<sup>368</sup> مباحثات مع البيت الأبيض، تحت إدارة ترامب، منذ فترة ليست بالقصيرة بشأن مسألة بسط السيادة الإسرائيلية على تلك المستعمرات.<sup>369</sup> وقد أُعيدَ طرح مشروع القانون ذاته في شهر أيار 2018، وهو لا يزال معلقاً.<sup>370</sup> ومع ذلك، تشير هذه المساعي في مضمونها إلى نظرة «إسرائيل» التي ترى دوام الاستثمارات التي تضخّها في هذه المنطقة والمستعمرات المقامة فيها. وبذلك، ترتبط مشاريع القوانين المعلقة ارتباطاً واضحاً بتقييم ضم تجمع عتصيون الاستعماري بحكم الأمر الواقع.

## نية «إسرائيل» حسبما تبرهن الأطراف غير الحكومية عليها

لقد بات ضم تجمع عتصيون الاستعماري يمثل دعوة أساسية تطلقها أطراف وجماعات

366 The Bill for "Greater Jerusalem" Law – 2017 [7555], unofficial English translation available at <http://www.alhaq.org/en/wp-content/uploads/2018/02/P-20-4158.pdf>; and the Bill for the "Jerusalem and its Daughters" Law - 2017 [7555], unofficial English translation available at <http://www.alhaq.org/en/wp-content/uploads/2018/02/P-20-4386.pdf>

367 Jeffrey Heller, "U.S. pressure delays Israel's 'Greater Jerusalem' bill: legislator", *Reuters*, 29 August 2017, available at <https://www.reuters.com/article/us-israel-palestinians-settlement/u-s-pressure-delays-israels-greater-jerusalem-bill-legislator-idUSKBN1CY0CB> [accessed 20 June 2019].

368 انظر البنود المعنونة: «مقترح قانون لضمّ كل الضفة الغربية»، في ييش دين، قاعدة بيانات لقوانين ومقترحات قوانين الضمّ، مصدر سابق. وانظر، أيضاً:

Jonathan Lis, "Netanyahu Blocks Settlement Annexation Bill From Coming to a Vote," *Haaretz* 21, February, 2018, available at <https://www.haaretz.com/israel-news/netanyahu-blocks-settlement-annexation-bill-from-coming-to-a-vote-1.5809143> [accessed 20 June 2019].

369 Foundation for Middle East Peace, "Bibi Blocks Settlement Annexation Bill, But Signals Something Bigger", *Settlement Report: 15 February 2018*, available at <https://fmep.org/resource/settlement-report-february-15-2018/#BigSignal> [accessed 20 June 2019]; Tovah Lazaroff, "Right Wing Leaders: Israel should ignore trump on settlement expansion", *The Jerusalem Post*, 13 February 2018, available at <https://www.jpost.com/Israel-News/Right-wing-leaders-Israel-should-ignore-Trump-on-settlement-annexation-542491> [accessed 20 June 2019].

370 ييش دين، قاعدة بيانات لقوانين ومقترحات قوانين الضمّ.

إسرائيلية غير حكومية لاتخاذ الإجراءات ومباشرة العمل على هذا الصعيد، من قبيل حركة السيادة (رييونوت)، وحزب هوية (زيهوت) وخطة السلام التي يطرحها، إلى جانب عدد كبير مما شابها من جماعات وحركات. ومع مئات الآلاف من اليهود الإسرائيليين الذين يستعمرون في مناطق تمتد على امتداد أراضي الضفة الغربية، تنظر هذه الجماعات إلى الضم، أو «السيادة»، على أنها الخطوة المقبلة الوحيدة والمقبولة بالنسبة لـ«إسرائيل».<sup>371</sup>

وتتولى جماعة النساء الخُضر دفة قيادة حركة السيادة، وهي جماعة تضم أفرادًا من أقصى اليمين الإسرائيلي وتدعو إلى توسيع نطاق السيادة لكي جميع أنحاء الضفة الغربية.<sup>372</sup> وتحظى هذه الجماعة بالدعم والرعاية على المستويين الدبلوماسي والتشريعي، مثلما حظيت به حركة السيادة الراسخة التي تديرها. وتعمل هذه الحركة على تأطير النقاش من جهة ضرورة إنفاذ السيادة على الضفة الغربية بجميع ربوعها بسبب المستعمرات، والرغبة في توسيع القدس، وتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في ادعاء أحقية «إسرائيل» في تملك فلسطين بكاملها وإقامة الدولة الإسرائيلية على أرضها من نهر الأردن حتى البحر الميت. وقد نالت حركة السيادة الدعم من عدة سياسيين إسرائيليين وأعضاء في الكنيست الإسرائيلي، بمن فيهم يوآف غالانت، وزير البناء، الذي شدّد على ضرورة النظر إلى «منطقة الأغوار ويهودا والسامرة وجميع المناطق الواقعة إلى الغرب منهما باعتبارها وحدة واحدة أو إقليمًا واحدًا، يسمح التثامها معًا بالدفاع عن دولة إسرائيل».<sup>373</sup> وبما أن ضم الضفة الغربية يُطرح باعتباره ضرورة أمنية ويُفهم على أنه كذلك، فإن حركة السيادة تكتسب المزيد من الزخم والثقل في أوساط الجمهور الإسرائيلي، إلى جانب تأثيرها على توجهات المجتمع الدولي.

وبذلك، تكثّف حركة السيادة وغيرها من الجماعات النقاشات التي تتناول الضم وتسوقه ضمن اعتبارات أمنية وديموغرافية، طالما أُثيرت باعتبارها عقبات تحول دون تحقيق الرغبات الصهيونية في ضم الضفة الغربية عن بكرة أبيها. ومن جانب آخر، تقترح حركة السيادة أن يُنظر إلى ضم المنطقة (ج) كما لو كان ضرورة فورية لا تحتتمل التأجيل من أجل ضمان المحافظة على الأمن والإمساك بزمام السيطرة على السكان الفلسطينيين الذين لا يبرحون أماكنهم في

371 "Analysis: So, How Many Arabs Live in Area C?" *Jewish Press*, 10 January 2016, available at <https://www.jewishpress.com/news/analysis-so-how-many-arabs-live-in-area-c/2016/01/10/> [accessed 20 June 2019] [hereinafter Analysis - Area C].

372 Women in Green, "The Sovereignty Movement on Y-Net", WordPress, 12 February 2019, available at <https://womeningreen.org/the-sovereignty-movement-on-y-net/> [accessed 20 June 2019].

373 "The Right of our Fore-fathers Align with Security Needs", *Sovereignty* no. 10 (2018): 4, available at <http://womeningreen.org/wp-content/uploads/2018/05/ribonut10english.pdf> [hereinafter Sovereignty Movement].

هذه المنطقة.<sup>374</sup> كما تساند هذه الحركة توسيع نطاق منح الجنسية الإسرائيلية المجتزأة لجميع الفلسطينيين المقيمين في تلك المناطق المضمومة، باعتبار ذلك يمثل الخطوة الأولى في المبادرة التي ترمي إلى ضمان الأمن وتيسير العمل على ضم المزيد من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.<sup>375</sup> ومن جهة أخرى، ترفض جماعات من قبيل حزب زيهوت الاعتبارات الديموغرافية، وتقول إن النساء اليهوديات لهن العديد من الأطفال كما هو حال الفلسطينيات، بينما تقول في الوقت نفسه إن الأمن يمثل مشكلة بسبب السعي إلى إحلال السلام. وبعبارة أخرى، ينبغي «لإسرائيل» أن تنجز الهدف الذي قررت تحقيقه، وهو ضم جميع الأراضي الممتدة من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط، كما تستطيع «إسرائيل» أن تمنح الجنسية المجتزأة لجميع الفلسطينيين وأن تقدم الحوافز التي تكفل تشتيت السكان الفلسطينيين من خلال عرض صفقات الهجرة عليهم.<sup>376</sup>

### 3.5. بسط السيادة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة

أنشأت «إسرائيل»، في سياق الإجراءات التدريجية التي تُعنى بإنفاذ الضم بحكم الأمر الواقع، نظامًا قانونيًا ملغيًا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بحيث تطبق من خلاله إطارًا قانونيًا على المستعمرين الإسرائيليين وإطارًا قانونيًا آخر على الفلسطينيين، في الوقت الذي تدّعي فيه أنها تُبقي على ظهور هذه الأرض في مظهر الأرض المحتلة التي تدار بقوانين عسكرية مستقلة.

ففي المقام الأول، أنجزت «إسرائيل» بسط سيادتها بالفعل على الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال سلسلة من الأوامر العسكرية التي تقيم جيوبًا إقليمية للمستعمرات في الضفة الغربية. ومن جملة الأوامر الصادرة في العام 1979 والتي تنص على تأسيس السلطات المحلية للمستعمرات، الأمر العسكري رقم 783 بشأن إدارة المجالس الإقليمية - والذي شمل مجلس غوش عتصيون الإقليمي - والأمر العسكري رقم 892 بشأن إدارة المجالس المحلية - من قبيل إفرات.<sup>377</sup> وقد مهدت هذه الأوامر العسكرية الطريق أمام إنفاذ القوانين المدنية الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال السماح لهيئات الحكم في المستعمرات (وهي المجالس المحلية والإقليمية) بامتلاك الصلاحيات والولاية نفسها التي يمتلكها غيرها من الهيئات البلدية الإسرائيلية، مما يعني أنها تطبق القوانين المدنية الإسرائيلية داخل حدودها. ونتيجةً

374 Analysis-Area C, *supra* note 371.

375 المصدر السابق.

376 Zehut, "The One State Solution; Zehut's Peace Plan", 16 July 2018, available at <https://zehut.org.il/zehuts-peace-plan/?lang=en> [accessed 20 June 2019].

377 BADIL: Ruling Palestine, *supra* note 228, 109-110.



لذلك، تحظى جميع الوزارات والإدارات الإسرائيلية التي تملك الصلاحيات القانونية القدرة على ممارسة هذه الصلاحيات داخل المستعمرات - فعلى سبيل المثال، تمارس وزارة التربية والتعليم صلاحياتها على المدارس في المستعمرات.<sup>378</sup>

وثانيًا، سنّ الكنيست طائفة من القوانين التي تسري على المواطنين اليهود الإسرائيليين بصرف النظر عن أمكنة إقامتهم، بمن فيهم أولئك الذين يقيمون في المستعمرات. وهذا يعني أن عددًا ليس بالقليل من القوانين المدنية الإسرائيلية، بما فيها العديد من القوانين الجنائية، والقوانين المتصلة بالضرائب والتأمين الوطني والتأمين الصحي والحق في التصويت في انتخابات المجالس المحلية والإقليمية وانتخابات الكنيست، تُعد نافذة على جميع المستعمرين بحكم الجنسية الإسرائيلية التي يحملونها وحدها.<sup>379</sup>

وثالثًا، وسّعت «إسرائيل» من نطاق تقديم الخدمات ليشمل المستعمرات، ووسّعت بذلك نطاق سيادتها ليتجاوز حدودها القانونية. فعلى سبيل المثال، سمحت «إسرائيل» بموجب أحكام الأمر العسكري رقم 1219 (الذي يرد تحت الرقم 1216 أيضًا) للمستعمرات بأن تُربط مباشرة بشبكة الكهرباء الإسرائيلية، حيث ينص على أن «تأذن إسرائيل، بحلول يوم 12 كانون الثاني 1988، بإجراء تحويلات في إمدادات الكهرباء في عدد من المستوطنات، مما يشكل خطوة أخرى على صعيد ضم المستوطنين والمستوطنات إلى إسرائيل بصفة قانونية»<sup>380</sup> وكانت شركاء كهرباء محافظة القدس، وهي شركة فلسطينية تحمل رخصتها منذ عهد الدولة العثمانية، تؤمّن إمدادات الكهرباء في الأحوال العادية. وقد احتفظت هذه الشركة، بموجب قانون الاحتلال، بالحق القانوني في تزويد إمدادات الكهرباء بصفتها الجهة صاحبة الرخصة من قبل.<sup>381</sup> وقد شكّل الأمر العسكري المذكور، بما نص عليه من إجراء هذه التحويلات، خطوة مهمة على صعيد الإجراءات التي تنفذها «إسرائيل» في سبيل ضم المستعمرات بحكم الأمر الواقع.

ووسّعت المحكمة العليا الإسرائيلية نطاق ولايتها القضائية لتغطي المستعمرات المقامة في الأرض الفلسطينية المحتلة في العام 1972، حيث قضت بأنها «تملك الصلاحية التي تخولها النظر في أي نشاط عسكري يتخطى حدود الديمقراطية الإسرائيلية»<sup>382</sup> وبناءً على ذلك، صدّقت المحاكم الإسرائيلية على هذا النظام ووثقت عراه، حيث غدت تتمسك بإنفاذ الأوامر العسكرية

378 Tilley, Occupation, Colonialism, Apartheid, *supra* note 40, 106-107.

379 "An Israeli Guide to Annexation", The Nakba Files, 23 June 2016, available at <http://nakbafiles.org/2016/06/23/israel-and-annexations-a-guide/> [hereinafter Israeli Annexation Guide].

380 BADIL, Ruling Palestine, *supra* note 228.

381 المصدر السابق.

382 Tilley, Occupation, Colonialism, Apartheid, *supra* note 40, 125.

والقانون المدني الإسرائيلي بما يحملانه من طابع تمييزي، وباتت تضيف صفة نظامية على إنفاذ هذا الإطار القانوني على المستعمرين في الضفة الغربية.<sup>383</sup> ويفرض هذا النظام القانوني المزدوج، الذي أفرزته تلك القوانين، نظاماً تمييزياً لا يخفى أنه يصب في مصلحة المستعمرين الإسرائيليين ويحرم الفلسطينيين من حقهم في تقرير مصيرهم.<sup>384</sup> كما تكفل هذا الأمر، فيما يتعلق بالإدارة، بالألا تخضع المستعمرات للقوانين التي تسري على الفلسطينيين، بل أن تتمتع بدل ذلك بالصلاحيات والمزايا التي تشبه ما تتمتع به مثيلاتها من التجمعات السكانية في «إسرائيل»،<sup>385</sup> وهو ما يرقى إلى حالة الضم بحكم الأمر الواقع.

وحتى وقت قريب، أتاحت هذه الآلية التي يسمها التعقيد ويلفها الغموض، وأفضت إلى خلق حالة من الفصل العنصري، الإبقاء على التمييز القانوني فيما يتصل بوضع الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال إصرار السلطات الإسرائيلية على الاحتكام إلى الأوامر العسكرية من أجل تيسير بسط الولاية القانونية عليها. وقد طرأ تحول على هذا الوضع خلال الأعوام القليلة الماضية، حسبما نستعرضه بالبحث والبيان في الفصل السابع من هذه الورقة: الضم الزاحف بحكم القانون ودولة واحدة قوامها الفصل العنصري.

#### 4.5. وقائع الاستعمار الإسرائيلي على الأرض ودلالاتها على بسط السيطرة الدائمة

تتبدى النية التي تكتمها «إسرائيل» في أقوالها وتشريعاتها بشأن ضم تجمع عتصيون الاستعماري على وجه الخصوص، والأرض الفلسطينية المحتلة بعمومها، وتتكشف بجلاء لا غموض فيه في المباحث التي بسطناها فيما تقدم من هذه الورقة. كما تدل هذه المباحث على مستوى الوضع الدائم الذي يتمخض عن التشريعات السارية والمقترحة. ويمكن استنتاج الدلالات الإضافية التي تثبت السعي إلى إدامة هذا الوضع من الاستثمارات الضخمة التي تضخها «إسرائيل» ومشاريع التنمية الواسعة التي ترعاها داخل هذه المنطقة من أجل إرساء الأسس اللازمة لنوعية حياة وأسلوب معيشة يقتصر على سكان المستعمرات ويخضعهم دون غيرهم.

383 Israeli Annexation Guide, *supra* note 379.

384 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، ريتشارد فولك، القرار (16/72/HRC/A)، 10 كانون الثاني 2011، الفقرة 32(ب)، على الموقع الإلكتروني: <https://undocs.org/ar/A/HRC/16/72>. [وقد زناه واطلعناه عليه في يوم 20 حزيران 2019].

385 BADIL, Ruling Palestine, *supra* note 228.

ومن الشواهد الواضحة الأخرى التي تدل على الصفة الدائمة التي تصف المساعي التي تبذلها «إسرائيل» في سبيل إنفاذ الضم التحكم في التركيبة الديموغرافية التي تسم هذه المنطقة. وهذا إجراء يشكل مخالفة واضحة لمبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي الإنساني بالنظر إلى أنه يتعلق بالاحتلال العسكري. ويرد هذا المبدأ في المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة والقاعدة 130 من القانون الدولي الإنساني العرفي، اللتين تحظران التهجير القسري للسكان القابعين تحت نير الاحتلال وإحلال سكان السلطة القائمة بالاحتلال محلهم. وفي الوقت الذي يصعب فيه الحصول على إحصاءات دقيقة لتعداد السكان المقيمين في منطقة تجمع عتصيون الاستعماري في الفترة الواقعة بين العامين 1947 و1948، تقدّم الإحصاءات المستقاة من ملحق مسح السكان في فلسطين، الذي أجرته سلطات الانتداب البريطاني لصالح الأمم المتحدة في العام 1947، إشارة إلى الوضع الديموغرافي الذي كان سائداً في ذلك الحين. ففي محافظة الخليل، حيث كان من المقرر أن يقع الشطر الأعظم من تجمع عتصيون الاستعماري، يشير المسح إلى ما لا يربو على 300 يهودي كانوا يقطنون في جميع المناطق القروية في هذه المحافظة على امتدادها، وذلك بالمقارنة مع 66,340 مسلماً فلسطينياً. أما في القرى المنتشرة في قضاء القدس، والتي لا يتقاطع سوى عدد محدود منها مع ما يشكل اليوم تجمع مستعمرات عتصيون، فكان يسكن فيها 3,200 يهودي (من المحتمل أن يهوداً فلسطينيين كانوا من بينهم) و72,720 مسيحياً ومسلماً فلسطينياً.<sup>386</sup>

وبللول العام 2017، كان ثمة 75,000 مستعمر إسرائيلي يقيمون في مركز عتصيون، وهو عدد لا يخفى أنه يفوق عدد السكان الفلسطينيين الذي يقارب 25,000 نسمة. ومع تغلغل الاستعمار وتفشيّه في هذه المنطقة، وبالنظر إلى ما يجره من قسوة الحياة وجورها في القرى الفلسطينية، فما من شك في أن الحالة القائمة هنا ترقى إلى حالة الضم بحكم الأمر الواقع. وعلاوة على ذلك، يشير النقص الحاد في الخدمات التي تقدّم لأبناء تلك القرى الفلسطينية، ونظام الانتصاف الذي يتسم بافتقاره المطلق إلى الفعالية والنجاعة - إلى حد بات معه لا وجود له - إلى قيام وضع تقع فيه السيادة المطلقة في يد الإسرائيليين وحدهم تقريباً، حيث يحرم الفلسطينيون حرماناً ممنهجاً من أي مظهر من مظاهر السيادة وتقرير المصير.

وتجد هذه الحالة ما يرسخها ويعززها في جدار الضم والفصل العنصري، الذي أعدت مخططاته على نحو يطوّق مركز تجمع عتصيون الاستعماري أو بات يطوّقه بالفعل، حيث يمثل هذا التجمع

386 *Supplement to Survey of Palestine: Notes compiled for information of the United Nations Special Committee on Palestine*, June 1947, 13, available at <https://www.palestineremembered.com/Articles/A-Survey-of-Palestine/Story7601.html> [accessed 20 June 2019].

أحد أوسع المناطق التي ضمتها «إسرائيل» بحكم الأمر الواقع من خلال الجدار.<sup>387</sup> ومن نواحٍ عدة، يتصرف المستعمرون ومندوبو وسائل الإعلام وحتى السياسيون الإسرائيليون كما لو كانت هذه المنطقة قد أُنجز ضمها وفرغ منه. فعلى سبيل المثال، غالباً ما تتحدث التقارير الصحفية الإسرائيلية عن «عرب غوش عتصيون» وتبدي تدمُّرها من إقدام هؤلاء «العرب» أنفسهم على الاستيلاء على أراضي الدولة أو أراضي المستعمرات واعتدائهم عليها.<sup>388</sup> فهذه اللغة تقلب الحقيقة رأساً على عقب بإيحائها أن الأرض أرض مستعمرات غوش عتصيون الإسرائيلية وأن «العرب» لا شأن لهم بتلك الأرض، بينما تحرم الفلسطينيين من هويتهم وتكر عليهم وجودهم فيها بصفتهم أبناء الشعب الأصلي فيها، وتضرب بعرض الحائط الاعتراف الدولي الذي ينظر إلى هذه الأرض باعتبارها أرضاً فلسطينية محتلة (وتقع تحت نير الاستعمار).

وبعبارة أخرى، تعبّر «إسرائيل» عن نية واضحة بخصوص هذه الأرض، وعلى نحو متواتر وثابت. وهي تعمل بكل قوة على تثبيت الوقائع التي تخلقها على الأرض، والتي تعمل في الوقت نفسه على تعزيز الادعاءات التي تسوقها بشأن بسط سيادتها على المستعمرين والمستعمرات الإسرائيلية، وتنفي أي مطالبة يرفعها الفلسطينيون بإنفاذ سيادتهم عليها وتطمسها وتُدها في مهدها. ونتيجة لذلك، تفرض «إسرائيل» حالة من الضم الإقليمي على رقاب السكان الفلسطينيين، وذلك في مخالفة صارخة لمبادئ القواعد الآمة التي يقرها القانون الدولي، بما يشمل الحظر المفروض على ضم الأراضي وإعمال الحق في تقرير المصير.

وفي المقابل، لا يظهر نطاق ضم الأراضي الواقعة خارج مركز تجمع مستعمرات عتصيون بهذا المظهر من الجلاء والانتشار. ولهذا السبب، تقدّم بيانات تعداد السكان حجة مضادة وملموسة تعزّي المساعي التي تبذلها «إسرائيل» على صعيد خلق الوقائع على الأرض من أجل تسويق الضم. ففي القرى التي تقع في محيط عنقود مستعمرتي تكواع ونوكديم مباشرة، لا يقل عدد السكان الفلسطينيين عن 30,275 فلسطينياً مقابل 5,910 مستعمرين. وبيزّر التباين على نحو أكبر كلما اتجهنا جنوباً، حيث يقطن ما لا يقل عن 41,353 فلسطينياً مقابل 1,150 مستعمراً يسكنون في عنقود مستعمرتي معاليه عاموس وأسفر/ميتساد المقامتين على مقربة من قراهم.

387 “The Wall”, Palestinian Grassroots Anti-Apartheid wall Campaign, 2011, available at <http://stopthewall.org/the-wall> APN, “The Etzion Bloc and the Security Barrier”, *Settlements in Focus* 2, no. 4 (2006), available at <https://archive.peacenow.org/entries/archive3216> [both accessed 20 June 2019].

388 Yechiel Spira, “Gush Etzion Arabs and Jews Opposed to Partition Wall”, *The Yeshiva World*, 28 April 2010, available at <https://www.theyeshivaworld.com/news/israel-news/55428/gush-etzion-arabs-and-jews-opposed-to-partition-wall.html> [accessed 20 June 2019].

ومع ذلك، إن الاستثمارات المعتيرة التي ضختها «إسرائيل» على مدى الأعوام العشرة المنصرمة في سبيل تنمية هذه المنطقة من ناحية الوصول إليها وتقديم الخدمات فيها، ومضاعفة حجم سكانها، تميط اللثام عن النوايا التي تبيتها لضمها بحكم الأمر الواقع كذلك. فتحسين ربط هذه المنطقة بالقدس، وتوسيع عدة بؤر استعمارية مقامة على الأراضي التي يملكها الفلسطينيون ملكية خاصة ومنح الإذن بإقامتها وتنوع الأنشطة الاقتصادية وأنماط الحياة المتاحة فيها أمام المستعمرين، كلها تشير إلى النية المبيتة بحرمان الفلسطينيين من أراضيهم بصفة دائمة لا تنقطع، ويخلف هذا المسعى أثراً محدداً في عنقود المستعمرات المقامة في محيط مستعمرتي نوكديم وتكوع، إلى جانب المستعمرات المقامة في المنطقة الجنوبية، وهي كرمي تسور وتسور شاليم، بالنظر إلى قربها من مركز تجمع عتصيون والمخططات المقررة لتوسيع الطرق فيها. وتقل درجة فعالية الإجراء المذكور في المنطقة المحيطة بمستعمرتي ميتساد/أسفر ومعاليه عاموس، حيث لا تزال أعداد السكان المستعمرين فيها قليلة. ومع ذلك، يشير ما جرى مؤخراً من طرح المخططات اللازمة لإقامة المنطقة الصناعية، وإصدار الإذن بإقامة مستعمرة إيبى هاناخال، وتسهيل تأسيس البؤر الاستعمارية والإعلان عن الأراضي الواقعة بالقرب منها باعتبارها أراضي دولة إلى نية واضحة ترمي إلى ترسيخ الوقائع التي أرستها «إسرائيل» على الأرض من أجل تعزيز الادعاء الذي تسوقه بإنفاذ سيادتها عليها والعمل على ضمها في المستقبل.

كما يتردد صدى عزم «إسرائيل» على ضم هذه الأراضي في التجربة التي باتت القرى الفلسطينية تخوضها، حيث صارت تعكس الوضع القائم في مركز تجمع عتصيون الاستعماري. وتلاحظ هذه النية في الطريقة التي يخضع من خلالها سكان تلك القرى للقمع والعزل والحرمان من الخدمات الأساسية التي لا يستغنون منها على نطاق واسع. وتظهر وطأة نقص الخدمات بصفة خاصة في مظهر تشكل فيه مؤشراً على مدى ما بلغه الضم بحكم الأمر الواقع. ففي هذا المضمار، لا يشعر أبناء القرى الجنوبية بنقص الخدمات والافتقار إليها بتلك الدرجة من الحدة التي تشكل فيها تهديداً لبقائهم في قراهم، وهو ما يوحي بأن السلطة الفلسطينية لا تزال تتمتع بمستوى معين من القدرة على الوصول إلى تلك القرى، بما يسمح بتقديم حد الكفاف من الخدمات. أما في القرى المتضررة من توسعة المنطقة الشرقية من تجمع عتصيون الاستعماري، فالوضع بات يعكس نظيره القائم في مركز التجمع في مستوى التهديد الذي سجّل فيه بفعل حرمان سكانها من تلقي الخدمات التي يحتاجون إليها.

ومع مضي «إسرائيل» قدماً في إنفاذ مشروع الضم بجميع أشكاله وصوره، فمن غير المستبعد أن يطرأ تدهور على تقديم الخدمات، بالنظر إلى أن السيطرة التي تفرضها «إسرائيل» على الأرض تحول دون إمكانية الوصول إلى القرى الفلسطينية وتحظر بلوغها من أجل تقديم تلك الخدمات

لها. وفي هذه الحالة، تمسي الآليات المعتمدة في إيجاد حلول ناجعة للشكاوى التي يرفعها سكان هذه القرى محدودة في فعاليتها، ويقل اللجوء والاحتكام إليها بسبب ذلك. فضلاً عما تقدم، فإننا نرى أيضاً أن الوضع غداً يعكس غياب المستوى نفسه من سيطرة «إسرائيل» على الأراضي، حيث أنه من الممكن أن سياسات أخرى تنتهجها «إسرائيل» على صعيد التهجير القسري صارت تحل محل هذه السيطرة بوصفها مؤشراً على الضم. ونحن نشهد ذلك في الطريقة التي تطبق فيها «إسرائيل» سياسات التهجير القسري القائمة على اضطهاد الفلسطينيين وعزلهم من أجل زيادة حدة البيئة القهرية وتشديد وطأتها، مما يفضي إلى تقليص أعداد السكان الفلسطينيين وتمهيد الطريق أمام زرع المزيد من المستعمرين والمستوطنين فيها. وفي وسع المرء أن يفهم هذا الوضع على أنه آلية تقدم التعويض للمستعمرات المقامة في منطقة تجمع عتصيون الاستعماري، والتي يقل ارتباطها بغيرها وتراجع مستويات التنمية فيها. فكلما تراجع رسوخ المستعمرة أو كلما زاد تعداد السكان الفلسطينيين، ازدادت وطأة التدابير القمعية التي تنفذها «إسرائيل» بحق هؤلاء السكان، من قبيل عزلهم واضطهادهم.

ومما لا شك فيه أن النية التي يببئها الصهاينة تكمن في إقامة يهودية إسرائيلية متصلة الأطراف، وليس إنشاء سلسلة من الجيوب التي تبسط «إسرائيل» سيطرتها عليها. وبناءً على ذلك، تقدم المخططات والإجراءات التي تنفذها «إسرائيل» على صعيد شق الطرق، وإصدار الأوامر التي تقضي مصادرة أراضي الفلسطينيين وهدم بيوتهم ودرجة التدابير القمعية التي توقعها عليهم إثباتاً واضحاً لا يخالجه غموض على عزم «إسرائيل» على ضم الطرق والأراضي الممتدة بين المستعمرات الموجودة. وهذه نية تعززها السياسات التمييزية والقمعية القائمة على الفصل العنصري، والتي تستهدف الإمساك بزمام السيطرة على السكان الفلسطينيين الذين يتمتعون بالأغلبية وتأكيد ادعائها بامتلاك السيادة على هذه الأراضي بالقوة.

## 6. الالتزامات الواقعة على الدول الأطراف الأخرى

يستتبع وجود أي من الممارسات غير المشروعة المذكورة أعلاه طائفة من الالتزامات التي تقع على عاتق الدول الأطراف الأخرى بموجب أحكام القانون الدولي وقواعده. فعلى الرغم من أن الطابع التدريجي والزاحف الذي يسم الضم الذي تنفذه «إسرائيل» في الضفة الغربية يفرض تعتيمًا على ما يحصل على أرض الواقع، فلا تزال المسؤولية الدولية واضحة وعاجلة مع ذلك. وترتبط هذه المسؤولية بأعمال الضم، وبالسياسات والإجراءات الإسرائيلية التي تسهم في إنفاذ ذلك الضم، من قبيل تهجير السكان قسرًا عن ديارهم وأراضيهم والممارسات الاستعمارية التي تخالف القانون الدولي الإنسانية. ولغايات هذه الورقة، فسوف نحصر مناط تركيز هذا التحليل على الالتزامات المترتبة على الدول الأطراف الأخرى في إطار اتصالها بالضم على الوجه الذي يتجلى فيه في الأرض الفلسطينية المحتلة.<sup>389</sup>

### 6.1. الالتزامات التي يربتها قانون مسؤولية الدول

يمكن الوقوف على المصدر الرئيسي الذي يقرر المسؤولية الدولية عن الاستعمار الذي تنفذه «إسرائيل» على قدم وساق في الأرض الفلسطينية المحتلة في مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا الصادرة عن لجنة القانون الدولي (مشاريع المواد الصادرة عن لجنة القانون الدولي).<sup>390</sup> التي تعكس القواعد التي يقرها القانون العرفي.<sup>391</sup> وبناءً على ذلك، ثمة حالتان قد تنشأ فيهما المسؤولية الدولية التي تقع على عاتق الدول الأخرى.

389 لقد ألف مركز بديل منشورات تتناول الترحيل القسري للسكان على نحو يتسم بالاستفاضة والإسهاب. انظر: مركز بديل، ورقة عمل رقم 15: التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية - مقدمة (حزيران 2015)، على الموقع الإلكتروني: <https://www.badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/research/working-papers/WP15-FPT-Intro-Ara-.pdf>

390 لجنة القانون الدولي، مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول، مصدر سابق.  
391 Vladyslav Lanovoy, "Complicity", *Max Planck Encyclopedia of Public International Law*, December 2015, available at <http://opil.ouplaw.com/view/10.1093/law:epil/9780199231690/law-9780199231690-e2180> [accessed 20 June 2019].

وتتمثل الحالة الأولى في المواضع التي تشهد تواطؤاً من جانب الدولة الطرف الأخرى في فعل غير مشروع دولياً. فوفقاً لأحكام المادة 16 من مشاريع المواد الصادرة عن لجنة القانون الدولي، تقع هذه الحالة عندما تشترك دولة أخرى في أفعال تعاون أو تساعد دولة أخرى على ارتكاب فعل غير مشروع دولياً. ففي مثل هذه الظروف، يُنظر إلى الدولة الأخرى على أنها تتحمل المسؤولية الدولية عن ذلك الفعل المرتكب، الذي يحمل معه الالتزام بأن تكف عن ارتكاب الفعل غير المشروع دولياً، وأن تقدم التأكيدات والضمانات الملائمة بعدم تكراره وأن تجبر كامل الخسارة والضرر الذي ينجم عنه.<sup>392</sup> ويعتمد نطاق المسؤولية على الفعل أو العون والمساعدة المقدمة وعلى ما إذا كان ارتكاب جريمة كان من الممكن أن يقع بصرف النظر عن الإجراءات التي تتخذها الدولة الأخرى. ومع ذلك، فحال ارتكاب الفعل غير المشروع الأساسي، يمس التواطؤ في اقتراح ذلك الفعل غير المشروع فعلاً متميزاً ترتبط المسؤولية به.<sup>393</sup>

وتتراوح أشكال المساعدة أو العون، الذي يمكن أن يرقى إلى مرتبة التواطؤ، من المساعدة أو العون المالي إلى العسكري، ومن المساعدة أو العون اللوجستي إلى الإداري، وقد تنطوي على أفعال من قبيل تبادل المعلومات الاستخباراتية، والتمويل، ومنح القروض أو ضمانات الاستثمار. وفي حالة ما تقوم به «إسرائيل» من نقل سكانها المدنيين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة من أجل خلق الوقائع على الأرض، وهي وقائع ضرورية لا بد منها لإعمال إجراءات الضم، فإن عدداً ليس بالقليل من الشركات والدول متواطئة في أفعال الاستثمارات التي تقدم يد العون في أعمال البناء، إلى جانب المساعدة العسكرية التي ترسي أركان الجهاز الأمني الذي يساند وييسر الممارسات الاستعمارية ويفرض البيئة القهرية التي تفضي إلى تهجير السكان قسراً عن ديارهم وأراضيهم ومناطق سكناهم.

وتنشأ الحالة الأخرى عندما يقع الفعل غير المشروع دولياً على نحو يخرق قاعدة قطعية من قواعد القانون الدولي. ففي مثل هذه الظروف، يكون الفعل غير المشروع على قدر كبير من الخطورة إلى حد يجعل للمجتمع الدولي بأسره مصلحة في وضع حد لذلك الفعل أو للأفعال غير المشروعة بعمومها. وبناءً عليه، تتحمل الدول الأخرى كافة المسؤولية الدولية التي تملي عليها التصرف واتخاذ الإجراء بشأن تلك الأفعال. ويشكل الضم، سواء كان بحكم الأمر الواقع أم بحكم القانون، مخالفة وخرقاً لمبدأ يشكل لبنة أساسية من لبنات القانون الدولي، وهو الحظر المفروض على استخدام القوة. كما ينتهك الضم الحق في تقرير المصير، وهو قاعدة قطعية أخرى من قواعد القانون الدولي. وبذلك، فكل فعل يسهم في إقدام «إسرائيل» على

392 لجنة القانون الدولي، مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول، مصدر سابق، المواد 29-31.

393 المصدر السابق، المادة 16.



ضم الأرض الفلسطينية على نحو يتسم بالبطء والتدرج يرتب في طياته مسؤولية تتألف من شقين على جميع الدولة.

فبادئ ذي بدء، ثمة واجب يملي الامتناع عن الاعتراف بمحاولة الاستيلاء على السيادة على الإقليم، سواء جاء ذلك في صورة اعتراف رسمي أو في صورة أفعال قد تنطوي على ذلك الاعتراف.<sup>394</sup> كما يرد التعبير عن هذا المبدأ المحوري في إطار الإشارة المحددة إلى الحالات التي تشهد الاستيلاء على الأرض بالقوة في إعلان مبادئ القانون الدولي الخاص بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، والصادر في العام 1970 (إعلان العلاقات الودية). وينص هذا الإعلان على أنه «لا يجوز الاعتراف بشرعية أي اكتساب إقليمي ناتج عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها». ويجد هذا المبدأ أصلاً له في مبدأ ستيمنسون لسنة 1932، والذي اعتمده جمعية عصبة الأمم في يوم 11 آذار 1932، حيث يؤكد أنه «ينبغي عدم الاعتراف بأي تغييرات إقليمية تنشأ عن التهديد استعمال القوة أو استخدامها». ومن الناحية العملية، لا تزال الآليات التي تكفل عدم الاعتراف في طور التشكل، وقد يمتد نطاقها لتشمل إعداد التصريحات التي تقضي بعدم الاعتراف بالضم، وتفرض القيود على المعاهدات الثنائية التي تبرم مع السلطة القائمة بالاحتلال، وتقييد البعثات الدبلوماسية إلى السلطة القائمة بالاحتلال في الأرض التي تقع تحت احتلالها، والإحجام عن المشاريع الاستثمارية التي ترعاها السلطة القائمة بالاحتلال في الأرض القابعة تحت احتلالها وحظرها، وفرض العقوبات عليها، من جملة تدابير تقييدية أخرى.<sup>395</sup>

ويمكن الوقوف على العديد من الممارسات الفضلى في الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي ضد ما قامت به روسيا من ضم لجزيرة القرم إلى إقليمها.<sup>396</sup> فضلاً عن ذلك، تقدم الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في العام 1971 بشأن انعدام الصفة القانونية لاحتلال جنوب أفريقيا وضمها لناميبيا نموذجاً على الامتناع عن الاعتراف. فقد قضت المحكمة بأنه ما دام «استمرار وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا أمراً غير مشروع، فإن جنوب أفريقيا تقع تحت التزام يملي عليها أن تسحب إدارتها من ناميبيا على الفور، وأن تضع بذلك حداً لاحتلالها لهذا الإقليم». كما أجبرت المحكمة الدول على أن «تتعترف بعدم مشروعية وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا وبطلان الأفعال التي تؤديها بالنيابة عن ناميبيا أو فيما يتعلق بها، والامتناع عن أي أفعال، وبصفة خاصة أي تعاملات مع حكومة جنوب أفريقيا تنطوي على الاعتراف بمشروعية هذا الوجود وهذه الإدارة، أو

394 المصدر السابق، المادة 41.

395 "Occupation/annexation of a territory: Respect for international humanitarian and human rights law," Directorate-General for External Policies, European Parliament, June 2015, 10.

396 المصدر السابق.

تقديم الدعم أو المساعدة لها».<sup>397</sup> كما خلصت الفتوى الصادرة عن المحكمة في العام 2004 بشأن الجدار إلى إلزام الدول الأطراف الأخرى بالامتناع عن الاعتراف بالوضع غير القانوني الذي أفرزته «إسرائيل» في الأرض الفلسطينية المحتلة.<sup>398</sup>

وفي المقام الثاني، هناك واجب يفرض التعاون، الذي يأتي في صورة إجراءات إيجابية، لوضع حد لأي خرق يمس قاعدة من القواعد القطعية، سواء كانت الدولة الأخرى متضررة من ذلك الخرق أم لا. كما يرد ذكر التعاون في طائفة من ديباجات معاهدات حقوق الإنسان، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولذلك، يُشترط على جميع الدول بصفتها أعضاء في أسرة المجتمع الدولي أن تبذل «جهداً مشتركاً ومنسقاً» بحيث تتبنى تدابير ملائمة لوضع حد لما تقوم به «إسرائيل» من ضم الضفة الغربية. ولا تورده هذه القاعدة قائمةً بوسائل التعاون الممكن بالنظر إلى أن هذه الوسائل تعتمد على الظروف المحيطة بالوضع المعني ويمكن التعبير عنها ضمن إطار مؤسسي وغير مؤسسي كذلك.<sup>399</sup> وقد تتضمن الوسائل المذكورة تعليق العضوية، أو الطرد من الهيئات الدولية أو الإقليمية، بالإضافة إلى رفض قبول عضوية بلد ما، أو فرض العقوبات عليه أو ممارسة الولاية القضائية العالمية، أو كل هذه الوسائل مجتمعة.

## 2.6. الالتزامات التي يقرها القانون الدولي الإنساني

عندما ينفذ الضم في ظروف تشهد قيام الاحتلال، فهو ينطوي على طائفة متعددة ومتنوعة من الأفعال التي تنذر بوقوع انتهاكات تمس قانون الاحتلال، بوصفه فرعاً من فروع القانون الدولي الإنساني. ففي حالة الضم الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، فإن ما يتبوأ موقعاً محورياً في هذا الإجراء يكمن في نقل السكان المدنيين الإسرائيليين إلى الضفة الغربية، وتهجير السكان الفلسطينيين قسراً عن ديارهم وأراضيهم في المناطق التي تستهدفها «إسرائيل» (مما يؤدي إلى إحداث تغيير في التركيبة الديموغرافية في الأرض المحتلة)، والاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية وتدميرها على نحو يحمل صفة الدوام. وكل هذه تشكل مخالفات واقعة على اتفاقية جنيف الرابعة.

397 Advisory Opinion on the Legal Consequences for States of the Continued Presence of South Africa in Namibia, International Court of Justice (ICJ), 21 June 1971, available at [http://www.refworld.org/cases/ICJ\\_4023a2531.html](http://www.refworld.org/cases/ICJ_4023a2531.html) [accessed 20 June 2019].

398 محكمة العدل الدولية، الفتوى بشأن الجدار، مصدر سابق، الفصل (دال).

399 قد تشكل الانتهاكات الواسعة النطاق التي تمس حقوق الإنسان، كما هو الحال في حالات الفصل العنصري والضم والتزجيل القسري للسكان، الأساس الذي يتركز عليه التدخل الذي ينفذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. انظر:

Catherine Phuong, *The international Protection of Internally Displaced Persons* Cambridge: Cambridge University Press, 2004, 208.

وتنص المادة المشتركة الأولى في اتفاقيات جنيف على أن «تتعهد الأطراف السامية بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال». ويتوسع التعليق الذي تضعه اللجنة الدولية للصليب الأحمر لهذا النص، حيث يستنتج أن المادة المشتركة الأولى تقرر أن الدول الأطراف الأخرى تتحمل المسؤولية عن اتخاذ الخطوات المناسبة في مواجهة أطراف النزاع التي تُقدّم على انتهاك القانون الدولي الإنساني ومخالفته. ويجد ذلك ما يؤيده في أحكام المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة التي ترتب طائفة من المسؤوليات على الأطراف الأخرى.<sup>400</sup> وتشمل الالتزام باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لقمع جميع الأعمال التي تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية، وفي حالة المخالفات الجسيمة، رفع الدعاوى على مقتضى هذه المخالفات الجسيمة أو تسليم هؤلاء الأشخاص لطرف سامٍ متعاقد آخر لكي يتسنى مثلهم أمام محكمة. وتتضمن المخالفات الجسيمة التي تقرها المادة 147 ترحيل الأشخاص المحميين دون وجه مشروع، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية».

### 3.6. الالتزامات التي يوجبها القانون الجنائي الدولي

بينما يُعنى نظام روما الأساسي، والقانون الجنائي الدولي، في جوهرهما بالمسؤولية الجنائية الواقعة على الأفراد، يرد في ديباجة نظام روما الأساسي أن «من واجب كل دولة أن تمارس ولايتها القضائية الجنائية على أولئك المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية». وبسبب الطابع الشنيع الذي يسم الجرائم الدولية، التي تنطوي على الانتهاكات التي تمس القواعد العرفية، ولكونها تثير القلق في أوساط الدول كافة، تنشأ الالتزامات بالنسبة للدول التي لا تُعد طرفاً في النزاع القائم لكي تتخذ الإجراءات التي تضمن أن الجاني أو الجناة لا يحالفهم النجاح في الإفلات من العقاب الذي يستحقونه.

وقد أفضى سريان تعديلات كمبالا على نظام روما الأساسي،<sup>401</sup> التي كانت دولة فلسطين الدولة الثلاثين التي تصدّق عليها، إلى وضع المادة 8 (مكرر) بشأن جريمة العدوان موضع النفاذ والسريان منذ يوم 17 أيار 2018، حيث تشمل هذه الجريمة «أي ضم لإقليم دولة أخرى أو لجزء منه باستعمال القوة». ويتماشى نص هذه المادة مع تعريف العدوان الذي تبنته الجمعية العامة

400 اتفاقية جنيف الرابعة، مصدر سابق، المادة 146.

401 "Amendments to the Rome Statute of the International Criminal Court Kampala", 11 June 2010, available at [https://asp.icc-cpi.int/iccdocs/asp\\_docs/RC2010/AMENDMENTS/CN.651.2010-ENG-CoA.pdf](https://asp.icc-cpi.int/iccdocs/asp_docs/RC2010/AMENDMENTS/CN.651.2010-ENG-CoA.pdf)

للأمم المتحدة في العام 1974 في قرارها رقم 3314 (الدورة التاسعة والعشرون).<sup>402</sup> وتحقيقاً لهذه الغاية، استقر فقهاء القانون الدولي على أن السلطة القائمة بالاحتلال إذا بقيت تمارس الاحتلال بدافع من سوء النية، وتوظف السلطة التي تبسطها على الإقليم الواقع تحت احتلالها كأداة تفرض بها نفوذها، فإن ذلك يرقى إلى مرتبة الضم المباشر، كما يرقى استمرار الاحتلال والحكم الذي تمارسه هذه السلطة القائمة بالاحتلال إلى عمل من أعمال العدوان.<sup>403</sup>

وبناءً على ما تقدم، تتسم قدرة المحكمة الجنائية الدولية على ملاحقة جريمة العدوان بطابع ينطوي على قدر أكبر من التقييد من الأحكام الأخرى، من ناحية أنها تستدعي إما تصديق جميع أطراف النزاع على هذا النص أو الإحالة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولم تصدّق «إسرائيل» بعد على نظام روما الأساسي، ولا على تعديلات كمبالا الواردة عليه، ومن المحتمل أن تمارس الولايات المتحدة صلاحيتها في استخدام حق النقض في شأن أي قرار يصدر عن مجلس الأمن ويسعى إلى إحالة المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، يشير تقنين الضم بالقوة ضمن جريمة العدوان إلى الموقف الذي يتبناه القانون الدولي بخصوص الأفعال التي تنفذها «إسرائيل» دون وجه مشروع، بما يشمل ذلك من إمكانية تطبيق الولاية القضائية العالمية على جريمة العدوان، التي تتضمن في واقع الحال ضم الأراضي.

وفضلاً عما تقدم، وبصرف النظر عن الموقف القانوني المتعلق بجريمة العدوان، فهناك جملة من الأفعال السابقة والمحددة التي ترقى بمجموعها إلى مرتبة الضم، ولكنها لا تزال تشكل على الصعيد الفردي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. فعلى وجه الخصوص، قد تشكل جريمة التهجير القسري للسكان عندما تُقترب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي يستهدف السكان المدنيين جريمة ضد الإنسانية إما في حد ذاتها،<sup>404</sup> أو بوصفها فعلاً لإنساني تستند إليه في ارتكاب جريمة الاضطهاد،<sup>405</sup> أو جريمة الفصل العنصري.<sup>406</sup>

وبينما لا تنظر هذه الورقة في تلك الجرائم الأخرى، من ناحية ارتباطها بسلوك «إسرائيل»، على أي وجه من التفصيل، فهي تخلص في مواضع أخرى منها إلى أن الممارسات والسياسات التي

402 الجمعية العامة للأمم المتحدة، تعريف العدوان، (29/3314/RES/A)، 14 كانون الأول 1974، على الموقع الإلكتروني: <https://www.legal-tools.org/doc/7054fa/pdf>، [وقد رزناه واطلعناه عليه في يوم 20 حزيران 2019].

403 انظر: 162 *supra* note، Benvenisti، West Bank،

404 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مصدر سابق، المادة (1)7(د).

405 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مصدر سابق، المادة (1)7(ج).

406 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مصدر سابق، المادة (1)7(ي).

تنفذها «إسرائيل» قد ترقى إلى مرتبة جريمة التهجير القسري،<sup>407</sup> ناهيك عن ارتقائها إلى مرتبة الفصل العنصري.<sup>408</sup> وعلاوةً على ذلك، تعكف المحكمة الجنائية الدولية في هذا الأوان على إجراء دراسة أولية للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث تشمل هذه الدراسة من جملة أمور، النظر في الادعاءات المتعلقة بجريمة الاضطهاد، وتهجير المدنيين وإبعادهم، إلى جانب جريمة الفصل العنصري.<sup>409</sup> ولهذه الغاية، تقع الدول الأطراف تحت التزام تمليه عليها المادة 86 من نظام روما الأساسي بأن «تتعاون تعاوناً تاماً مع المحكمة فيما تجريه، في إطار اختصاص المحكمة، من تحقيقات في الجرائم والمقاضاة عليها».

---

407 BADIL, *Coercive Environments: Israel's Forcible Transfer of Palestinians in the Occupied Territory*, (Bethlehem, Palestine, 2017), 98-101, available at <https://badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/research/working-papers/FT-Coercive-Environments.pdf>

408 انظر التقرير المسحوب الذي صدر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة: UN Economic and Social Commission for Western Asia UN ESCWA, *(Israeli practices towards the Palestinian People and the Question of Apartheid)*, E/ESCWA/ECRI/2017/1,15 March 2017, available at [https://www.middleeastmonitor.com/wp-content/uploads/downloads/201703\\_UN\\_ESCWA-israeli-practices-palestinian-people-apartheid-occupation-english.pdf](https://www.middleeastmonitor.com/wp-content/uploads/downloads/201703_UN_ESCWA-israeli-practices-palestinian-people-apartheid-occupation-english.pdf)

وانظر، أيضًا: 40. *supra* note 40, Tilley, Occupation, Colonialism, Apartheid, 409 مكتب المدعي العام، تقرير عن أنشطة الدراسة الأولية 2018، 5 كانون الأول 2018، الفقرة 271، على الموقع الإلكتروني: <https://www.icc-cpi.int/itemsDocuments/2018-otp-rep-PE-Palestine.pdf> وهو منشور باللغة الإنجليزية أيضًا على الموقع الإلكتروني: <https://www.icc-cpi.int/itemsDocuments/181205-rep-otp-PE-ENG.pdf>



## 7. الاستنتاجات:

### الضم الزاحف ودولة الفصل العنصري الواحدة

ما من شك في أن حالة الاحتلال الذي طال أمده في الأرض الفلسطينية المحتلة تصاعدت وارتقت إلى انتهاكات واضحة تمس القواعد القطعية التي يقرها القانون الدولي، ولا سيما الضم. وبناءً على ذلك، فليس ثمة سبب مقنع يسوّغ استمرار هذه الحالة وبقاء المجتمع الدولي صامتاً ومكتوف اليدين إزاء الالتزامات التي يترتبها القانون الدولي عليه. فلا تفتأ كل حكومة إسرائيلية تُكرس هذا المشروع الاستعماري وتوطد أركانه على نحو تتجلى معه النية التي تبينتها «إسرائيل» ببسط سيادتها على الفلسطينيين وعلى أرضهم.<sup>40</sup> فعلى مدى 52 عاماً، لا تنفك «إسرائيل» تخلق الوقائع على الأرض، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، من أجل إنفاذ ادعاءاتها بامتلاك زمام السيادة على أراضي الضفة الغربية، بما فيها شرقي القدس. وقد بيّنا في الفصول السابقة من هذه الورقة النطاق الكامل لهذه الممارسات فيما يتصل بتجمع عتصيون الاستعماري وبسطها على وجه التفصيل، وخصوصاً ما يتعلق منها بالممارسات الاستعمارية التي تعنى بإقامة المستعمرات وتوسيعها، وشق الطرق التي يقتصر استخدامها على المستعمرين وغيرها من شبكات البنية التحتية المرتبطة به، إلى جانب أسلوب الحياة التي أرسته «إسرائيل» في هذا التجمع. وتقتزن تلك الممارسات مع فرض السياسات التي تفضي إلى فرض بيئة قهرية صممتها «إسرائيل» لغاية تهجير السكان الفلسطينيين الأصليين عن ديارهم ومناطق سكناهم، وهو ما أفضى إلى فرض حالة من العزلة والتفرقة والفصل العنصري عليهم.

وفي يوم 6 نيسان 2019، وقبل ثلاثة أيام فحسب من عقد الانتخابات الإسرائيلية، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو:

«سوف أطبق السيادة، ولكنني لا أميّز بين تجمعات المستعمرات والبؤر الاستعمارية المعزولة، لأن كل بؤرة استعمارية تعد إسرائيلية من وجهة نظري ... تقع على عاتقنا

40 Lynk, Report on Human Rights, *supra* note 36, 17.

مسؤولية بصفتنا حكومة إسرائيل. لن أقتلع أي شخص ولن أضعه تحت السيادة  
الفلستينية. سوف أعتني بالجميع».<sup>411</sup>

وقد حُمل هذا التصريح على أنه يعني أن نتنياهو ينوي ضم مساحات شاسعة من الأراضي، إن لم يكن ينوي ضم الضفة الغربية برمتها، في حال إعادة انتخابه.<sup>412</sup> وثمة حجة وجيهة في القول إن «إسرائيل» ضمت شرقي القدس بحكم القانون في العام 1967، بيد أنها أحجمت على الدوام عن ضم بقية أراضي الضفة الغربية بصفة رسمية. ويعود جانب من الأسباب التي تقف وراء ذلك إلى المعضلة التي تواجهها الحركة الصهيونية في خلق أغلبية ديموغرافية من اليهود الإسرائيليين، حيث يقطن نحو 2.9 مليون فلسطيني في الضفة الغربية. كما يرجع سبب آخر وراء ذلك إلى الإجماع الدولي الواسع على حظر الضم، وهو أمر يهين حافزاً لا يستهان به للدول لكي تعتم على الطابع الحقيقي الذي تكتسيه مخططاتها وتحجبه. وعضواً عن ذلك، تضع الدول، ونحن نعني «إسرائيل» في هذه الحالة، نصب عينيها على إرساء دعائم وجودها وإحكام سيطرتها التي تكرر ادعاءات بامتلاك السيادة، بما يبسر لها أن تقيم الأساس الذي يركز عليه الادعاء الذي تسوقه لبسط سيادتها في مستقبل الأيام.<sup>413</sup>

وهذا هو تفعله «إسرائيل» بحذافيره. وقد ثبتت فعاليتها ونجاعته إلى حد باتت الجهات الفاعلة والباحثون على مستوى العالم ينظرون بقدر متزايد إلى النية التي تبيتها «إسرائيل» والإجراءات التي تنفذها بشأن مساحات شاسعة من الأرض الفلسطينية المحتلة ويفهمونها على أنها تشكل ضمًا بحكم الأمر الواقع. ففي العام 2004، أصدرت محكمة العدل الدولية فتاها بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث أعربت فيها عن قلقها من أن تشييد «الجدار والنظام المرتبط به ينشئان «أمراً واقعاً» على الأرض وارد جداً أن يصبح واقعا دائماً» وأن ذلك يترتب عليه

411 David M. Halbfinger, "Netanyahu Vows to Start Annexing West Bank, in Bid to Rally the Right", *New York Times*, 6 April 2019, available at <https://www.nytimes.com/2019/04/06/world/middleeast/netanyahu-annex-west-bank.html> [accessed 20 June 2019].

412 المصدر السابق. وانظر، أيضاً:

Aluf Benn", Analysis Netanyahu's Next Coalition: Annexation for Immunity From Indictment, "Haaretz", 10 April 2019, available at <https://www.haaretz.com/israel-news/elections/premium-netanyahu-s-next-coalition-annexation-for-immunity-from-indictment-1.7107757> [accessed 20 June 2019].

413 Lynk, Report on Human Rights, *supra* note 36, 12-13.



خطر يتمثل في أن يصبح «الوضع بمثابة ضم بحكم الواقع»<sup>414</sup> وفضلاً عن ذلك، فلا يخفى أن «إسرائيل» تضخ استثمارات معتبرة في إرساء وقائع دائمة على الأرض على امتداد ممرات الأراضي الواقعة بين المستعمرات القائمة من أجل ضمان إقامة دولة يهودية إسرائيلية متصلة الأطراف.

## 1.7. الضم الزاحف بحكم القانون

تشير الإجراءات التي تنفذها «إسرائيل»، بعد أن ضمنت موطئ قدم لها ورسخت وجودها في مساحات ممتدة من أراضي الضفة الغربية وأحكمت سيطرتها عليها، إلى أن إجراءات تعنى بإنفاذ الضم بحكم القانون لا تزال جارية على قدم وساق منذ أعوام عدة من أجل ترسيخ السيادة الإسرائيلية وتعزيز دوامها من الناحية القانونية. وتجد هذه الإجراءات ما يؤيدها في التحول الذي شهده الخطاب السياسي في «إسرائيل» على مدى الأعوام القليلة المنصرمة، حيث انتقل الحديث عن ضم الضفة الغربية من فكرة هامشية<sup>415</sup> إلى فكرة معّمة وسائدة، وتخضع للنقاش

414 محكمة العدل الدولية، الفتوى بشأن الجدار، مصدر سابق؛ والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، وثيقة الأمم المتحدة (A/HRC/16/72)، 10 كانون الثاني 2011؛ والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 إلى لجنة حقوق الإنسان، وثيقة الأمم المتحدة (E/CN.4/2004/6)، 8 أيلول 2003؛ والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، وثيقة الأمم المتحدة (E/CN.4/2004/10/Add.2)، 13 تشرين الأول 2003؛ والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، تقرير المقرر الخاص إلى لجنة حقوق الإنسان حول الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وثيقة الأمم المتحدة (271/A/60) (18 آب 2005)، وانظر، أيضاً:

Orna Ben-Naftali, Aeyal M. Gross and Keren Michaeli, "Illegal Occupation: Framing the Occupied Palestinian Territory 23", Berkeley J. Int'l L. (2005) 551. Michael J. Kelly, "Critical Analysis of the International Court of Justice Ruling on Israel's Security Barrier 29", Fordham Int'l L. J. (2005) 181. Ian Lustick, "Israeli Politics and American Foreign Policy", Foreign Affairs, Vol. 61, No. 2, Winter, 379-99 (1982 Ian Lustick), "Israeli State-Building in the West Bank and the Gaza Strip: Theory and Practice", International Organization 41, no. 1 (Winter 1987): 151-71; Raja Shehadeh, "Negotiating Self-Government Arrangements", Journal of Palestine Studies 21, no. 4 (Summer 1992): 22-31; Geoffrey Aronson, "Settlement Monitor", Journal of Palestine Studies 32, no. 3 (Spring 2003): 137-45; Geoffrey Aronson, "Settlement Monitor", Middle East Journal 36, no. 1 (Autumn 2006): 148-59; Lisa Hajjar, "Cause Lawyering in Transnational Perspective: National Conflict and Human Rights in Israel/Palestine", Law and Society Review 473 (1997); Ardi Imseis, "On the Fourth Geneva Convention and the Occupied Palestinian Territory", Harvard International Law Journal 65 (2003); Directorate-General for External Policies, European Parliament, "Occupation/annexation of a territory: Respect for international humanitarian and human rights law", 2015.

415 DeGarmo, Settlement Enterprise, supra note 51, 18.

من ناحية الوقائع العملائية، وليس من ناحية الإمكانيات النظرية.<sup>416</sup> وفي هذا السياق، يفهم التصريح الذي ورد على لسان نتنياهو في يوم 6 نيسان 2019 بصورة أدق على أنه إعلان مجدّد لما كانت عليه الإستراتيجية الإسرائيلية منذ أمد بعيد، ولإستراتيجية الوجود التي تراها الحركة الصهيونية، والملكية، ثم فرض السيادة في نهاية المطاف.<sup>417</sup> ويتولى قيادة هذه الإستراتيجية وزراء إسرائيليون بارزون، بمن فيهم رئيس الوزراء نتنياهو، وتوجّهها حركة السيادة التي يديرها المستعمرون. وتعمل «إسرائيل» على إعادة تأطير العقبات الظاهرة التي يبدو أنها تقف في طريق الضم، بحيث تقيّم التهديد الديموغرافي على أنه تهديد مبالغ فيه وتهديد أمني تقول إنه يشهد تحسناً، دون أن يتفاهم، بفعل الاستيلاء على الأراضي،<sup>418</sup> ومنح الجنسية للسكان الفلسطينيين.<sup>419</sup>

وبصرف النظر عن جميع الخطوات التي اتخذتها «إسرائيل» في سبيل توسيع نطاق سيادتها وإنفاذ قانونها على المستعمرين الإسرائيليين، فقد حافظت المنظومة السياسية والقانونية الإسرائيلية على الدوام على مظهر من مظاهر التمييز القانوني والسياسي بين «إسرائيل» والصفة الغربية. وتعد المحافظة على شكل، يمكن الاحتجاج بأنه يحمل صفة مؤقتة، خصلة أصيلة من خصال حالة الاحتلال، في الوقت الذي يرد فيه الإقرار بأن الأرض الفلسطينية المحتلة لا تزال «محل نزاع»، إن لم يجر الاعتراف بحالة الاحتلال الجاثم عليها.<sup>420</sup> ومع ذلك، فما فتأت «إسرائيل» لتلتف على هذه التمثيلية المصطنعة وتتخذ إجراءات رسمية تستهدف تقويض أوجه الاختلاف القانونية القائمة بين الصفة الغربية المحتلة و«إسرائيل»، وهو ما يشير في معناه الواضح إلى إدامة الوضع القائم الذي أنتجته «إسرائيل». وتنفذ هذه الإجراءات من خلال سلسلة من التصرفات التي تصطبغ بصبغة قانونية وتفرضي إلى تعديل القانون على نحو يعدّ فيه هذا الإقليم بموجب النظام القانوني الإسرائيلي، وعلى نحو متواتر، إقليمياً لا يمكن تمييزه عن إقليم الدولة الإسرائيلية الذي تملك «إسرائيل» زمام سيادتها عليه. ومن جملة هذه الإجراءات التي

416 Shlomi Eldar, "Likud's mainstreaming of West Bank annexation", *Al-Monitor*, 15 February 2019, available at <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/02/israel-west-bank-sovereignty-annexation-likud-elections.html> [accessed 20 June 2019].

417 Baruch Kimmerling, "Sovereignty, Ownership and 'Presence' in the Jewish-Arab Territorial Conflict: The Case of Bir'im and Ikrif", *Comparative Political Studies* 10, no. 2 (July 1977): 156, in Shaul Ephraim Cohen, *The Politics of Planting: Israeli-Palestinian Competition for Control of Land in the Jerusalem Periphery*, (Chicago, 1993), 3.

418 "Netanyahu doubles down on West Bank annexation after ex-generals speak out", *Times of Israel*, 21 May 2019, available at <https://www.timesofisrael.com/netanyahu-doubles-down-on-west-bank-annexation-after-ex-generals-speak-out/> [accessed 20 June 2019].

419 انظر، مثلاً: 371 note *supra*; Analysis- Area C, *supra* note 373; Sovereignty Movement, 420 يتناول المبحث (3-5) أعلاه، والمعنون «بسط السيادة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة» هذه المسألة على وجه أكبر من العمق والتفصيل.

تنفذها «إسرائيل» بحكم القانون:

- توسيع نطاق ولاية الكنيست لتشمل إقليم الضفة الغربية بصورة مباشرة، دون الاحتكام إلى الأوامر العسكرية - فقبل العام 2016، عمل الكنيست على توسيع نطاق ولايته لكي تشمل الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال إنفاذ القوانين الإسرائيلية على المستعمرين أنفسهم بصفتهم مواطنين إسرائيليين، ومنح الصلاحيات للهيكليات البيروقراطية التي أنشئت بموجب الأوامر العسكرية لتحكم المستعمرات، أو من خلال الأوامر العسكرية التي تشكل تكراراً للقوانين الصادرة عنه (انظر المبحث 3-5: بسط السيادة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة). وفي الواقع، لم يسنّ الكنيست من القوانين ما يفرز تأثيراً مباشراً على إقليم الضفة الغربية أو حقوق الفلسطينيين المقيمين فيها (باستثناء شرقي القدس)، ولكنه سنّ في العام 2016 القانون بشأن تشجيع الاستثمارات الرأسمالية في المستعمرات، الذي ينص على توسيع نطاق المزايا الضريبية المعمول بها في «إسرائيل» نفسها والتي تسري على الأرباح التي يجنيها الإسرائيليون، بمن فيهم المستعمرون، وتطبيقها على الأرض المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة تطبيقاً مباشراً.<sup>421</sup>

وبعد ذلك، سنّ الكنيست، في شهر شباط 2017، قانون تسوية المستعمرات،<sup>422</sup> الذي اتخذ خطوة غير مسبوقة على صعيد تسوية أوضاع أي من أعمال البناء التي شُيدت على أراضٍ فلسطينية خاصة بأثر رجعي، سواء نُفذت أعمال البناء المذكورة بحسن نية أم بموافقة الحكومة، قبل صدور هذا القانون أو بعده. وبعبارة أخرى، يجيز هذا القانون فعلياً الاستيلاء على الأراضي التي يملكها الفلسطينيون ملكية خاصة دون وجه قانوني.<sup>423</sup> وهذا هو أول تشريع يصدره الكنيست ويؤثر تأثيراً مباشراً على الحقوق القانونية الواجبة للفلسطينيين في الضفة الغربية، وهو التشريع الثاني الذي يتعلق بالأراضي في الضفة الغربية ويوسع نطاق إنفاذ ولاية الكنيست عليها، على نحو يشكل مخالفة لأحكام المادة 43 من لائحة لاهاي، التي تمنع البرلمان التابع للسلطة القائمة بالاحتلال من سن التشريعات المتصلة بالإقليم الواقع تحت احتلالها. وقد صدر أمر يقضي بتعليق العمل بهذا القانون، إلى أن تبت المحكمة العليا في الطعن الدستوري المنظور أمامها بشأنه.

421 يشار إلى هذا القانون رسمياً باسم تعديل قانون الدخل (رقم 226) لسنة 2016-5776. انظر بييش دين، قاعدة بيانات لقوانين ومقترحات قوانين الضمّ، مصدر سابق.

422 قانون تسوية المستوطنات، مصدر سابق.

423 Peace Now, "Legalization Law Will Stain Israel's Law Book", January 2017: available at [http://peacenow.org.il/cn/legalization\\_law](http://peacenow.org.il/cn/legalization_law) [accessed 20 June 2019].

وتتقترح الحكومة الإسرائيلية، في الدفع الذي تسوقه في مواجهة الطعن الدستوري، أن الكنيست، وليس القانون الدولي، هو مصدر السلطة القانونية في الضفة الغربية.<sup>424</sup> وبذلك، يفصح هذا الدفع عن الموقف القانوني الذي تتبناه الحكومة بخصوص الضفة الغربية. وحسب التصريح الذي جاء على لسان وزيرة الثقافة والرياضة الإسرائيلية، ميري ريغيف، فإن مشروع القانون هذا هو «الخطوة الأولى على صعيد التسوية الكاملة، بمعنى بسط السيادة الإسرائيلية على يهودا والسامرة [وهذا هو الاسم الذي أطلقته «إسرائيل» على الضفة الغربية]».<sup>425</sup>

ومنذ ذلك الحين، سن الكنيست طائفة من التشريعات الأخرى، منها مشروع القانون الذي سنّه في يوم 13 شباط 2018، وينص على توسيع نطاق ولاية مجلس التعليم العالي الإسرائيلي لتشمل جميع مؤسسات التعليم العالي في المستعمرات المقامة على أراضي الضفة الغربية. وبعبارة أخرى، يلغي هذا القانون السلطة الممنوحة للحاكم العسكري ويبسط السيادة المحلية الإسرائيلية على جامعة أريئيل وغيرها من المؤسسات.<sup>426</sup>

● **توسيع نطاق الولاية القضائية العادية المعهودة للمحاكم المدنية الإسرائيلية لتشمل الضفة الغربية - ففي العام 2018، سن الكنيست تعديلاً لقانون المحاكم الإدارية ونقل اختصاص النظر في دعاوى القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة من المحكمة العليا الإسرائيلية إلى محكمة الشؤون الإدارية في القدس.**<sup>427</sup> ويعد هذا التعديل شاهداً آخر على ولاية الكنيست التي تفرز آثاراً مباشرة على حقوق الفلسطينيين، ويوسع نطاق الولاية القضائية الإقليمية لتشمل الأرض الفلسطينية المحتلة، وكل ذلك دون الاحتكام إلى الأوامر العسكرية. كما يؤدي هذا الإجراء إلى طمس الاعتراف القانوني بالطابع الاستثنائي الذي تكتسبه دعاوى القضية القائمة في الضفة الغربية، وهو ما يشترط النظر فيها من جانب المحكمة العليا الإسرائيلية دون غيرها. فهذه المحكمة هي الوحيدة التي تملك الاختصاص الذي يخولها النظر في القانون الدولي. وعضاً عن

424 ردود الحكومة على قانون تسوية المستوطنات، مصدر سابق.  
425 Andrew Carey and Emanuella Grinberg, "Israel's parliament passes West Bank outposts bill", CNN, 7 February 2017, available at <http://edition.cnn.com/2017/02/06/middleeast/israel-knesset-west-bank-outposts-bill/index.html> [accessed 20 June 2019].

426 ييش دين، قاعدة بيانات لقوانين ومقترحات قوانين الضم، مصدر سابق. وانظر، أيضاً: "Israel passes bill to extend authority over universities in West Bank", MEMO: Middle East Monitor, 31 January 2018, available at <https://www.middleeastmonitor.com/20180131-israel-passes-bill-to-extend-authority-over-universities-in-west-bank/> [accessed 20 June 2019].

427 قانون المحاكم الإدارية (التعديل رقم 117)، 2018-5768، (إسرائيل) [بالعبرية]، على الموقع الإلكتروني: [https://www.nevo.co.il/law\\_word/law14/law-2745.pdf](https://www.nevo.co.il/law_word/law14/law-2745.pdf).

ذلك، غدت الدعاوى التي يرفعها الفلسطينيون بشأن حرية التنقل وإجراءات التخطيط والتنظيم الحضري تُنظر أمام محكمة تفصل في هذه الدعاوى حسب الإجراءات المعمول بها في «إسرائيل» نفسها.<sup>428</sup> وينفرد هذا القانون ويتميز عن غيره بالنظر إلى الأثر الذي خلّفه بإضافة أصل آخر إلى أصول المحاكمات وفرض عبء مالي هائل على كاهل الفلسطينيين الذين يسعون إلى كفالة حماية حقوقهم وضمانها. وبعبارة أخرى، يزيد هذا القانون من الصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون في الاعتراض على مصادرة أراضيهم، بحيث يسمي إثبات الادعاءات التي يرفعها هؤلاء الفلسطينيون بملكية أراضيهم أمراً من ضرب المستحيل،<sup>429</sup> مما يمهد السبيل أمام تحرير تلك الأراضي من أي قيد يحول دون ضمها.

وينبغي ألا يغيب عن أذهاننا، في هذا المقام، أن ما كانت المحكمة العليا الإسرائيلية تقوم به من قبل في ممارسة ولايتها على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ بداية الاحتلال نفسه، يمثل فعلاً ينطوي على الضم للأرض الفلسطينية المحتلة ضمن النظام القضائي المدني بحكم القانون. وقد سوّغت المحكمة ممارسة ولايتها على هذا الوجه بأثر رجعي في العام 1972، على أساس أنها تملك الولاية على موظفي القطاع العام في سياق ممارسة مهامهم الوظيفية.<sup>430</sup> ومع ذلك، فلا ينفك هذا القرار يخالف أحكام المادة 43 التي تملي على السلطة القائمة بالاحتلال أن تلتزم باحترام القوانين السارية في الأرض القابعة تحت احتلالها.

- **المواقف السياسية التي ترمي إلى طمس الخط الأخضر ومحوه - في العامين 2012 و2016.** حاول أعضاء الكنيست من الائتلاف الحاكم مرتين سن ما يُعرف بمشروع قانون المعيار السلوكي، الذي يرمي إلى إنفاذ القانون الإسرائيلي بصورة مباشرة على الضفة الغربية. وبعدها كان الفشل من نصيب هذا المشروع، وضعت وزيرة العدل الإسرائيلية، أييليت شاكيد، مجموعة من المبادئ التوجيهية للجنة الوزارية المعنية، حيث اشترطت

428 Society of St Yves, "St. Yves Challenges the Amendment of the Administrative Courts Law Which Constitutes A Direct Step Towards Annexation", 22 October 2018, available at <http://www.saintyves.org/news/st-yves-challenges-the-amendment-of-the-administrative-courts-law-which-constitutes-a-direct-step-towards-annexation.html> [accessed 20 June 2019].

429 المصدر السابق. وانظر، أيضاً:

Kristen McCarthy, "Settlement Reports July 19, 2018", Foundations for Middle East Peace, 2018, available at <https://fmep.org/resource/settlement-report-july-19-2018/#HighCourtJurisdiction> [accessed 20 June 2019].

430 المحكمة العليا، 72/302، الشيخ سليمان أبو حلو وآخرون ضد دولة إسرائيل وآخرين، 27 (2) بيسكي دين 169، ص. 177، على الموقع الإلكتروني: [https://www.nevo.co.il/psika\\_word/elyon/KF-2-169-L.pdf](https://www.nevo.co.il/psika_word/elyon/KF-2-169-L.pdf)، [بالعبرية].

فيها أن تقترن جمع التشريعات المقترحة التي تُرفع إليها بموجب أو رأي قانوني يوضح مدى سريان مشروع القانون على الضفة الغربية، سواء كان ذلك بموجب التشريعات التي يسنها الكنيست مباشرة أم بموجب الأوامر العسكرية، وذلك بدءاً من شهر شباط 2018.<sup>431</sup> وبعبارة أخرى، تسعى شاكيد إلى طمس الخط الأخضر ومحوه لكي يتسنى لها إيجاد إطار قانوني يسري بسلاسة على جميع المواطنين اليهود الإسرائيليين بصرف النظر عن المكان الذي يقطنون فيه.

وقبل ذلك، أصدرت اللجنة المركزية لحزب الليكود، وهي الهيئة العليا المخولة باتخاذ القرارات في هذا الحزب السياسي الحاكم في «إسرائيل»، في شهر كانون الأول 2017 وبالإجماع، قراراً غير ملزم يدعو إلى ضم أجزاء الضفة الغربية بصفة رسمية.<sup>432</sup>

● **تطور الاجتهادات القضائية لدى المحكمة العليا الإسرائيلية - طالما استقرت المحكمة العليا الإسرائيلية على موقفها القانوني الذي يقضي بأن قوانين الاحتلال الحربي تسري على النظام العسكري القائم في الضفة الغربية، على الرغم من أن تفسير ما يعنيه ذلك كان محفوفاً بمشاكل عويصة. ومع ذلك، باتت إدارة نتنهاهو تملك القدرة، منذ العام 2012، على تعيين عشرة قضاة جدد، من أصل 15 قاضياً، في هيئة المحكمة العليا، مما يفضي إلى تشكيل هيئة قضائية تتسم بقدر أكبر بكثير من النزعة المحافظة والصبغة القومية.<sup>433</sup> ويعمل هذا الإجراء على تغيير الفلسفة القانونية التي تعتمدها المحكمة واجتهاداتها القضائية ببطء وروية، حيث باتت الإجراءات القضائية، التي تعمل بتؤدة على محو الخط الأخضر، تتجلى بلا مواربة في القرارات الصادرة عن المحكمة. فعلى سبيل المثال، قضت المحكمة في شهر تشرين الثاني 2017 بأن المستعمرين «سكان محليون» في الضفة الغربية.<sup>434</sup>**

ويشكل الاعتراف القانوني بأن هذا الإقليم يتبع للدولة جوهر التمييز بين الضم بحكم الأمر الواقع والضم بحكم القانون. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء كان من الممكن أن يرد

431 Hezki Baruch, "Guideline to Ministers: Government Bills Must Not Overlook Judea and Samaria", *Arutz Sheva*, 6 June 2017, available at <https://www.inn.co.il/News/News.aspx/347950> (in Hebrew) [accessed 20 June 2019].

432 Jacob Magid, "Likud top body votes to urge annexing parts of the West Bank", *Times of Israel*, 31 December 2017, available at <http://www.timesofisrael.com/likud-top-body-votes-to-annex-parts-of-the-west-bank/> [accessed 20 June 2019].

433 Michael Sfar, "Israel and Annexation by Lawfare", *The New York Review of Books*, 10 April 2018, available at <https://www.nybooks.com/daily/2018/04/10/israel-and-annexation-by-lawfare/> [accessed 20 June 2019].

في الماضي بوصفه إعلاناً رسمياً في ظروف عادية، فلا يحدد القانون الدولي طبيعة فعل الإعلان المطلوب للتمييز بين حالة الضم بحكم الأمر الواقع والضم بحكم القانون. فبالنظر إلى الإجماع الدولي الذين يناهض الضم، فإن «إسرائيل» لا تزيد عن إرساء الأسس القانونية (والديموقراطية) لإنفاذ الضم بحكم القانون، بحيث لا يعدو الإعلان الرسمي عنه سوى خطوة نهائية في إجراءات الضم كلها.

## 2.7. حالة الفصل العنصري

ومع ذلك، ومع أن «إسرائيل» ماضية قدماً في إنفاذ إجراءات الضم بحكم القانون وعلى الرغم من مما يتضح من أنها أقدمت على ضم أجزاء بعينها من الضفة الغربية بحكم الأمر الواقع بالفعل، فلا يزال الواقع الديموغرافي قائماً ومثلاً في عدد ليس بالقليل من المناطق. فلا تنفك الوقائع الفلسطينية القائمة على الأرض، ولا سيما السكان الفلسطينيين، والتواصل بين المدن والقرى الفلسطينية ووجود الفلسطينيين الذي يتسم بالكثافة في العديد من مناطق الضفة الغربية تؤكد أحقيتهم التي تفوق أحقية غيرهم بأشواط في السيادة على إقليمهم بحكم الأمر الواقع. وذلك بصرف النظر عن الحقوق القانونية التي يملكها أبناء الشعب الفلسطيني في السيادة على إقليمهم وفي تقرير مصيرهم.

وردًا على هذه الوقائع الفلسطينية، تنفذ «إسرائيل» طائفة من تدابير الفصل العنصري التي ترمي من خلالها إلى إحكام سيطرتها على رقاب السكان الفلسطينيين وقمعهم واضطهادهم، وقد استعرضنا من الشواهد على ذلك في مواضع أخرى من هذه الورقة. ولا يتسنى «لإسرائيل» أن تنجز الضم بكل أركانه وتضمن دوامه في العديد من المناطق على امتداد الأرض الفلسطينية المحتلة إلا بتوظيف هذه التدابير. ففي هذا المضمار، يتبوأ ما قام به الكنيست من سن قانون أساس الدولة القومية في شهر تموز 2018 أهمية خاصة. فهذا القانون قانون دستوري يرسى الأساس القانوني الضروري لإنفاذ الضم بصفة رسمية.<sup>435</sup> وهو يرسخ، في مادته الاستهلاكية، وبصورة دستورية الادعاء الذي تسوقه «إسرائيل» بشأن أحقيتها في فلسطين بأسرها، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال الإشارة إلى «أرض إسرائيل». ثم يتخالف القانون المذكور عن بيان حدود «إسرائيل» وتحديدها، ولا يزيد في ذلك عن أن ينص على أن دولة «إسرائيل» أقيمت على أرض «إسرائيل». وفي الوقت نفسه، تعلن المادة 7 من هذا القانون أن «تطوير الاستيطان

435 يخضع هذا القانون، في هذا الأوان، لمجموعة من الطعون الدستورية التي رفعها الفلسطينيون الذي يحملون المواطنة الإسرائيلية، بمن فيهم أبناء الطائفة الدرزية، الذين رفعوا طعنهم بصورة مستقلة عن غيرهم، إلى جانب المزارحيين اليهود (العرب)، على أسس قانونية متعددة. وبذلك، فلم يتسن التحقق بعد من الأثر القانوني الكامل الذي يفرزه هذا القانون.

اليهودي قيمة وطنية»، مما يستدعي من الدولة أن «تعمل من أجل تشجيع وتطوير إقامته وتوطيده». كما ينص القانون في المادة 1(ج) منه على أن «حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل خاص بالشعب اليهودي».<sup>436</sup>

وينطوي الأثر المتراكم الذي تفرزه هذه النصوص القانونية على شقين:

1. يؤمّن هذا القانون الأساس الدستوري الذي تنبني عليه القوانين المحلية التي تسنها «إسرائيل» في المستقبل، والتي تنص على ضم إقليم الضفة الغربية، بحيث تتخطى أي طعون تنعي عليها انعدام صفتها الدتورية أمام المحكمة العليا. وهذا لأن «الاستيطان اليهودي» بات الآن قيمة وطنية، وكل القوانين التي تعزز هذا الهدف وتوطده لها الآن أساس دستوري تركز عليه.

2. ويسري كل حكم من الأحكام الأخرى الواردة في القانون، الذي يتخلف عن بيان الحدود وتحديدّها، بصورة تلقائية على أي بقعة تتوسع «إسرائيل» فيها وتمتد إليها. وبذلك، يؤمّن هذا القانون الحماية من المشكلة الوجودية التي تقضّ مضاجع «إسرائيل» وتفرض عليها دمج شريحة كبيرة من الفلسطينيين ضمن جنسية الدولة، وذلك لأن أحكاماً أخرى من أحكام قانون الدولة القومية ترسخ إخضاع هؤلاء السكان الفلسطينيين للسكان اليهود الإسرائيليين.<sup>437</sup>

ولكي تضمن «إسرائيل» غلبة اليهود الإسرائيليين وتفوقهم الضروري لإقامة دولة يهودية، كان هذا القانون يمثل شرطاً مسبقاً لا بد منه لإنفاذ ضم الضفة الغربية عن بكرة أبيها. فتجسيد الضم بحكم القانون وعلى نحو يمكن إدارته يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإقامة دولة فصل عنصري تستطيع أن تبسط هيمنتها على السكان الفلسطينيين وأن تضرب العزلة عليهم. وبناءً على ذلك، يبقى السؤال مطروحاً: إلى متى وإلى أي مدى ستواصل «إسرائيل» المساعي التي تبذلها في سبيل ضم الأرض الفلسطينية المحتلة وتفرض حكمها القائم على الفصل العنصري على أبناء الشعب الفلسطيني الصامدين على أرضهم والمنتشبين بها، قبل أن يتدخل أصحاب الواجب للوفاء بالالتزامات التي تملي عليهم احترام حقوق الفلسطينيين ومناصرتها بما يتماشى مع القانون الدولي.

436 قانون أساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي، مصدر سابق.

437 BADIL, "The Nation State Law: the Culmination of 70 years of Israeli Apartheid and Colonization", October 2018, available at <http://badil.org/en/publication/research/in-focus.html?download=1289:nationstatelaw-positionpaper-badil-oct2018> [accessed 20 June 2019].



## 8. التوصيات

لقد مُنحت «إسرائيل»، وتحت عباءة الاحتلال وغطائه، الصفة الشرعية والسيطرة الفعلية التي تيسر لها المضيّ في تنفيذ إستراتيجياتها القائمة على إنفاذ الضم وتهجير الفلسطينيين قسراً عن ديارهم وأراضيهم إلى حدٍ غدت معه حالة الضم بحكم الأمر الواقع قائمةً الآن في مناطق واسعة من الضفة الغربية، وبات الوضع العام يرقى بالتدريج إلى حالة من الضم بحكم القانون، وهي حالة تقوم على الفصل العنصري في أساسها. فضلاً عن ذلك، ففي ظل السيطرة الفعلية التي تفرضها «إسرائيل» على الأرض المحتلة، فقد باتت الضرورة التي تحتّم على الدول الأطراف الأخرى التصرف والوفاء بالالتزامات الواقعة على عاتقها ملحةً أكثر من أي مضي. وبناءً على ما تقدم، فإن مركز بديل:

- يدعو الدول الأطراف الأخرى، والأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والدولية إلى الاعتراف بالمصطلحات القانونية الملائمة وإنزالها على الحالة التي تشهد الضم بحكم الأمر الواقع وبحكم القانون دون وجه مشروع، والتي يجري العمل على إنفاذها في الضفة الغربية، ولا سيما في تجمع عتصيون الاستعماري، والوفاء بالالتزامات التي تملّي عيها التعاون من أجل وضع حدٍّ لهذه الإجراءات التي تنتفي الصفة القانونية عنها. وهذا يشمل رفض التعاطي مع أي شركات وهيئات تشارك في المشروع الاستعماري القائم في الأرض الفلسطينية المحتلة وسحب الاستثمارات منها، ووقف المعونات والتعاون العسكري مع الجيش الإسرائيلي أو تقليصها على الفور، وفرض العقوبات على «إسرائيل».
- يدعو جميع الدول الأطراف الأخرى، والأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والدولية إلى أن توحد خطابها وأن توظف فيه اللغة القانونية المناسبة بشأن السلوك الذي تسلكه «إسرائيل»، بحيث لا يقتصر على الاعتراف بالضم، بل وبالاستعمار والتهجير القسري أيضاً، باعتبارها جرائم دولية.
- يدعو جميع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إلى التعاون مع الدراسة الأولية، ومع أي تحقيق وملاحقة قضائية تجري في المستقبل بشأن الحالة

في فلسطين، وبما يتماشى مع الالتزامات التي تترتبها المادة 86 من نظام روما الأساسي عليها.

● تدعو الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها إلى نشر قاعدة بيانات الأمم المتحدة للشركات التي تشارك في أنشطة الأعمال التجارية مع المستعمرات الإسرائيلية المقامة في الأرض الفلسطينية المحتلة، باعتبار ذلك آلية مهمة تسهم في عوق المشروع الاستعماري الذي ييسر إجراءات الضم وتعطيله.

● يدعو الدول الأطراف الأخرى، والمنظمات الدولية والإقليمية والسلطة الفلسطينية إلى تأمين الدعم والاستثمار في البنية التحتية والخدمات، ولا سيما في شبكات المواصلات والمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات لصالح القرى الفلسطينية المتضررة من تجمع عتصيون الاستعماري، وغيرها من القرى التي تستهدفها «إسرائيل» بسياساتها القائمة على الاستعمار والتهجير القسري، وخاصةً في المنطقة (ج)، من أجل تعزيز صمودها والنهوض به.

● يحثُّ أسرة المجتمع الدولي على إيلاء قدر أكبر من الاهتمام ورصد الموارد للمناطق الفلسطينية التي تتعرض لأشكال تقل في مدى تقدّمها وجلالها على صعيد الضم، ولا سيما تلك المناطق التي تقع في ممرات تؤمّن التواصل المحتمل أو الفعلي بين عناقيد المستعمرات الإسرائيلية، من أجل الارتقاء بمستوى قدراتها وصمودها على نحو يمكنها من مقاومة تقدم المشروع الاستعماري ووأده.

● يلفت نظر المنظمات الدولية والفلسطينية إلى ضرورة إطلاق حملات التثقيف والتوعية والدعم في أوساط القرى الفلسطينية، لضمان صمودها في وجه السياسات التي تنفذها «إسرائيل» في سبيل تهجير أبنائها قسراً عن مناطق سكناهم فيها وضم أراضيها إلى إقليمها.

## الملحق 1:

### قائمة المستعمرات المقامة في تجمع عتصيون الاستعماري<sup>438</sup>

الاسم <sup>439</sup>	سنة إقامتها	الوصف	(السكان ٢٠١٧) <sup>440</sup>
1 * ألون شفوت	1970	مستعمرة استيطانية	3,213
2 * أسفر (ميتساد)	1984	مستعمرة استيطانية	729
3 * بات عاين	1989	مستعمرة استيطانية	1,428
4 بات عاين الشرقية	1998	بؤرة استعمارية، بالقرب من بات عاين	~50
5 * بات عاين الغربية (مرحافي دافيد)	2002	بؤرة استعمارية، بالقرب من بات عاين	~100
6 بيتار عيليت	1985	مدينة، بلدية مستقلة	54,557
7 بيت البركة	2016	مستعمرة، اشترى المستعمرون هذا العقار عن طريق الخداع والتضليل <sup>441</sup>	غير معروف
8 ديرخ هاعفوت (نتيف هاعفوت)	2001	بؤرة استعمارية، بالقرب من أليعازر (أخلي جزء منها) <sup>442</sup>	~150
9 إفرات	1980	بلدية مستقلة	9,116
10 * أليعازر	1975	مستعمرة استيطانية	2,571
11 جفعات إيتام	2014	بؤرة استعمارية (أعدت مخططاتها باعتبارها حياً من أحياء إفرات)	غير معروف
12 جفعات هاداغان	1995	بؤرة استعمارية (أعدت مخططاتها باعتبارها حياً من أحياء إفرات)	إفرات رسمياً
13 جفعات هاحيش	1998	بؤرة استعمارية، بالقرب من ألون شفوت	~150
14 جفعات هاتامار	2001	بؤرة استعمارية مصرح بها بصفتها حياً من أحياء إفرات	إفرات رسمياً
15 المنطقة الصناعية في غوش عتصيون	?	منطقة صناعية	غير متوفر
16 مركز تسوق غوش عتصيون	?	منطقة تسوق على مفترق غوش عتصيون	غير متوفر
17 * جفاعوت	1984	مستعمرة ناحل، وكانت في الوقت بؤرة استعمارية مصرح بها بصفتها حياً من أحياء ألون شفوت	ألون شفوت رسمياً

438 استقيت المعلومات الواردة هنا بشأن المستعمرات أساساً من المصادر التالية: منظمة السلام الآن، وبتسيلم، و المرصد الفلسطيني لأنشطة الاستيطان الإسرائيلية التابع لمعهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، ومجلس غوش عتصيون الإقليمي.

439 تشير علامة النجمة ( \* ) إلى مستعمرة تقع بصفة رسمية تحت رعاية مجلس غوش عتصيون الإقليمي باعتبارها تجمعاً سكانياً قائماً بذاته. ومع ذلك، يعد عدد من البؤر الاستعمارية تحت سلطة هذا المجلس الإقليمي، غير أنها تعد جزءاً من مستعمرات قريبة منها، وتحظى بالاعتراف في بعض الحالات بصفتها أحياء مصرحاً بها في تلك المستعمرات. 440 ICBS, Population 2017, *supra* note 14;

وتشير علامة ( ~ ) إلى بيانات غير رسمية عن البؤر الاستعمارية، وهي مقتبسة عن: Americans for Peace Now, *Facts on the Ground: the APN Settlements Map Project*, downloadable app. ملاحظة: من المفهوم أن سكان البؤر الاستعمارية يجري إحصاؤهم باعتبارهم من سكان المستعمرات التي تقع على مقربة منها.

441 "The Battle for Beit Al- Baraka", Palestinian Grassroots Anti- Apartheid Wall Campaign, 9 July 2015, available at <https://www.stopthewall.org/2015/07/09/battle-beit-al-baraka> [accessed 20 June 2019].

442 Peace Now, Nativ Ha'Avot File, *supra* note 123.

	مستعمرة / بؤرة استعمارية بالقرب من بيتار عيليت <sup>443</sup>	1978	هادار بيتار	18
1,568	مستعمرة استيطانية، جرى ضمها لشرقي القدس	1968	* هار غيلو	19
~60	بؤرة استعمارية مصرح بها بصفتها حينا من أحياء معاليه عاموس	1999	* إبيي هاناخال	20
1,037	مستعمرة استيطانية	1984	* كرمي تصور	21
غير معروف	بؤرة استعمارية، مزرعة، بالقرب من جفاعوت <sup>444</sup>	2012	مزرعة كاشويلا	22
	بؤرة استعمارية مصرح بها بصفتها حينا من أحياء نوكديم	1994	* كفار العاد	23
1,145	كيبوتس	1967	* كفار عتصيون	24
421	مستعمرة استيطانية	1982	* معاليه عاموس	25
غير معروف	بؤرة استعمارية، بالقرب من معاليه عاموس <sup>445</sup>	2012-2016?	معاليه عاموس الشرقية	26
غير متوفر	منطقة صناعية (قيد البناء) <sup>446</sup>	2015	معاليه عاموس الشمالية (كيسان)	27
غير معروف	بؤرة استعمارية، بالقرب من إبيي هاناخال	2013	معاليه عاموس الغربية (مزرعة أبيي هاناخال)	28
~100	بؤرة استعمارية في طور التصريح بها بصفتها حينا من أحياء نوكديم	2001	* معاليه رحبعام	29
605	كيبوتس	1977	* مجدال عوز	30
	بؤرة استعمارية، بالقرب من مجدال عوز	?	بؤرة مجدال عوز الاستعمارية	31
غير معروف	بؤرة استعمارية، بالقرب من الون شفوت / اليعازر <sup>447</sup>	2007	نيتتصار (نيتتصير)	32
2,370	مستعمرة استيطانية	1982	* نيفيه دانيال	33
~80	بؤرة استعمارية، بالقرب من نيفيه دانيال	2002	* نيفيه دانيال الشمالية (سدي بوعاز)	34
2,160	مستعمرة استيطانية	1982	* نوكديم	35
~8	بؤرة استعمارية، بالقرب من بات عاين	2001	* مسعوت يتسحاك القديمة	36
~120	بؤرة استعمارية، بالقرب من أسفر (ميتساد)	2000	* بني كيديم	37
934	كيبوتس	1969	* روش تصوريم	38
نوكديم رسميا	بؤرة استعمارية صرح بها باعتبارها بيشفا (مدرسة يهودية دينية)	1998	* سدي بار	39

443 POICA, "Settlement expansion and loss of Wadi Fukin's land", ARIJ, 23 May 2005, available at <http://poica.org/2005/05/settlement-expansion-and-loss-of-wadi-fukins-land/> [accessed 20 June 2019].

444 Peace Now's Annual Settlement Construction Report for 2017, Peace Now, March 2018, available at [http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2018/03/Annual-Report-2017\\_Final.pdf](http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2018/03/Annual-Report-2017_Final.pdf)

445 Peace Now's Annual Settlement Construction Report 2016: Stark increase in Settlement Construction, Peace Now, May 2017, available at <http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2017/05/annual-construction-report-2016-1.pdf>

446 Isaac et al., Segregation Wall, supra note 134, 17.

447 معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، «دليل قرية بيت سكاريا»، مصدر سابق. وانظر أيضا: Mordechai Sones, "Women prepared ground for alternative Netiv Ha'avot neighbourhood", Arutz Sheva, 13 June 2018, available at <http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/247399> [accessed 20 June 2019].

3,750	مستعمرة استيطانية	1975	* تكواع	40
~300	بؤرة استعمارية، بالقرب من تكواع	2001	تكواع (ب-ج)	41
~120	بؤرة استعمارية، بالقرب من تكواع	2002	تكواع (د)	42
~أقل من 10	بؤرة استعمارية، بالقرب من تكواع <sup>448</sup>	2019	تكواع (هـ)	42
~100	بؤرة استعمارية، بالقرب من كرمي تصور	2001	تصور شاليم	43
	بؤرة استعمارية مصرح بها. <sup>449</sup> مدرسة يهودية دينية	?	يشيفات هاميفتار	44
<b>أخرى</b>				
	مستعمرة أعدت المخططات لإقامتها بالقرب من قرية الولجة <sup>450</sup>		جفعات يائيل	45
	أنشطة نفذها المستعمرون في قاعدة عسكرية سابقة بالقرب من بيت ساحور، ويجري العمل على إعادة إقامتها كقاعدة عسكرية <sup>451</sup>	2015	شديما	46
1,590	مستعمرة استيطانية	1984	* كيدار	47
كيدار رسميًا	مستعمرة استيطانية، هجرت وأعيد إنشاؤها <sup>452</sup>	1985	* كيدار داروم (كيدار الجنوبية)	48
87,194	<b>المجموع</b>			

448 Peace Now, Tekoa E, *supra* note 133.

449 Peace Now, "Barak Approves a New Yeshiva Campus outside the Settlement of Efrat", 16 February 2011, available at <http://peacenow.org.il/en?s=Yeshivat+HaMivtar> [accessed 20 June 2019].

450 POICA, Settlement on lands of Al Walajeh, *supra* note 215.

451 "The struggle for Jewish Shdema", video uploaded on 19 Jan 2016, available at <https://www.youtube.com/watch?v=zqaRjKYP108>; see also Peace Now, Lieberman Road, *supra* note 161; "Shdema", Women in Green, 2016, available at <https://womeningreen.org/shdema/>; "Shdema", Visions of Israel, 2016, available at <https://www.visions-israel.com/shdema> [all accessed 20 June 2019].

452 Map of Settlements, *TerraMetrics*, 2019, available at <https://www.baitisraeli.co.il/klita/map/?lang=en> [accessed 20 June 2019].

## الملحق 2: معرض الصور

منظر عام لقرية الولجة،  
حزيران 2019



جدار الضم والفصل العنصري  
على أراضي قرية الولجة،  
حزيران 2019

مشهد لتوسع تجمع عتصيون  
الاستعماري على أراضي قرية  
الخصر، تموز 2017





مشهد لتوسع تجمع عتصيون  
الاستعماري على اراضي قرية  
الجبعة، تشرين الأول 2017



لافتات على الطريق بالقرب  
من قرية الجبعة، تشرين الأول  
2017



منظر عام لقرية الجبعة،  
حزيران 2017







مستعمرة أيعازر، نيسان 2019



طرق التفاقية وأنفاق لاستخدام المستعمرين فقط، قرية بيرعونة/بيت جالا، نيسان 2019



مستعمرة إفرات، أيار 2018.

منظر عام لقرية وادي  
رخال، وتظهر من  
خلفها بؤرة جفعات  
هداجان الاستعمارية،  
نيسان 2018



مستعمرة غوش  
عتصيون، ومنطقة  
مجدال عوز الصناعية  
التي توسعت على  
أراضي قرية أم  
سلمونة، أيلول 2016



من داخل قرية بيت  
سكاريا، وتظهر  
مستعمرة ألون  
شيفوت في أقصى  
الصورة، آب 2017





مشهد لتوسع  
مستعمرة بيتار عيليت،  
نيسان 2019



مستعمرة مجدال عوز  
المقامة على أراضي  
قرية أم سلمونة،  
أيلول 2016



مستعمرن من إفرات  
يهاجمون الفلاحين  
الفلسطينيين، كانون  
الأول 2018



منظر آخر لجدار الضم والفصل العنصري على أراضي  
قرية الولجة، وتظهر الصورة جزء من مدينة القدس،  
تشرين الأول 2017

مدرسة قرية بيت سكاريا، وتظهر من ورائها مستعمرة  
مشهد لتوسع تجمع عتصيون الاستعماري على أراضي  
قرية الخض، تموز 2017





بوابة عسكرية نصبت لفرض الإغلاق على قرية الجبعة،  
تشرين الأول 2017

حاجز عسكري إسرائيلي على شارع رقم 60، ويعمل  
على التفريق وفصل الفلسطينيين عن المستعمرين  
قبل الوصول لمدينة القدس، وتظهر قرية الخضر  
خلف جدار الضم والفصل العنصري، تموز 2017





فلسطينيون يحتشدون على أراضي قرية وادي  
فوكين إحياءاً ليوم الأرض، آذار 2017

منظر عام لقرية طقوع ومن خلفها مستعمرة  
تكواع، تموز 2017





مستعمرن من إفرات يهاجمون الفلاحين  
الفلسطينيين، كانون الأول 2018.

مستعمرة تكواع وفي الخلفية الموقع التاريخي الأثري  
«هوروديون»، وتظهر أمامه قرية تقوع، نيسان 2019





تخلص هذه الورقة إلى أن تجسيد الضم بحكم القانون وعلى نحو يمكن إدارته يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإقامة دولة فصل عنصري تستطيع أن تبسط هيمنتها على السكان الفلسطينيين وأن تضرب العزلة عليهم. وبناءً على ذلك، يبقى السؤال مطروحاً: إلى متى وإلى أي مدى ستواصل "إسرائيل" المساعي التي تبذلها في سبيل ضم الأرض الفلسطينية المحتلة وتفرض حكمها القائم على الفصل العنصري على أبناء الشعب الفلسطيني الصامدين على أرضهم والمتشبثين بها، قبل أن يتدخل أصحاب الواجب للوفاء بالالتزامات التي تملي عليهم احترام حقوق الفلسطينيين ومناصرتها بما يتماشى مع القانون الدولي؟.